الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٦٩

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثاني عشر ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من شباط ١٩٦٩

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تلاوة تقريري رئيس ومقرر لجنة المالية والموازنة على مشروع عام ١٩٦٩.

٢ ـ مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٩ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٩ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من شباط سنة ١٩٦٩ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة : جان عزيز، سميح عسيران، معروف سعد، سليمان فرنجية، بشير العثمان، حسن زهمول الميس، ناظم القادري.

واعتذر السادة : ميشال ساسين، قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، كميل شمعون، باخوس حكيم، ممدوح العبد الله، سالم كباره، سليم لحود.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة خليل الخوري، شفيق الوزان، خاتشيك بابكيان، بهيج تقي الدين، عادل عسيران، يوسف سالم، حبيب كيروز، ميشال المر، جوزيف ابو خاطر، رينه معوض، عثمان الدنا، عبد اللطيف الزين، نسيم مجدلاني.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين،

الغائبون ـ تتلى اسماؤهم،

تليت

الرئيس: المعتذرون ـ تتلى اسماؤهم،

تليت

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كنا تلونا عليكم في الجلسة السابقة خلاصة الاوارق الواردة واجلتم التعليق عليها الى اخر الجلسة وفي هذه الجلسة لم نتلق اوراقا واردة حتى نتلوها عليكم.

لذلك ننتقل الى درس جدول الاعمال والكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية والموازنة الاستاذ جوزيف شادر ليتلو تقريره عن موازنة عام ١٩٦٩.

فتلي تقرير رئيس اللجنة التالي:

جوزف شادر: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

موضوع الموازنة واسع جدا ولا سيما اذا تعدى البحث فيه موازنة السنة الجارية فشمل، نفقات وواردات الدولة في الماضي والمستقبل.

فتجاه ضخامة الموضوع ارتات لجنة المال والموازنة عرضه عليكم في تقريرين، يتعلق الاول منهما بواردات الدولة والثاني بنفقاتها، وقد كلفت رئيسها وضع التقرير الاول والعضو الزميل سعيد فواز التقرير الثاني، بعد ان عين مقرر اللجنة وزيرا في الحكومة الماثلة امامنا.

واليكم باختصار بعض المعلومات عن واردات الموازنة وبصورة اعم عن واردات الخزينة ووضعها الحاضر.

اولا ـ واردات الخزينة ووضعها في نهاية سنة ١٩٦٨.

من المعلوم ان الخزينة تعاني منذ مدة صعوبات هامة متاتية من كثرة الانفاق المجدي وغير المجدي، المراقب قليلا وغير المراقب كثيرا ومن انخفاض واردات الموازنة على اثر ازمة المصارف الاخيرة وحرب حزيران ١٩٦٧.

وبالواقع لقد ارتفعت واردات الموازنة بصورة مطردة وجد مشجعة خلال العقدين الاخيرين اذ كانت تبلغ ١٠٥ ملايين ليرة سنة ١٩٥١ فتضاعفت بعد ست سنوات، أي سنة ١٩٥٧ ثم قفزت الى ٥٢٤ مليون ليرة سنة ١٩٦٦ خلا رسوم التعمير المستوفاة اعتبار من نيسان سنة ١٩٥٦ ومعدلها السنوي ٢٠ مليون ليرة تقريبا الا انها تدنت الى ٥٢١ مليون ليرة سنة ١٩٦٧ (بدلا من ٥٦٠ مليون على الاقل لولا الازمات المذكورة).

ومن جهة اخرى لقد منحت الخزينة سلفات بقيمة ٤٦ مليون ليرة خلال سنة ١٩٦٧ ولم تسترد من السلفات السابقة الا ٣٤ مليون ليرة فبقي منها في نهاية السنة المذكورة ٤٨١ مليون ليرة تقريبا، اما خلال ١٩٦٨ فقد تساوت، تقريبا السلفات مع الاستردادات.

وقد كان من جراء تطبيق سياسة الانفاق الزائد ـ ولا سيما ما كان منه غير مجد وغير مراقب ان اضطرت الحكومة لتامين السيولة الكافية لخزينة الدولة، الى استعمال الوسائل التالية:

١ ـ الاستعانة بالفائض من اموال المؤسسات العامة والمصالح المستقلة وهذه معظمها مدين للخزينة بمبالغ كبرى وقد تم ذلك اعتبارا من سنة ١٩٦٤.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٢ ـ الاستقراض من الغير عملا بالاجازة المعطاة للحكومة في قوانين الموازنة العائد لكل من السنوات الاربع الاخيرة ولم تلجا الدولة لغاية اليوم الا لقرض واحد هو قرض الكويت بقيمة ٥ ملايين دينارا استوفيت خلال الاعوام ١٩٦٦و١٩٦٧و١٩٦٨ ويجب تسديدها اصلا وفائدة اعتبارا من ١٩٧٢ لغاية ١٩٨٢.

٣ ـ زيادة بعض الرسوم والضرائب منها رسم الطابع الرسوم القضائية وضريبة الدخل وبعض الرسوم الجمركية وذلك مراسيم اشتراعية صدرت بعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧.

٤ ـ صدرت سندات على الخزينة على دفعتين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٨ بقيمة اجمالية قدرها ٧٥ مليون ليرة استعمل القسم الاكبر منها لانجاح عملية تنقية القطاع المصرفي وقد سددت الخزينة القسط الاول من تلك السندات وقدره عشرة ملايين ليرة في ١٩٦٨/١٢/٣١ وبقي رصيد قدره ٦٥ مليون ليرة.

ثانيا ـ الواردات والامكانات المالية الملحوظة في موازنة ١٩٦٩:

كانت وزارة المالية قد قدرت واردات الموازنة للسنة الجارية بمبلغ ٥٦٤ مليون ليرة وقد قفز هذا الرقم الى ٥٨٧ مليون ليرة عندما اقر مجلس الوزراء زيادة ٢٣ مليون ليرة على الاعتمادات المرصدة في مشروع الموازنة.

ولدى درس هذه الموازنات بندا بندا تبين للجنة ان تقرير البعض منها مبالغ فيه كرسوم المواد الملتهبة (٦٥ مليون ليرة) ورسوم الجمارك ١٧٨ مليونا وقد ابقيناها كما وردت من الحكومة تطبيقا لقاعدة توازن الموازنة ويقينا منا بان قسما من الاعتمادات المرصدة سيسقط حتما في نهاية السنة لعدم استعماله على ما حصل دوما في الاعوام الماضية الا ان مشكلة توازن الموازنة ستطرح على بساط البحث مرة اخرى عند اعداد مشروع موازنة السنة المقبلة وبالاحرى عند تحضير مشروع موازنة سنة ١٩٧١.

فلحل هذه المشكلة يجب اتباع طريقتين:

الاولى ـ زيادة وارادات الموازنة بالوسائل التي سنبينها فيما بعد.

الثانية ـ المثابرة على عصر النفقات الادارية غير مجدية، كما فعلت الحكومة وايضا لجنتنا هذه السنة ونقل بعض الاعتمادات الملحوظة في الجزء الثاني الى الجزء الثالث بعد ادخالها في قوانين ـ برامج.

اما تغطية الاعتمادات المرصدة في الجزء الثالث من مشروع هذا العام وقيمتها الاجمالية ٧٣ مليون و٦٠٠ الف ليرة فقد تمت بلحظ «واردات ناتجة عن قروض او عن موارد جديدة» في الجزء الثاني من قسم الواردات أي ان الحكومة واللجنة اعتمدتا بهذا الصدد مبدا الطريقة المتبعة في السنوات الاربع الاخيرة أي مبدا القروض وسيتم ذلك هذه السنة بواسطة سندات مالية على ان لا يتعدى مجموع السندات على الخزينة في أي وقت مبلغ ١٧٥ مليون ليرة.

ان هذا الحد الاقصى يحتاج الى الايضاحات التالية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من المعلوم انه يوجد الان على عاتق الخزينة نوعان من السندات:

- النوع الاول قديم متأت من الخسارة الناجمة عن تخفيض قيمة الفرنك والاسترليني في ١٩٤٨، ١٩٤٩ وقدرها ٥٩ مليون ليرة تقريبا ومن الخسارة الناتجة من تحويل الليرات السورية الى ليرات لبنانية سنة ١٩٤٨ وقدرها ١٩ مليون ليرة وقد انشات الحكومة وقتئذ سندات خزينة لتغطية هذه الخسائر متعهدة باستهلاك ٣ بالمئة سنويا في الموازنة وقد استهلكت فعلا لغاية ١٩٦٨ ولم يبق منها الا ٣١ مليون ليرة.
- اما النوع الثاني من سندات الخزينة فهو حديث العهد اذ تم اصدارها خلال السنتين الاخيرتين بقيمة اجمالية قدرها ٧٥ مليون ليرة وقد سدد منها القسط الاول كما سبق بيانه وبقي ٦٥ مليون ليرة تستحق خلال السنوات ١٩٦٩ (٢٦مليون ل.ل.) و١٩٧٠ (٢٧ مليون ل.ل.) و١٩٧١ (١٢ مليون ل.).

فاذا حسمنا الرصيدين (٣١و ٦٥ مليون ليرة) من الحد الاقصى المذكور اعلاه (١٧٥مليون ل) لا يبقى منه الا ٧٩ مليون ليرة، وهو المبلغ الذي بامكان الحكومة اصدار سندات مالية لاجال طويلة ومتوسطة وقصيرة بالاستناد الى المادة ١٢ من مشروع قانون الموازنة.

وقد اوصت اللجنة ان لا تستعمل الحكومة قيمة هذه السندات الا لتمويل المشاريع الانشائية ولتسديد اقساط سندات الخزينة التي سوف تستحق خلال هذه السنة وقدرها ٢٦ مليون ليرة.

وتجدر الاشارة الي ان المادة ١٥ من مشروع قانون المال اعطت ايضا الحق لوزير المال بان يختار طريقة الدفع المؤجل بدلا من طريقة الدفع النقدي فيما خص الصفقات المتعلقة بتنفيذ اشغال او تقديم ادوات تجهيز واجازت لمصرف لبنان حسم السندات الموقعة من جراء ذلك بالشروط ذاتها المحددة لحسم السندات التجارية أي ١٨٠ يوما على الاكثر قبل استحقاقها.

ان اعطاء الحق للحكومة باصدار سندات مالية وباختيار طريقة الدفع المؤجل يشكل تفويضا للاستقراض دون مراجعة وقد درج المجلس على التنازل عن صلاحياته الى الحكومة التي وضع ثقته بها لامور معينة وفي ظروف استثنائية، وهذا هو المطلوب بالذات من مجلسكم الكريم بالنسبة للمواد ١٢ ـ ١٥ من مشروع الموازنة.

ثالثا ـ وضع الخزينة في السنة الجارية وفي السنوات المقبلة:

من البديهي ان هذا الوضع مرتهن بالاوضاع العالمية والاقليمية والمحلية وبالدرجة الاولى بتطورات قضية فلسطين وتوابعها بالنسبة للبنان.

غير ان المفروض في الحكومة في هذا الطرف بالذات ان تكون حكومة قوية توحي الثقة للجميع في الداخل والخارج وان تطبق سياسة حكيمة في جميع الميادين ولا سيما في حقول الامن والطمانينة والاستقرار.

اما المطلوب بصورة مستعجلة وملحة من وزارة المالية فهو القيام بمجهود جبار لزيادة واردات الخزينة اعتبارا من السنة الجارية، وذلك باللجوء الى تدابير لا تحتاج الى تعديل القوانين المعمول بها وهي تدابير ذكرناها في

to obtain the original document, please contact Mr. Ammar Daher

تقاريرنا السابقة وسنعود الى بيانها فيما يلي املين ان يكون لصرختنا اليوم حظ اوفر من الصرخات السابقة التي بقيت مع الاسف دون جدوى.

كيف لا وحالة الخزينة الان سيئة والاعباء المترتبة عليها ثقيلة فضلا عن اننا قادمون على نفقات جديدة هامة وعلى زيادة النفقات العادية والانشائية عاما بعد عام.

ومن جهة المجلس الكريم فعليه ان يساعد على حل المشكلة القائمة باقرار النصوص اللازمة بالسرعة المطلوبة.

واليكم حضرات الزملاء الكرام بعض الايضاحات عن التدابير الادارية والنصوص القانونية المشار اليها.

أ ـ التدابير الادارية الايلة الى ادخال مبالغ طائلة الى الخزينة.

ساحصر بحثي بالنقاط الست التالية:

١ ـ تحصيل متاخرات الرسوم والضرائب والغرامات والديون المستحقة.

يذكر قانون قطع حساب الموازنة لعام ١٩٦٧ بان الاموال الاميرية الباقية بدون تحصيل في ختام السنة بلغت ١٠٥ ملايين ليرة تقريبا.

ولدى درس الموضوع في اللجنة تبين ان اكثر من نصف هذا المبلغ هو غير قابل التحصيل في الوقت الحاضر لاسباب عديدة كما تبين ان هناك ١١ محتسبية في المناطق، بالاضافة الى دائرة تحصيل بيروت كانت نسبة التحصيل فيها تفوق ٩٠ بالمئة وست محتسبيات تتراوح بين ٧٥و٩٠ بالمئة واربع محتسبيات بين ٥٠و٧٥ بالماية وثلاث محتسبيات كانت دون الـ ٥٠ بالماية.

فيقتضي اذن التشديد على المحتسبيات ولا سيما تلك التي لم تقم بواجباتها لتحصيل ما امكن من المتاخرات مع اعادة النظر بقضية العائدات المخصصة للجباة ورؤسائهم وكذلك زيادة عدد الجباة بعد ان ارتفع عدد المكلفين في بيروت من ٢٤ الف سنة ١٩٥٩ الى ١٢٠ الف سنة ١٩٦٨.

وبالاضافة الى المتاخرات المشار اليها هناك غرامات ورسوم وديون مستحقة للخزينة تقدر باكثر من عشرة ملايين ليرة يجب الاهتمام بها جديا قبل ان يمر عليها الزمن ولا باس اذا دفعت الادارة عائدات وساعات اضافية للذين يجبون هذه الاموال.

٢ ـ تحصيل سلفات الخزينة.

لقد بينا انفا ان مجموع السلفات غير المستردة في نهاية ١٩٦٨ يجاوز الـ ٤٨٠ مليون ليرة.

وان كان المرسومان الاشتراعيان رقم ٥٦و٦٢ تاريخ ٥/٨/١٩٦٧ قد حددا شروط تسديد السلفات المعطاة لمصلحتي التعمي وكهرباء لبنان فان النصوص المتعلقة بباقي السلفات لم تصدر بعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فبصدور هذه النصوص نكون قد سوينا اوضاع السلفات الشاذة وادخلنا على الخزينة مبالغ لا يستهان بها.

٣ ـ تحصيل الشرفية.

تفرض المواد ٣٤ وما يليها من قانون الاستملاك على مالكي العقارات التي تتحسن قيمتها بنسبة عشرة بالمئة على الاقل من جراء تنفيذ اشغال عامة، تعويضا يوازي ربع ذلك التحسين ويحصل على خمسة اقساط سنوية شرط ان يصدر مرسوم يجيز فرضه ويعين المنطقة الخاضعة له ويسقط حق الادارة هذا اذا لم تطالب به خلال سنتين من تاريخ انجاز الاشغال فكم من مشروع عام نفذت الدولة خلال العشرين سنة المنصرمة من طرقات دولية ورئيسية واتوستردات وغيرها ولم تصدر الحكومات المراسيم اللازمة لفرض التعويض المحكى عنه.

وبالمناسبة اذكر قانون ٢٦ ت ٢ سنة ١٩٥١ الذي قضى باستيفاء ربع التحسين الناتج عن تنفيذ مشروع القاسمية فبقي حبرا على ورق لغاية اليوم رغم تنبيهاتنا المكررة.

٤ ـ بيع بعض املاك الدولة الخاصة.

يوجد لدى الدولة برسم البيع:

- اراض وابنية في عدة احياء من بيروت (الرميل والمرفا والصنائع وراس بيروت وبئر حسن..) منها الاراضي التي ربحناها مؤخرا على البحر على اثر انشاء الحوض وسجن الرمل الذي سيخلى قريبا عند اشغال السجن الحديث في روميه.
- اراض زراعية كائنة في المحافظات وقد اوشكت ان تذوب من جراء الاعتداءات المتتالية عليها من اصحاب الاملاك المجاورة.
- الاملاك البحرية البالغة مساحتها ٦٤٣ الف مترا مربعا وقد استولى عليها الملاكون المجاورون وغرسوها اشجارا مثمرة منذ خمس عشرة سنة واكثر فالواجب يقضي بتسوية هذا الوضع الشاذ ببيع هذه المساحات من هؤلاء الملاكين.
- وهناك الاراضي الثمينة الممتدة من بيروت الى المعاملتين والتي كانت تشغلها شركة التراموي اللبناني التي انتهى امتيازها فاصبحت هذه الاراضي ملكا للدولة انما احتلها الملاكون المجاورون دون وازع ولا رقيب.
- وهناك ايضا اراضي راس العين قرب مدينة صور وقد افرزت الى قطع عديدة وتوطئة لبيعها ولم يبع منها لغاية اليوم الا القليل القليل.
- اما قصر العدل القديم والسراي الكبير والاراضي التابعة لها البالغة مساحتها ٢٩ الف متر مربع فبالامكان الاستفادة من ثمن نصف هذه المساحة المقدر بخمسين مليون ليرة على الاقل وتخصيص النصف الثاني لاعمال تجميلية ولتوسيع الشوارع المحيطة بها من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وبمناسبة الكلام عن املاك الدولة، لا بد من ان اروي لكم حكاية قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤.

في ذلك التاريخ طلبت الحكومة من المجلس اصدار هذا القانون وهو ينص على احداث صندوق مستقل يمول باثمان ما يباع من املاك الدولة الخاصة لانشاء ابنية وثكنات خارج بيروت على ان يصير اخلاء الابنية الحكومية والثكنات الموجودة في بيروت وبيعها باثمان مرتفعة، والنواب الذين سارعوا للتصديق على هذا القانون، املا بالربح الذي ستجنيه الخزينة من جراء هذه العملية، يلاحظون اليوم بعد ١٤ سنة من تطبيق القانون بان الخزينة سلفت للصندوق المذكور اكثر من ٣٠ مليون ليرة دون ان يدخل عليه قرش واحد. . في حين اننا نلجأ الى القروض ودفع الفوائد لتمويل بعض مشاريعنا فتاملوا بهذا التصرف. .

٥ ـ زيادة عائدات شركات البترول.

لقد اصبح من الضروري اعادة النظر بالاتفاقات المعقودة مع شركات البترول ولا سيما مع شركة مدريكو، التي لم تستوف منها الخزينة ضريبة الدخل بانتظار اجراء تسوية عادلة معها.

فالاتفاق مع هذه الشركة ومع شركتي نفط العراق والتابلاين يحقق لنا مبالغ هامة نحن باشد الحاجة اليها.

٦ ـ واخيرا، لا اخر، زيادة حصيلة، الضرائب عن طريق تحسين تحقيقها واستيفائها.

من الثابت والاكيد ان الخزينة تتكبد الخسارة سنوية كبرى من جراء النقص في الملاكات والتغاضي والاهمال في استيفاء بعض الرسوم والضرائب، ولا سيما:

- ضريبة الدخل.
- ضريبة الاملاك المبنية.
- رسوم الجمرك.
- رسم الفراغ في الدوائر العقارية.
- رسم الطوابع، الخ. .

فمن المعلوم ان التلاعب بهذه الرسوم والضرائب جار على قدم وساق وان الادارة لم تنجح في مكافحتها له بصورة ناجحة.

فمجال العمل امام المسؤولين من هذه الناحية لا يزال واسعا.

وعلى الادارة في اعتقادنا ان توجه اهتمامها بالدرجة الاولى نحو ملاحقة المخالفين وشركائهم في الدوائر الرسمية وخارجها وفرض العقوبات المالية والجزائية عليهم.

وبهذا الخصوص نذكر بان قانون ٤ كانون الاول ١٩٤٤ والمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١٩٥٩ المتعلقين بضريبة الدخل قد نصا صراحة على غرامة من ٣٠٠ الى ٢٠٠٠ ليرة والسجن من ٣ اشهر الى سنة او احدى هاتين العقوبتين على كل مكلف يتملص عمدا من دفع الضريبة او جزء منها باغفال ذكر أي دخل في التصريح او بتقديم بيانات او معلومات ناقصة او كاذبة الى الادارة او باعداد سجلات او قيود مزيفة او بتزوير سجلات او حسابات او قيود.

فمن تاريخ تطبيق القانون الاول لغاية اليوم أي منذ ٢٤ سنة كاملة لم نسمع بان الادارة قدمت دعوى جزائية واحدة على مئات الالوف من المكلفين الذين ارتكبوا المخالفات المذكورة الامر الذي شجع المكلفين على التلاعب بالضريبة على نطاق واسع جدا وبشكل معيب..

بعد هذا العرض للوسائل التي كان بالامكان استعمالها لتزويد الخزينة باموال هامة يمكن تقديرها بمايتي مليون ليرة على الاقل، الا يحق لنا ان تجرم المسؤولين الذين اهملوا هذه المواضيع الخطيرة ووضعوا الخزينة في حالة سيئة فاضطرت الدولة الى اللجوء للقروض ولاصدار سندات خزينة.

ب ـ النصوص الواجب اقرارها لجعل نظامنا الضرائبي ملائما لوضع البلاد الحاضر.

قلنا في الماضي ونعيد القول ان نظامنا الضرائبي اصبح كالثوب المرقع بعد التعديلات المتكررة التي ادخلت عليه، فاعتماد نظام جديد بشكل «كود» اصبح امرا ضروريا ومفيدا للمكلفين للادارة.

وبما ان وزارة المالية اتفقت مع مؤسسة فورد على استقدام خبير في الانظمة الضريبية وخبير ثان في الادارة الضريبية سيمكثان في لبنان مدة تسعة اشهر ليدرسا اوضاعنا بهذا الصدد بالاستناد الى وضع البلاد الحالي والى معطيات العلم المالي الحديث والى خبرتنا المتواضعة في هذا الحقل.

المبادئ العامة الواجب اعتمادها

١ ـ من المعلوم ان النظام الضرائبي الامثل يختلف من بلد الى اخر، حسب اوضاع كل بلد الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتربوية.

وان علماء المال العصريين يفرقون بالنسبة للنظام الضرائبي بين البلدان المتقدمة او المكتملة النمو وبين البلدان المختلفة او التي هي في طور الانماء.

٢ ـ ومن الابحاث الموضوعة بهذا الصدد يستخلص ان النظام الضريبي في البلدان المتخلفة او النامية يتميز بخاصتين رئيسيتين :

ـ الاولى، كونه خفيف الوطاة اجمالا على جميع المكلفين بغية تشجيع توظيف الرساميل في المشاريع الانتاجية وتوظيف الارباح في مشاريع جديدة وبذلك ينمو الاقتصاد الوطني وتزيد الثروة القومية.

ـ والثانية كونه مبنيا بالدرجة الاولى على الضرائب غير المباشرة لان طرح الضرائب المباشرة وتحصيلها بصورة مرضية يتطلبان ادارة راقية وتربية مدنية عالية لدى المكلفين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ ويتبين ايضا من الابحاث المشار اليها ان النظام الضريبي في البلد المتخلف يجب ان يتطور تدريجيا مع نمو البلد الاقتصادي، الى ان يصل الى الدرجة الدنيا من درجات النظام المعمول به في البلدان المزدهرة وذلك عندما يرتفع معدل الدخل السنوي للفرد فيه الى ٦٠٠ دولار (١٩٥٠ ليرة لبنانية) وكان ٥٠٠ دولار من ٢٠ سنة.

ـ اما الوضع في لبنان فرغم التحسن الطارئ عليه خلال السنوات الاخيرة فهو لم يصل بعد الى مرتبة البلدان المتقدمة لان معدل الدخل السنوي للفرد فيه لا يزال على مقربة من الحد الادنى المطلوب وقد يصل اليه بعد بضع سنوات اذا تحسنت الاحوال.

ـ فتجاه هذا الوضع يجب ان يكون النظام الضرائبي في لبنان للسنوات المقبلة كما يوصي به علماء المال العصريون ـ نظام البلدان المتخلفة مع التعديلات التي يتطلبها التطور الاقتصادي القائم فيه.

اسس النظام الضرائبي الافضل للبنان.

اذا انطلقنا من المبادئ المبنية انفا نرى ان هذا النظام الافضل للبنان يجب ان يرتكز على الاسس التالية:

أ ـ الاعتدال بصورة عامة لتشجيع النشاطات الاقتصادية.

ب ـ العدالة الى ابعد حد ممكن بحيث يصيب العبء الضرائبي كل فئة من المكلفين حسب امكاناتها المادية.

ج ـ المساواة بين المكلفين من فئة واحدة وذلك بمحاربة التلاعب ومنعه وباعتماد طرق لا تفتح مجالا للتلاعب والغش.

د ـ اعتماد الضرائب غير المباشرة اكثر من الضرائب المباشرة (بنسبة ٦٠ بالمئة للاولى و٤٠ بالمئة للاخيرة).

هـ ـ اعتماد اصول سهلة لفرضها وتحصيلها.

و ـ اعتماد ضرائب غير مزعجة للمكلف.

حصيلة النظام المبني على الاسس المذكورة.

من مراجعة المؤلفات الحديثة المتعلقة بالانظمة الضرائبية المطبقة في مختلف الدول يتبين ان البلدان المتقدمة تقتطع نسبة مرتفعة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة من دخلها القومي لتغذية صناديقها العامة (الحكومية والبلدية) وتعتمد الانظمة المبينة بالدرجة الاولى على الضرائب المباشرة التصاعدية، المفروضة على مجموع مداخيل المكلف.

اما البلدان المتخلفة والتي هي في طور النمو فالخطوط الكبرى لانظمتها الضريبية تلخص بما يلي:

ـ ضآلة المقتطعات الضرائبية من الدخل القومي (وهي تتراوح بين ١٠ و ٣٠ بالمئة).

ـ ارتفاع مدخول الضرائب غير المباشرة بالنسبة للضرائب المباشرة (وهي تتراوح بي ٦٥ و ٨٠ بالمئة).

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

- اعتماد ضرائب افرادية تفرض على كل نوع من انواع المداخيل، بدلا من الضريبة الاجمالية العامة.
- اهمية رسوم الجمارك في مجموع حصيلة النظام.
- فاذا اخذنا بعين الاعتبار درجة نمو لبنان الحاضرة نعتقد بان انسب نظام ضرائبي لبلدنا هو الذي يقتطع من دخله القومي (١٦ بالمئة) (يضاف ٥ بالمئة للبلديات و ٣٪ للضمان الاجتماعي) على ان ترتفع هذه النسبة الى ١٨ بالمئة عندما يبلغ عتبة البلدان المقتدمة.

ان النسبة المذكورة (١٦ بالمئة) تعطي، حصيلة قدرها ٦٠٠ مليون ليرة لدخل قومي يوازي ٣ مليارات و ٧٥٠ مليون ليرة كما كان في العام الماضي على ما نظن.

وللوصول الى هذه النتيجة لا بد من تحضير مشاريع قوانين جديدة تعتمد الاسس الوارد بيانها واحالتها على المجلس الكريم باقرب وقت.

اما القروض فاللجوء اليها جائز ومفيد ولكن لتمويل مشاريع منتجة وبعد استنفاد جميع الوسائل الاخرى.

وبما انه حصل في الماضي اهمال كبير بشان زيادة واردات الخزينة فنحن مضطرون الان للاستقراض لتنفيذ بعض المشاريع الانشائية المستعجلة.

اما التفكير في خلق رسوم وضرائب جديدة لسد ذلك الفراغ الاثم فهو من نوع مداواة الداء بداء اكبر.

فصرخة الشعب لا تزال تدوي من فداحة الضرائب المستحدثة في آب ١٩٦٧ ولا سيما ما يتعلق منها بالطوابع والرسوم القضائية وبعض الرسوم الجمركية.

وكلفة المعيشة مقبلة على الارتفاع بسبب زيادة الرواتب المقررة في القطاعين الخاص والعام وبسبب ارتفاع سعر العملات الاجنبية والدولار بنوع خاص.

والحالة الاقتصادية الراهنة هي كما تعلمون ويعلم الجميع تعاني ازمة في مختلف المرافق فلانفراجها يقتضي التخفيف عن كاهل المكلف لازيادة العبء عليه.

هناك موارد كثيرة بينها لا تزال مهملة بشكل فاضح، فاذا احسن استخدامها عادت صناديق الخزينة الى الامتلاء وعادت امكانية الانفاق الى سابق عهدها، ومن ثم تعود الثقة الى النفوس والرساميل ومعها يعود الازدهار المنشود.

انما لهذه العودة شرط اساسي اولي هو استواء الحكم على الصعيد الوطني الصحيح وتقليد زمام الامور الى جميع من اولاهم الشعب ثقته دون حظر ولا استعباد.

ومتى تخلص البلد من ازماته السياسية ابشروا اكيدا بان لبنان سيعود كما كان بالف صحة وخير.

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر لجنة المالية والموازنة الاستاذ سعيد فواز.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سعيد فواز:

تقرير لجنة المالية والموازنة حول مشروع ميزانية عام ١٩٦٩.

قسم النفقات

حضرات النواب المحترمين، حضرة الرئيس،

مشروع ميزانية عام ١٩٦٩ المعروض على مجلسكم الكريم احالته الحكومة بموجب المرسوم رقم ١٠٩٥٠ المؤرخ في ٢٨ ايلول سنة ١٩٦٨ وقد تضمن اعتمادات الموازنة العامة والموازنات الملحقة على الوجه التالي :

- الموازنة العامة (الاجزاء الثلاثة) : ٥٨٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
- موازنة مديرية الهاتف العامة : ٤٣٠٢٥٠٠٠ ل.ل.
- موازنة مديرية اليانصيب الوطني : ١٧٨٠٠٠٠٠ ل.ل.
- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري : ٦٧٠٠٠٠٠ ل.ل.
- موازنة الجامعة اللبنانية : ٩٨٠٠٠٠٠ ل.ل.

ويقابل هذه الاعتمادات مبلغ مماثل لكل منها في حقل الواردات، اما البيانات التفصيلية لما تقدم فانها مدرجة في الجداول رقم ١ و٢ و٣ و ٤ و ٥ بالنسبة لاعتمادات النفقات والجداول رقم ٦ و٧ و ٨ و ٩ و ١٠ بالنسبة لتقديرات الواردات.

ثم عادت الحكومة في مرحلة ثانية وقدمت للجنة المالية مشروعا اضافيا يقضي باضافة اعتمادات قدرها ٨٠٠٦٤٠٠٠ ل.ل. موزعة على الاجزاء الثلاثة للميزانية العامة وعلى ميزانية الجامعة اللبنانية على الوجه التالي:

الجزء الاول : ١٤٥٦٨٩٠٠ ل.ل.

منها اربعة ملايين ليرة لتخطيط التربوي و ٨٩٥٠٠٠٠ ل.ل. مساهمة الدولة في المؤسسة الوطنية لضمان الودائع ١٢٠٠٠٠٠ نفقات ومساعدات ثقافية للجامعة اللبنانية.

الجزء الثاني : ٣٥٤٩٥١٠٠ ل.ل.

موزعة على ثلاث عشرة وزارة ابرزها اربعة ملايين ليرة ونصف لوزارة الاشغال العامة و ٣٦٠٠٠٠٠ مساعدة للانعاش الاجتماعي وعشرون مليونا لوزارة الدفاع و ١٤٦٠٠٠٠ ل.ل. لوزارة الزراعة.

الجزء الثالث : ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

منها ١٧ مليونا للتعزيزات العسكرية ومليون للابنية المدرسية و١٢ مليون للتجهيزات الاساسية للبلاد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موازنة الجامعة اللبنانية ١٢٠٠٠٠٠ ل.ل.

الا ان الحكومة لم تطلب زيادة الواردات بما يعود لتغطية الزيادة الطارئة على النفقات معتبرة ان الواردات المدونة في المشروع الاساسي تكفي لتغطية نفقات الجزئين الاول والثاني وتبقى اعتمادات الجزء الثالث الاولية والاضافية بدون تغطية عن طريق الواردات على ان يكون بوسع الحكومة تغطيتها بقروض تتم باصدار سندات مالية.

هذه اهم الخصائص المشروع الاساسي والمشروع اللاحق فيما خص النفقات.

ولدى درس ابواب وفصول الميزانية بحضور ممثلي الادارات العامة توصلت اللجنة الى حذف قسم ضئيل من نفقات هذه الادارات بالرغم عن انها وضعت في حدودها الدنيا بمشروع الحكومة ولكن المبالغ المقتطعة وضع ما يقابلها في حقل النفقات بناء على قرارات لاحقة اصدرها مجلس الوزراء متداركا بها لحظ بعض الاعتمادات الضرورية فاصبحت الميزانية بنهاية الدرس كما يلي :

نفقات الجزئين الاول والثاني بلغت (٥٨٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل.) يقابلها تقديرات في حقل الواردات تكفي لتغطيتها تماما.

اما اعتمادات الجزء الثالث وقدرها ٧٣٦٠٠٠٠٠ ل.ل. فانها ستغطى بواسطة قروض تعقد عن طريق سندات مالية تتولى اصدارها الحكومة.

الموازنات الملحقة زادت موازنة مديرية الهاتف العامة ٥١٢٧٠٠٠ ل.ل. عن العام الماضي بسبب تنفيذها بعض المشاريع الايلة لتحسين شبكة الهاتف.

وزادت موازنة اليانصيب الوطني عن العام الماضي مبلغ ١٣١٠٠٠٠ ل.ل.

وزادت موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري مليون ليرة ومنشا هذه الزيادة تدوين ايرادات رسوم السكر والمصنوعات السكرية في واردات هذا المكتب بدلا من تدوينها في واردات الموازنة العامة.

وزادت موازنة الجامعة اللبنانية ٢٨١٥٤٠٠ ل.ل. عن العام الماضي وسبب الزيادة اعطاء تعويض تفرغ لاساتذة الجامعة واقرار منحة طلاب كلية التربية عن اثني عشر شهرا بدلا من ثمانية اشهر بالاضافة الى توفير تجهيزات جديدة لمبنى كلية العلوم والجدير بالذكر ان واردات الجامعة لا تتجاوز ثلاثماية الف ليرة لبنانية والباقي يغطى بمساهمة من الموازنة العامة بلغت هذه السنة ٩٢٠٠٠٠٠ ل.ل.

والباقي اخذ من مال الاحتياط العائد لميزانية الجامعة وبذلك زادت موازنتها ١٢٠٠٠٠٠ ل.ل. عما كانت عليه في المشروع الاساسي.

اما الميزانية العامة بالنسبة لميزانية عام ١٩٦٨ فانها زادت مبلغ ١٢١٠٠٠٠٠ ل.ل. واذا قارنا اعتمادات

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الاجزاء الثلاثة نجد ان الزيادة في الجزء الاول بلغت بالنسبة الى العام الماضي / ٣١٩٩٨٧٠٠/ ل.ل. اما الجزء الثاني فقد نقصت اعتماداته بهذه السنة عما كانت عليه في العام الماضي مبلغ ١٦٢٤٨٧٠٠ ل.ل. ونقصت اعتمادات الجزء الثالث عما كانت عليه في العام الماضي / ٣٦٥٠٠٠٠ / ل.ل.

ونسبة اعتمادات الجزء الاول من مجموع الميزانية لهذا العام تشكل ٧٣،٣٧ بالمئة.

واعتمادات الجزء الثاني ٤٩، ٦٥ بالمئة.

واعتمادات الجزء الثالث ١٤،١١ بالمئة.

الا اننا اذا تطلعنا الى واقع اعتمادات الجزء الثاني نرى قسما كبيرا منها مخصصا للمساعدات والرواتب والدروس منها على سبيل المثال خمسة عشرة مليونا للمصلحة السكك الحديدية وسبعة ملايين وربع لمصلحة الانعاش الاجتماعي ومليون ونصف لمصلحة البحوث الزراعية، ومليون واربعماية الف ليرة لمشروع المركز الاقليمي لسلامة الطيران وهذا ما يجعل نسبة النفقات والادارية تفوق الـ ٧٣ بالمئة من مجموع المخصصات.

ولا يحتاج الباحث الى تعمق كبير ليلمس نقلص الاعتمادات الانشائية في موازنة السنوات الثلاث الاخيرة بالنسبة لما كانت عليه في السنوات التي سبقتها اذ ان الارقام الواردة في فذلكة الموازنة تشير بوضوح الى ازدياد نفقات الجزء الاول وانخفاض نفقات الجزئين الثاني والثالث باستمرار وهذا ما دل على شيء فعلى تضخم الجهاز الاداري بصورة اثقلت كاهل الخزينة وجعلتها ترزح تحت اعباء صار من الصعب ان تستمر في تحملها عن طريق الواردات العادية دون الاستعانة بالقروض او غيرها من الموارد.

فزيادة الضرائب لم تعد ممكنة بعد ان ازداد بعضها كرسوم الطوابع والرسوم القضائية والرسوم الاضافية على ضريبة الدخل وهذه الاخيرة كان المكلف يستفيد من حسم خمسة بالماية فيما اذا قام بتاديتها ضمن مهلة الشهرين فالغي هذا الحسم واضيف اليه خمسة بالماية على مجموع الضريبة بالاضافة الى خمسة عشر بالماية رسم بلدي وثلاثة بالماية ضريبة تعمير فتكون الزيادة ٩،٢٣ بالمئة على مجموع الضريبة فالمؤسسات الكبرى التي تحقق ارباحا تفوق السبعماية والخمسين الف ليرة تصبح ضريبة الدخل المتوجبة عليها في حدود الخمسين بالماية وهي نسبة كبيرة لا يجوز اذا اردنا اجتذاب الرساميل واستثمارها في لبنان لانعاش الاوضاع الاقتصادية.

اما رسوم الطوابع وقد ادت الى زيادة محسوسة في واردات الخزينة تبلغ العشرة ملايين ليرة فقط فرض قسم كبير منها بصورة لم تراع اوضاع المواطنين ولنضرب مثلا على ذلك ان رسم الطابع على رخصة البناء حدد بخمس وعشرين ليرة وهذا الرسم يطبق على اجازة لبناء صغير في قرية نائية تخضع لرسم بناء دون العشرين ليرة ويطبق ذاته على اجازة لبنانية كبرى في شارع الحمراء تبلغ رسومها مئات الوف الليرات.

والرئيس القضائية زيدت بنسبة زائدة وعلى معاملات قضائية عادية فارتفع الرسم المقطوع على بعض الدعاوى التي لا قيمة لها من خمس ليرات الى عشرين ليرة وزادت الرسوم المختلفة حتى باتت تعادل ١٥ بالمئة من قيمة

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

المدعى به في مختلف مراحل المحاكمة والتنفيذ، اما المعاملات العادية فنذكر منها ان الرسم المفروض على تصديق دفتر التاجر حدد بمبلغ مائة ليرة لبنانية ويتساوى بذلك دفتر التاجر الصغير والمؤسسة التجارية الكبرى وهكذا اصبح التقاضي حاجة باهظة الثمن بالنسبة لمتوسطي الحال.

اما الزيادة على التبغ المصنوع فانها على ما يبدو ادت الى نشاط حركة التهريب ولم تحقق اية زيادة على واردات الخزينة، فقد كانت واردات هذا الرسم ٣١٤٠٤٠٠٠ ل.ل. في سنة ١٩٦٣ واصبحت في سنة ١٩٦٧ / ٢٢٠٠٠٠٠٠/ ومثلها في سنة ١٩٦٨ رغم الفرق الموجود بين اسعارها في سنة ١٩٦٣ وبين اسعارها اليوم.

هذه الامثلة اوردناها للتدليل على عدم امكان زيادة الضرائب لتامين موارد للخزينة توازي النفقات التي يتطلبها الجهاز الاداري، ولما كان من المسلم به انه جاز للدولة ان تتجاوز مبدا توازن الموازنة وتقترض من اجل الانشاء وتحقيق المشاريع الانمائية فانه لا يجوز لها بوجه من الوجوه ان تقترض لسد نفقاتها الادارية وما من دولة خالفت هذا المبدا الا واعتراها الندم فيما بعد.

اذن، من واجبنا ان نعود الى الاجهزة الادارية ونرى كيف يمكننا الوصول الى تخفيض نفقاتها.

فنجد في حقل الكهرباء ان لدينا وزارة بكامل اجهزتها للموارد المائية والكهربائية ومصلحة كهرباء لبنان ومصلحة الليطاني والمؤسسات الثلاثة تقوم باعمال متشابهة ولا ادري كيف اننا حولنا مصلحة كهرباء بيروت الى مصلحة كهرباء لبنان على غرار مصلحة كهرباء فرنسا وتركنا من حولها مصالح متشابهة مستقلة عنها تتنافس واياها احيانا في مد الخطوط وانتاج الطاقة وتحديد اسعارها فكان كلا منها تابعة لدولة تختلف عن الاخرى.

بالاضافة الى ذلك لدينا عدد هائل من المؤسسات المستقلة ماليا والتابعة لبعض الوزارات ومنها ما يقوم بعمل اداري ضمن الوزارات ولكنها تعمل بالاضافة الى اجهزة الادارات العامة نذكر منها على سبيل المثال:

- لجنة المراقبة السنوية للمؤسسات العامة والمصالح المستقلة.
- المجلس الاعلى للتنظيم المدني.
- مجلس التصميم والانماء.
- لجنة التخطيط.
- مجلس الاسكان.
- المجلس الاعلى للسياحة.
- المجلس الاعلى للجمارك.
- المجلس الوطني للبحوث العلمية.
- مصلحة الابحاث العلمية الزراعية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

- مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى.
- مصلحة الانعاش الاجتماعي.
- مكتب الفاكهة.
- لجنة استلام التفاح.
- مكتب الحرير.
- مكتب الانتاج الحيواني.
- المشروع الاخضر.
- المصلحة الوطنية للتعمير.
- مصلحة المدنية الرياضية.
- مصلحة السكك الحديدية والنقل المشترك.

هذا بالاضافة الى عدد وافر من المصالح المستقلة للمياه والكهرباء في العاصمة والملحقات وكلها ملأى بالموظفين الدائمين والمتعاقدين والاجراء.

واذا علمنا ان عدد الاجراء الموقتين في حدود الستة الالاف امكننا ان نكون فكرة عن الاعباء الاضافية التي لحقت بالجهاز الاداري.

اما اللامركزية فانها لم تؤد الغاية التي انشئت من اجلها لان دعامة اللامركزية الاستقلال المالي وسلطة التقرير وهي محرومة من هاتين الصفتين ولم يتحقق منها سوى حلقة اضافية في اعمال الدوائر تسبب عرقلة مصالح المواطنين اكثر من ان تؤدي لهم اية خدمة.

في موازنة التصميم الى جانب مجلس التصميم لجنة للتخطيط وستة وثلاثون متعاقد وبالرغم عن ذلك فانها تنفق اربعمائة الف ليرة لقاء دروس وابحاث الوزارة.

وفي مختلف الوزارات على ما يبدو عدد من الخبراء يبلغ المائة والخمسين اجورهم الشهرية اربعماية وخمسون الف ليرة.

اليس بوسع الحكومة الاستغناء عن عدد من هذه المؤسسات؟

اليس من الواجب تجميد النفقات الغير المستعجلة؟

اذا كانت فرنسا اقدمت على تخفيض ستين مليون فرنك من مساهمتها في تطوير طائرة الكونكورد واوقفت تجاربها في حقل الفضاء افلا نرى من واجبنا ان نحل هذه المجالس ونوفر ما ننفقه عليها لفترة من الزمن في سبيل توازن وارداتنا ونفقاتنا واجتياز هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سيردد كل منا طبعا، انه ليس بوسع الدولة ان تصرف مثل هذا العدد من الاجراء لانها تكون ساهمت في زيادة البطالة الامر الغير مرغوب فيه حاليا ولكن اليس بامكانها ان توقف عمل الخبراء واعضاء المجالس واكثرهم يشترك في عدة مجالس فتوفر بذلك مبالغ طائلة على الخزينة.

لقد اتضح للجنة ان الغاية الرئيسية من ابقاء المؤسسات المستقلة ماليا كونها، تتمتع بانظمة مرنة تسمح لها بالاتفاق بمعزل عن رقابة وزارة المالية الامر الذي يتنافى مع مبدا وحدة الموازنة وشمولها لان الغاية من تحقيق هذين المبدئين هو بقاء السلطة التشريعية على علم بكل ما ينفق من مال الخزينة.

اما المصالح المستقلة الاخرى للمياه والكهرباء فطالما كانت سببا للبحث والمطالبة بتصغيرها ودمجها واختصار نفقاتها وقد تالفت لجنة من المديرين العامين لوزارة الموارد المائية والكهربائية ومن قاضيين اخرين مهمتهما درس توحيد هذه المصالح وقامت اللجنة المذكورة فعلا بدرس هذا الموضوع ووضعت مشروع قانون يقضي بتوحيدها، وارسل الى مجلس الوزراء ولا يزال قيد الدرس مع اننا نذكر ما ورد برسالة فخامة رئيس الجمهورية التي وجهها الى الشعب اللبناني بتاريخ ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ فقد ورد فيها ما نصه :» والى جانب الاهتمام بتنفيذ المخطط الخمسي اهتمام كبير بتحسين النظم المالية وقد اعدت سلسلة من التدابير الاحترازية والوقائية تتعلق بتنفيذ الموازنة منها ما هو حسابي كتنظيم تدوير الاعتمادات وتصفية وما يعود منها الى الماضي لان الابقاء عليه مع ما تركم منه عبر السنين يربك المحاسبة العامة ويثقلها دون مبرر..

ومن هذه التدابير ما هو مالي ويهدف اولا الى الحد من المصاريف الادارية مهما كان لها من المبررات، وهذا ما يفرض على الحكومة ان تباشر في السنة الحالية تقليص بعض النفقات بجميع الوسائل بما فيها اعادة تنظيم المصالح المستقلة ودمجها وحتى الغاء بعضها.

فكيف يجوز بعد هذا التوجيه الصادر عن اعلى مرجع في الدولة الابقاء على هذه المؤسسات دون ان تتحقق عملية الدمج والالغاء حتى اليوم.

اما تدوير الاعتمادات فقد اتضح ان الاموال المدورة في وزارة الاشغال العامة من سنة ١٩٦٨ الى سنة ١٩٦٩ تبلغ ٢٦ مليون ليرة في الجزء الثاني و٢٨ مليون ليرة في الجزء الثالث وهذه المبالغ لم يجر عليها عقد نفقة حتى الان ويوجد ما يماثلها من الاعتمادات التي جرى عليها عقد النفقة، ومثل هذه المبالغ يجب ان يعاد النظر بها بحيث تدرس المشاريع التي خصصت لها في كل منطقة ويصار الى تخصيصها مجددا بما هو قابل للتحقيق ومفيد للبلاد ويلغى الفائض الذي لا يمكن تحقيقه من جهة ولا تتوفر في تحقيقه المنفعة العامة من جهة، من جهة اخرى وان يتم كل ذلك في حدود الامكانات الموجودة لدى اجهزة وزارة الاشغال العامة ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى من وسائل التنفيذ.

حضرات النواب المحترمين،

ما من مرة قدمت الموازنة الى مجلس النواب الا وكانت مقرونة بوعود من الحكومة التي قدمتها تؤكد الرغبة

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

في ضغط النفقات الادارية وضبط الانفاق وتحسين طرق الجباية وتكييف الضرائب ولكن هذه الوعود لم يكتب لها التحقيق حتى يومنا هذا فعلينا ان نتساءل اذن عن العوائق التي تحول دون الاقدام على هذه الاصلاحات انها كامنة ولا شك بموقف التردد الذي تقفه الحكومات فهي لا تلاحق القوي وتتراجع عن ملاحقة الضعيف اشفاقا عليه والاستمرار في هذا المخطط يجعل الحكومات اداة شلل بدلا من ان تكون اداة فعالية وتنفيذ، ان التبعة في هذا المضمار لا تقع على الحكومة حدها بمعزل عن النواب فالنظام البرلماني متكافئ، بسلطته التشريعية والتنفيذية وسكوت النواب اكثر ضررا من تردد الحكومات، والواجب الوطني يحتم علينا جميعا ان ندرك التبعات الملقاة على عاتقنا ونواجه الاوضاع القائمة بعزم وحزم ونتخذ من التدابير ما يكفل بقاء الجهاز الاداري سليما معافى من كل شائبة او خلل وفقا لما هو متوفر لدينا من الامكانات المالية . .

ان اللجنة المالية كانت اقدمت على الغاء الكثير من الاعتمادات لولا ان المادة ٩٧ من النظام الداخلي تمنع على المجلس الغاء الاعتمادات المدونة في موازنة توصلا لالغاء دائرة او وظيفة قائمة بموجب نظام معمول به بل يجب الغاء الدائرة او الوظيفة بقانون خاص ومن ثم يلغى الاعتماد.

لذلك فان اللجنة تتمنى على حضرة وزير المالية ان يستعمل الحق المعطى له بموجب المادة ١١٨ من قانون المحاسبة فيقترح على مجلس الوزراء وقف استعمال بعض الاعتمادات المرصدة في الميزانية ريثما تتقدم الحكومة بمشاريع القوانين التي تخولها حق الغاء الوظائف والمصالح التي ترى وجودها غير ضروري بنسبة الظروف الراهنة.

ان اللجنة المالية شعورا منها بما يفرضه عليها الواجب الوطني ارادت ان تنبه الجميع الى حقيقة الاوضاع القائمة لافتة النظر الى بعض التوصيات بالاضافة لما سبق ذكره وهي:

١ ـ اعادة النظر باسماء جميع المتعاقدين والاجراء فورا والاستغناء عن العدد الاوفر منهم.

٢ ـ اعادة النظر بالتنظيم الجمركي والاستغناء عن مجلس الجمارك والاكتفاء بالمديرية العامة للجمارك مرتبطة بوزير المالية.

٣ ـ الاهتمام بانهاء اعمال التحديد.

٤ ـ اعادة النظر بطريقة الانفاق الحاصل على النشرات الدعائية والاعلامية في مختلف الوزارات ودرس امكان توحيدها في وزارة واحدة.

٥ ـ اعادة النظر بالتعيينات التي حصلت في مديرية الشباب والرياضة لانها تخالف روح القانون الاستثنائي الذي اعطى الحكومة صلاحية املاء المراكز الشاغرة دون التقيد بالشروط العامة للتوظيف فنقل موظفي هذه المديرية الى مراكز اخرى في الدولة واعادة تعيين سواهم يشكل مخالفة صريحة لروح القانون.

٦ ـ تعيين الموزعين الجدد في وزارة البريد بالافضلية من بين الاجراء الموجودين في وزارة الاشغال العامة والفائضين عن الحاجة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولا بد من الفات النظر الى موضوع الباب العشرين المختص بتقاعد الموظفين فقد وضع له في باب الواردات تقديرات خمسة عشر مليونا مع ان قطع حساب سنة ١٩٦٧ يثبت ان واردات هذا الباب تبلغ الثلاثة عشر مليونا بينما بلغت النفقات ٢٨ مليونا والذين يتتبعون الميزانيات في السنوات الاخيرة يدركون تطور ارقام هذا البند اذ انه قفز من ٢٢ مليونا في ١٩٦٢ الى ٢٨ في ١٩٦٧ واعتماداته لهذا العام بلغت ٢٩ مليونا.

وكذلك الاعتماد المخصص لتنفيذ الاحكام الصادرة على الدولة فقد خصص له سبعة ملايين ونصف في ميزانية ١٩٦٩ وهو رقم يستوجب الاهتمام بدون شك.

لذلك فان اللجنة تلفت نظر الحكومة، الى درس موضوع مخصصات التقاعد لايجاد طريقة افضل تحول دون تراكمها على عاتق الخزينة.

هذا اهم ما اوردنا توضيحه لحضراتكم آملين ان ياخذ الله بيدكم جميعا مجلسا وحكومة للعمل على ما فيه خير الوطن وازدهاره.

في ١٧ / ٢/ ١٩٦٩

المقرر الخاص للجنة المالية والموازنة

سعيد فواز

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

انتهينا من تلاوة التقريرين اللذين قدمهما حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة وحضرة المقرر الخاص، ننتقل الان الى مناقشة الموازنة بصورة عامة، والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ.

امين الحافظ: دولة الرئيس،

هذه الموازنة هي اول موازنة تاتينا بعد الثامن والعشرين من كانون الاول ١٩٦٨، بعد تلك الحادثة المشؤومة التي هزت البلاد هزا والتي ايقظت الضمير اللبناني ووعت الشعب ودفعته الى المطالبة بحقوقه، وجعلته ينظر الى واقعه والى مستقبله نظرة مختلفة عن النظرة التي كانت موجودة من ذي قبل.

امام هذا الواقع لا بد ان تنسكب اماني وامال الشعب اللبناني بطريقة عملية في الموازنة فنجد ان الموازنة المرجوة والمنتظرة كان يجب ان تكون على نسق عالم ما بعد ٢٨ كانون الاول لكن هذه الموازنة قد اعدت قبل هذا التاريخ وليس لحكومة الحاضرة يد كبيرة فيها.

ان الهزة التي اصابتنا قد جعلتنا نتطلع الى مستقبلنا تطلعا يتطلب قيام مشروعات متنوعة في طليعتها المشروعات الدفاعية لاننا احسسنا بانه يجب ان ندافع عن انفسنا وان ليس هناك أي تمييز للعدو بين عربي وعربي،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

فاللبنانيون ولبنان مهددون بالخطر الصهيوني كما هو مهدد أي بلد عربي اخر، كذلك حيال هذا العدوان وجدنا ان الشعب اللبناني قد صمم وعبر عن تصميمه بمختلف الوسائل على المقاومة، وليعلم القاصي والداني، ان لبنان سوف يقاوم اذا اصابه لا سمح الله أي عدوان وان الموازنة في هذه السنة وفي السنوات المقبلة سوف تتضمن ما يؤمن المقاومة الحقيقية والتعاون ومن جملة وسائل المقاومة كما نعلم الخدمة العسكرية واحب ان اسميها الخدمة العسكرية بدلا من التجنيد الاجباري لان هذا هو اللفظ المستعمل في كل البلدان التي تتعمد الخدمة العسكرية واود ان اذكر الجميع بان الخدمة العسكرية موجودة في جميع اقطار العالم ما عدا لبنان «وهونغ كونغ» فهل تريدون ان نكون مثل «هونغ كونغ» ان تريدون ان نكون وطنا؟

اذن الخدمة العسكرية اذا لم تكن موجودة حتى يومنا هذا فهذا خطا فادح، وهذا تقصير كبير وقد ان لنا ان نتلافى هذا التقصير لانه قد هزنا الخطر المباشر الذي وقع علينا.

فالتجنيد الاجباري او الخدمة العسكرية هي ضرورة كالامن الداخلي، وكالتعليم، وكالدواء، وككل هذه الاشياء التي اصبحت امرا مهما في لبنان.

لذلك فان الشعب ان يرثى لاي كان يريد ان يضع أي عقباب او عراقيل في وجه تحقيق مشروع التجنيد الاجباري او الخدمة العسكرية ان الشعب اللبناني بعد هذه الهزة، لا سيما الاجيال الجديدة قد صممت على المقاومة وهي تستهم تاريخ لبنان منذ قديم الزمان.

اللبنانيون الذين اعتصموا بالجبال وقاوموا كل غاز واستطاعوا ان يردوه ولذلك فنحن نعلن على الملأ من على هذا المنبر باننا سوف نقاوم ونقاوم وسوف يخلق عندنا الفدائي اللبناني اذا دخل لا سمح الله العدو الى بلادنا وطبعا ان الفدائي يلزمه التدريب ويلزمه التهيئة البشرية، وفي هذه الحال نريد ان نصرف المال في الموازنة على التدريب أي على الخدمة العسكرية واظن انني في هذا واضح كل الوضوح، كذلك ان الهزة التي اصابت الضمير اللبناني قد جعلته يتطلع الى مستقبله الاجتماعي وتعلمون ان الهزات الماضية في لبنان وغير لبنان، قد كان لها اسباب مباشرة واسباب غير مباشرة، فكم وجدنا من ثورات وثورات قامت لان من وراء نقطة واحدة قد طفح الكيل، كان هناك اسباب اخرى هي من صميم الحياة الاجتماعية، ولذلك كان على الحكومة اعباء في النطاق الاجتماعي تاخذ به تدريجيا ويلزمه المال كذلك فان الهزة ايضا التي اصابت الضمير اللبناني تحتاج الى مشروعات انشائية، والمشروعات الانشائية ابتداء بالاوتوسترادات وانتهاء بالمطارات والمرافئ وما الى ذلك تحتاج ايضا الى اموال، وكذلك المشروعات الاقتصادية والزراعية المشروع الاخضر وخلافه وكذلك متطلبات الشباب وكلنا قد تطلعنا الى ثورة الشباب التي قامت منذ عدة اسابيع وكلنا قد عبرنا عن تقديرنا لهذه الثورة، فالشباب والجيل الجديد يتطلعون الينا بنظرة المحاسب ويريدون ان نؤمن لهم مستقبلا افضل وان لم نؤمن لهم هذا المستقبل فسوف يزيحوننا من دربه ويواصلون المسير، كل هذا يفرض اعباء ومالا، واني ارى الاستاذ نصري المعلوف يسال عن المال، فالمال سوف احدثك عنه يا صديقي.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هذه الموازنة قد اتت على مراحل لقد صبغت في بادئ الامر بفلسفة «على قد بساطك مد رجليك».

وهذه المدرسة الكلاسيكية التي اريد للبنان ان يتبعها، كان يجب لتجربتها ان تتم، هناك من يقول بهذا المبدا فالمظاهر تتم نظرية وتجربة ان التقطيش في الحكم ياتي من المسؤولين عن الاضطراب وعن عدم التقدم، يلزمنا تجربة كاملة وعندنا عدة اتجاهات فاما ان ندع التجربة الكاملة تصل الى نهاية واما الا نجعلها تبدا منذ الاساس فاذا اردنا ان نبدا هذه التجربة لندعها تكمل فنحكم عليها او نحكم لها اما ان ندعها لا تبدا اما ان نطالب بان يشترك عدة اتجاهات لا سيما في هذه الايام التي تبلورت فيها النظريات فهذا امر يعود الى الجمود؟

اننا نريد ان ندع من يقوم بتجربة يكملها الى نهايتها ونحن نريد ان ناخذ بتجربة الاقتصاد الحديث الاقتصاد الذي يعتمد على عدة موارد وعلى عدة افتراضات ومن جملتها مثلا الافتراض ومن جملتها ما يسمى بالموازنة الغير متوازنة وهذا امر قد وافق عليه المجلس والمجالس المتنوعة باقرارهم بموازنات سابقة كلها تنص على السماح للحكومة بالاقتراض.

اما الشروط زيادة الموارد يا حضرة الصديق فهي في بادئ الامر الازدهار.

الازدهار هو اكبر مورد من موارد الدولة وعندما اقول الازدهار اقول الاستقرار وترك صاحب التجربة يكمل تجربته حتى النهاية.

هناك من يقول يجب ان نجنب لبنان الخوض في المعترك العربي لان هذا سوف يؤثر على ازدهاره ولان حالة التوتر تقود الى كثير من الاضطرابات، هناك ما يسمي ايها السادة باقتصاد الحرب واقتصاد الحرب يعرف الجميع انه اقتصاد مزدهر ونحن نعلم ان هناك كثيرا من الثروات حتى في لبنان قد جمعت في ايام الحرب حتى ان نجوم المجتمع في الوقت الحاضر هم من اثرياء الحرب.

لذلك، اقول في البلاد الاخرى اذا ذهبنا اليها نجد انه هناك ثروات طائلة قد جمعت، لذلك يجب ان لا نخشى من التوتر الذي يسود المنطقة والذي لنا فيه واجب ولنا فيه ضلع ولنا فيه دور لا يقل عن دور غيرنا من الدول العربية.

ان اللبناني منذ القديم الزمان قد اشتهر بمهارته ومرونته وهو الذي صنع ازدهاره، وهو الذي يستطيع دائما ان يكيف الاقتصاد اللبناني وفقا للظروف، لا تنتظروا ايها السادة ان يعود نوع الازدهار الى ما كان في السنوات الخمسينات ومطلع الستينات ان عجلة الزمن لا تعود الى الوراء لا يمكنك ان تنكر في سنة من السنين التي كانت في السنوات الخمسينات وتقول وتحلم بانك ستعود الى مثلها تماما لا يا سادة سوف يكون هناك ازدهار اخر لان موارد الرزق في هذا البلد تتطور وتتحول في كل زمن، اعطيكم مثلا، لقد كانت التجارة قبل الخامس من حزيران هي المزدهرة اكثر من غيرها فاذا بنا نجد بعد الخامس من حزيران ان الترانزيت مثلا قد ازدهر وان حركة الترانزيت قد اتاها ازدهار كبير وعمل كبير لم يكن من قبل موجودا.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هناك الصادرات الصناعية الصناعة لاقت في هذه الايام ازدهارا كبيرا لان اللبناني عرف كيف يستفيد من الفرصة وكيف يندفع في طريق الصناعة وكيف يصدر صناعته ماذا بنا نجد قفزات التصدير في ميدان الصناعة كبيرة وهائلة سنة بعد سنة، اذن الاقتصاد هذا يقودنا على ميزان المدفوعات الذي وجدنا ان البعض قد اصابه الهلع عندما سمع عن ارتفاع سعر الدولار ذلك الارتفاع الذي وصل لغاية ٣٢٨ غرشا لبنانيا، اعود فاطمئن بان السعر قد عاد الى الـ ٣٢٢ غرشا وقد عاد السعر الى الـ ٣٢٢ غرشا بعد ان عبست الحكومة في الذين يريدون ان يستفيدوا بالمضاربة، وبعد ان تحقق للجميع بان هذه الحركات المفتعلة لم يكن يقصد بها النفع العام وبعد ان لاحظنا ان الليرة اللبنانية لا تزال متينة مثل ذي قبل وعلى الرغم من هذه القوة والمنعة يجب ان نعود فتنساءل ونحن الان قد هدأت اعصابنا؟ ترى الـ ٣١٥ غرشا هو السعر الامثل للدولار هل هناك في البلد فقط مصالح معينة تستفيد من انخفاض الدولار؟ يجب ان تضحي المصالح الاخرى على حسابها؟ هل يجب ان يكون هناك رقم امثل يفيد الجميع ويستفيد منه الجميع؟ يستفيد منه الاستيراد ويستفيد منه التصدير؟ يستفيد منه الاثنان وتستفيد منه السياحة؟

وعندما اتحدث عن السياحة اريد ان اقول ان السياحة ليست معرضة للضربات الكبيرة التي نظنها، فهناك موارد سياحية اخرى يمكن الاستفادة منها حتى ولو كان الحادث الاليم الذي اصابنا بضياع القدس الشريف قد حجب عنا نوعا معينا من السياح هناك سياحة الاصطياف التي وجدنا اثارها في هذا الصيف كبيرة، وهناك نوع ثالث من السياحة هو سياحة الذين ياتون للشواطئ بحثا عن الشمس والذين والذين لا يهمهم ان يذهبوا الى الاثار بل يريدون ان يتمددوا على شواطئنا وينالوا كثيرا من الشمس اولئك الذين قد ملوا من شواطئ فرنسا ويوغسلافيا وايطاليا، واليونان، ويريدون ان يروا شيئا جديدا هؤلاء نريد لهم اجتذابا ونريد لهم مرافق ينبغي ان نهيئها لكي ياتوا، وهؤلاء ايضا بحاجة الى استقرار لكي ياتوا ولذلك دعوا الحكومة تعمل.

ان ميزان المدفوعات الذي يتكون من عدة عناصر والذي فيه الميزان التجاري لغير مصلحة لبنان فهناك فارق كبير بين الصادرات الواردات والميزان الحسابي الذي فيه الموارد الغير المنظورة ايضا لغير مصلحة لبنان، لم يبق هناك الا تدفق رؤوس الاموال الذي ياتي فيسد الثغرة ويجعل من الطلب على الليرة اللبنانية اكثر من عرضها، يجب ان نبقى هكذا معرضين طول الوقت لخطر توقف رؤوس الاموال او عدم تدفقها يجب الا نكون دائما تحت سلطة عوامل لا سلطان للبنان عليها مثلا ارتفاع سعر الفائدة في الخارج، مثلا أي عامل اخر من العوامل التي قد تكون مؤثرة على الاقتصاد العالمي، يجب ان نفعل الفعل اللازم من اجل تنمية البنود الاخرى في ميزان المدفوعات بحيث تاتي هذه البنود لسد جزء من هذه الثغرة وفي طليعة هذه البنود الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي والسياحة والخدمات لا سيما السياحة.

نعود الى الموارد يقول تقرير المقرر ورئيس اللجنة المالية والموازنة بضرورة دراسة للنظام الضرائبي وهذا امر ضروري واعتقد ان الحكومة بصدد هذا الامر وهي تقوم في دراسة واسعة شاملة تعيد النظر في الجهاز الضرائبي بحيث يكون اكثر عدالة واكثر انتاجا في الوقت نفسه.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

كذلك وانتظارا الى هذا وبالاضافة الى ذلك هناك تطبيق القانون نحن نريد لهذا القانون الموجود ان يطبق وان يتطبق بكفاءة، فاذا طبق هذا القانون فانه لوحده كفيل ان يدر على الخزينة اموالا كبيرة، وقد احيل او سيحال على المجلس قانون يقضي برفع الضريبة التصاعدية على الرواتب والاجور المرتفعة.

ما هي الرواتب والاجور المرتفعة؟ هل هي رواتب الموظفين كالمستخدمين؟.. لا يا سيدي ان الرواتب والاجور التي تعتمدها الشركات من اجل ان تتهرب من دفع ضريبة الدخل التي يتقاضاها المديرون واصحاب هذه الشركات، كرواتب واجور ليتهربوا من دفع ضرائب اعلى على الارباح وهناك ايضا فكرة فرض الضريبة بدل الربح المقطوع عند عدم وجود الربح الحقيقي، يستعاض عنه بالربح المقدر الذي لا يزال معمولا به في كثير من البلدان، هذا من حيث زيادة الموارد عن طريق تطبيق القانون، وهناك ايضا القروض الداخلية، فالقروض الداخلية كنا في الماضي قد طالبنا بالقروض الداخلية وبينا منافعها وبينا كم هي هامة وكم هي الفوائد الجمة التي يمكن للبلاد ان تجنيها منها وهذه القروض الداخلية نحن نحرص على عدم الاساءة الى سمعتها، ولذلك فنحن نريد لها ان تذهب الى المشاريع الانشائية والى النفقات المجدية واني اطمئن حضرة، رئيس لجنة المالية وحضرة مقرر لجنة المالية ان الحكومة سوف لا تعمد الى انفاق هذه القروض على مشاريع غير مجدية لسبب بسيط هو ان ذلك سيخالف قانون المحاسبة لا سيما المادة التاسعة والعشرين من قانون المحاسبة الذي ينص صراحة على ان المداخيل الاستثنائية وايضا من اجل زيادة الموارد لتطهير الموازنة تذهب الى الجزء الثالث من الموازنة وتنقيتها.

هناك مئتان وستة وثمانين مليون ليرة في العام الماضي اعتمادات مدورة والسنة لا نعرف حيث هناك قسم كبيرة من هذه المشاريع سوف لا تنفذ لاسباب كثيرة منها ان بعض المشاريع، قد وضعت من غير درس واف، ومنها ان بعض المشاريع الاخرى قد وضعت لاعتبارات غير مالية او غير اقتصادية اذن يجب التخلص من هذه المشاريع المدورة وتحويلها الى مشاريع اخرى مجدية ومنتجة.

اننا لا نريد والحكومة حريصة على ان لا تهدر هذه الاموال هدرا، لانها تريد ان تستبقي الاموال والا تتعرض البلاد يوما من الايام الى الاعتماد على احد، نحن لا نريد ان نعتمد على احد نريد ان نعتمد على انفسنا ونريد ان نعتمد على طرقنا الخاصة في التموين لان هذه الطرق الخاصة هي الحريصة بان تحفظ لنا استقلالنا وتحفظ لنا سيادتنا وتحفظ لنا حريتنا بالتصرف في مقدراتنا، يلي بعد ذلك الاسراع في البحث عن موارد جديدة من اجل ملافاة اعباء الخزينة في الجزء الاول والجزء الثاني وذلك بتطبيق القانون الحاضر كما اشرت، وبعد ذلك يجب تحقيق التنقية في العمل المالي، وذلك تحسين التحقق وتحسين التحصيل وقد ارسالهم للخارج للتمرن على مراقبة التحقق وبدات الجهود من اجل تحسين عملية التحصيل، والتحصيل من المهن الحرة قد ارتفع كثيرا سنة ١٩٦٨ ارتفع معدل التحصيل من المحامين والمهندسين والاطباء بنسبة ثمانين بالمئة وهذه نسبة تستحق الاعجاب لكن هناك مسافة كبيرة بين ما تحقق وبين ما يتحقق، المراقب في وزارة المالية عنده في السنة من خمسماية الى الف معاملة اذن يجب اذا اراد ان يدقق في كل معاملة، ان ينهي في كل يوم معاملتين على الاقل وهذا فوق طاقة البشر حتى ولو كان، كفؤا فيجب اذا زيادة عدد المراقبين.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

اما معهد الضرائب طالما طالبنا به وتحدثنا عنه فهو للان لم يجد النور بالطريقة التي نريدها، هناك دورة في مجلس الخدمة المدنية تعلم بعض المراقبين اللغة الانكليزية من اجل ان يرسلوا في دورات للاستطلاع الى الخارج وهذا لا يكفي، ان طموحنا في معهد الضرائب ان يكون معهدا على المستوى الجامعي، وان يتخرج منه المراقبون الكفؤون فيجيدون المحاسبة ومحاسبة الكلفة لانهم حتى ولو كانوا من اشرف الناس لا يستطيعون بكفاءتهم الدارسية الاولى ان يضعوا راسهم امام راس دهاقنة رجال الاعمال في هذا البلد الذين يشهد لهم العالم اجمع بالمهارة والشطارة.

لذلك يجب ان تكون كفاءتهم مرتفعة، وعلى اعلى المستويات، حسب قطع حساب سنة ١٩٦٧ هناك مئة واربعة ملايين ليرة بدون تحصيل، ضريبة دخل املاك مبنية رسم انتقال الخ.. لماذا؟ لان بعض هذه الضرائب، مفروضة على بعض رجال السياسة وكبار الموظفين واصدقاء اصحاب النفوذ، وبعض الصحف وبعض الشركات والمصارف المدللة.

هناك مؤسسات تقتطع من اجور عمالها وموظفيها ضريبة الدخل، فبقي امانة عندها ولا تاتي بها للخزينة.

وهناك ملايين من الضرائب غير محصلة لان عليها اعتراضات والحكومة السابقة خصصت لجنة للدراسة وللبت في هذه الاعتراضات وعينت هذه اللجنة من قضاة وعينت لك قاض عشر ليرات فقط حتى ياتي ويحضر الجلسة فاذا وضع القاضي سيارته اماما المكان المعد للنظر في الاعتراضات يضطر ان يدفع ليرة لبنانية لمن يحرسها، الخلاصة لم يقبل القضاة ان ياتوا وبقيت هذه الملايين جامدة ولم تحصل مع ان القانون يقول بضرورة تحصيل هذه الملايين وبعد التحصيل اذا بت مجلس الشورى في ضرورة اعادتها تعاد ولا تحبس واعتقد ان هذا الوضع سوف يتغير لان الوزارة الماضية لم تحسن التصرف ورفضت ان تزيد للقاضي مبلغ الى خمس وعشرين ليرة.

فيما يتعلق بالميزانية.

يعطي الجابي عائدات اذا حصل على عشرة بالمئة من البقايا والحد الاعلى اربعة الاف وثمانماية ليرة، فهو يكتفي بتحصيل العشرة بالمئة ولا يعود يهتم بالباقي وهكذا، بقايا السنة الواحدة يلزمها عشر سنوات لكي تتحصل وفي هذه الاثناء تكون قد تراكمت بقايا اخرى في السنوات اللاحقة.

اذا يجب رفع هذه النسبة وفي حال عدم الوصول الى نسبة معينة يجب معاقبة الجابي ويجب زيادة ملاحقة هذا التحصيل.

هذه الملايين التي لا ندخلها مع الاسف بحسابنا يمكن ان تشكل جزاء لا يستهان به من حاجاتنا ويسد بعض ما نتطلع الى القروض في ذلك.

اما ضريبة الدخل فيجب ان تدر من ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون ليرة، ان الاربعة بالمئة من سكان لبنان يحوزون على خمسين بالمئة من دخلهم، أي اذا قلنا ان الدخل القومي هو ثلاث مليارات، فيكون لهم مليار ونصف، واذا فرضنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان ضريبة الدخل لا تتجاوز العشرة بالمئة كمتوسط، فيجب على الاقل على هؤلاء الاربعة بالمئة ان يقدموا للخزينة مئة وخمسين مليون ليرة وهذا شيء لا نراه.

قطع حساب سنة ١٩٦٧ دلنا على ان حصيلة ضريبة الدخل سبعة وستين مليون ليرة فقط، ثم ان عدد المكلفين قد ازداد، وهذا بسبب الازدهار، اذ زاد عدد المكلفين في بيروت فقط ١٨١ بالمئة أي زاد خلال العشر سنوات من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٨ مية وواحد وثمانين بالمئة أي لو كان هناك مئة مكلف سنة ١٩٥٨ والان مئتان وواحد وثمانين مكلف وحتى ولو بقي التقصير والفساد كما كان، كان يجب ان تزيد الضريبة اكثر مما زادت في هذه الفترة، هذا عن الموارد.

اما عن النفقات، فيتحدثون عن التقشف وضغط النفقات والنفقات الادارية وما الى ذلك، في موازنة ١٩٦٢ عندما اتت وزارة الرئيس رشيد كرامي، انزلت نسبة الزيادة الطبيعية السنوية في النفقات الادارية من حوالي ١٢ بالمئة كما كان معتادا الى حوالي اربعة في المئة الا يكفي هذا؟ وعندما استلمت الحكومة الحاضرة سعت بالتعاون مع اللجنة المالية للحد من الزيادة في النفقات الادارية ايضا.

ايها السادة ليس هناك خط واضح بين النفقات المجدية والنفقات الغير مجدية، هل نستطيع ان نعرف تماما بين نوعي النفقات؟ هل يجوز ان نقول ان النفقات على الصحة مثلا هي نفقات غير مجدية وغير منتجة، هل يجوز ان نقول ان النفقات على رواتب المعلمين في وزارة التربية، هي رواتب غير مجدية وغير منتجة، يجب ان تكون نظرتنا اشمل واوسع عندما نتحدث عن النفقات والنفقات الادارية، هذا ما اردت ان اتحدث به عن الموازنة، وارجو ان تاتي السنة المقبلة فنرى موازنة منسجمة مع لبنان الغد لبنان الجديد لبنان تطلعات الشعب وثورته التي حدثت بعد الثامن والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٦٨.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادوار حنين.

ادوار حنين: في هذا الشهر الاخير من سنة النور ١٩٦٩ تولاني مصاب وتوليت قضية.

اما المصاب فقد خففتم الامه عني بفضل مواساتكم الكريمة، رئيسا لمجلس، رئيسا لحكومة، وزراء وزملاء احباء، واما القضية فسننصرها معا باذن الله.

بعيدا عن التحزبات بعيدا عن السياسيات وقريبا من نفسي ومن حقيقة الشعب الذي امثل اعلن ايماني بلبنان سيد مستقل واحد، واعلن ايماني بالامة اللبنانية التي تابى الا ان تعلن بدورها : ماذا ينفع اللبناني لو ربح العالم كله وخسر لبنان.

انطلاقا من هنا اقول:

القضية الفلسطينية هي قضية لبنان بمقدار ما هي قضية الفلسطينيين انفسهم وبمقدار ما هي قضية الدول العربية جمعاء لان المقدسات التي دنست في فلسطين هي لنا جميعا لان القلب قلبنا، مشدود بنياط الى بعض مطارحها، تتقطع هذه النياط يوم تتقطع اوصالنا، ولا تنقطع من قبل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فعندما تكون لنا فلسطين ما هي، يكون علينا حيالها واجب بل واجبات، هنا يجب ان يبطل القول بان تفاوتا في القيام بالواجب كائن بين لبناني ولبناني اخر.

اللبنانيون جميعهم سواء في القيام بهذا الواجب المقدس، ولكن لبنان قبل ان يكون قوة ضاربة هو عقل مدرك، فهو يدرك مثلا : انه من كيانه ضيق رقعة الارض، قليل عدد السكان، شحيح الموارد، فهو اذا، يحمل بنسبة ضيق ارضه، بنسبة قلة سكانه، وبنسبة شحة موارده، وهو من طبعه مسالم، يكلف اذا، ما هو من طبعه وهو ذو مزاج حاد يصعب ان تزاد عليه الاعباء وان يخضع.

وهو مجنح ملسان له في كل مكان منبر يخاطب منه الناس.

ولبنان العاقل هذا يقول ايضا:

المجهود الحربي مجموعة اعمال ليست كلها حربية، على ان مجموعة هذه الاعمال تؤول كلها بالنتيجة الى خدمة الحرب.

فمتسلم قلم يعبئ به النفوس محارب بمقدار ما هو محارب متسلم مدفع، وحامل المبضع محارب بمقدار ما هو محارب الضارب بالسيف ومحدث الجراح محارب بمقدار ما هو مضمدها محارب.

فلماذا لا يعهد للبنان من مجموعة الاعمال الحربية بالعمل الذي يتوافق مع كيانه وطبعه ومزاجه وسائر امكاناته.

لماذا لا يسلم لبنان، وفي يد ابنائه تحت كل سماء خمسمائة مجلة وجرائد ومحطة اذاعة وتلفزيون ودار نشر تنطق بكل لسان مهمة توضيح قضية العرب في فلسطين، ومد صوتهم الى مجاهل الضمائر ومنازلة الوكالة الصهيونية التي تربح علينا كل يوم وفي كل مناسبة حرب الاعلام.

ثلاثة ملايين لبناني منتشرون في الارض وينطقون بكل لسان..

ثلاثة ملايين من اللبنانيين مجهزون ومهياون ان يكونوا لسان العرب فلماذا لا نطلق لسانهم؟

ثم لماذا لا تكون يدنا على الصليب الاحمر وعلى الهلال الاحمر يدا من الله بيضاء فتقوم باعمالها في مستوى ما لدينا من مستشفيات ومستوصفات واطباء وممرضات وطاقات على هذا الصعيد يمكن ان تقوى كل يوم وساعة.

اليس ان في العائلة الواحدة مواهب منوعة تجعل من واحد منها مزارعا ومن اخيه الشقيق طبيبا ومن اخيه الاخر بتالا؟

وهل ان الاولاد الجنرالات جنرالات كلهم ايها السادة؟

الاعجوبة اللبنانية التي يتحدثون عنها كثيرا والتي يقولون ان بفضلها يحيا لبنان، هذه الاعجوبة اللبنانية هي اللبناني بالذات، ولا تكمل فيه الاعجوبة الا عندما يكلف عملا من طبعه فلنفسح له المجال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

لبنان الاعزل اذا مس فان ضمير العالم يضطرب وقد اضطرب كله بعد حادثة المطار، ويا ايها السادة، قوة لبنان في ضعفخ، فاذا ما حاولنا ان نبدل من الضعف قوة فقط نخطئ مكاسب الضعف وقد لا ندرك فوائد القوة.

حيال ذلك واجب ان اقول بالتخصيص :

انني مع التجنيد الاجباري شرط الا يحمل في ظرف انشائه معنى التحدي وشرط ان تكون الخدمة فيه مدنية اكثر منها عسكرية، وشرط الا تتحول عن مشاريع الانماء والتجهيز، شرط ان لا نرهق الخزينة والناس، ثم شرط ان نبدا بالانتصار على انفسنا قبل ان نعد انفسنا للانتصار على الغير، كان نسقط من الحساب ساعات، ناخذها مسلمين ومسيحيين لاداء الصلاة او لممارسة الصيام على انها ساعات تسقط من حساب العمل لا تزيد مدخراتنا في حساب الله، وكأن لا نقف في السياسة عند حد الخصام فلا نتعادى ونقتتل حتى لا حرمة لطاهر، وكأن لا نزعم لانفسنا حقا نمنع عنه الاخرين.

وحيال ذلك واجب ان اقول بالتخصيص ايضا:

نكون مارقين على ديننا الذي يقوم على الفداء ان لم نكن مع الفدائيين ونكون مارقين على انساننا والانسان بذل وعطاء اذا لم نكن مع من يعطي نفسه كل يوم.

ولا نكون ابناء الله اذا لم نكن في عون الساعين الى استعادة بيت الله، ولكن ليس بتهديم لبنان ولا بتهديم أي بلد عربي اخر ينصر العمل الفدائي، واذا كان، فليس في اللبنانيين واحد يقبل بان ينصر فلسطين ويخذل لبنان.

وانا في ذلك لعلى سنة من يحايدون الشرور الى ان يكتمل استعدادهم لها وهو حق وواجب.

وبالتخصيص اقول ايضا:

ان الحرب في النصف الثاني من القرن العشرين استخدام لعلم لا عرض لعضلات، وانها في النصف الثاني من القرن العشرين قد تجاوزت الخنادق الى الصواريخ فبنسبة ما نكون مع العلم على وفاق بنسبة ذلك يجوز لنا ان نحارب.

سئل كيسوتزيا يوما : كيف تنظر الى العرب اجاب: من فوهة البندقية.

فاذا سئل العرب السؤال نفسه فبماذا يجيبون؟

اظنهم يجيبون بانهم ينظرون الى اسرائيل من فوهة المدفع لا لسبب غير ان فوهة المدفع تفسح مجالا للرؤيا اكثر من تلك.

وهكذا يكونون عربا ونكون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ايها الزملاء المحترمين،

على كتف لبنان في الجنوب، عدو مقاتل شرس وهو ينتحل الذرائع من كل صنف ليمضي في عدوانه تحقيقا لاهداف لم تعد خافية على احد.

حيال هذا العدو الشرس علينا واجبات:

١ ـ واجب الاسهام مع اخواننا العرب في صراعهم معه.

٢ ـ وواجب حماية انفسنا منه.

اما اسهامنا الحربي فقد اشرنا الى حدوده الممكنة في ما سبق لنا من قول.

واما حماية انفسنا فقد لا تتامن لنا في العاجل على يد التجنيد الاجباري وتدعيم قرى الحدود واستكمال تجهيز الجيش اللبناني لانه في مثل هذه الامور لا نستطيع ان نختصر الوقت او ان نسرع فوق الامكان.

فما العمل والحالة هذه؟

اما الاستعانة بقوى الطوارئ (البوليس الدولي) واما عقد معاهدة دفاعية مع دولة صديقة.

في سبيل الحلين المقترحين ـ الاول يحمل اسم ريمون اده والثاني اسم عادل عسيران وعليها موافقات كثيرة رسمية وشعبية، عوائق شتى داخلية وخارجية ولكنها عوائق تزاح ومصاعب تذلل.

وما لم نلجا الى احد هذين الحلين او الى الاثنين معا او الى ثالث من فصيلتهما فسيظل الشعب اللبناني يساءل نفسه ألخدمة لبنان حكومة لبنان، ام لخدمة غيره؟

يا دولة الرئيس،

عليك ان تجيب بالعمل الصارخ، اجابة بتنفي معها كل التباس وعليك في اقل ما عليك ان تلفت الى المادة ٥٢ من الدستور اللبناني التي لم تلجئ الحاجة الى تطبيقها بعد بمقدار ما تلجئ اليوم.

وهدى الحاكمين في الصعاب ارادة الشعب وقد برزت ارادة الشعب جلية.

كان الله في عوننا اجمعين.

حضرة الزملاء المحترمين،

لا ادري اذا كنت قد قلت في علنية هذا المجلس ما كنت قد تعودت قوله في حلقات خاصة وهو ان هذه الموازنة كصديقي نجم فهو لا يكبر الا بالعمر وهي لا تكبر الا بالارقام، فلقد بدات في السنة ١٩٢٥ في حدود المليونين ونصف المليون ليرة لبنانية، ثم اخذت تتضخم حتى ادركت الحجم الذي هي عليه الان، وفي السنوات التي قضيتها في هذا المجلس منذ السنة ١٩٥٧ شهدت قفزات ارقام الموازنة المذهلة ففي سنة ١٩٥٨ كانت الموازنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في ادركت الـ ١٩٤ مليونا ثم اصبحت على التوالي:

في السنة ١٩٥٩ ـ ٢٠٦ ملايين

في السنة١٩٦٠ ـ ٢٢٨مليونا

في السنة١٩٦١ ـ ٢٧٦مليونا

في السنة ١٩٦٢ ـ ٣٧٥مليونا

في السنة ١٩٦٣ ـ ٤٢٥مليونا

في السنة ١٩٦٤ ـ ٤٧٦مليونا

في السنة ١٩٦٥ ـ ٥١٥ مليونا

في السنة ١٩٦٦ ـ ٥٩٥مليونا

في السنة ١٩٦٧ ـ ٦٣٣مليونا

في السنة ١٩٦٨ ـ ٦٤٨مليونا

في السنة ١٩٦٩ ـ ٦٦١مليونا

ولو ان الموازنة كانت تكبر بدون علة لما كان الامر مخيفا، اما ان تكبر مع عللها، او ان تكبر عللها اكثر مما هي تكبر فهذا هو الخطر، وقد راينا على ما سنثبت فيما بعد ان اكثر ما كبر في هذه الموازنة النفقات الادارية ثم اكثر ما كبر عجزها.

ان تتعاظم الموازنات الصحيحة السليمة المتعافية ففي هذا دليل تطور الدول والشعوب فليس في الامر ما يخيفنا، ولو اني اريد ان اطاوع الركب الذي انا منه، اهل الادب في البلاد لقلت معهم ان موازنة لبنان المتطور الطموح يجب ان لا تقل عن المليار من الليرات اللبنانية ولكنني هنا في ركب المشترعين ومراقبي موارد الدولة ونفقاتها، فاعرف من داخل ما لا يعرفه اخواني الادباء في الخارج، لذلك اجدني مع ضرورة تطوير الموازنة تطويرا كليا وحتى اخر الحدود ولكن من ضمن قواعد واصول بدونها يكون التضخم سرطانا والسرطان مميت، في راس هذه القواعد:

١ ـ مراعاة امكانات الشعب.

٢ ـ جمع المال بدون ما ارهاق وصرفه بدون ما تبذير.

٣ ـ المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وعلى سلامة النقد.

٤ ـ اجتناب الوقوع في العجز.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العجز:

وننظر فماذا نرى؟ نرى ان الموازنة قد وقعت في عجز يتزايد مع السنين.

انني هنا منذ سنة ١٩٥٧ وقد ناقشت وحضرت مناقشة اثنتي عشرة موازنة متعاقبة ومنذ السنة ١٩٥٧، كان خطباء المجلس يحذرون من عجز مقبل، ولم يلبث هذا العجز ان ظهر في قانون قطع الحساب لسنة ١٩٦٢.

ومنذ ذلك التاريخ شرعت الدولة تضع موازناتها على اساس عدم التوازن ولنذكر على سبيل المثال الموازنات الثلاث الاخيرة:

في السنة ١٩٦٧ كانت النفقات ٦٣٣ مليون ليرة لبنانية، وكانت الواردات ٥٦١ مليونا فكان العجز ٧٢ مليون ليرة لبنانية، وفي السنة ١٩٦٨ كانت النفقات ٦٤٨ مليون ليرة لبنانية، وكانت الواردات ٥٧١ مليونا فكان العجز ٧٧ مليون ليرة لبنانية.

اما في السنة الجارية فان العجز في حدود الثمانين مليونا.

فتراكم هذه العجز سنة بعد سنة قارب ان يصبح ٤٥٠ مليون ليرة لبنانية وهذا امر سخيف.

اصوات ـ هذا رقم مغلوط.

ادوار حنين:

اننا اكثر حرصا على سمعة لبنان الاقتصادية من الذين يقاطعون عفوا بل في مثل حرصهم على لبنان، ولكن ليس بكتم الداء يوصف الدواء، فان نحن لم نعرف حقيقة اوضاعنا فلا نستطيع ان ننشد لها السلامة، حتى ان الشعب يجب ان يعرف الحقيقة ليسعفنا على امرنا عندما تدعو الحاجة.

سنرى كيف عالجت الدولة هذا العجز، ثم كيف يجب ان يكون العلاج، اما الان فعلينا ان نعلم ماذا يعنى هذا العجز؟ وما هي مخاطره.

العجز يعني في اقل ما يعنيه على الصعيد العلمي قلة السيولة بين ايدي الدولة، تجميد تنفيذ المشاريع، التباطؤ في تنفيذها اشتداد الضائقة المالية، تكاثر الازمات الاقتصادية وهو يعني الافلاس في اخر المطاف، والعياذ بالله.

معالجة العجز.

هذا العجز الذي يرافق موازناتنا، منذ سبع سنوات لا بد له من علاج، يجب ان نعود الى موازنة الموازنة، فكيف يكون ذلك؟ لقد اشار حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة الصديق جوزف شادر الى الابواب التي يمكن طرقها فاذا هي سبعة:

١ ـ تحصيل متاخرات الرسوم والضرائب والغرامات والديون المستحقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢ ـ تحصيل سلفات الخزينة.

٣ ـ تحصيل الشرفية.

٤ ـ بيع بعض املاك الدولة الخاصة.

٥ ـ زيادة عائدات شركات البترول.

٦ ـ زيادة حصيلة الضرائب.

٧ ـ اللجوء الى القروض.

في هذه العلاجات السبعة منها ما ينفع لمرة واحدة، ومنها ما هو متمادي النفع.

اما ما ينفع لمة واحدة فلا ينفعنا كثيرا لانه قليل النفع، من هذه العلاجات تحقيق المتاخرات وتحصيل سلفات الخزينة وبيع املاك الدولة.

واما ما هو متماد النفع فلنا حياله تحفظات سنجعل عليها الكلام فيما يلي:

وقبل ان نتطرق الى الملاحظات لا بد من اشارة الى نقص كما لا بد من تحذير.

اما التحذير فهو ان تجتنب الدولة معالجة العجز بالامساك عن الانفاق لان الامساك عن الانفاق (وان كان يحقق وفرا يمكن ان يسد بعض العجز) فهو حائل قوي في سبيل تجهيز البلاد والعمل على انمائها كما هو سبب في حبس المال المتداول فتتفاقم الضائقة بين ابناء الشعب ويشح العمل ويشرف على ازمة تضيق معها سبل الحياة.

واما النقص ففي عدم الاشارة الى ضرورة تخفيض النفقات ولكن نعطي ذكر تحفظاتنا شيئا من المنطق الضابط سنسملها على التبويب التالي:

اولا ـ تخفيض النفقات.

ثانيا ـ زيادة الضرائب والرسوم.

ثالثا ـ اللجوء الى القروض.

اولا ـ تخفيض النفقات.

اذا كان تخفيض النفقات علاجا لم يتعرض له حضرة رئيس لجنة المالية في تقريره كواحد من علاجات موازنة الموازنة فان حضرة المقرر الاستاذ سعيد فواز قد اشار اليه لماما، اما الحق فهو ان نتوقف عنده طويلا.

صحيح ان تخفيض نفقات الدولة امر غير مرغوب فيه في حالة المرض أي في حالة الاضطراب الاقتصادي، ولكنه صحيح ايضا ان لا مفر من هذا التخفيض عندما نحزم امرنا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبديهي انه عندما نتكلم عن عصر النفقات تتجه افكارنا فورا الى عصر النفقات الادارية لا النفقات المنتجة نفقات الانماء والتجهيز، ونفقات اسداء الخدمات العامة، لان الموازنة الحديثة هي التي تتزايد فيها نسب النفقات المنتجة عاما بعد عام، اما تزايد النفقات الادارية على نحو ما يحصل في موازنتنا، فعلامة تخوف مخيف، ذلك ان النفقات الادارية جعلت لايجاد ادارات تتولى انفاق النفقات المنتجة لم تكن نفقات منتجة فلماذا اذا الادارات، او اذا قلت النفقات المنتجة الادارية نثقل كثيرا على المواطنين لان الوطن السليم المواطنية يؤثر ان يعيش هو بماله او ان يعيل عياله به على ان يرى الاخرين يتمتعون بانفاقه على انفسهم وعلى اشيائهم وعيالهم.

اذا لا بد من عصر النفقات، وهذا العصر يجب ان يتناول النفقات الادارية دون النفقات المنتجة، خاصة انها قد بلغت نسبة اصبحت تنذر بالاخطار، وان هذه النسبة تتزايد على الايام.

ففي السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ظلت نسبة النفقات المنتجة ٣٨ بالمئة ونسبة النفقات الادارية ٦٢ بالمئة، ثم في السنة تدنت نسبة النفقات المنتجة الى ٣٠ بالمئة.

وفي الموازنة التي بين ايدينا اصبحت النسبة ٢٦، ٥ بالمئة للنفقات المنتجة ٧٣، ٥ بالمئة للنفقات الادارية وهي ظاهرة تدعو الى القلق العظيم، اذ، اذا ظلت نسبة النفقات الادارية تتزايد من هذا الشكل تصل الى يوم تصبح فيه الدولة جمعية خيرية او مأوى للعجزة او صندوقا لاعالة فئة كسلى من المواطنين دون أي عمل اخر او يكاد.

ولو ان الحكومة الرباعية السابقة لم تتدارك التخفيض الذي لجأ اليه الاستاذ بيار اده وهو لا يتناول الا النفقات المنتجة لكانت النسبة قد زادت تفاوتا ولكانت النفقات الادارية قد بلغت الـ ٨٠ بالمئة من مجمل ارقام الموازنة فما العمل؟

لا بد من اختصار عدد الموظفين.

على عاتق الدولة اليوم ٢٤ الف موظف (ما عدا قوى الامن الداخلي والجيش).

على انها ليست بحاجة الى اكثر من نصفهم، وعندما تجود نوعية النصف الباقي يصبح نصف هذا النصف كافيا، على ذلك راي اهل الاختصاص من العلماء الاداريين.

يجبن الحاكم خيال صرف الموظفين، قديما في صحن هذا المجلس قال نائب جبلي عتيق، وقد ردد هذا القول على لسانة الاستاذ ريمون اده لسنتين خلتا، قال «اكبر راس في هالدولة لا يستطيع ان يزيح بلنطونا من مكانه» لكثرة الوساطات، لكثرة العوامل السياسية، وخوفا من مشكلة اجتماعية على ما تعود ان يقول «المترصنون».

اما انا فاقول : الدولة التي لا تستطيع ان تؤمن الخير المرتجى منها لرعاياها ليست دولة.

والدولة التي تستطيع ان تقيل وزارة وان تحل مجلسا للنواب تستطيع ان تصرف مديرا من الخدمة، تستطيع ان تستغني عن الفائض من الموظفين.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ولكن ذلك لا يحدث الا بنتيجة اصلاح جذري عادل شامل فيوم تولت يا دولة الرئيس حكومتك الاصلاح الاداري والقضائي سارت سبيلها شوطا كبيرا ثم توقفت فتدفعت بعدها الحكومات المتعاقبة، وقد كنت انا في احدى هذه الحكومات العاجزة.

الشوط الذي قطعتموه كان الاصعب والادق لانه شوط التطهير فكان يجب ان يصير الانتقال الى الاشواط التالية:

ـ اصوات : انت كنت في الحكومة التي تولت الاصلاح ـ

ادوار حنين:

لي الشرف ان اكون في الحكومة التي تولت فكرة الاصلاح غير ان هذه الحكومة، قد كانت برئاسة الحاج حسين العويني، لم تهمل او لم يمهلها رئيسها، فاستقالت في ٢٠ تموز من سنة الاصلاح ثم اقرت الحكومة في ظل الحكومة الرشيدية انذاك وهي الحكومة الاكسترا، برلمانية التي تولت عملية التطهير، وعلى كل حال يجب ان يعلم موقفي صريحا من قضية الاصلاح، انني مع الاصلاح مهما كلفنا الامر من تضحيات والام اذ ليس يسيرا على المرء ان يطعن عائلة في باب رزقها ولا ان يحكم على انسان بالتعطيل عن العمل، انا شخصيا اصبت بالصميم عندما اصاب التطهير اصدقائي من كبار المطهرين، ولكنني كنت اقبل كل هذا والمطهرون «بفتح» الها يقبلون بان يكونوا الضحايا لعمل اصلاحي يقترن بنتيجة، اذ يكون قد جبر خاطرنا بان اوصلنا الشعب الى حقه، وحق الشعب هنا هو انجاز معاملاته في اقل ما يمكن من الوقت وفي اقل ما يمكن من المصاريف وبخاصة المصاريف غير المشروعة التي تقارب الرشوة ان لم تكن هي عينها، اما وقد تولت الدولة الاخيرة من مراحل تحقيقه على افضل وجه وبنتيجة هذا الاصلاح نصل من حيث عصر النفقات الى واحدة من نتيجتين، اما الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين واما تحسين حالة الموظفين فيتحسن صنفهم فيرتفع انتاجهم وتخف اثقالهم عن كاهل الشعب.

الاصلاح الاداري لا بد منه، مثل هذه الادارة يجب الا تدوم، ففضلا عن ان عدد الموظفين يفيض عن الحاجة وان نصف اكثرهم ردئ من حيث الاختيار وفاسد من حيث الممارسة، لا نجد بين الموظفين واحدا عرف ان الوظيفة ترهب ورسالة، ولولا بعض الموظفين وهم قلة لما كان يجوز القاء السلام على موظف في لبنان.

ولماذا على الاقل:

نقبل بان تظل الوظيفة محطة لعمل اخر، فالموظف اليوم في لبنان ليس موظفا بل هو في الاكثر تاجر او مستخدم تجاري او مدرس في القسم الحي من نشاطه.

ـ لماذا لا نرغم على العمل بعد الظهر.

ـ لماذا نسمح للموظفين بالاضراب.

ـ لماذا نحسم من ساعات عملهم ساعات يقومون في اثنائها بالصلاة او ينصرفون الى الصيام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- لماذا لا تنشط المجالس التاديبية.
- لماذ التفتيش المركزي او اذا جاز بقاؤه فلماذا لا يعمل.
- ولماذا لا نحسن نوعية الموظفين بتحسين طريقة الاختيار التي يجب ان نصبح في الخدمة المدنية فحصا على القاب معالجة موضوع كتابي ومحادثة شفوية.

ايها السادة:

لا بد من خفض النفقات الادارية، فلا بد اذا من خطة خمسية لوضع سياسة ادارية جديدة تصل بالنتيجة الى اختصار عدد الموظفين وتحسين نوعيتهم.

وعلى هذه الخطة ان تواجه مثلا:

١ ـ اختصار جهاز التفتيش المركزي السابق، ثم هو ادارة ثانية لكثرة ما تضخمت دوائره وعلى غير طائل، التفتيش المجدي يجب ان يكون مفاجئا وبطريقة السير **sondage** ومن اجل ان يكون هكذا وجبت له العناصر البشرية الجيدة والكفاءات المختصة.

٢ ـ الغاء مركز الابحاث والتوجيه تقوم بعمل هذا المركز الخدمة المدنية.

٣ ـ الغاء المناقصات والاصلاح الاداري (ففي هذا وفر لا يقل عن الثلاثة ملايين).

٤ ـ الاستغناء عن المصالح المستقلة (وفيه وفر مضاعف) خاصة ان هذه المصالح قد انشئت في الاصل لتقوم مقام الادارة الفاسدة المهترئة، فاصبح لنا بفضلها ادارتان اصبحنا اليوم، بغنى عن واحدة منهما، فلنختر الاصلح.

٥ ـ اختصار عدد الاجراء، وخاصة الاجراء الاداريين لا اجراء المشاريع (اجور هؤلاء عشرة ملايين ليرة لبنانية).

وهنا لا بد من العودة الى ذكر النفقات لاؤكد ان تخفيض النفقات، ولو ادارية، لا يجوز في حالة المرض لئلا تشتد الضائقة على الناس وانما من المنصوح به ان تزاد النفقات المنتجة في الضائقات لتفريجها، بل هذا ما يجب ان تعمد اليه الدولة، بهذا تكون قد عدلت النسب الموجودة حاليا بين النفقات الادارية والنفقات المنتجة لصالح هذه لا تلك، وهذا امر ضروري، ثم تكون قد اسدت بعض الخدمات العامة للبلاد وللعباد، فماذا يؤخر الدولة، الى الان، عن اقامة السدود حقنا للمياه المهدورة في البحر، من انشاء بحيرات سياحية تقوم من فوق السدود، عن انجاز الانشاءات السياحية المدروسة في عرمون وجزر طرابلس وشاطئ صور اللازوردي، من انشاء الطرقات السياحية الجمة الملحوظة، والاوتوسترادات المخططة والمطار الكبير والمستشفيات والمستوصفات والمدارس ودور الحكم والمجارير والمسالخ، ومحارق النفايات، وما الى غير ذلك الكثير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولكي اصل الى التخصيص اقول : ان مجارير الساحل التي اشكر الدولة على اهتمامها بها اقر تنفيذها وبوشر التنفيذ، ولكن هناك شكويان، البطء في التنفيذ وضيق القساطل المستعملة.

هنا كمواطن ومن عن منبر الشعب انقل الى الحكومة مخاوف الناس من ضيق القساطل المستعملة في مد هذه المجارير، الساحليون وبينهم مهندسون لامعون، يتخوفون من امر، وهو ان لا تتسع هذه القساطل لمجمل ما سيصب فيها من سوائل.

رئيس الحكومة: هيدي بتشتغل على الضغط.

ادوار حنين:

لقد راجعت مرارا الفنيين المشرفين على مراقبة التنفيذ، وقيل لي كذلك، ومع ذلك فان بعض الفنيين من القطاع الخاص ما زالوا يقولون بضيق هذه القساطل، فكل ما اردت من هذه الاثارة، يا دولة الرئيس، هو ان اكون هنا، لسان ابناء منطقتي اللاهج بهذا الخوف، وهو ان اكون قد قمت بواجبي كمواطن يحرص على ان لا تهدر اموال الدولة، اذ ماذا ينفع اذا انجزنا مجارير الساحل اليوم وبعد خمس سنين اضطررنا الى تغيير قساطلها، ففي هذا هدر للوقت وللمال، ارجو الا نكون عرضه له.

ثم ان المياه التي يستقي منها الساحليون قذرة وملوثة، يوم كان الاستاذ اده وزيرا للموارد المائية والكهربائية، قمنا نحن نواب بعبدا ـ المتن الاعلى، بزيارته نرفع اليه هذه الشكوى، فجمع فورا الفنيين في وزارته ثم طلب ان ينتقل احد المهندسين الى منابع المياه ـ في الداموز، في الحدث، في الحازمية وفي برج البراجنة، فضلا عن الدلبه ـ لاخذ عينات وفحصها، ثم ان ياخذ عينات من المياه التي تصب في المنازل، ففعل المهندس، وكنا، النواب الخمسة برفقته طيلة نهار كامل، اجريت الفحوصات في مختبر الحكومة، كانت النتائج مرضية، غير ان الناس ما زالوا يمرضون من امعائهم، والاوبئة ما زالت تتفشى، والعكرة في المياه ما زالت على حدها، فلو ان احد الساحلين عبأ قنينة بالماء عند المساء لوجدها في الصباح، وفي قعرها قيراطان (٣/٤ سنتمرات من الرواسب).

ان ما يجب ان يعمل لمياه الشفة في الساحل لم يعمل بعد، اذ لا بد من مصاف، ولا بد من تغيير شبكة المياه ولا بد من تطهير المياه على يد عليمة قبل ايصالها الى شفاه الناس، كل هذا لم يعمل بعد والشعب ينتظر تحقيقه قبل فوات الاوان.

وتاتي بعد ذلك طرقات الساحل التي من العطل واحدة.

لم تعد في لبنان طرقات فقد اصبحت كلها سواقي، الناظر اليوم الى طرقاتنا، اجنبيا ام عربيا او مواطنا لبنانيا، يظن وحالها هذه الحال اننا خارجون من حرب او ثورة او فتنة كانت الخطة فيها تخريب طرق المواصلات، على اننا بلد مسالم امن، ويزعم لنفسه انه بلد سياحي وهو كذلك ولكننا نهدم السياحة فيه بايدينا فلا بد اذن من عمل سريع واني يا دولة الرئيس ويا معالي وزير الاشغال العامة اتقدم منكم باقتراح:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جميع الاموال الملحوظة في موازنة السنة ١٩٦٩ لشق طرقات واوتوستردات ولتكميل اقسام طرقات واتوستردات جميع هذه الاموال اوقفوها ثم انفقوها على الطرقات القائمة، افلوشها كلها بالاسفلت الجيد ليشرف وجهها ولنصبح عنوانا لامة تنشد الحياة لنفسها الحياة، فخير لنا ان نحافظ على طرقاتنا الموجودة من ان ندع هذه تخرب لنوصل طريقا الى قرية ما برحت محرومة منذ ايام الطوفان.

وزير الاشغال: هذا ما سافعله.

ادوار حنين: ليس عليك امر كبير.

ثانيا زيادة الضرائب والرسوم:

اشار حضرة رئيس لجنة المالية الى امكان عجز الموازنة عن طريق الضرائب والرسوم، ولما من شك ان هذه الطريق هي اقرب الطرق ولكنها طريق محفوفة بالمخاطر سواء اكان القصد استحداث ضرائب ورسوم جديدة ام كان القصد تعديل معدلات الضرائب والرسوم القديمة باتجاه الزيادة.

زيادة الضرائب على نوعيها الاثنين يرفضها الشعب وارفضها انا معه وذلك لاسباب :

- لان الشعب اللبناني لم يالف الضرائب المتنوعة الفاحشة، ففي نحو من ثلاثمئة سنة من حياته كان لا يعرف سوى مال الطرق والاعناق والميري والاعشار وبمعدلات جد متواضعة، فافاق ايام الانتداب والاستقلال وعلى كاهله عشرات الضرائب من كل نوع ووزن، قديما كان هذا الشعب عندما يزيدون عليه الضرائب ينتفض فيتداعى الى عاميات في لحفد، في السمقانية، في الباروك، في انطلياس، من اجل ان يصرخ بالاحتجاج على الزيادة، وفي السنة ١٨٤٠ عندما ارهق بالضرائب (وكانت قد زيدت ضريبة الميري بعض دريهمات)، تنادي هذا الشعب وقرر اعلان الثورة على ابراهيم باشا الفاتح وحليفه الامير بشير فاودت الثورة بالكبيرين معا، انا لا اقول، ان اللبنانيين يثورون اليوم اذا ما زيدت عليهم الضرائب، ولكني اقول شعبا تعود ان يثور على الضريبة الجائرة يجب ان نفكر الف مرة ومرة قبل فرضها عليه لئلا تستيقظ في نفسه رواسب قديمة.
- لان الشعب اللبناني يجد ان المال الذي يجمع منه لا ينفق من اجله بامانة :
- جسر كجسر الباشا ما ان يبنى حتى ينهار.
- طريق الحازمية ـ عاليه ما ان تنشا حتى تخسف.
- مستشفيات (تبنين ـ صور ـ بعلبك) تبنى فتصبح زريبة للبقر.
- كلفة المطار الواحد ينشا بها مطاران، هذا اذا وظف المال في اعمال واذا لم يذهب برمته مساعدات ورواتب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

- ولان الشعب اللبناني يعرف ان بعض الضرائب والرسوم اذا ما حكمت فيها وسائل التحقق والجباية تضاعف دخلها على الاقل ويضرب على ذلك امثالا جمة اتوقف منها عند اثنين : الضرائب والرسوم على المواد الملتهبة وضريبة الدخل.

في الضرائب والرسوم على المواد الملتهبة.

اتوقف عند الضرائب والرسوم المفروضة على البنزين، تلحظ الموازنة في باب المواد الملتهبة جميعا دخلا قدره ٦٥ مليون ليرة لبنانية، بين يدي جداول واحصاءات رسمية وخاصة تخولني ان ادلي بالمعلومات التالية، وقبل كل شيء يجب الا يذهب الظن الى ان هذه المعلومات وغيرها قد تسربت الى ايام كنت وزيرا في الدولة فكل ما هو للدولة، كان للدولة يبقى بعد انصرافي من خدمتها، ان وراء هذه المعلومات صديق نشيط تسقطها من بعض الدوائر الرسمية من بعض الشركات ومحطات البنزين والافراد العامين.

ان السيارات المسجلة والعاملة في لبنان لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٦٨ لدينا بها قيد ولدينا احيال كل نوع من انواعها تقدير بما تنفق السيارة منها في اليوم الواحد فيتاتي لنا :

	العدد	استهلاك السيارة اليومي بالليتر	الاستهلاك العام اليومي
سيارات سياحية خصوصية	١١٣٢٤٦	١٥	٦٩٠،٠ * ١,٦٩
سيارات سياحية عمومية	١٠٦٤٥	٥٠	٥٣٢٢٥٠
سيارات شحن خصوصية		٣٠	٩٢٧٨١٠
سيارات شحن عمومية		٥٠	١٧٣٨٥٠
سيارات اوتوبيس خصوصية		٤٠	٤١٠٨٠
سيارات اوتوبيس عمومية		٨٠	٤٩٤٤٠
أي ما يعادل			٢٧٩٢١٢٠

عنها تنكات : ١٣٩٦٥٦ في اليوم الواحد وفي السنة يكون ٥٠٢٧٦١٦٠ تنكة، من كل تنكة غرشا لبنانيا عائدات للدولة فيكون مجموع الدخل السنوي من هذا الباب فقط : ٥٤٠،٥٤٠،٢٠٧ ليرة لبنانية، هذا فيما عدا الدارجات البخارية، سيارات السياح الاجانب، وسيارات اخواننا ابناء البلدان العربية بما فيها السعودية والكويت والامارات، والشاحنات القادمة اليها من سوريا والاردن والعراق والبلاد العربية جمعاء، فضلا عن ان عددا ضخما من السيارات ذات اللوحة السوداء تعمل كسيارات سياحية عمومية، وبخاصة في بعض اطراف لبنان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ اصوات ـ التقدير مغالى فيه ـ

ادوار حنين:

لقد سلكت اليه طريقا امينة، سئلت فيمن سئل عشر محطات بنزين عن استهلاك كل نوع من انواع السيارات المذكورة اعلاه من السيارات المشتركة لديها، ثم سئلت بعض الداوئر الرسمية السؤال ذاته، ثم سئلت طائفة كبرى من السواقين فكانت المعدلات المذكورة اعلاه ادنى المعدلات الواردة على السنتهم، ومبالغة مني في التسليم بصحة الملاحظة فانني اسقط هذا التقدير الى نصفه فيبقى : ١٠٣،٧٧٠،٢٢١ ليرة لبنانية، أي نحو من ٣٩ مليون ليرة لبنانية نقصا في واردات البنزين، فلماذا كل ذلك؟

لان الوسائل التحقق والجباية غير محكمة الوضع، أي لانها تهريبا يحصل، وكيف يحصل هذا التهريب؟ علم ذلك عند الله وعند الذين يعرفون بهذه الامور.

ولكنني اسارع فاقول : ان ضريبة الاملاك المبنية الثابت تحقيقها والثابت دخلها تتولى تحصيلها ادارة من اكبر ادارات الدولة والدخل يكاد لا يذكر، اما ضريبة المحروقات فهي بيد شرذمة من صغار الموظفين في حرم الاي،بي، سي، بطرابلس، وفي حرم الارامكو في الزهراني، وليس على هذه الشرذمة مراقبة فعالة، فكيف نتاكد والحالة هذه، من كميات البنزين التي تسلم الى المصفاتين لنتاكد ان كل تنكة بنزين يستهلكها المواطن اللبناني، يذهب على يدها ٤١٣ غ.ل. الى صندوق الدولة لا الى جيوب المستفيدين.

فالمطلوب اذا، احكام وسائل التحقق والجباية، ثم حسن اختيار الموظفين، ثم تشديد المراقبة عليهم.

٢ ـ اما ضريبة الدخل التي هي في موازنة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ بحسب التحقق، نحن من ٦٠ مليون ليرة لبنانية، فيمكن مضاعفتها مرتين ونصف مرة على ما يقدر العاملون:

اول ضعف يتاتي من احكام وسائل الجباية، وكلنا يعلم التصاريح الكاذبة التي يتقدم بها التجار، والدفاتر المزورة خصيصا للتهرب من ضريبة الدخل، ونعلم فيما نعلم، ان بعضا من الموظفين هم الذين يساعدون الشركات والتجار على تزوير دفاترهم لقاء جعالات معينة.

والضعف الثاني ونصف الضعف الثالث يتاتيان عن تعديل طريقة تحقق ضريبة الدخل بالنسبة لصغار المكلفين، واصحاب المهن الحرة بان تفرض عليهم ضريبة مقطوعة، فالمكلف اللبناني يتهرب من مسك الدفاتر ويكره وجوه الجباة، هذا التعديل البسيط يزيد اربعين مليون ليرة لبنانية على واردات ضريبة الدخل، ثم يتاتي لنا نحو من عشرة ملايين ليرة اضافية عندما ينصرف غدا الموظفون، الذين يعالجون صغار المكلفين اليوم الى مراقبة الشركات مراقبة اجدى، اذ على عاتق الموظف الواحد في ضريبة الدخل اليوم نحو من ٤٠٠٠ مكلف، فبالتكليف المقطوع يزاح هؤلاء من دربه فلا تبقى الا عملية السبر،وهي بسيطة فيصير التدقيق من حساب الشركات فيزيد الدخل.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ثم يتاتي لنا نحو من اربعين مليون ليرة لبنانية، اذا ما عدلنا، بشيء من الحكمة معدلات ضريبة الدخل في مختلف اقسامها، بحيث تصبح المعدلات اكثر عدلا وافضل توزيعا واكثر تامينا للغاية.

وان بين يدي، يا دولة الرئيس اقتراحا بهذا الموضوع اعرضه عليك اذا ما رغبت، في ديوانك.

وقبل ان انتقل من موضوع ضريبة الدخل، كمثل ثان على الاستهتار في التحقيق والجباية اريد، بشيء من النقد الذاتي، ان اوجه عتبا الى اصحاب المهن الحرة على عدم اسهامهم اسهاما عادلا وصحيحا في تغذية هذه الضريبة.

نحن المحامون، والاطباء، والمهندسون، والحرفيون جميعا، والمعلمون، ومستخدمو هؤلاء، دفعنا كضريبة دخل في السنة تشرفها، يا دولة الرئيس، بانك تقيم في، فاذا ما عرفنا ان القسم الاكبر من هذا المبلغ يدخل عن طريق المعلمين والمهندسين، لانهم اصحاب معاشات معلومة، ثم اذا ما عرفنا ان قسما اخر كبيرا يدخل على يد الحرفيين، يبقى التساؤل: كيف يقوم الاطباء والمهندسون والمحامون بواجبهم الوطني ـ المدني.

ارى ان في الامر ما يعيب.

ايها السادة،

اننا اذ نرفض مع الشعب استحداث ضرائب ورسوم جديدة قبل ان تحكم الدولة وسائل التحقيق وطرق الجباية، واذ نرفض حتى تعديل معدلات الضرائب قبل ان نتاكد من ان المال المجموع ينفق في صالح المجموع، نعود نؤكد ان ما فرض على الشعب، بمراسيم اشتراعية اخيرة، من الضرائب والرسوم غير المباشرة يجب الا يعاد، بل يجب ان تعمل على تقويضه، لانه فضلا عن الارهاق فان الضرائب غير المباشرة دليل تخلف وعدم نمو، ذلك ان الدول المتطورة يستدل عليها بقدرتها على فرض ضرائب مباشرة على الشعب، ضرائب تصيب القادر لا العاجز، والغني لا الفقير، والمتطور لا المتخلف.

واذا ما نظرنا في الموازنة التي بين ايدينا لوجدنا ان من اصل الدخل العام فقط ١٢٦ مليون ليرة تتاتى لنا عن الضرائب المباشرة من اصل مجموع واردات قدره ٥٨٧ مليون ليرة.

أي ان الضرائب المباشرة هي بمعدل ٥،٢١ بالمئة بالنسبة الى سائر الواردات، وهذا معيب، يجب ان لا يدوم.

وقبل ان نترك الكلام على الضرائب وعدالتها واحكام جبايتها، هناك ضريبة لا يسعني الا الاشارة اليها، وهي ضريبة المنشاءات البحرية.

هذه المنشاءات البحرية، البلاجات، التي تشرفها، يا دولة الرئيس، بانك مقيم في الصيف بينها هي درة الشاطئ اللبناني، وهي من مفاتن لبنان، ينتجع فيها السائح الشمس والمياه وتعطيه فكرة حضارية عن مجمل البلاد، هذه المنشاءات البحرية تدفع الخزينة : ضريبة الدخل، ضريبة العقارات المبنية، رسوم المسكرات،

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

واشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي، كل ذلك بالاضافة الى ثلاثة انواع من الضرائب الاخرى:

- ضريبة طبيعية : وهي ضريبة البحر الذي تقيمه العواصف والاعصار فيقتحم هذه المنشاءات ويدك ويهدم ويعطل.
- ضريبة انسانية : وهي التي يفرضها اصحاب هذه المنشاءات على انفسهم اذ يدفعون معاشات مستخدميهم وعمالهم عن اثني عشر شهرا وهم لا يعملون الا اربعة اشهر.
- ضريبة اخرى لا انسانية : وهي التي تفرض عليهم كخوة.. ومن بعض الموظفين احيانا.

هذه المنشاءات البحرية فرضت عليها مؤخرا بمرسوم رسوم جديدة تقتطع نحوا من ١٠ بالمئة من مجمل دخلها السنوي، الضريبة الجديدة هذه هي قيد النظر الان، فرجائي اليك، باسم هذه الفئة العاملة في الانهاض اللبناني، هو ان تاخذ بعين النظر جميع هذه الاعتبارات قبل ان تتخذ قرارك الاخير.

اذكر، يا دولة الرئيس، انك تالمت كثيرا يوم رايت التخريب الذي احدثه البحر الهائج في تلك المنشاءات وقد اصابك منه الكثير، واذكر انك تالمت عندما اثير هذا الموضوع في المجلس مطالبين، سواي وانا، بتعويضات عادلة للمتضررين عن اضرارهم، واذكر انك امرت بالدرس على يد لجان، ولكنك قلت بالنتيجة ان الدولة عاجزة من تعويض مثل هذه الاضرار، فهل اقل من ان تنظر بعين العدل والعطف الى هذا المطلب الذي اسوقه باسم اصحاب المنشاءات البحرية مجتمعين وباسمي الخاص.

وللمناسبة ان في ادراج المجلس مشروع قانون الضمان الافات الطبيعية يستفيد منه المزارعون المعرضون دائما للكوارث الطبيعية ويستفيد منه اصحاب المنشاءات البحرية، مشروع القانون هذا، ارجو ان تساعد على اقراره.

ثالثا ـ اللجوء الى القروض.

ينصح المقرر، في صدد سد عجز الموازنة، وكعلاج ممكن ومستساغ، باللجوء الى القروض.

اعاجل فاقول، ان سياسة القروض على نوعيها الداخلية والخارجية، ليست سياسة فاشلة، لان الانجازات التي نحققها اليوم هي لافادة الجيل الحاضر والاجيال الطالعة، فمن الحق اذا، ان تتحمل الاجيال الطالعة شيئا من الاموال التي ننفقها، نحن اليوم، في سبيلنا وسبيلها، سواء بسواء، وان اسهام الاجيال الطالفة يكون، والحالة هذه، بايفاء بعض اقساط من القروض التي نستحق في ايامهم.

من حيث المبدا لا اعتراض، ولكن القروض ترد، الاخذ اليوم معيد غدا، والدول كالافراد يجب ان تحافظ على سمعتها بانها مليئة وحسنة التعامل، بل هي تحاسب اكثر مما يحاسب الافراد، وهي تمثل على كل حال شرف امة، فيجب ان نقترض اذا من ضمن حدود:

- من ضمن قدرتنا على التسديد.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

- من ضمن توازن دخلنا القومي وميزان المدفوعات عندنا.
- ومن ضمن المحافظة على سلامة النقد.

والا اختل كل شيء، وعجزت الدولة وحق افلاسها.

محاولة سد العجز.

ان التوافق بين ما قاله رئيس لجنة المال مقرر اللجنة وبين ما قلناه ظاهر وصريح، هذا يطمئن على الاقل اننا لا ننتقد لننتقد وفي سبيل المعارضة وحسب، فليس على سبيل التشهير اذا، اصل الى المقطع الاخير من كلامي.

ان في موازنة عجزا، وهو عجز يتراكم وقد تراكم حتى اصبح في حدود الـ ٤٥٠ مليون ليرة لبنانية، وان انكر رئيس لجنة المال ذلك، وان عجز كهذا لا يمكن الا ان يسد فماذا عملت الدولة لسد هذا العجز:

- لقد لجات الى زيادة بعض الرسوم والضرائب غير المباشرة، وذلك بمراسيم اشتراعية، ايام وزارة الرئيس كرامي السابقة، وقد قلنا راينا في زيادة الضرائب وبخاصة الضرائب غير المباشرة، فلا حاجة الى التكرار، ولكن هذه الطريقة لم تف بالغرض كله.
- ثم لجات الدولة الى الاقتراض من الداخل والخارج، وعلى انها لم تسرف في الاقتراض، وبقيت ضمن الحدود المرسومة، فان هذه الطريقة لم تجد ايضا.
- اذ ذاك عمدت الى استعمال الودائع والتامينات، كاموال التعمير، والمصالح المستقلة واموال البلديات، والتامينات العدلية، وتامينات الملتزمين، وما اليها.. وكلنا يعلم انه بسبب ذلك فان الدولة لم توزع بعد اموال البلديات المستحقة منذ السنة ١٩٦٧.

ما هو الراي في ذلك؟

الراي يعرفه علماء القانون.

لقد اساءت الدولة التصرف لكي لا نقول انها اساءت الامانة عندما استعملت ما لا ليس لها، مودعا لديها، وهي مؤتمنة عليه.

ومع ذلك ظل العجز قائما.

فما العمل والحالة هذه؟

- في اعتقادي، لا بد من عصر النفقات الادارية بشجاعة لا تقبل التوقف.
- ولا بد من اعادة النظر في النظام الضرائبي، بعد ان نحكم وسائل التحقق والجباية احكاما تاما، ولدى اعادة النظر في النظام الضرائبي، يجب ان يتم ذلك بشكل جذري شامل في ضوء توزيع العدالة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الاجتماعية، واجتناب الارهاق، وتخفيف الضرائب غير المباشرة من حيث العدد والمعدلات، كل ذلك من ضمن خطة خمسية تنفذ وامانة وشجاعة واقدام.

- ثم لا بد من وضع التشريعات الايلة الى اسهام القطاع الخاص في المشاريع الدولة، كتلزيم الاوتوستردادات، على ان تستوفى كلفتها من رسم يدفع (بياج) كما في ايطاليا وبعض الولايات المتحدة الاميركية، وكتلزيم مد خطوط التلفون لشركات،وما اشبه ذلك.

فهل تستطيع ذلك هذه الحكومة، وهل لها من القاعدة الشعبية ما يساعدها على ذلك، ومن الثقة ما يخولها حق العمل الجريء؟

تمنيت لو تستطيع، لذلك ارجو ان تخص البلاد بحكومة ذات قواعد قوية يتمثل بها كل الشعب تمثيلا عادلا تستطيع ان تحقق اماله وامانيه، وتستطيع ان تتقوى بثقة منه سليمة صحيحة وافية.

ايها السادة،

لقد قصرت كلامي،هذا العام، على عجز الموازنة وضرورة مواجهته بالتدابير الجريئة اللازمة، ولم التزم هذا الخط الا لانه الاشمل والالح.

ومن اجل ان تكتمل الفائدة اقول :

حذار من الارتجال في موضوع المال والاعمال والموازنة.

في الايام العشر الاخيرة من ايلول الماضي، اجتمع المسؤولون في التربية الوطنية لدرس امكانيات فتح مدارس جديدة (استئجار وتجهيز وتعيين معلمين) للعام الدراسي الجاري في بيروت وصيدا وطرابلس.

فمن كان المسؤول عن هذا التفاجؤ، وما نتج عن الاجتماع؟

حذار من ان نقع في مثل هذا على كل صعيد وعلى صعيد المال بصورة خاصة،وعلى كل حال:

ان اللا حل في هذا الباب افضل من الحل الرديء، لنحذر.

ويا ايها السادة:

لقد انصرفنا حتى، الان كثير الى ما هو من السياسة، وابتعدنا كثيرا عما هو من الحياة، على اننا الى الحياة مدعوون، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم علي عرب.

علي عرب: حضرة الرئيس، ايها الزملاء،

ان شباب اليوم، عندما يصبحون بعد خمسة عش عاما رجالا يضطلعون بالمسؤوليات لن يبدوا رايهم في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المسؤولين الحاليين بناء على عمل خاص قاموا به بل سيستندون في حكمهم على الاوضاع المعيشية التي وفروها للسكان وعلى ما اتاحوا للنشء الجديد الثائر على واقعه من فرص ومجالات للعمل وللتقدم.

والموازنة التي نحن بصدد دراستها ومناقشتها هي كما نعلم مستند صادر من السلطة التشريعية تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها للسنة المقبلة.

وفي كل سنة نجتمع ونتناقش ونتبارى في الخطب ثم تمر الميزانية ببنودها الرئيسية بدون أي تغيير جذري عليها..

لقد كانت الموازنة في الماضي موازنة مالية بحتة تفي بتوازن النفقات والواردات فحسب. اما الآن وفي عصرنا الديناميكي فلقد اصبحت الموازنة اداة توجيه بارزة بايدي واضعيها يستطيعون من خلال ابوابها والاعتمادات المرصدة ان يؤثروا على سياسة الوطن الاقتصادية والدفاعية والزراعية والتربوية.

لقد اضطرت معظم الدول العالم بسبب التطورات الاقتصادية والفكرية والاجتماعية التي بدات تتفاعل في العالم، اضطرت للتدخل او بالاحرى للمساهمة الفعلية في توجيه دفة الامور الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفي هذا المجال فاني اتساءل..

هل ان الموازنة اللبنانية الحالية التي بدانا بمناقشتها ودراستها قد تطورت مع التغييرات المحلية والعربية والعالمية واصبحت بالتالي تعكس مقتضياتها ومطاليبها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية؟..

لقد كان عام ١٩٦٨ عاما مشحونا بالاحداث الصاخبة محليا وعربيا وعالميا.

لقد استطاعت الدولة محليا والحمد الله ان تسيطر على الاضطرابات الاجتماعية التي جرت مؤخرا والتي كان من اسبابها الرئيسية التفاوت والتباين في ظروف المعيشة ومستوياتها من جهة والى الجو السياسي المرهق الذي لا يزال مخيما على المنطقة العربية باسرها من جراء هزيمة عام ١٩٦٧، وبالاضافة الى هذين العنصرين البارزين فاننا نقف داخليا وجها لوجه امام صراع حزبي عنيف لا يعلم الا الله نهايته..

ولكن الذي يهمني الآن وبالدرجة الاولى هو هذا التفاوت الكبير في مستويات المعيشة في لبنان والذي يبدو جليا وواضحا في منطقة الجنوب التي لي شرف تمثيلها في هذا المجلس الكريم..

لقد دعت ندوات اقتصادية وانمائية مختلفة انعقدت في لبنان خلال العام الماضي دعت الى الاهتمام الفعلي والسريع انماء لبنان بمختلف مناطقه قبل ان يفوت الاوان قبل ان يؤدي هذا الوضع اللاطبيعي الى اضطرابات اجتماعية قد لا نستطيع لا سمح الله ان نسيطر عليها في المرة القادمة..

ان الموازنة ايها السادة، تستطيع اذا اردنا ان تواجه وتحل هذه المشاكل الاجتماعية بتخصيص اعتمادات خاصة لعملية انماء ضخمة، تنقل لبنان من وضعه الاقتصادي المتارجح الى وضع يستطيع من خلاله ان يقدم خدمات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اقتصادية واجتماعية وتربوية للاكثرية الساحقة من المواطنين المحرومين بدون تمييز او تفريق بينهم، ان زيارة واحدة للمناطق المحرومة في لبنان سوف تعطيكم فكرة واضحة عما اعنيه عندما اقول بان هناك تفاوتا كبيرا في مستويات المعيشة . .

ولذا فانه سوف يتوجب علينا ـ في مجال التنمية ان نكيف الوسائل للوصول الى الاهداف التي يجب وضعها نصب اعيننا، ولكي تكون التنمية تنمية حقيقية بالفعل فيجب ان تكون متناسقة ومنسجمة بضعها مع البعض الاخر، وبعبارة اخرى فانه لا يكفي ان نقوم بالتنمية في قطاع ما من قطاعات الاقتصاد، فلا يكفي ان نحسن الطرق، ولا يكفي ان نحسن الزراعة، ولا يكفي ان نحسن قطاع الخدمات، ولا يكفي ان نحسن التعليم الابتدائي او التعليم الثانوي او التعليم العالي بل يجب او نحقق كل هذه الاشياء في آن واحد . .

فاذا تخلف سير التنمية في احد القطاعات فسوف نقع في مشاكل لا حدود لها .

ولن تكون التنمية ذات اثر باق او تنمية حقيقية بالفعل اذا هي اقتصرت على وجود قوة دافعة من فوق، وانما يجب ان تكون نتيجة جهود المجتمع بكامله .

ان مستلزمات التنمية عديدة ولا يسعني الا ان اختار عددا محدودا جدا منها :

اولا : في رايي ان اول مستلزمات التنمية هي انها يجب ان تتجاوب مع نمو عدد السكان فهل نستطيع القول باننا في تهيئتنا ودراستنا لبنود الموازنة قد اخذنا هذا العامل الهام والخطير بعين الاعتبار؟ معلومات الخبراء تقول بان سكان لبنان يزيدون حوالي ٥٠ الف نسمة كل سنة . . هل استطعنا تامين وسائل الحياة الضرورية لهؤلاء؟ هل امنا لهم الطعام والسكن والمدرسة والعمل؟ . .

ان هذه الزيادة السنوية تساوي حوالي ٣،٢ في المائة من عدد السكان ومن هنا فانه لا يكفي ان نزيد الانتاج بمعدل ٣،٢ في المائة في السنة، اذا ان ذلك من شانه ان يبقى مستوى السكان على حالتهم الراهنة . . لذلك فلا بد من ان تكون الزيادة السنوية في الانتاج اكثر من ٣،٢ في المائة حتى يتم التوفيق بين زيادة السكان وبين معدل الانتاج .

على هذا الاساس فانه من الضروري ان ناخذ بعين الاعتبار الخمسين الف مواطن الجدد كل سنة، ان جميع قطاعات الدولة يجب ان تساهم بدون استثناء لتؤمن مصادر الحياة لهؤلاء المواطنين الجدد، جميع وزارات الدولة يجب ان تضع في حسابها وبالتالي في موازنتها، هذه الزيادة السنوية المحتمة في عدد السكان .

قطاع الصناعة يجب تنميته بواسطة الموازنة برصد اعتمادات اضافية . .

قطاع الزراعة يجب تنميته ليستطيع استيعاب جزء بارز من هذه الزيادة بواسطة مشاريعه . ز

قطاع التربية يجب تنميته ليستطيع تامين الدراسة لهذه الزيادة . . وهلم جرا، فهل اخذوا موازنات مختلف الوزارات والمصالح والقطاعات هذه الزيادة السنوية بين الاعتبار وارصدوا لها الاعتمادات السنوية الاضافية .

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اننا جميعا مسؤولون وبنسب متفاوتة عن هذا الموضوع الخطير والهام، ومسؤولون عن تنفيذه وتحويله من مجرد كلمات حماسية عاطفية على ورق الى مشاريع ملموسة ايجابية.

ثانيا: يجب اعطاء جميع موارد البلد بعد دراسات مستفيضة يقوم بها خبراء واختصاصيون قيمتها الحقيقية بما في ذلك الموارد الطبيعية وموارد التربة والموارد الجوفية والموارد البشرية.

ثالثا: من الضروري اقامة بنيان اقتصادي مدروس يسمح باصلاح اوجه الاختلال التي تؤدي الى هذه الفروقات المختلفة والتي اصبحت تولد العديد من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: من مستلزمات التنمية البارزة هو الحد من نزوح السكان الى العاصمة، ومنطقة الجنوب تعاني كثيرا من هذه الظاهرة، ان النمو الضخم في بيروت، وتعدد الخدمات التي يمكن الحصول عليها فيها، والسهولة التي تهيئها وسائل النقل للوصول اليها، كل هذه الامور جعلت من بيروت لا مجرد عاصمة فحسب بل كذلك مركز الحياة باسرها بالنسبة الى السكان، ومن الواضح ايها الزملاء اننا امام ظاهرة اجتماعية خطيرة، اذ تصبح تكاليف المعيشة باهظة للغاية، وتنشا طبقات اضافية من السكان يصعب تيسير التعليم لها كما يصعب توفير المستوى الانساني اللائق لها.

ان الموازنة تستطيع برصدها اعتمادات اضافية لانماء المناطق المختلفة ان تحد من هذه الهجرة الخطيرة.. فهل اخذ واضعو الموازنة هذا الامر الخطير بعين الاعتبار؟..

ليس من شك بان الحكومة تحتل مركز الثقل في عملية التصحيح اللازمة سواء على صعيد اطار النظام او على صعيد القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبقدر ما تتفهم الحكومة دورها وتعم خطورته بقدر ما يصبح تنفيذ عملية الانماء سهلة ومنطقية.

ان الموازنة هي اهم وسائل عمل القطاع القوي، لذلك فيجب ان يسيطر مفهوم الانماء الحديث على بنودها، فتصبح عندئذ عاملا فعالا في الاقتصاد. ومن الواضح ان مثل هذا المفهوم يقتضي اعادة نظر شاملة وجذرية في طريقة اعدادها ومصادر وارداتها وتوزيع نفقاتها واساليب الاشراف على تنفيذها وضبطها وتدقيقها.

انني لا اوافق بعض الذين يصرحون بان موارد لبنان محدودة لا يمكن الاستفادة منها كما يجب.

ان موارد لبنان الطبيعية ايها الزملاء، اما انها غير مستغلة بتاتا او انها غر مستغلة استغلالا كافيا.

وفي مقدمة الموارد التي لا نستفيد منها استفادة مدروسة.. قضية الماء، اذ يتبين من الدراسات الجيولوجية ان لبنان بصورة عامة ولبنان الجنوبي بصورة خاصة يضم الاراضي التي تسمح بتخزين كمية كبيرة من المياه، بالاضافة الى الصفة الخاصة المتميزة بها هذه الاراضي، واعني وجودها على ارتفاع موافق وتكونها من مرتفعات مندرجة العلو.

وتلي الماء من حيث الاهمية مسالة المعادن.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

فالتنقيب عن موارد لبنان المعدنية امر هو الاخر على جانب كبير من الاهمية.. وفي لبنان مصادر عدة للخامات المعدنية، فاذا توفرت فعلا موارد معدنية غنية استطعنا ان نؤمن المواد الاولية للصناعة..

لذلك فمن الواجب اجراء التنقيب المشار اليه وان ارتفعت تكاليفه، لان الدارسات الجيولوجية الصادرة من هيئة الامم تؤكد وجود معادن مختلفة في الاراضي اللبنانية ولكنها بحاجة الى دراسة وتنقيب.

ثم تاتي مشكلة الاراضي المزروعة في لبنان والتي تبلغ حوالي ٣٧٥ الف هكتارا.. اما جملة الاراضي القابلة للزراعة فهي حوالي ٥٥٠ الف هكتارا.. اما الاراضي المروية فهي تبلغ ٤٥ الف هكتارا من ٢٢٥ الف هكتارا قابلة للري، ومن هذه الارقام شبه الرسمية ندرك ان حوالي ٢٥ في المائة فقد من الارض القابلة للري في لبنان هي بالفعل مروية.. واما الباقي فهو متروك لتاكل التربة.

فاذا كنا لا نستطيع ان نوفر للمواطن بالفعل، الماء والكهرباء، والارض ووسائل الحياة والتقدم البديهية، فكيف يحق لنا ان نطلب منه بالمقابل ان يكون مواطنا صالحا في المجتمع؟

وكيف يحق لنا ان نطالب مواطن الجنوب بصورة خاصة، الرابض على حدود اسرائيل ان يكون سندا لنا في معركتنا القادمة مع الدولة المغتصبة؟

ان واجب الدولة المتمدنة التي تحترم نفسها وتحترم غيرها هو ان تؤمن مستوى اعلى لشعوبها سواء اتبعت النظام الاقتصادي الاشتراكي ام النظام الراسمالي او نظام السوق الحرة..

ان الدولة مهما كان لونها الاقتصادي، ومهما كان لونها الحزبي، ليست معفاة ابدا من العمل المستمر لتامين لقمة العيش وفرصة من العمل المستمر العمل المتكافئة لكل مواطن لبناني.. ولا يمكن لدولة كدولتنا ان تبقى سائرة في طريق التسيب الاقتصادي الذي نحن نسير عليه في الوقت الحاضر.

لقد تردت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية بشكل لم يشهده لبنان من قبل في تاريخه.

والشعب، شعبنا الشجاع الطيب، الرابض على الحدود، لم يعد يهمه تاليف وزارة او سقوطها بقدر ما يهمه لقمة العيش ووصول المياه والكهرباء والطريق الى قريته وتامين المدرسة والملبس له ولاولاده..

والبطالة اصبحت في عصرنا من مرادفات التخلف ولكنها في لبنان نجدها متفشية وكانها من مستلزمات التنمية.. ولعل اخطر انواع البطالة بطالة المتعلمين الذين يقضون زهرة شبابهم في المدارس والجامعات ليتخرجوا ويجدوا معظم ابواب الرزق مسدودة في وجوههم.

واخيرا فلنكن صريحين مع انفسنا ونعلن بان هذا الشعب قد تعب منا جميعا..

ليس المهم تصديق الموازنة بسرعة كما نفعل كل سنة.. وترك في الوقت نفسهن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يتدهور من سيء الى اسوأ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان لبنان ايها الزملاء، اذ يواجه عام ١٩٦٩ ومستلزماته ولا سيما مطاليب جماهيره الشعبية الملحة ومنها تحصين قرى الحدود، وفرض التجنيد الاجباري، ودعم العمل الفدائي، ودعم قواتنا المسلحة الباسلة، وتامين التعليم المجاني، واعطاء فرص متكافئة لجميع المواطنين بدون استثناء، انما يخوض مغامرة كبرى لا يستطيع الخروج منها بامان ما لم يتجاوب مع مطاليب جماهيره وما لم يبدا حالا بتنفيذ مخطط كبير للتنمية تكون اداته وسلاحه الموازنة التي نحن بصدد دراستها ومناقشتها الان، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان سعاده، وامل من الزميل ان يتبع وصايا النظام الداخلي ويعلم ان التلاوة ممنوعة.

انطوان سعاده: اعتب على دولة الرئيس، كيف انه يطبق النظام الداخلي على انطوان سعاده فقط، بينما لم يطبقه على جميع الخطباء الذين سبقوني.

الرئيس: هكذا كان الاتفاق فيما بيني وبينك يا حضرة الزميل.

انطوان سعاده: وعلى كل يا حضرة الرئيس، ساطبق النظام، راجيا من دولة الرئيس، ان يطبق النظام في كل شيء، سيما في ابلاغ النواب الزملاء بصورة خاصة جميع القوانين والجداول قبل موعد الجلسة بثلاثة ايام، لكي نتمكن من درس هذه القوانين ونمحصها، فلا تاتي هذه القوانين كما جاء قانون العفو الاخير بعد مرة اولا وثانيا في اللجان، وجاء ناقصا ومتناقصا مع بعضه البعض، واقول هذا، وانا متمرن في القضايا القانونية، وقد لاحظت في المادة الثانية في الفقرتين الثانية والرابعة تناقضا فاضحا، ربما اخرج الذين شئنا ان نساعدهم بالعفو وان يخرج بدون منة احد من السجون ولكن ربما القضاء فسر قانون العفو على غير ما اردناه.

الرئيس: حضرة الزميل، كما اشار حضرة رئيس لجنة الموازنة، بان هذا المشروع الذي بين ايدينا لقد تقدم منذ التاسع والعشرين من شهر ايلول، أي منذ تشرين وتشرين وكانون وكانون وشباط، ما بكفي؟ تفضل بكفي.

انطوان سعاده: ولكن يا دولة الرئيس، لم تصلنا التعديلات والتقارير التي حصلت الا بهذا النهار.

الرئيس: حضرة الزميل، تقرير المقرر وتقرير رئيس اللجنة يتليان عادة، حتى لا تنشر الجراءد ذلك قبل تلاوتهما في المجلس.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

سأتكلم مرة ثانية على سجيتي واقول على ما رايت وسمعت، لقد تكلم الزملاء كثيرا، ولكن بصورة طويلة عن غير الموازنة، ثم بعضهم قال شيئا قليلا عن الموازنة.

اما انا فسأحصر كلامي في الموازنة، لان هذه الموازنة هي صورة للدولة، وهي اساس الدولة واساس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكم، ولان المال هو اساس كل شيء، هو عصب الحرب، هو عصب الرجال، فبدون مال عبثا تنفيذ المشاريع، ونريد ان نقيم القيامة على العالم كله، ونحن هنا ليس لنا ولا غرش واحد على ما رايت في هذه الميزانية، وفي التقارير، وما سمعت من اقوال بعض الخطباء، وبعد ما قرات الميزانية الاساسية التي تقدمت منذ شهرين كما قال دولة الرئيس كرامي وبعدما محصتها بعض الشيء، ورغم حداثتي في هذا الموضوع، صرخت من اعماق نفسي قائلا، الى اين المصير، اجل الى اين المصير.

المصير الى الهاوية السحيقة اذا اتبعنا ما اتبعناه حتى اليوم، وخاصة استمعت الى التقريرين، ثم استمعت الى الزميل معالي الاستاذ ادوار حنين يقول ان ميزانية سنة ١٩٦٧ كانت في عجز قدره ٧٧ مليون ليرة، وفي سنة ١٩٦٨ بلغ العجز ثمانين مليون ليرة لبنانية، ومجمل العجز الذي تجمع سنة بعد سنة اصبح اربعمئة وخمسين مليون ليرة، وعندما سمعت هذا، ماذا تريدون ان اقول؟ الا تريدون ان اصرخ الى اين المصير؟

في الميزانية الاساسية راينا ان ما خصص من نفقات عادية يبلغ ثمانين واربعة وثلاثين بالمئة، من مجموع الميزانية، هذا ما هو مدون في الميزانية، ثم بعد ذلك اضيفت مبالغ، ليست متوفرة في الدخل، انما زيدت بصورة سحرية ودون ان نابه لما يمكن ان نحصله خلال ١٩٦٩.

اصبح ما خصص للنفقات العادية يبلغ ٧٣، وسبعة وثلاثين بالمئة، من مجموع الميزانية، فاذا اضفنا الى هذا المعدل الاربعة بالمئة، أي الزيادات التي قررتها الحكومة للموظفين، نعلم ان معظم ملاكات الدولة تشكو الشغور، أي قلة الموظفين، واعطيكم مثلا على ذلك، وهو المثل الوارد في تقرير هيئة التفتيش المركزي سنة ١٩٦٧، فقد ورد في هذا التقرير، ان الملاك المقرر في القانون لهذه الهيئة، هو ماية وخمسة موظفين، وان الموجود من الموظفين حاليا هو ثمانون موظفا فقط، أي ان هنالك مراكز شاغرة الى خمسة وعشرين موظفا، وان الملاك اللازم لكي تتمكن هذه الهيئة من القيام باعمالها على الوجه الاكمل، يجب ان يكون عدد الموظفين ١٧٧ موظفا، أي يجب ان يزاد ملاك هذه الهيئة لوحدها نحو ستين بالمئة، وعندما نجد ان معظم المحاكم تشكو من قلة الموظفين كما انها تشكو من الشغور في الوظائف، لان هناك قوانين قد حددت العدد ولكن لم يعين لهذه المحاكم العدد الكافي من الموظفين والقضاة، وعندما نسمع ايضا الدوائر العقارية تشكو الامر من الشغور، والدوائر المالية كذلك، واعطي مثلا، عن دوائر مالية جبل لبنان، قيل ان وزارة التصميم او الدروس على ما اعلم حيث هنالك عدة وزارات جديدة مستحدثة، قالت لرئيس الدائرة هناك انه يوجد لديه في ضريبة الدخل خمسة موظفين، ويتوجب له خمسة عشر موظفا، لكي يقوم بالمهمة على ما تشتهي الدولة، وكذلك ان مصلحة الابنية، لديها على ما اذكر عشرة موظفين ويتوجب لها خمسة وعشرين موظفا، وعندما نعلم ايضا ان جميع الدوائر بحاجة الى الموظفين، وان هذا الشغور يقارب الستين بالمئة، حتى اذا ما شاءت الدولة ان تعطي جميع هذه المصالح، الموظفين الواردين في القانون، عندئذ تصبح هذه الميزانية متعدية المئة بالمئة من موازنة الدولة، هذا هو مصيرنا ايها السادة، وعندما نعلم ان موارد موازنة سنة ١٩٦٨ لم تبلغ لغاية اخر حزيران الا ماية وسبعة وستين مليون وستماية وثلاثة وخمسين الف

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وثمانية وثلاثين ليرة لبنانية أي بخلال نصف سنة، بينما الموازنة المقدرة هي خمسماية وواحد وسبعون مليون ومئتان وخمسون ليرة، عندئذ ما الذي يجب ان نفعله، الى ماذا نلجأ؟ يا سيدي نسلم معكم، ولكن يوجد هنالك عجز في التقدير، ولسوء الحظ لم يبين لنا التقرير المنصوص عنه في القانون الذي يتضمن الحالة الاقتصادية والمالية، الوارد في قانون المحاسبة على انه يتوجب على وزير المالية ان يقدم الى مجلس النواب قبل اول تشرين الثاني من كل سنة، هذا التقرير.

دولة الرئيس، اذا كان هذا التقرير قد ورد الى مجلس النواب ولم يوزع على النواب فيكون هذه الامر منوطا بكن، فاذا اضفنا الى هذه المصاريف الواردة في موازنة الدولة، مصاريف المصالح المستقلة، وكم هنالك من مصالح مستقلة، وقد سمعنا من ملاحظات النواب ومن جميع الفئات ينددون بوجود هذه المصالح، وهذه المصالح التي وجدت في القوانين يربو عددها على الـ ٣٥ مصلحة باقل تعديل، ان هذه المصالح وما لديها من جيوش جراره من الموظفين، وما لديها من الابنية التي نصرف عليها المبالغ الطائلة، عندئذ لا يقول لنا لا سعيد عقل، ولا عير سعيد عقل، ان هذا الشعب اللبناني المسكين لا يدفع اكثر من ثلاثين بالمئة ضرائب من دخله القومي جميع الحكومات التي تعاقبت، هي مسؤولة، طالما ان النواب اجمعوا جميعا، ان هذه الازدواجية في المصالح لا يمكن ان تستمر وليست في مصلحة هذا البلد من الوجهة الاقتصادية ومن الوجهة المالية، واكثر من ذلك ان هذه المصالح، ليست خاضعة للدستور اللبناني، بل هي مخالفة له كل المخالفة، فموازنات هذه المصالح لا يخضع لمراقبة هذا المجلس، مع ان الدستور قد نص صراحة بان مجلس النواب هو الذي يقر جميع نفقات الدولة، والذي يقر جميع مداخيل الدولة، لا يمكن ان يستثنى أي مصلحة تابعة للدولة من هذه الاحكام.

ثم اقول اننا نصرف اكثر من ذلك، وعندما نعمل احصاء صحيحا يتبين لنا عن موظفي المصالح المستقلة وباقي مصالح الدولة، كم هي المبالغ التي تنفق عليهم، وعندئذ نستطيع ان نعلم كم يدفع المكلف اللبناني من ضرائب، وكم هو معدل الضرائب الذي يدفعها المكلف اللبناني من الدخل القومي.

يا سيدي، المادة ٨٣ من الدستور تنص ما حرفيته.

كل سنة في بداية عقد تشرين الاول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها في السنة القادمة ويقترع على الموازنة بندا بندا.

لذلك، ان جميع نفقات الدولة كان يجب ان يقرها هذا المجلس، واكثر من ذلك ان هذه المصالح لا يخضع لا لرقابة الوزراء الذين هم قيمون عليها، ولا لرقابة هذا المجلس وبالتالي ليس هذا رايكم يا دولة الرئيس، وليست هذه احكام الدستور، وليس هذا راينا، ولا راي معظم الشعب اللبناني، فالشعب اللبناني يريد ان يحكم، لا ان يحكم عليه ديكاتوريا، وانا اعجب كيف ان أي لبناني يقبل ان يكون وزيرا، وهنالك موظفون في دوائره لا يتلقون اوامره، فالمصالح المستقلة لديها مجالس ادارة وهذه المجالس هي مؤلفة من بعض الموظفين من ذات الوزارة، وربما كان هؤلاء الموظفون من الدرجة الثالثة او الرابعة، لا اعلم، ولكن عندما يقر مجلس ادارة هذه المصلحة الموازنة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ويرسلها الى وزير المالية والى وزير الوصاية، واذا لم يبت بها وزير المالية او وزير الوصاية، عندئذ تصبح موازنة هذه المصلحة نافذة، واذا عاكسها الوزير الوصي، او عاكسها وزير المالية، فليس الكلام لا لوزير الوصاية، ولا لوزير المالية بل يجب ان يحتكم الوزير مع مرؤوسيه الى مجلس الوزراء، هل هذا جائز؟ هل يمكن ان يكون هذا في بلد ديمقراطي له دستوره، وله احكامه الدستورية؟ هنا لا يمكن اطلاقا، ولا نرضى به، وفي بلد ديمقراطي، لا يمكن ان يحكم، الا لشعب بواسطة ممثليه النواب ويكون الوزراء المسؤولين، وليس أي موظف كان، واعتقد انني اقول الحق، لانه قد اجمع النواب من كل الفئات وصرحوا، انه يجب الغاء هذه المصالح فترجع جميع امور الدولة الى الدولة واذا كان هؤلاء يتكلمون، ثم بعد ذلك يصوتون عكس ما يقولون، فلا عتب اذا قلت الى اين المصير؟ واردد مرة ثانية الى اين المصير؟ . .

ويا ليت تلك المصالح تقوم بواجبها خير قيام، ويا ليت اولئك الذين غير مسؤولين تجاه هذا المجلس يقومون بواجبهم خير قيام، واعطي بعض الامثلة على ذلك.

مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، هذا المجلس قد انيط به ان يخطط طريق الفتوح فاريا، فخطط هذا الطريق على الطريقة القديمة، أي على الطريق الموجود حاليا، المصابة منازلهم بالتخطيط لعالي وزير وتناول هذا التخطيط ٣٥ منزلا، احتج هؤلاء الاشغال العامة، فاجرى تحقيقا في طلبهم، وجاءت كل التقارير تقول، ان تخطيط هذا الطريق على الطريق الموجود حاليا تكلف اكثر من التخطيط المطلوب من الاهلين سبعماية الف ليرة لبنانية تعويض استملاكات، وان فائدة هذه الاستملاكات تبلغ سنويا ٤٢ الف ليرة لبنانية، واذا عرفنا ان هذه الاستملاكات قد حصلت سنة ١٩٦٥ أي منذ اربع سنوات، فان هذه الفوائد تبلغ قيمتها ٢٠٠ الف ليرة حتى اليوم، وقال التقرير ان انشاء الخط المطلوب والغاء التخطيط الحالي، يكلف كذلك اقل بكثير، اذ لا حيطان، ولا برمات، ولا طلعات ولا نزلات، وقد وقع انذاك معالي وزير الاشغال العامة الاستاذ كمال جنبلاط مرسوم الغاء التخطيط، كما وقعه دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ عبد الله اليافي وحتى اليوم هذا المرسوم لم يبصر النور، لان رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية يرفض ان يلغى هذا التخطيط وان يضع تخطيطا اخر مكانه، وحتى الان ٣٥ منزلا مصابة بالتخطيط، فلا يمكنها ان تستحصل على الكهرباء ولا على الماء، ولا ان تنشيء أي مصلحة في هذه المنازل، هذه هي المصالح المستقلة، فلو كان هنالك وزير يمكنه ان يامر مدير هذه المؤسسة او رئيسها كما تسمونه، فاظن انه ما اقدم على ذلك اطلاقا.

هناك شيء اخر، واني ارجو، ومن معالي وزير الاشغال العامة الحالي ان ينتبه الى هذا الامر، وان ينفذ ما يجب تنفيذه في سبيل المصلحة العامة، اذ ان المصلحة العامة توفر على البلدة المعنية وتوفر على المصلحة المذكورة ما يزيد عن المليون ليرة فيما اذا الغي هذا التخطيط ووضع تخطيط اخر بديله.

يا دولة الرئيس، حصل مؤخرا حادث في حراجل، فماذا كان من امر هذا الحادث، دركي اختلف مع بعض الاشخاص وحصل اعتداء من الفريقين، لانه اعتدى على الاهلين، ولانه لم يقم بوظيفته كما يجب ان يقوم بها، هذه هي الواقعة، وسوف يلفظ القضاء حكمه في هذا الحادث، وعندئذ نستطيع ان نقول من هو المسؤول؟ وعلى

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

كل حال ليس هذا هو موضوع كلامي، انما موضوع كلامي هو احتلال البيوت، وانتهاك حرمة المنازل وتشريد الاولاد والاطفال، وذبح المواشي والدواجن مدة خمسة عشر يوما، راجعنا معالي وزير الداخلية بالامر.

واني اعجب كل العجب عندما تنتهك المنازل في لبنان وعندما ينتهك الدستور، لان هذا العمل ضد الدستور، اجد ايضا من يمزح في هذا الموضوع ولم ياخذ الامور على جديتها.

نعم اننا راجعنا وزير الداخلية مرارا ولم تزل الحوالة العثمانية مستمرة في لبنان، مع ان القوانين العثمانية الغيت، وان المادة ٣٧٠ من اصول المحاكمات الجزائية تنص على ما يلي:

الغيت جميع النصوص القانونية التالية:

قانون الاصول الجزائي والعثماني وجميع النصوص التشريعية التي عدلت مواده او اكملتها او الغتها.

اصبح القانون العثماني قد الغي بصورة نهائية وعلى كل نحن نعمل واجبنا تجاه الامة، ونقول كلمتنا الحقيقية التي تنص على القانون وعلى الدستور، وما خلا ذلك فلا شيء يهمنا، نحن لسنا بطالبي وظائف ولا كراسي، ولسنا نتسكع على الابواب لكي نستحصل على حقوق مواطنينا ومن كلفونا بهذه الوكالة.

واقول، هنا لماذا التجاوز على القانون؟ الان معالي وزير الداخلية لم يشا ان يتفهم الموضوع؟ ام لانه لم يتمكن من ان يصدر الاوامر والتنفيذ؟ واعتقد انه لم يتمكن ان ينفذ اوامره، هذه هي الحقيقة الصارخة، لان مجلس القيادة في قوى الامن الداخلي هو مستقل عن الوزير وله الحق باتخاذ القرارات فاذا اختلف الوزير مع مجلس القيادة يصدر الوزير للمرة الاولى القرار، واذا اختلف مرة ثانية، فليس الكلام الاخير للوزير، انما الكلام الاخير يجب ان يعود الى مجلس الوزراء أي ان يحتكم الوزير الى مجلس الوزراء، ضد أي موظف وايا كان مركز هذا الموظف، فهذا يا سيدي، لا يجوز اطلاقا، وهذا الامر مخالف للدستور.

اذن هذا الاستقلال الاداري الذي اتانا من الوجهة المالية او من الوجهة الدستورية، هذا الاستقلال الاداري لبعض المصالح او لبعض المكاتب، او بعض المؤسسات، يجب ان يزول، لان هذا هو الطريق الوحيد من اجل عصر النفقات.

النفقات لا يمكن ان تعصر بتوفير بعض الوف الليرات، كما راينا ذلك يحصل ابان درس هذه الموازنة في اللجان، والافلاس الذي نحن على قاب قوسين منه لا يمكن ان نوقفه، لا بالاستقراض، ولا باستصدار السندات على الدولة، ولا بالقيام بالاشغال الانشائية، بواسطة سندات تسلمها الى المتعهدين، ولا ببيع املاك الدولة، ولا بوضع ضرائب جديدة على الشعب، اذ جميع هذه الاجراءات ما في الا اجراءات وقتية، لا بد وان يزول مفعولها، فاذا بعنا اراضي الدولة، فكم يكفي ثمن هذه الاراضي من السنين، سنة او سنتين، وبعد ذلك، فاذا استدنا وكان هنالك من يقرضنا فمن اين ناتي بالمال لكي نفي هذا الدائن، وميزانيتنا ليس فيها اموال للقيام باعمال انشائية فحسب، بل ان جميع مداخلينا لا تكفي للنفقات العادية أي النفقات الادارية، واذا وضعنا ضرائب على الشعب، فان غلاء المعيشة سيزيد، وعندئذ يتوجب على الدولة ان تزيد المعاشات، ونصبح كمن يدور في حلقة فارغة، ولا يمكننا يا دولة الرئيس، بارشادات أي كان ان تنفي هذا الواقع المرير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جباية الضرائب، وايا كانت الطريقة التي سنسلكها من اجل جباية الضرائب بصورة مثلى، فقد وجدنا ان الضرائب المتراكمة لا تبلغ المئة مليون ليرة، مع ان العجز يزيد او يقارب المئة مليون ليرة.

ثم ان جباية الضرائب كما ان جباية كل دين لها استهلاك معقول، فلا يمكن لاحد ان يجبي جميع ديونه، كما لا يمكن لاحد ان يجبي جميع الضرائب المترتبة.

هنالك قاعدة تجارية، هنالك قاعدة عامة تقول، يوجد عشرة بالمئة من الاموال التي يجب ان تجبى تهلك.

كما ان هنالك عشرة بالمئة من الديون للتجار تهلك، ، وكذلك عشرة بالمئة من اثمان البضائع تهلك، اذن ليست هي جباية الضرائب ولا طريقتها التي يمكنها ان تنشلنا من هذه الفوهة العميقة السحيقة التي وصلنا اليها.

وصلنا اليها والمسؤولون يعرفون اننا لم نصل اليها منذ عشرة اشهر، ولا منذ سنة، ولا منذ خمس سنوات، بل منذ طوال السنين وكان المسؤولون يعرفون ويجب على هؤلاء المسؤولين ان ياخذوا الامر على اهمية وان يتداركوا الامور وان يفعلوا ما يمكنهم ان يفعلوه من اجل انقاذ الموقف.

اما اذا وجدوا انهم لم يستطيعوا ان يقوموا بهذا الوجب، فعليهم ان يتنحوا لغيرهم كلي يقوم بهذا الواجب وينقذ البلد من الورطة التي وصل اليها.

والمسؤولة هي الحكومة حسب نص الدستور.

بقي على ان اعطي ملاحظتين، ملاحظة اولى فيما يختص باستيفاء ضريبة الدخل، فليس استيفاء ضريبة الدخل، هو وحده الذي يجعل هذا الاكتفاء غير صحيح، واريد ان الفت نظر دولة الرئيس الى هذا الامر الهام، واظنه سيحمله على محمل الجد، في سنة ١٩٣٥ وضع قانون الجمارك ونص هذا القانون في مادته الـ ٥٢ على ما اذكر بانه يتوجب على موظفي الجمارك ان يمحصوا في الاسعار التي يصرح عنها في البيانات الجمركية، ويروا فيما اذا كانت هذه الاسعار ادنى من الاسعار الحقيقية، وكان عندئذ، من مصلحة المستوردين ان يصرحوا عن اسعار ادنى لانهم يدفعون رسوما جمركية اقل، ولم يكن انئذ من محظور، اذ لم يكن هناك الا ضريبة تمتع وليس ضريبة دخل، فكان التاجر، من اجل مصلحته مدفوعا لان يصرح باسعار اقل من الاسعار الحقيقية، اذ بذلك يريح ولا يتعرض لاية خسارة بدفع ضريبة دخل زائدة.

ثم جاءت سنة ١٩٤٢ حيث بدات ضريبة الدخل، وهذه الضريبة كما تعلمون تصل حتى ٥٢ بالمئة من ارباح التاجر، بينما كانت الرسوم الجمركية تتراوح بين الواحدة بالمئة وبين الاربعين بالمئة او اكثر، فاصبح اليوم من مصلحة المستورد ان يعلن عن اسعار اعلى بكثير من الاسعار الحقيقية وان يقدم ببيانات تبين اسعارا عاليه، فاذا ما دفع رسوما جمركية تعادل واحد بالمئة فانه يقيد في دفاتره مثلا، السلعة التي بعشر ليرات يقيدها بعشرين ليرة، يدفع بالمئة، ويتخلص من ضريبة دخل فادحة، وهذا هو الامر كما اظن الذي جعل مداخيل الرسوم الجمركية تتصاعد بينما تبقى ضريبة الدخل على حالها او تتناقص، لان التاجر يدفع واحد بالمئة على الادوية مثلا، ويصرح ويقدم فواتير عن سعر الدواء اربعة اضعاف سعر الحقيقي، فيدع، مثلا واحد بالمئة، اربع ليرات، ليستفيد باربعين او خمسين ليرة من ضريبة الدخل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لهذا، يجب ان يعدل قانون الجمارك بحيث يتوجب على موظفي الجمارك ان ينتبهوا ليس فقط اذا كان السعر ادنى، بل اذا كان السعر اعلى وان يتحروا الاسعار الحقيقية، وعندئذ لا يمكن للمستوردين ان يتخلصوا من ضريبة الدخل، وعندئذ ايضا تصبح ضريبة الدخل تعطى اضعاف اضعاف ما تعطيه اليوم.

فيما يختص بقضية السيارات والمحروقات، قلت ان هنالك مئات الوف السيارات التي تستهلك كذا محروقات، وذلك على سبيل التقدير، اما في الواقع، فهنالك احصاءات تبين بالضبط جميع الكميات التي تخرج من المصافي ولا يمكن ان يخرج أي ليتر من المصافي الا بعد ان يمر على عدد من مراقبي الجمارك والمالية.

ثم فيما يختص بالمحروقات للطيران، هذه المحروقات معفاة من الرسوم وكذلك المحروقات للبواخر، فعندما نعلم هذه الحقائق، ويتطلع على الاحصاءات الحقيقية وعلى وقائع البيانات، عندئذ يمكن ان نعطي رأينا بها.

وعلى هذا، يا دولة الرئيس، وقد سمعنا جميع الخطباء الذين تكلموا وشاؤوا ان يكون هناك اصلاح معين فيما يختص بازدواجية المصالح في الدولة، وفيما يختص بالنفقات التي تسببها هذه الازدواجية، وبما ان الاجماع الذي لمسناه يقضي بان يوضع حد لهذه الازدواجية، وان تعود السلطة للوزراء وللحكومة ولا يكون هناك موظفون لهم سلطان اقوى واعلى من سلطة الوزير.

من اجل هذا اتمنى على هذه الوزارة ان تجري هذه الاصلاحات التي نريدها وتريدها اكثرية النواب، والسلام عليكم.

الرئيس: رفعت الجلسة على ان تعقد نهار غد الساعة العاشرة قبل الظهر لمتابعة المناقشة بمشروع الموازنة بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة الا ربعا مساء بعد ان تقرر يوم الاربعاء في ١٩ شباط سنة ١٩٦٩ الساعة العاشرة صباحا موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حماده

امينا السر

هاشم الحسيني وعبدو صعب

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العشرين من شباط سنة ١٩٦٩

المواضيع المبحوثة:

١ ـ متابعة مناقشة موازنة عام ١٩٦٩ بصورة عامة.

٢ ـ التصديق على الابواب: الاول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦٩ في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العشرين من شباط سنة ١٩٦٩ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: جان عزيز، جعفر شرف الدين، سميح عسيران، كامل الاسعد، اميل سلهب، سليم كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري، عزيز عون، بشير العثمان، سليمان فرنجية، الاب سمعان الدويهي، محمد خضر فتفت، حسن زهمول الميس.

واعتذر السادة: اميل مكرزل، قبلان عيسى الخوري، سليم لحود، محمد صفي الدين، باخوس حكيم، هاشم الحسيني، خاتشيك بابكيان، شفيق الوزان، بهيج تقي الدين، عادل عسيران، جوزف ابو خاطر، نسيم مجدلاني، عثمان الدنا، عبد اللطيف الزين، وحبيب كيروز، ميشال المر، يوسف سالم.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي ومعالي الوزير الشيخ خليل الخوري.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين،

المتغيبون ـ تتلى اسماؤهم،

تليت

الرئيس: المعتذرون ـ تتلى اسماؤهم،

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦٩ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من شباط سنة ١٩٦٩ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: جان عزيز، سميح عسيران، معروف سعد، سليمان فرنجية، بشير العثمان، حسن زهمول الميس، ناظم القادري.

واعتذر السادة: ميشال ساسين، قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، كميل شمعون، باخوس حكيم، ممدوح العبد الله، سالم كباره، سليم لحود.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء: خليل الخوري، شفيق الوزان، خاتشيك بابكيان، بهيج تقي الدين، عادل عسيران، يوسف سالم، حبيب كيروز، ميشال المر، جوزف ابو خاطر، رينه معوض، عثمان الدنا، عبد اللطيف الزين، نسيم مجلاني.

افتتحت الجلسة بتلاوة تقريري رئيس ومقرر لجنة المالية والموازنة على مشروع موازنة عام ١٩٦٩، ثم اعلنت الرئاسة بدء مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة، فتعاقب على المناقشة النواب السادة: امين الحافظ، ادوار حنين، علي عرب، وانطوان سعاده.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة الا ربعا مساء بعد ان تقرر يوم الاربعاء في ١٩ شباط سنة ١٩٦٩ موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

ـ سكوت ـ

الرئيس: صدق المحضر.

نتابع مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٩ بصورة عامة، والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس،

لاننا جميعا نريد ان تكون لنا الدولة الفضلى، ويكون لنا الغد الافضل، ولاننا مهما اختلفنا على بعض التفاصيل او على بعض التصرفات والعلاقات الشخصية والخارجية فلا يمكن ان نختلف على الجوهر، الجوهر الذي هو لبنان الواحد لا لبنانان، والذي هو الحكم الصالح لا حكم التسوية وتمشية الحال، والتعاون المخلص لا التمرير بين القمة والقاعدة ولا المفارقة بين السلطات، أي لا محاولة او تتشاطر الحكومة على المجلس فتمرر عليه ما تشاء، او يتنمر المجلس على الحكومة فيتهجم عليها في غير مواضع التهجم وفي غير مواضع النقد لاننا عن هذه الاعتبارات وعن هذه المبادئ بالذات نتكلم ههنا ايا كان الصدى المتوقع لكلمتنا، وايا كان الحجم الذي يمكن ان تسده اولا تسده من ثغرات موجودة في دنيانا.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

اول ما يلفت النظر هو كثرة الحبر والورق الذي يستهلك على مدار السنة واخصص فاقول، التقارير التي تردنا من مختلف المصادر : تقرير التفتيش المركزي، وتقرير ادارة الابحاث والتوجيه، وتقرير ديوان المحاسبة، ثم تقرير رئيس لجنة المال والموازنة وتقرير المقرر، وهنا لا بد من التنويه بالصراحة التي صيغ بها التقريران سواء تقرير رئيس اللجنة الذي تناول الواردات ام تقرير المقرر الخاص الاستاذ سعيد فواز الذي تناول النفقات، وفي كليهما الملاحظات التي يجدر ان لا نمر بها مكتفين في نتائجها بانها قيلت وبانها اعلنت.

ايها السادة،

التقارير التي وزعت علينا، اذا ما عدنا اليها، واعني بها تقارير التفتيش وديوان المحاسبة وادارة الابحاث والتوجيه كافية لكي ناخذ الملاحظات منها ونعمل بوحيها لتطوير ادارتنا، ولكي ننتقل من البدائية المتخلفة الى معاصرة القرن العشرين فلا نظل نردد، وقد سمعت بعض الزملاء الاكارم الذين سبقوني على هذا المنبر يقولون، ان كل ما يختلف في هذه الموازنة عن سائر الموازنات التاريخ، انها منسوبة الى العام ١٩٦٩ بينما الموازنات السابقة كانت تحمل تواريخ اخرى وفيما عدا ذلك لا يزال النمط اياه، ولا تزال الثغرة اياها.

لقد سمعنا كلاما على الاطلاق، وبالفعل انه من بعض مواضيع الساعة وكل ساعة، فمنذ ان فتحنا اذاننا على تصريحات المسؤولين لسنوات طويلة ونحن نسمع ان علة العلل هي الادارة، وان علة العلل هم القائمون على الادارات، ونسمع في كل بيان وفي كل ما يهم به مسؤول انه مقبل على الاصلاح، ورأينا من الاصلاح بعض النماذج.

الاصلاح ربما في الغداة، اصلح نفسه، ويعود لهذا المجلس بالذات الذي كان له بالامس ان يصدق قانون الاصلاح، له في الغد ان يصدق القانون الذي يصلح الاصلاح، ولكن لا بد من الاشارة الى ان كل اصلاح نتطلع اليه او نحلم به لا بد وان يستند الى اعادة النظر في تقييم موظفي الفئات الاولى والثانية والثالثة، والا فانه يكون اصلاحا خاسرا حتما، لا يكفي ان يكون هذا المدير العام مثلا علامة في الحقوق او فهامة في الموسيقى، او متضلعا من بعض العلوم، او محاضرا لبقا، لكي يكون مديرا عاما ناجحا، او موظفا من الفئة الثانية ناجحا، او موظفا من الفئة الثالثة ناجحا، لا يقاس مثلا، مدير الصحة، واعطي المثل هكذا، عفوا على سبيل ولا اقصد مديرا بالذات، لا تقاس كفاءته بمعلوماته الطبية، وانما بقدراته على ضبط ادارة وزارة الصحة، وهذا ما كنت ومعالي الاستاذ بابكيان بصدده عندما حددنا مهمته في وزارة الصحة من انها ليست مهمة طبية وانما هي مهمة ادارية، وهي اصلاح وزارة الصحة وتقويم ادارتها..

اذا قد يكون جميع المديرين العامين ورؤساء المصالح في الدولة ورؤساء الدوائر من اصحاب الكفاءات في مواضيع معينة، ولكن التقييم يجب ان يكون في مدى امتلاكهم عناصر النجاح في الادارات التي يتولونها، يمكن لهذا المدير العام ان يكون استاذا محاضرا في جامعة ما او يمثل لبنان في مؤتمر وان يكون سفيرا في السلك الدبلوماسي وله الكفاءات العلمية والشخصية، ولكنه لا يستطيع ان يكون مديرا في ادارة معينة بالذات، اذن كل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عمل اصلاحي يتجاهل تقييم موظفي الفئات الاولى والثانية والثالثة هو فاشل حتما ومسبقا، واذا كان هناك من اقتناع بضرورة اجراء هذا التقييم فيجب ان يوكل الى اشخاص غير مرتبطين ولا اصحاب مصالح، اعني انهم يضعون نصب اعينهم فقط، لا الترضيات ولا توزيع المغانم ولا الارتباط مع فئات معينة، سواء اكانت سياسة او طائفية او غير ذلك، وانما فلنخترهم او اختاروهم اذا شئتم من اصحاب الكفاءات الذين في ظل، اصحاب الكفاءات المجردين الذين يمكن ان يحكموا على مدى كفاءة هذا الموظف او ذاك دون ان يكونوا في الوقت نفسه خصما وحكما.

ومن العقبات الكأداء التي يجب ان نتصدى لها هي هذا التحجر الطائفي، بمعنى ان الادارة اصبحت عبدة للطائفية (نحن من دعاة الغائها يا سيدي من النفوس ومن النصوص، نعم) ولكن الذي اقوله هو عمل المرحلة ارجو ان يفهم تماما، اذا عرضنا مديريات الدولة وادارتها وجدنا، مثلا، ان مديرية البريد والبرق معقودة اللواء للموازنة، وان مديرية الصحة قد انزلت على السنة، وان مديرية الدفاع هي من حصة الدروز، وان مديرية الشؤون الاجتماعية هي من نصيب الشيعة.

اذا ما القينا هذه النظرة ودخل في الروع انه كلما شغر مركز مديرية فلا بد ان ياتي مكانه مدير من الطائفة نفسها، وفي هذا ما فيه من التحذير الطائفي، لاننا لا نفتش عن الافضل وعن الاصلح، وانما نفتش عمن تتوافر فيه الشروط الطائفية في الدرجة الاولى، ونقولب سائر الشروط على المقياس الطائفي.

اذا اردنا فعلا، ان نخرج شيئا فشيئا من دوامة الطائفية فلنبدأ على الاقل باعتماد التوازن العام في الوظائف، التوازن الطائفي عموما بمعنى لا ان نضع في مديرية كان يشغلها ماروني مارونيا وانما ان نضع مبدا التوازن الطائفي شيئا فشيئا حتى نتوصل بالنتيجة الى الغائه ان شاء الله، نضع هذا المبدأ بان يكون هناك توازن عام، وكذلك لنبدأ بتحرير بعض الوظائف التي لها طابع الرسالة من الشرط الطائفي مثلا، اساتذة الجامعة اللبنانية ماذا يهم الواحد منكم او منا اذا كان له ابن في الجامعة ان يكون استاذ الرياضيات مسيحيا ام مسلما، الذي يهمه ان يكون استاذ الرياضيات مالكا مادة الرياضيات لكي يعلمه تعليما حسنا، فلنبدأ بالغاء الطائفية في الوظائف التي لها طابع الرسالة، كالتعليم الجامعي وكالقضاء وكوظائف الاختصاص التي لا يجوز فيها ان يوكل الامر مثلا، الى مهندس قد جاء ترتيبه في المباراة راسبا في حدود الراسب، لانه من الطائفة الفلانية ولا يوظف في هذا المكان الذي يقتضي الاختصاص الموظف الكفؤ الذي بمقدوره ان يقوم بالمهمة على افضل وجه.

اننا نقول هذا لاننا نتطلع الى يوم نرى فيه هذا البلد وقد تحرر نهائيا في آفة الطائفية، هذه الطائفية التي يكبلوننا بها، ثم باسمها يفرقون الناس، والذي نقوله الان ليس جديدا علينا، فمنذ ان اسست الكتائب اللبنانية لاثنتي وثلاثين سنة خلت، قامت على انها حركة وطنية علمانية، ولا نزال عبر هذه السنوات الطويلة، نردد انه حان للبنان ان يبدا عملا منظما واعيا ومنطقيا وعقليا، للخلاص من الطائفية ومنذ سنوات قد نادينا بذلك وانت تعرف يا دولة الرئيس اننا نتعاون الى اقصى حد مع ذوي النيات الحسنة عندما يريدون بالفعل ان ينتزعوا لبنان من براثن هذه الافة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ايها السادة،

لقد اثار فضولي في الجلسة الاخيرة ما قيل عن الحوالات العثمانية، فذهبت افتش عن مراجع فعثرت على كتاب مؤرخ في ١٩٦٣/٨/٢٠ موقع من وزير الداخلية يومذاك الاستاذ كمال جنبلاط، وهذا نص الكتاب:

«الموضوع ـ احتلال المنازل ـ وهو موجه الى حضرة مدير عام قوى الامن الداخلي الذي كان يومذاك بالوكالة العميد نوفل قائد الدرك حالا، وجاء في كتاب الاستاذ جنبلاط: كثيرا ما تعمد السلطات الادارية الى الترخيص باحتلال المنازل من قبل قوات الامن الداخلي، لاكراه ذوي المطلوب على تسليمه الى العدالة وكثيرا ما يرافق هذا الاحتلال تصرفات غير لائقة وتجاوزات مرهقة، تبقى بعض العائلات تحت وطأتها اسابيع، وتلحق بها اضرار مادية ومعنوية، ان هذا التصرف غير قانوني ولا يقره عرف او منطق او ضمير، ويجب الكف عنه واعتماد الاساليب التي نص عليها القانون في ملاحقة المطلوبين مهما كانوا خطرين وايا كانت الجرائم المنسوبة اليهم، بناء عليه ولما كانت احوال الامن قد استتبت في البلاد، وارتفعت نسبة تنفيذ المذكرات العدلية نطلب اليكم عدم الموافقة من الان وصاعدا على احتلال أي منزل واطلاعنا على كل تجاوز يحصل في هذا الصدد».

يقولون، ولقد سمعت دولة رئيس الحكومة، صديقنا الكبير، يقول ذلك تعليقا على كلام الزميل الاستاذ انطوان سعاده، انهم قوصوا على عسكري، عريف، رئيس، لا اعرف.

يقول التعميم، اية كانت الجريمة ومهما كان المجرم خطرا، فيجب ان يكون التصرف قانونيا، والحوالة العثمانية لا يقرها عرف ولا قانون ولا منطق ولا انسانية، واقول اكثر من ذلك، ان هناك حوادث ثلاثة جرت، تعرض فيها ثلاثة من ضباط قوى الامن للاعتداء ولم تصدر ردة فعل على أي منها، أي عمل من هذا النوع، واذا شئتم فاني اسمي الملازم اول محمود فواز امر فصيلة عين زحلتا سابقا الذي اطلق عليه احد المطلوبين المحكومين بالاعدام رصاصة او رصاصات وهو امام باب الفصيلة، وقد تعطل اشهرا عديدة وهددت ساقه بالقطع من جراء هذا الاعتداء، فلم تصدر لا حوالة ولا ردة فعل ولا امر قبض على المطلوب.

وهناك الملازم اول نديم لطيف الذي تعرض الى حادث مماثل، في بعلبك واطلق عليه الرصاص ولكن لم تقم القيامة ولم تحول حوالة وهناك الملازم اول يوسف سالم الذي ضرب ضربا مبرحا على باب اوتيل بالميرا في بعلبك، وهؤلاء الثلاثة هم من ضباط قوى الامن ولم يثأر لهم اذا كانت المسالة مسالة ثأر.

ايها السادة، لقد قلت في بداية كلمتي اننا نصدر عن رغبة منكم ومنا لان نحقق ما هو افضل لنا، وترونني لم استنكف، عن الاستشهاد بكتاب اعتبره وثيقة وطنية وقانونية مجردة للاستاذ جنبلاط، فنحن من اين اتى الخير نتقبله، ومن اين صدر الشر نرفضه وننبذه.

ايها السادة، لست اختصاصيا في علم المال ولكن هناك شيئا اسمعه منذ الصغر ومنذ عهود ماضيات وهو بصيغة سؤال يوجهه المواطن عما تكون المصاريف السرية وكيف تصرف هذه المصاريف السرية.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

لقد لاحظت وانا اتصفح الموازنة ان هناك مبالغ اجمالية موضوع بدون تفصيل تحت بنود، منها: المخصصات ثم بعد المخصصات الرواتب وبعد ذلك تخريج اخر ربما يكون نفقات علاج او استشفاء او..الى اخره، ولكن فهمت ان هناك دائما مبالغ من المال لا يلحظ اسلوب انفاقها ولا نعرف كيف تنفق ولا رقابة عليها، فمتروك فيها الامر الى تقدير المقدرين ولست اعرف من هم، ولست اعرف كيف يفعلون ذلك، ولكن هذا السؤال القديم عن ماهية المصاريف السرية يعود فيتردد الان على لساني لكي نعرف ما هي وكيف تنفق، ربما تكون تنفق في ابواب مفيدة ومنتجة ولكن اطمئن قلبي.

ثم هناك قضية يسرني ان سمعت في الاذاعة اليوم وزير الانباء يصرح بقولة : ان مجلس الوزراء في جلسته البارحة قد اكد على عدم تعيين الاجراء المياومين واعقبوا اما اذا احتيج لمثل هؤلاء فيؤتى بهم من الادارات الحالية.

هنا لا بد لي من ان اروي حادثة، شاهداها دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الصحة.

علمنا ان ثمة ٦٠٠ مياوم في وزارة الصحة لا يقبضون رواتبهم منذ شهر آب، لماذا؟ لانه كان ثمة اعتماد ملحوظ في الموازنة لمئتي مياوم، فاذا بمن لا ادري ولا كيف اذا بهذا العدد يرتفع الى ستمئة باضافة ٤٠٠ مياوم، وهكذا يستنفد الستمئة اعتمادات المئتين في اربعة اشهر، واذا دولة الرئيس عندما يذهب بزيارته التفقدية الى طرابلس للمستشفى يتحلق حوله المياومون ويقولون يا دولة الرئيس منذ آب لم نقبض، واذا بمعالي الاستاذ بابكيان في جولته التفتيشية على الوزارة يرى من ارسل لحيته، فيقول به، السنا تدري ان الهندام الجميل والوجه البشوش هو من خصائص الموظف الناجح، فيجيبه وكيف لنا ان نحلق ذقننا وليس لدينا شفرة، لاننا لم نقبض منذ ستة اشهر.

هذا مؤلم، وهذا يجعلنا نقدر ما هي المسؤولية المترتبة على هذه الحكومة، لانها ورثت فيما ورثت، تركة، تعودت ان ترثها كل حكومة ولكن لقد حان الوقت لتصفية هذه التركة.

رشيد كرامي: المياومون في طرابلس هم من اصل المئتين وليس من اصل الاربعماية.

ادمون رزق: على كل لست انت الذي عينتهم.

ايها السادة، نحن في كلامنا هنا لا نوجه الملامة الى الحكومة الحاضرة، وهذا ما يقتضيه الانصاف، ولكننا نذكر بما في هذه الدولة من قضايا يتحتم علينا ان نصفيها بما يتحتم على كل حكومة، سواء هذه ام غيرها، ان تفعل لكي تعيد الى هذا الشعب القلق، بعضا من الطمانينة والى هذا الوضع المتردي بعضا من التدعيم الذي هو باشد الحاجة اليه، خاصة ان هناك ماساة يعانيها لبنان اليوم وهي ماساة البطالة، ففي كل بيت يتوكأ عشرة عاطلين عن العمل على اجير لا يعرف كيف يحصل قوت يومه، هذه البطالة مخيفة لا يمكن، بالنتيجة ان يحلها افراد، وانما مطلوب منا جميعا ومن الذين في الحكم ان يعرفوا تماما، ان وراء هذه البيوت الفخمة، وان وراء هذه المقاعد الوثيرة والموائد العامرة، جياعا يتضورون او قد يتضورون في الغد، وانه مطلوب ان نبادر الى تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة شاملة لكي نقضي على اسباب الشكوى، فلا نظل نرقع بان نوظف فلانا او فلانا لنرضي بعض من ينتخبوننا ولكن لنرضي قبلا، ضمائرنا فيبقى لنا لبنان، ويبقى لنا شهادة من التاريخ في المستقبل.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ان العبء ثقيل، ونحن لا نستهين به، ونحن نعرف ان احدا منكم ومنا لا يملك في اصبعه «خاتم لبيك» ولا يستطيع ان يجترح معجزة بين ليلة وضحاها، ولكن اذا استمرينا في سياسة الارتجال وسياسة الترقيع، فلا يمكن بالنتيجة ان نطمئن نحن و لا ان تطمئنوا انتم ولا ان يبقى لنا بلد يحكمونه او نحكمه، لان لا يمكن ان يبقى بلد هذه حالة وهذه فرقته وهؤلاء هم المسؤولون عنه، اللاهون عن قضاياه الحقيقية.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور سليم حيدر.

سليم حيدر: دولة الرئيس ـ ايها الزملاء الكرام،

في علم المال وفي فن الحكم، الموازنة، شكلا، اداة حياة للدولة طوال عام كامل، ولكنها اساسا مرحلة سنوية من خطة مالية اقتصادية تتوخى الانطلاق الى ابعد والتوجيه الى افضل.

اما الارقام التي ينحصر همها في اعطاء الدولة خبزها كفاية عامها، فتعتبر موازنة مالية لدولة راقية بقدر ما مجرد الكلام الموزون المقفى يعتبر شعرا.

الموازنة التي لا تستهدف ابعد من عام واحد موازنة سطحية، محض شكلية، موازنة جوفاء، انها الوعاء الفارغ الذي ينتظر ما يملأ فراغه..

المؤلم ايها السادة، ان الموازنة التي نناقشها اليوم ليس لها من معاني الموازنة حتى ذلك الشكلي المحض، السطحي الاجوف، انها ليست موازنة ولو بمعنى اللفظي، لان لا توازن فيها بين الواردات وبين النفقات، فاذا كان الجزءان الاول والثاني متوازنين، فالجزء الثالث للنفقات (٧٣،٦٠٠،٠٠٠ ل.ل.) لا يوازيه قرش واحد في باب الواردات، انه ترك..كدت اقول «على الله» لولا اني تذكرت ان الحكومة ستغطيه بواسطة قروض عن طريق سندات مالية تصدرها.

اود اول الامر ان اهنئ الزميلين رئيس اللجنة المالية الاستاذ جوزف شادر، ومقررها الخاص الاستاذ سعيد فواز، وان اشكر لهما هذين التقريرين الجريئين، وان كان لي ما يقال على بعض ما ورد فيهما، واطلب الى الحكومة منذ الان ان تاخذ بهاتين الدراستين وبما يراه في موضعه مما سمعت اول امس وما ستسمع اليوم في هذه المناقشة العامة، وان تضهر كل ذلك لتاتينا في العام المقبل، موازنة تعالج الامنا وتحقق امالنا.

وساحصر كلامي ببعض الامور الخطيرة الشديدة الخطورة، ولكن لا بد من ذكر حقيقة بديهية باديء ذي بدء:

الواردات والنفقات:

عندما نتحدث عن الواردات على حده، وعن النفقات على حده، كما فعل رئيس اللجنة ومقررها الخاص،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

فانما نفعل ذلك لمصلحة الحديث ليس الا، والواقع ان هذين الفصلين متداخلان، متلاصقان بحيث يصعب فصل احدهما عن الاخر، كالاخوين «السياميين». . اليس عصر النفقات ايرادا، فهو اذن فاعل ايجابي في زيادة الواردات؟ اليس التبذير بالنفقات ايباسا لضرع الايراد، فهو اذن فاعل ايجابي في نقصان الواردات؟ ومثل هذه الاسئلة توجه للواردات وتظهر تاثيرها على النفقات.

ساتكلم اذن في الواردات على حده، وفي النفقات على حده، ولكننا جميعا لن ننسى انهما اخوان سياميان.

١ ـ في النفقات:

اول ما تجب ملاحظته ان الاحتياطي مفقود بل اكثر من مفقود، نحن تحت الصفر بمئات الملايين من الليرات: الديون والقروض المعقودة ثم التي تضعنا هذه الموازنة امام وجوب عقدها كل ذلك، والتجنيد الاجباري وتعزيز الجيش وتحصين الحدود وكل ما يستلزمه الخطر المهدد سلامتنا ليس له حساب في هذه الموازنة.

الاحتياطي ونحن مدينون وقادمون على الاستدانة، وبديهي ان يكون همنا الاول منصرفا على وفاء الدين والى تكوين الاحتياط من جديد.

بأية وسائل؟

بمثل الوسائل التي شرحها رئيس اللجنة المالية في تقريره:

١ ـ تحصيل متاخرات الرسوم والضرائب والغرامات والديون المستحقة.

٢ ـ تحصيل سلفات الخزينة.

٣ ـ تحصيل الشرفية.

٤ ـ بيع بعض املاك الدولة.

٥ ـ زيادة عائدات شركات البترول.

٦ ـ زيادة حصيلة الضرائب.

هذه البنود الست، وسواها مما يكتشفه الخبراء ورجال الاختصاص، اطلب الى الحكومة ان تكلف الدوائر المختصة للتعمق في دراستها وسائل ونتائج، وان تعمد الى تنفيذها باسرع وقت ممكن، انها العمود الفقري لوفاء الديون والقروض ولملء فراغ الاحتياط، ولكن ليسمح لي رئيس اللجنة المالية بان اخالفه في بعض ما ذهب اليه في بندين منها الرابع والسادس:

بيع املاك الدولة:

البند الرابع: بيع بعض املاك الدولة الخاصة، وقد ذكر في احدى فقراته ما يلي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«اما قصر العدل القديم والسراي الكبير والاراضي التابعة لها، البالغة مساحتها ٢٩ الف متر مربع، فبالامكان الاستفادة من ثمن نصف هذه المساحة المقدر بخمسين مليون ليرة على الاقل، وتخصيص النصف الثاني لاعمال تجميلية، ولتوسيع الشوارع المحيطة بها من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية».

لماذا لا نبيعها كلها، يا زميلي؟ نصفها بخمسين مليون كلها بمئة مليون، مئة مليون تبني لنا مدينة حكومية كاملة بما فيها ثمن ارض واسعة، جد واسعة، تتخللها الشوارع والحدائق، وتضم جميع دوائر الدولة دون استثناء، حتى البرلمان اللائق الذي نتحدث عنه منذ سنوات عديدة، ونبيع بعد ذلك مباني البرلمان ووزارة البريد ووزارة الزراعة وغيرها.

مدينة حكومية كاملة في جوار بيروت، بذلك تحل مشكلة السير في المدينة، وتحل مشكلة الايجارات الحكومية التي تكلف الملايين كل عام، وتحل مشكلة لياقة المفروشات للدوائر الرسمية، وتحل جزء كبير من مشاكل الديون والقروض وفقدان الاحتياط.

ولن تنزعج دوائر الدولة من ذلك يوما واحدا تشتري الارض اولا، وينظم دفتر شروط موحد لبيع السراي الكبير وقصر العدل القديم والبرلمان الحالي ولبناء مدينة حكومية كاملة بآن واحد ويكون من جملة الشروط ان لا تسليم قبل التسلم شركات كبيرة ورساميل ضخمة لا تنتظر الا اعمالا من هذا النوع.

واذا كان هذا الامر يقتضي توسيع دائرة بيروت اداريا، فلا اسهل من ذلك ولا اوجب.

هذا فيما يختص بالبند الرابع.

زيادة حصيلة الضرائب :

واما البند السادس: زيادة حصيلة الضرائب فلي عليه ملاحظتان:

الاولى ايجابية، اذكرها للتاكيد، انا مع رئيس اللجنة المالية عندما يطالب بنظام ضرائبي شامل (كود).

لنتخلص من هذا «الثوب المرقع» الذي آلت اليه نصوصا الضرائبية وتعديلاتها:

١ ـ لان لا احد في لبنان يستطيع ان يستخلص من هذه النصوص المتعثرة، المعدلة مرارا، شيئا ثابتا لا يضيع بين الناسخ والمنسوخ، لا احد حتى الدوائر المكلفة بالتحصيل.

٢ ـ لان هذه النصوص، بسبب تعددها وتعدد تعديلاتها والفوارق الزمنية بينها لم تعد منبثقة من سياسة ضرائبية منسجمة.

٣ ـ لان تطور العصر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة تتطلب نظاما ضرائبيا يتصدى لمعالجة هذه المشاكل لا لتعقيدها، ويؤول الى اغناء الخزينة من حيث يجب ان تغتني، لا الى افلاس الخزينة وافقار الطبقات الشعبية الضعيفة والوسطى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما الملاحظة الثانية، فهي سلبية، اعني اني اخالف بها راي رئيس اللجنة:

يضع رئيس اللجنة لبنان بين الدول المتخلفة او التي هي بطور النمو، ولذلك يوصي بان تقتطع الضرائب المباشرة من دخلنا القومي نسبة ١٦ بالمئة فقط، يضاف اليها ٥ بالمئة للبلديات و٣ بالمئة للضمان الاجتماعي.

لا اعتقد ان ذلك عدل، فلبنان ليس بلدا متخلفا، واذا لم يكن قد بلغ ذروة النمو، فهو على كل حال نام كفاية ليقتطع من دخلة القومي، نسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة، اذ ذاك تبلغ الحصيلة ٧٥٠ مليون ليرة سنويا وتتمكن الدولة من ان تعطي بعد ان تاخذ.

اما ان نبقى على ما نحن عليه الان، وتبقى نسبة الضرائب المباشرة اقل من ثلث مجموع الضرائب ويبقى اكثر من ثلثي واردات الموازنة على حساب الضرائب غير المباشرة، فمعنى ذلك اننا لا نزال نتوجه، في اكثر من ثلثي احتياجاتنا، الى الطبقة المستورة من صغار الملاكين وصغار موظفين ومستخدمين وعمال كادحين، وقد كفتهم حتى الان ضرائب عدد بعضها رئيس اللجنة المالية في تقريره، وختم تعداده بالتذكير «بصرخة الشعب» التي لا تزال تدوي من فداحة الضرائب المستحدثة في آب ١٩٦٧.

الضرائب غير المباشرة غير عادلة، لانها لا تتناسب مع الدخل الفردي، ومثل ذلك الرسوم المقطوعة، وبرهانا على عدم عدالة الرسوم المقطوعة ساخذ امثالا من تقرير المقرر الخاص المخصص للنفقات، وبذلك برهان ساطع على ان الواردات والنفقات اخوان سياميان:

١ ـ رسم الطابع على رخصة البناء : كوخا في قرية نائية خاضعا لرسم بناء دون العشرين ليرة، ام بناية ضخمة في شارع الحمراء تبلغ رسوم بنائها مئات الوف الليرات.

٢ ـ رسم تصديق دفتر التاجر : مئة ليرة لبنانية سواء اكان المتجر دكانا صغيرة ام مؤسسة كبيرة راسمالها عشرات الملايين من الليرات.

هذان المثلان صارخان، ويصرخ غيرهما كثير من الرسوم المقطوعة، ان سياسة ضرائبية شاملة، عادلة منتجة، على اساس تصاعدي للضرائب المباشرة، ينبثق عنها نظام ضرائبي كامل منسجم، يعكس خطة مالية اقتصادية، ان سياسة ضرائبية بهذه الاوصاف قي اصبحت اليوم ضرورة ملحة.

٢ ـ في النفقات :

بعد هذا الحديث عن الواردات ووجوب زيادتها من ابواب الخير، يتوجب الحديث عن النفقات ووجوب انفاقها في ابواب الخير.

ولا بد من تقسيم هذا الموضوع الى قسمين رئيسيين: تضخم النفقات الادارية من جهة وطرق معالجتها، وتقلص نفقات الانشاء من جهة ثانية، وطرق تنفيذها..

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في تضخم النفقات الادارية:

اول ما يطلعنا في باب النفقات النسبة الفاحشة بين ما تواضعنا على تسميته بالنفقات المجدية والنفقات غير المجدية.

ظاهرا اذا اعتبرنا جموع اجزاء الموازنة الثلاثة، نجد انفسنا امام الارقام التالية:

الجزء الاول ٣٧،٧٣ بالمئة.

الجزء الثاني ٤٩،١٥ بالمئة.

الجزء الثالث ١٤،١١ بالمئة.

اربعة اخماس للرواتب:

ولكننا اذا تفقدنا ارقام الجزئين الثاني والثالث بدقة، وجدنا فيها نسبة غير قليلة من اجور موظفين موقتين ومستخدمين وعمال، ومكافآت ونفقات شتى عائدة لصيانة المباني والانارة والتدفئة والماء والكهرباء والهاتف واعتمادات للتخصص في الخارج، وما الى ذلك ووجدنا بالنتيجة ان النسبة المئوية بين النفقات المنتجة وغير المنتجة، هي التالية على وجه التقريب:

٨٠ بالمئة رواتب واجور وتعويضات ومكافآت واحكام قضائية ومصالحات وما اليها.

٢٠ بالمئة فقط للتجهيز والانشاء.

اربعة اخماس غير منتجة وخمس منتج، ولنقل بعبارة لا يكون فيها أي استخفاف بجهود الموظفين : اربعة اخماس الموازنة للنفقات الادارية وخمسها فقط للتجهيز والانشاء.

في وزارة الاشغال العامة مثلا نصرف ٣٦ مليون ليرة لننفذ ٦ ملايين اعمالا.

الادارة سبب التضخم

نقرأ في تقرير المقرر الخاص للجنة المالية :

- ان الميزانية العامة، بالنسبة لميزانية عام ١٩٦٨، قد زادت مبلغ ١٢،١٠٠،٠٠٠ ل.ل.
- ان الجزء الاول قد زاد عما كان عليه في العام الماضي ١١،٩٩٨،٧٠٠ ل.ل.
- ان الجزء الثاني نقصت اعتماداته بالنسبة للعام الماضي ١٦،٢٤٨،٧٠٠ ل.ل.
- ان الجزء الثالث نقصت اعتماداته ايضا ٣،٦٦٠،٠٠٠ ل.ل.

ويعلق المقرر الخاص على هذا المنبر بما يلي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«ولا يحتاج الباحث الى تعمق كبير ليلمس تقلص الاعتمادات الانشائية في موازنة السنوات الثلاث الاخيرة بالنسبة لما كانت عليه في السنوات التي سبقتها، اذ ان الارقام الواردة في فذلكة الموازنة تشير بوضوح الى ازدياد نفقات الجزء الاول وانخفاض نفقات الجزئين الثاني والثالث باستمرار، وهذا ان دل على شيء فعلى تضخم الجهاز الاداري بصورة اثقلت كاهل الخزينة وجعلتها ترزح تحت اعباء صار من الصعب ان تستمر في تحملها عن طريق الواردات العادية دون الاستعانة بالقروض او غيرها من الموارد».

هذا قول مسؤول، نابع من ارقام الموازنة ومن ارقام الموازنات في السنوات الثلاث الاخيرة، ولعل احد من خطباء اليوم يعود بنا الى ما قبل السنوات الثلاث الاخيرة ويطلعنا على تطور هذه الظاهرة الخطيرة: تضخم النفقات الادارية وتقلص نفقات الانشاء.

التفتيش المركزي:

ازاء هذا القول المسؤول، ارى من واجبي ان اضع قولا مسؤولا اخر، قولا صادرا عن اكبر سلطة ادارية اناطت بها المراسيم الاشتراعية صلاحية التحري، والمراقبة، وانزال العقاب، والبحث العلمي في شؤون لادارة واصولها، والتخطيط لسياسة الدولة الاصلاحية عنيت رئيس التفتيش المركزي.

في التقرير الذي قدمه رئيس هذه الهيئة عن اعمال اجهزة التفتيش خلال سنة ١٩٦٧ والذي وزع علينا منذ اشهر، في مطلع الصفحة ١٠٠ منه، جاء ما يلي حرفيا:

ويؤسفنا التكرار ان معظم الادارات عجزت عن تامين هذا العمل (يقصد تبسيط المعاملات وانجازها بسرعة) اما بسبب قلة عدد موظفيها، او عدم كفاءة القسم الاكبر منهم، واما لعدم الملم المسؤولين فيها بمبادئ التنظيم العلمي للعمل الاداري.

وفي الصفحة ١٠٣ حرفيا :

«ولا بد للتفتيش من ان يكرر التاكيد. . ان من اهم الدواعي المتسببة في تاخير دفع عجلة الاصلاح، وفي وضع الادارة احيانا موضع النقد والتجريح، هو كثرة المراكز الشاغرة في دوائر الدولة، وقد اشرنا الى خطورة هذا الامر مرارا وفي كل مناسبة».

ذاك ما يقوله مقرر اللجنة ما نعرفه جميعا وهذا ما يقوله رئيس التفتيش المركزي.

التناقض الصارخ

ولم يكن بالامكان ان نمر بهذا التناقض الصارخ بين القولين دون ان نضع الاسود قبالة الابيض، ونتساءل: ما لون الحقيقة يا ترى؟

وعلى هذا التساؤل اجيب، بكل بساطة وبكل انصاف: ان لون الحقيقة اسود وابيض معا.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ان الجهاز الاداري متضخم جدا، انه ثوب فضفاض هذا من جهة، ومن جهة ثانية ان «المراكز الشاغرة» ـ واضعها بين قوسين ـ يجب ان تملأ.

ولكني، عندما ارفع القوسين عن المراكز الشاغرة لافسر ما يجب ان يقصد بها، احتلف جذريا مع رئيس التفتيش المركزي.

المراكز الشاغرة ليس تلك التي لم تعبدأ بعد في ملاكات الدولة، فملاكات الدولة فضفاضة، يجب انقاص عددها، يجب ان نفصل للدولة ثوبا مناسبا لحجمها الطبيعي، لا «ميني جيب» يظهر عورتها، ولا «فستان زواج» تحمل اذياله الطويلة «صبايا» المصالح المستقلة.

وحتى الثوب المناسب لحجم الدولة الطبيعي حتى الملاكات المدروسة حسب احتياطات الدولة الطبيعية يبقى فيها «مراكز شاغرة» ـ اضعها مجددا بين قوسين ـ يجب املاؤها، على الرغم من جيش الموظفين الجرار.

ومرة ثانية ارفع القوسين عن هذه المراكز الشاغرة لاقول انها مراكز كفاءات علمية وضمانات خلقية وشعور بالمسؤولية هكذا عدديا، مراكز شاغرة في الملاك يجب املاؤها.

الاصلاح والتطهير

اصل هنا الى امر ما كان بالنية ان اتطرق اليه، لولا ان تصدى له اول امس الزميل ادوار حنين، ولو لا انه كان لرئيس التفتيش المركزي فيه اليد الطولى، عنيت الاصلاح والتطهير:

يا اخي ادوار، يا زميلي في الادب، والمحاماة، وفي النيابة، ويا صديقي في الحياة اخاطبك بكل محبة، لقد قرات لك، اثناء ما كانت منتصبة تلك المقصلة السوداء ـ والتعبير لدولة الرئيس عبد الله اليافي ـ قرات لك مقالا فيه من لباقتك التعبيرية ومن اخلاصك لبلدك ومن اسفك على اصدقائك الشيء الاكثر، وقد سمعنا منك اول امس مثل هذا الكلام، وخاصة نظريتك انه يجب ان نقبل جميع التضحيات مهما كانت جسيمة مهما كان تقديرنا للضحايا، مهما كانت الصداقة او القرابة التي تربطنا بهم مهما كانوا مظلومين، يجب ان نتقبل جميع التضحيات في سبيل انهاض الدولة من كبوتها.

اخلاص للدولة مشكور ولا شك، جرفك في تيار حماس اعمى متفجر من طيب قبلك ومن خلوص نيتك فلم تحقق يومذاك ويظهر انك الان لا تحقق، ان هذا الاخلاص المتطرف قد جنح عن سواء السبيل واضحى انتصارا مطلقا للظلم المطلق، والعدل اساس الملك، وان الغاية النبيلة قد انقلبت بالنتيجة على مصلحة الدولة، تلك المصلحة العليا التي شئت ولا تزال ان تضحي بكل شيء مهما كان عزيزا عليك للمحافظة عليها.

فالفساد الذي كانت غايتك الاولى والاخيرة استئصاله من جسم الدولة، قد استشرى بعد التطهير، وامتد في جسم الدولة متشبعا كالسرطان!

وبعد فلماذا تضحية الابرياء او بعبارة اوقع ـ لكي لا نحكم قبل المحاكمة كما فعلوا ـ لماذا تضحية المبادئ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العامة للقوانين، ومبادئ الدستور، ومبادئ شرعة حقوق الانسان وهي في معظمها من صنعنا، وقد اخجلنا كبرياء العالم بتكرار القول انها من صنعنا:

لماذا هذه التضحية الخرقاء والعمل الذي نريد يمكن ان يتم بدون اية تضحية؟

لماذا تريد ان يضحي بي، بكرامتي، وبشرفي، وبمركزي، وبباب رزقي، وبمستقبل اولادي، واحفادي، وبوضعي العائلي والاجتماعي.. في سبيل تحقيق امر تسلك انت والدولة اليه الطريق المعاكس؟ اتريد انت يا اخي ادوار، ان يضحي بشرفك وكرامتك من اجل لا شيء بل من اجل افساد لبنان ومس كرامة لبنان؟

التطهير باب الاصلاح

الاصلاح واجب، والتطهير باب الاصلاح هذا لا خلاف عليه.

ولكن الا يكون التطهير اشد انطباقا على مبادئ الاصلاح، وابلغ وقعا، واجدى نتيجة واقسى عبرة، اذا سلكنا اليه طريق العدل؟

واي داع لما حدث بالاسلوب الذي حدث فيه؟ واي موجب للعجلة والفساد معشش في الدولة منذ عهد الاتراك؟

ام يكون فراغ مال الاحتياط ـ لكي لا ننسى اننا في مناقشة موازنة ـ وعجز التسعين مليونا الذي اشار اليه رئيس الدولة في خطابه الشهير بعيد اول مرحلة من مراحل التطهير أي بعيد صرف القضاة، ام يكون ذلك الفراغ وذلك العجز هما سبب العجلة؟

اؤكد لكم ان احدا من الذين صرفوا على اختلاف مراكزهم وعلى تنوع الدوائر التي ينتمون اليها، لم تكن له اية يد في اقفار خزانة الدولة، اؤكد ذلك واجزم، لا من اطلاعي على ملفاتهم، وانا اجهل كل شيء عن معظمهم بل من مجرد التفكير بالمراكز التي كانوا يحتلونها كبيرة ومتوسطة وصغيرة، والتي ما كانت تسمح لهم، ولا تسمح الان لمن احتلوا مكانهم بان يقوموا باي عمل من شانه ان يفرغ مال الاحتياط وان يرتب على الدولة اعباء العجز واعباء الديون الباهظة.

اين ذهبت الملايين؟

اذا اردتم ان تتحروا اين ذهبت مئات الملايين ففتشوا عنها في الصفقات الضخمة التي عقدت بالتراضي بعشرات الملايين والتي لا تزال المراسيم الاشتراعية تسمح بعقد مثلها، وسارعوا يا رعاكم الله ـ وهنا العجلة كل العجلة ـ سارعوا الى تعديل النصوص بحيث يقفل باب التراضي الا لامر يكون له من ضرورة استعجاله ومن ضئالة اكلافه ما يبرر التراض عليه، واجعلوا الحد الاعلى للتراضي الف ليرة لبنانية، الفين على الاكثر، اذ ذاك تسد البالوعة، ويمتلئ الخزان.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لم يكن مانع من المحاكمة

اذن لم يكن داع الى العجلة في اتخاذ تدابير التطهير، ولم يكن مبرر للاسلوب الذي اتبع، لم يكن أي مانع من القيام بالتحقيق الدقيق، ومن اجراء المحاكمة العادلة، تفاديا لتضحية الابرياء، لا سيما ولم نكن يومذاك في حالة حرب.

واي مبرر لاعطاء تعويض الصرف او مخصصات التقاعد لموظفين قبل انهم استفادوا من وظائفهم على وجه غير مشروع؟ واي عذر للدولة في عدم تطبيق قانون الاثراء غير المشروع، الذي كان لي شرف المساهمة بوضعه واقراره بمرسوم اشتراعي؟

التطهير مسؤول عن نكبة انترا

ثم أي داع لان تعبيء للدولة طوال ستة اشهر قبل اجراء التطهير، الراي العام اللبناني بواسطة الصحف، ومن ورائه الراي العام العالمي، لتقول ان الدولة من قمة راسها الى اخمص قدميها، فساد بفساد؟

اؤكد لكم ان التطهير وما سبقه ورافقه ولحقه من تعبئة الراي العام، وقد كان من الاسباب الرئيسية لماساة بنك انترا ولهذا، الانهيار المالي والاقتصادي الذي لا نزال نعاني نتائجه، على الرغم من تضحياتنا بعشرات الملايين دعما للقطاع المصرفي، ولا تعجبوا بالعربي ابن الخليج مثلا ليس مضطرا الى بقاء ودائعه الضخمة في بلد يقول عنه مسؤولوه انه فاسد وانه مهدد بالانهيار اذا لم تصطلح الحالة.

طلبت رؤوس كبيرة

وهل بلغك يا اخي ادوار حديث الذين تناولتهم تدابير الاصلاح؟ طلبت رؤوس كبيرة للعبرة، فلم يجدوا الا خليل الجريح في القضاء وسليم حيدر في الدبلوماسية وعبد المجيد ارسلان في قوى الامن.

وطارت رؤوس متوسطة على شفير السيوف وسحقت رؤوس صغيرة تحت سنابك الخيل، وتوقف التطهير فجاة كان الطهارة قد سالت على لبنان من شرايين تلك الضحايا.

هل بلغك حديث الضحايا

والضحايا؟ هل بلغك حديث الذين طهروا لاسباب سياسية، او لضرورة توازن طائفي او لانتقام شخصي، او ليحل محلهم بعض الذين وقعوا على مراسيم انهاء خدماتهم، او بناء لشائعات واقاويل او لهذه الاسباب جميعا؟

وهل بلغك حديث بعضهم بعد التطهير؟ الذي اصيب منهم بالفالج، والذي عطبته ذبحة قلبية، والذي غادر لبنان كارها لبنان والذي مات قهرا؟

ان الكرامة غالية يا اخي ادوار، اغلى من الوظائف ومن توازن الموازنات!

مبادئ التطهير العادل

واود ان اكون واضحا في موقفي وضح الشمس فارفع هنا أي لبس ممكن، واي حمل لكلامي على غير محمله

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المقصود، مبادئ الاصلاح والتطهير التي اعتقد مخلصا انها هي المفروضة على كل ذي ضمير حي، ثلاثة:

١ ـ كان يجب، ولا يزال يجب، الا تذهب ضحية بريئة واحدة لان الاصلاح لا يكون الا بالعدل.

٢ ـ كان يجب، ويزال يجب الا يبقى في الدولة أي موظف استفاد من وظيفته بوجه غير مشروع.

٣ ـ كان يجب، ولا يزال يجب ان يكون العقاب على قدر الذنب المرتكب فلا يحكم بالاعدام من ارتكب اهمالا بسيطا كمن اختلس او زور او ارتشى سواء.

قواعد الاصلاح والعدل ليس الا.

ايها الزملاء الكرام،

في اعتقادي انه ما كان لحديث التطهير، مجال في مناقشة موازنة عامة، وتعلمون اني اصولي لا احب الخروج عن الموضوع وكنت اود ان اوفر على هذا المجلس وعلى الحكومة شيئا من الوقت الثمين، وان ارجئ كلامي في موضوع التطهير الى الجلسة التي آمل ان تنعقد قريبا عندما تفرغ لجنة الادارة والعدل من اقرار اقتراح التعديل لقانون الاصلاح التي وضعت يدها عليه، اذ ذاك ساتكلم طويلا، كما تكلمت في اللجنة اول امس.

ولكن الزميل ادوار حنين قد طرق الباب وكان لا بد من الجواب.

ولا يتصورون احد اني انتهز المناسبات لاثارة هذا الموضوع، المرة تلو المرة، في سبيل استعادة اعتباري، اقول بكل اعتزاز، وبكل تواضع اني لم اشعر يوما من الايام بانني قد فقدت الاعتبار، وكرر هنا ما كنت اعلنته في مؤتمري الصحفي الشهير، الذي كان له الفضل الاكبر في ايقاف مقصلة التطهير عن قطع رؤوس بلا محاكمة: «ان شخصية المرء لا تفقد بمرسوم ولا تكتسب بمرسوم، وان كرامة الانسان ليست سلعة تقوم حسب الاهواء بل هي مسلولة من جوهرته، محبوكة من خطوات حياته».

وانا، بعد قد حملني الشعب الواعي الى كرسي النيابة، على الرغم من كل ما وضعت السلطة التنفيذية في طريقه من الاسلاك المكهربة الشائكة، ليظهر نقمته على التدابير الجائر، وليؤكد ثقته بي، وعطفه علي، واطئمنانه الي، والنائب الذي يشترع القوانين الدستور، وينتخب رئيس المجمهورية، ويحاكمه عند الاقتضاء، هو صوت الشعب وارادته، وادانة طموحه صفات اقل ما يقال فيها انها لا تتلاءم مع فقد الاعتبار.

ان وجوب تطهير قانون التطهير من النصوص غير الدستورية ليست قضية اشخاص، انها تتعلق بكرامة لبنان، وبسمعة لبنان وبمستقبل لبنان!

اما وقد اثير هذا الموضوع قبل اوانه ـ والكلمة موجهة الى دولة رئيس الحكومة ـ فاجدني مضطرا الى التصريح منذ الان باسمي وباسم زميلي عبد المجيد الزين، اننا سنحجب الثقة عن الحكومة اذا هي عارضت تعديل قانون الاصلاح ووقفت في وجه «تطهيره»، من النصوص المتعارضة مع احكام الدستور.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

اعود الى الموضوع المزدوج المتناقض: التضخم في عدد الموظفين من جهة، وقلة الكفاءات في المراكز الرئيسية من جهة اخرى.

كيف يعالج التضخم

ليس من حاجة الى صرف الموظفين دونما سبب، لا سيما في هذه الازمة الخانقة ولكننا من جهة ثانية بحاجة ملحة الى الاختصار ما امكن والى ملئ المراكز الفعالة بالكفاءات وعلى ذلك اقترح:

١ ـ تعديل الملاكات والغاء جميع المراكز الشاغرة دون استثناء.

٢ ـ انزال المتعاقد الى ستين سنة، على ان يدوم هذه التدبير عشر سنوات على الاقل بذلك يحتل الشباب الجامعي مراكز الذين رفعهم التدرج ومرور السنين الى مناصبهم.

٣ ـ له كل مركز يشغر بموظف لاعمل له في دائرة ثانية، والذين لا عمل لهم يعدون بالمئات، انهم المحظوظون اصحاب «الظهور» في الدولة.

٤ ـ قفل باب التوظيف لخمس سنوات، الا للمراكز الفنية البحث وعندما يتعذر ايجاد موظف مختص في سائر دوائر الدولة.

٥ ـ عدم اعادة عي موظف اخفق في المعركة الانتخابية، لقد آن ان نضع حدا لسياسة الارضاء، ولهذا السبب بالذات يتوجب عدم التعاقد ـ باية صورة، ولاية وظيفة في الدولة او في الدولة او في المصالح المستقلة ـ مع أي موظف بعد احالته الى التقاعد، يجب الا يكون احد بمثابة من لاغنى عنه ولذلك يتحتم منذ الان ان تهيء الدولة في كل مركز حساس، رديفا كفؤا لصاحب هذا المركز يساعده في عمله، وينوب عنه في اثناء غيابه المشروع ويخلفه طبيعيا بعد تقاعده.

بمثل هذه التدابير «يفش» الورم، بلا عملية جراحية ويعود الجهاز الاداري تباعا الى حجمه المعقول.

في تقلص نفقات الانشاء

ضالة المبالغ الملحوظة للتجهيز والانشاء بحد ذاتها، عنوان فقر، فكيف اذا كان لا يوازيها في حقل الواردات الا قروض يجب ان تعقد ولكن الخطر الاكبر في هذه الضالة انها اداة فقر، او بعبارة اصح: انها عاجزة عن المساهمة في وقف تزايد الفقر، فمن القواعد الاولية في علم المال ان الدولة، يحدث عجز في القطاع الخاص، يجب ان تفتح صناديقها لتمويل المشاريع الانمائية لئلا يتفاقم تأزم الوضع الاقتصادي هذا فضلا عن التزاماتنا بعشرات الملايين في مشاريع سبق للمجلس ان اقرها، وستبقى حبرا على ورق ان لم تخصص لها الاعتمادات اللازمة، وفضلا عن المشاريع التي لا بد من تقديمها واقرارها وتنفيذها، ولو الجأنا ذلك الى عقد قروض اضافية: عنيت التجنيد الاجباري، وتعزيز الجيش وتجهيزه بوسائل الدفاع الحديثة واتخاذ جميع الاحتياطات لمواجهة عدوان اسرائيلي محتمل الوقوع.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

من العبث اذن ان نخلد الى الجزء الثالث من الموازنة كما هو الان، وان نقبع فيه وننسج حوالينا مطارف الاحلام لنختنق فيها كما تختنق دودة القز في الشرنقة!

ومع ذلك، فالياس ليس حلا لما تعقد من الامور ولعل هنا مجالا محتوما لتكرار القول اننا بحاجة ماسة الى تصميم شامل: امكانات وحاجات، وسائل ونتائج وجهاز تنفيذ فعال في مناقشتي للبيان الوزاري، لثلاثة اسابيع خلت قلت بوجوب «البدء ببناء دولة بالمعنى الصحيح الكامل»، ولا اجهل ان ذلك يتطلب الكثير من التضحيات ولكن لا بد من السير الى الهدف مهما طالت الطريق.

وعلى هذا، ارى لزاما على الدولة ان تنشط في بناء المدارس ـ اقول بناء، على نفقتها ـ لنتمكن في فترة معقولة من تقرير التعليم الابتدائي الالزامي، وهو والتجنيد الاجباري والغاء الطائفية ثالث بناء الدولة الحديثة.

ويدهشني الا ارى في باب الانشاء الا اعتمادا ضئيلا لبناء المدارس خلال هذا العام المالي.

فكيف بتجهيز المستشفيات، ومستشفى بعلبك لا يزال ينتظر منذ سنوات؟

وكيف بمشاريع الري، ومشروع توزيع مياه العاصي لا يزال موجة من احلام الحالين بالتنمية؟

وكيف بتوزيع مياه الشفة، ومعظم قرانا لا تزال تشرب من جمع مياه الشتاء، اسنة في الحفر الملوثة؟

وكيف بالطاقة الكهربائية لانشاء المعامل في الملحقات، ومعظم قراها لا تزال بعد السادسة مساء في ظلام دامسظ

وكيف بانعاش القرية، والكوارث الطبيعية تجرف التربة في السهول وتطبق الاكواخ الترابية على رؤوس الفقراء؟

وكيف بالطرقات الرئيسية، وطرقاتنا الدولية امست حفرا لتحطيم السيارات ومجلبة للحوادث الفادحة؟

وكيف بالشرايين السياحية : نفق حمانا شتورا، اوتوستراد شتورا بعلبك طريق بعلبك الارز اوتوستراد طرابلس صور؟

وكيف باستملاك القسم الاكبر منه مدينة بعلبك لهدم المنازل المشيدة عليها وكشف الاثار الفريدة النائمة في التراب منذ اجيال؟

وكيف اخيرا بانصاف منطقة بعلبك ـ الهرمل، لو خصصت لها وحدها موازنات عشر سنين لبقيت متخلفة عن سواها؟..

لقد اطلت عليكم ايها الزملاء، ولكن شح الواردات اطول، وتضخم النفقات اطول والام الشعب اطول وامال الاجيال اطول واطول واطول.

اختم كلامي بكلمة مختصرة : اذا كان التقشف من صفحات الزهد الحميدة فهو في الدولة عجز وياس وقصر نظر.

يجب التخطيط لسياسة انماء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: حضرة الزملاء،

التلاوة ممنوعة بموجب المادة ٦٥ من النظام الداخلي، والتلاوة لا تجوز الا باذن الرئيس، وانا لن اسمح، بعد الان بالتلاوة في هذا المجلس لان الوقت قصير ويجب ان ننتهي من درس الموازنة.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: حضرة الرئيس،

كنت قد اعددت شيئا ظريفا، كتابيا، علميا، مدروسا، ومكتوبا، الا انني سانزل عند هذه الرغبة من الرئاسة الكريمة، ولم يكن بين يدي وريقة ادون عليها في هامش هذه الجلسة بعض الملاحظات التي اعتبرها الدراسة المزعومة وهذه لا اسميها وريقة بل مستند او التقريرين اللذين وردت فيهما هذه الدراسة، ولكن هاتين الوثيقتين هما بنظري بمثابة قرار ظني او بمثابة مضبطة اتهام على الحكومة او بالاحرى على الدولة التي احالت بموجبهما هذه الميزانية الى هذا المجلس لتحميصها.

هذه المضبطة الاتهامية اكانت تفيد يا دولة الرئيس، او انه كان بامكان هذا المجلس بعد ان يدرس ويمحص ان يعدل او ان يلغى، ولكي ما كتب باسم الحكومة كتب على صوان، لا يعدل ولا يغير منه حرف واحد الا باسم وزارة المالية بشخص رئيسها الوزير الحسيب.

فلذلك كانت كل الملاحظات على الارقام بلا جدوى ولا منفعة، طالما هي بين ايديكم وايدينا، وهي لمجرد الاطلاع فقط، فعلى هذا الاساس وانطلاقا من هذه الرغبة، جاء دوري في الكلام، لابدي بعض الملاحظات على امل انها ستلاقي بعض الاهتمام.

كنت اود ان لا ازج نفسي في موضوع الطائفية الذي اثاره زميل كريم ولكن ليسمح لي ان اقول انه ابدى وجهة نظره لا وجهة نظر الحلف اللبناني الذي ينتمي اليه.

كنت منذ خمس سنوات استمع الى خطاب لرئيس البعثة الديبلوماسية السويسرية، واعتقد ان زميلي الدكتور امين الحافظ سمعه ايضا، يقول فيه ان في بلده مئة مديرية ومديرية (١٠١) و٢٤ مقاطعة واربع نقاط متضادة متنافرة وديانات، يسبح فيها كل واحد ربه، واربع وعشرين مقاطعة، لكل مقاطعة تشريع خاص سواء من الوجه الاقتصادية ام المالية ام الاجتماعية، قال الرئيس الديبلوماسية السويسرية في ذلك الوقت : لو لم تكن تلك المناقصات في بلد كسويسرا موجود لكان من الواجب ايجادها، لانها حياة هذا البلد ومصيره واستقلاله وكيانه يتعلق على هذا الوضع، أي ان الطائفية وان لم تسم هناك هكذا، فلنعتبرها الاقليات لان الخطيب اعتبر ان ما من اقلية، وقد تكون عائلة الا ويكون عندها ايمان بالدفاع عن وطنها كالدفاع عن عزتها وعن عرضها وعن كرامتها، لانها تعتبر نفسها اقلية في بلد صغير وهو بمثابة عائلة بين العائلات وهي التي تدفع الاذى والضرر المتاتي من أي اعتداء كان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولبنان، يا دولة الرئيس، بطوائفه كما نعيشها في هذه الايام وكما عشناها في الماضي يجب ان تبقى على ما هو لانني اعتبر ان كل تغيير في هذا النوع يكون حفرا في اعمق اسس كيانه وجدورته وبقائه.

وعلى كل هذا راي خاص، ادلي به ردا على ما جاء على لسان زميلي وقد تكون نظريته الراجحة.

الا ان هذا لا يلهينا عن متابعة الادلاء بالملاحظات وانا ارجو منك يا دولة الرئيس ان تستمع الي بعينيك واذنيك.

ان ملاحظاتنا على هذه الموازنة يجب ان تنبثق عن نظريتنا اليها من نافذة القضية في الشرق الاوسط، وبالاخص القضية الفلسطينية ان من موقف اسرائيل العدائي من هذا البلد.

وكنت استمع ايضا منذ مدة الي اخصائي في هذا الموضوع يقول، ان هناك ثلاثة امور يجب ان ياخذها اللبنانيون بكل اهتمام وتقدير، وهي تتعلق بصلب الاقتصاد اللبناني الذي هو مصدر الميزانية التي هي بدورها مرآة له، وتتعلق ايضا بحالة الاستقرار في الشرق، وتتعلق ايضا بحالة الاستقرار في الشرق الاوسط وخاصة في لبنان.

الا اننا لغاية هذا التاريخ قد رفعنا الاحتجاج والصلاة، ولكن الصلاة والاحتجاج والدعاء والتمنيات والتظاهر بالرغبات، كل ذلك يا سيدي الرئيس، لا يجدي نفعا، وتذكرني او يذكرني هذا الوضع بتلك الاعرابية التي مرضت ناقتها يوما، فمر عليها الرسول، صلعم، وقال ما بها تلك الناقة، فقالت ان جرحها بليغ وهي تكاد تموت، وانني ساحرم من وبرها ومن حليبها ومن الاثقال التي كانت تنقلها، قال وما تعطيها انت من طبابة ودواء قالت ارجع الى الله واصلي، فقال لها مع الصلاة ضعي شيئا من الدواء، من القطران ومع ذلك يا دولة الرئيس، مع كل تلك التمنيات رجاؤنا اليك ان تتخذ هذه الحكومة طريقة، وهذه الطريقة، انا اترك مجال البحث بها لغيري، بما يتعلق بالترتيبات العسكرية ولكنني الجا الى طريقة ثانية وهي طريقة معالجة هذه القضية على الصعيد الدبلوماسي وعلى الصعيد المهجري، واقول ان للبنان طاقات لغاية هذا التاريخ لم نسمع باننا وجهناها لاجل هذه القضية، فلا سفاراتنا في الخارج نبع منها وساطات وصداقات تعمل مع العالم الدولي من اجل القضية الفلسطينية فما من صحيفة قالت عن اجتماع احدى سفاراتنا في الخارج، واذا كان هذا الاهمال سيبقى على ما هو وانا اعلم حق العلم ان بامكان هذه السفارات ان تاتي عملا مجديا في هذا الموضوع لم يبق بعد هذا الا ان نلجأ الى تلك الفئات المبعثرة تحت سماء العالم، من المهاجرين، هؤلاء الذين لهم تلك الامكانات بان توجه اليهم البعثات او المراسلات او الطلبات لكي يتمكنوا بدورهم من القيام بهذه المهمة وعلى كل هذا ليس وحده، قال لي هؤلاء الذين استمعت اليهم بان على اللبناني ان لا يعتبر نفسه انه متفوق بذكائه وبدهائه، وبعلمه وبفنيته، فيما يختص بالمعاملة مع الاجانب ومع الاغراب، وليعلم اللبنانيون الذي يعملون الوساطة في التجارة والصناعة والذين هم سبيل الخدمة، والخدمة في لبنان احدى رساميله ان يكونوا على شيء من الوفاء في المعاملة والدقة في التعامل بينهم وبين الاخرين والا يعتبروا ان عملية واحدة تمر مرور الكرام، ولكنها تترك اثرا سيئا، وتقضي على التعامل في المستقبل بين اللبنانيين، صناعيون كانوا او تجارا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وليعلم هؤلاء ايضا وانا اتوجه في هذه اللحظة الى الراي العام الذي يعمل في حقلي الصناعة والتجارة، ان ليس كلما حصلت حادثة في بيروت يجب ان يهرول الناس وتهرول الرساميل، ولنعلم جميعا ان الرساميل هي شديدة الحساسية، أي ان حادثا بسيطا يقع في منعطف زاوية من زوايا البلدة يخيف الرساميل، فتتحول الى دولارات كما حصل في الفترة الاخيرة، فتنتقل هذه الرساميل ومن جيوبنا ومن ارصدة مصارفنا الى الخارج.

وكما قلت ان الميزانية هي المرآة للوضع الاقتصادي، والميزانية مبنية على الاستقرار، يجب ان لا نعتقد ان سائحا ياتي الى هذا البلد الا اذا كان شديد الاطمئنان الى ان راحة مؤمنة وحساسية الرساميل شبيهة بحساسية السائح وعلينا نحن في هذه الفترة التي نجتازها واعتبرها من ادق الفترات ان لا نعرض بلدنا الى مطلق اعتداء محتمل، ومستقبل وان لا نعرض رساميلنا ايضا وتجارتنا ومستقبل سياحتنا، في هذا البلد الذي وهبه الله من رساميل الطبيعية ما لم يهبه لغير بلد في العالم.

هذه هي الملاحظات التي اردت ان ابديها على هامش التقريرين اللذين قلت انهما بمثابة قرار ظني ومضبطة اتهام على حكومة وعلى عهد.

وهناك ايضا امر ثالث، وهو ان يسوى القانون ويطبق على كل الناس لا على فئة من الناس، ليس المهم ان نكون نحن اصحاب شرعة حقوق الناس في العالم بل المهم ان يكون الانسان في لبنان موضوع اهتمام الدولة به وبتقديره وبتطبيق القانون عليه.

لقد افاض اكثر من زميل امس واليوم بالقول ان القانون والدستور والانظمة تطبق بطريقة كيفية، كما نراها تطبق في كسروان وكنت اود ان يكون معالي وزير الداخلية هنا لا لاتلو عليه مذكرة النائب جنبلاط ولكن لاسأله لماذا لم يطبق طريقة الحوالة العثمانية كما اسميناه على غيرنا في باقي الجرائم.

ولو عدنا الى مطلق الجرائم التي ترتكب في العالم واهمها في الفترة الاخيرة فلا نجد «حوالة عثمانية» على بيت سرحان سرحان في لوس انجلوس وفي سان فرنسيسكو، بعد ان قتل الشيخ روبرت كيندي.

ومن منا تمرد على القانون؟ لقد كنا منصاعين للقانون وسائرين في ركابه، ونحن بايدينا سلمنا الذين تعتبرونهم معتدين، ولكن التحقيق سيظهر الحقيقة، وهنا وانا اعمل محاميا طيلة حياتي، لا يجوز لي ان اتطرق الى هذا الامر وهو لا يزال بين ايدي القضاء.

عندما تستتب هذه الامور الثلاثة: الدراسة الموضوعية وقضية الشرق الاوسط وبالاخص قضية فلسطين، واستقرار القانون وتطبيقه على المواطنين بالسوية وعندما يبت بالوسيلة التي تحافظ على بقاء الرساميل في البلد، وعندما تحافظ على السياحة عندئذ نستطيع ان نقول ان ميزانيتنا تسير في طريق قويم ولم تعد بحاجة الى علم وتقنية.

واما في الارقام فاقول، ان الارقام لا ترحم وهي حدها تقول الحقيقة وهي وحدها صاحبة العصمة اذا كان الذي يضعها لبق ونزيه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الذي يهم اللبنانيين، والمواطن العادي، وانا اتكلم باسمه لانني انا من فئة المواطنين العاديين، هو ان يعرفوا امرا واحدا، وهو اذا كانت ميزانية الدولة متوازية بوارداتها ونفقاتها، ولكنني اري شيطانا نطاطا يقفز بنا من ١٠٥ ملايين سنة ١٩٥١ الى ٧٣٩ مليونا سنة ١٩٦٩.

رئيس الحكومة: هذا ليس شيطانا، بل ماردا.

نهاد بويز: سمه ماردا اذا شئت واسع ان تكون انت ماردا بدورك، فنصفق لك بايدينا وقلوبنا.

رئيس الحكومة: هذا حاصلون عليه.

نهاد بويز: ربما تستحق ذلك بعض الاحيان.

انني ارى تدبيرا لسد العجز في الموازنة تنوي الحكومة اتخاذه او الاعتماد عليه، قولوا لي بربكم، اذا كان ذلك صحيحا ان الحكومة ترغب في ان تبيع املاك الدولة، مهما كان علمي وموقفي بهذا الموضوع، فانني استحلفك بان لا تقدم على هذا التدبير لانني على ثقة من ان الاموال ستهدر فور بعد البيع ولا يبقى لها اثر في صناديق الدولة، هذه هي نظريتي في هذا الموضوع واتمنى ان لا يحصل البيع مطلقا.

وكنت اود وانا في معرض تقديم الملاحظات فقط دون الدراسة العميقة، كنت اود ان استهل كلامي بكلمة عن كل وزارة على حدة فاقول شيئا عن وزارة السياحة وشيئا عن وزارة الموارد المائية والكهربائية، وشيئا كثيرا عن المصالح المستقلة وعن بعض الامور في وزارة النافعة.

قال مرة العلامة جون برون الاختصاصي في القضايا الجغرافية الموضوعية والانسانية قال ان الفوضى السياسية في العالم تنعكس مراتها على الطرقات، انظر الى طريق في بد ما تعلم الفوضى السياسية فيها.

وانا اقول ان الوزارة لم تكن وحدها المخطئة هذه المرة والمسؤولة عن الفوضى في الطرقات، ولكن الاعاصير والامطار الغزيرة كانت احد الاسباب ايضا، وهذا لا يمنع يا معالي الوزير من ان تزيل من ذهن المواطن وذهن السائح والراي العام ان الطبيعة ليست وحدها المسؤولة، ولست انت وحدك المسؤول بل جميع الذين تعاقبوا على رئاسة هذه الوزارة وانا اعلم ان الكمال ليس في هذا العالم بل هو عالم اخر اذا كان هناك عالم اخر.

ـ صيحة استنكار في صفوف النواب ـ

نهاد بويز: ثقوا تماما بانني مؤمن بالاخرة وبربي.

رئيس الحكومة: علقت هذه المرة.

نهاد بويز: ليس بين يديك على كل حال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس الحكومة: بين يدي الله.

نهاد بويز: الله عنده رحمة مش مثل غيره.

رئيس الحكومة: الله يرحمك.

نهاد بويز: وبعدئذ، في متن احد التقريرين ان الحكومة لا تقوى على ملاحقة القوي، تشفق اشفاقا على الضعيف، فتخليت انها ليست حكومة بل مؤسسة خيرية او جمعية عاملة في حقل الانسانية.

عندما لا تقوى الحكومة على القوي وتطالبه بما يتوجب لها بذمته لا تكون حكومة يا دولة الرئيس.

وعندما يكون عندها من الحساسية والشعور بانها لا تقوى على مطالبة تلك الفئة فلن تكون حكومة عادلة في فرض الضرائب، بل تكون قد فرضت على الفئة الاخرى التي لا تتحمل عبئا لا تستطيع ان تتحمله وفي كلتا الحالتين هي مسؤولة ومسؤوليتها كبيرة.

ثم يجب ان نعلم يا سيدي، دولة وشعبا او اولئك الذين يخزنون المال، الذين امتلات صناديقهم وتحجرت قلوبهم ان عليهم ان يكونوا في عداد المساهمين في انماء الدولة، ولذلك يجب ان يكون هناك اعداد لترتيب ضرائبي يعلم المواطن بموجبه ان الثورة لا يجوز ان تكون بين ايدي فئة ضئيلة من اللبنانيين، والمثل يقول : «اجمع المال اذا استطعت، ولكن لا تنس العطاء».

كل ذلك يساعدني على ان انهي كلمتي بالقول ساعدني يا رب لان اقول كلمة الحق في وجه الاقوياء، وهم انتم، وساعدني على ان لا اقول الباطل لاكسب تصفيق الضعفاء.

والى الميزانية المقبلة ان شاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب مطران.

حبيب مطران: دولة الرئيس،

ليس امامي خطاب مكتوب، بل بعض ملاحظات استعين بها، وحتى اسهل القضية عليكم سوف لا استعمل اللغة الخطابية وطبعا ليس بامكاني ان اجاري زملائي في هذا المجال وليس عندي من بلاغة الزميل نهاد بك لاقدم خطابا ادبيا من النوع الرفيع.

نحن بصدد درس الموازنة والقضية قضية ارقام، وقد تابعت بوصفي عضوا في اللجنة درس الموازنة الليالي الطوال وبحثنا ودققنا ونتج عن هذه الدروس بعض الملاحظات حول ما كان يجب اصلاحه لنتمكن من الوصول الى توازن في الميزانية، وسبقنا الى شطب المبالغ طفيفة شطبنا الف ليرة، كانت تهبط علينا مراسيم جديدة بالملايين، فكنا نشطب الالف ويطلب منا مليون، لا مفر منه، واستمعنا الى الكثيرين من اعضاء ووزراء الدولة واستعديناهم، وانا بشكل خاص وكنت اغمز من قناة المدير العزيز في محاولة اختصار النفقات وكنا نستعيدهم

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لانني بالطبع، معارض واريد ان افش خلقي، وكانوا يقولون، حضرته يريد ان يخفض الموازنة، ويعتقدون ان ما نطلبه هو اقتصاصا وانتقاما منهم وليس للتوفير، لان الاتجاه الفكري في كل الدوائر اصبح معلوما، بان الدوائر الحكومية اصبحت مزرعة لكل من الموظفين ورسخ هذا الاعتقاد في عقول الموظفين جميعهم، ويتصرفون بها تصرف المالك تماما، والذي شجع على ذلك هو اننا كنا نضع في المراكز ليس اصحاب الكفاءات والخبرة والاختصاص بل الاصدقاء والمحاسيب الذين كان علينا ان نتدبر امرهم.

طبعا، هذه الموازنة درسها الكثيرون من الزملاء درسا اعمق وبشكل عام، ولكنني كنت اود ان اسمع قبل كل شيء الى دولة رئيس الوزراء ووزير المال، لاكون لنفسي فكرة عن سياسة الحكومة المالية واتجاهها، انما مع الاسف، بدأنا بدرس الموازنة مع وزير وفي نصفها الثاني مع وزير اخر، ولهذا لم نتمكن من تكوين فكرة عن سياسة الدولة المالية حتى ان فذلكة الموازنة لم تصل الينا الا في هذا الصباح، ولم يكن لدينا ما نلجأ اليه سوى هذا الكتاب الضخم الذي يسمونه مشروع الموازنة والذي هو دفتر دكان اكثر من مشروع موازنة مثل دفتر بياع البندورة: بعنا كذا ربحنا كذا، دفعنا كذا يبقى علينا كذا، وعملنا نحن طيلة الشهر لكي نضبط الحساب ونتاكد مما اذا كان صحيحا او مغلوطا، وقد عملنا ما يمكن ان نعمله ضمن الامكانيات الموجودة، وقد اتضح لنا ان الموازنة البالغة ٥٨٧ مليون ليرة انها في اكثريتها غي مجدية، واضيف اليها موازنات اخري فاصبح مجموعها ٦٦٧ مليون ليرة تقريبا، ولكي نكون فكرة صريحة واضحة عن شيء ما كنا نرجع الى ارقام الميزانية نفسها، فنجد مثلا في الجزء الاول من هذه الميزانية ان ٤٧٦ مليون من اصل ٥٨٧ مليونا مخصص للجزء الاول، أي رواتب الموظفين، ونجد في الجزء الثاني ٦٦ مليونا وهو الجزء الذي يفترض ان يكون مخصصا للانشاءات نقرأ في بنوده الخمسة : مساعدات ومساهمات انمائية : ٢٧ مليونا، وتجهيزات: ١٨٨٣٧٠٠٠ليرة انشاءات : ٨١٧٠٠٠٠ليرة نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء ١٢٥٥٥٠٠٠ ليرة أي من مجموع الـ ٦٦ مليونا المخصصة للجزء الثاني فقط وثمانية ملايين ليرة خصصت للانشاءات منها ٣٥٠٠٠٠٠ل.ل. لوزارة الدفاع ومنها ستة ملايين ليرة لمعالي الوزير رينه بك ومليون ليرة للماء والكهرباء و٥٢٥ الف ل، لوزارة السياحة، وسوف نعود الى الكلام عن وزارة السياحة وهكذا يكون مخصصا عمليا في الجزء الثاني سبعة ملايين ليرة فقط للانشاءات أي اقل من اثنين بالمئة.

سالت مدير المالية، وسالت الاستاذ الياس سركيس الذي اشرف على وضع ميزانية البلاد طيلة عشر سنوات او اكثر، هل هذا جائز او هل مثل هذه موجود في بلد ما؟ فكان الجواب صريح جدا، كلا ثم كلا.. ولكن يظهر ان حضرة المدير لا يريد ان يستمع الى كلامي حتى لا يضطر الى الموافقة على صحة ما صرح به.

طبعا، الشق المهم في الموازنة، والذي يشغل بال المواطنين هو القسم المتعلق بالطرقات والمياه والكهرباء والمدارس، وهذا القسم لا وجود له.

تقدم الحكومة مشاريع ضخمة، فتشغل اللجان التي تدرس المشاريع تصدقها، ترسل المشاريع الى المجلس، فتناقشها وتبقى في النهاية حرفا ميتا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بتقديم هذه المشاريع الضخمة تكذب الحكومة على ٩٩ نائبا والنواب يكذبون على مليونين من اللبنانيين، وقد انفقنا طيلة هذه السنين كل امكانات الكذب على المواطنين لان المشاريع هي حبر على ورق لا يمكن تنفيذ واحد منها.

وعندما يتقرر مشروع للطرقات او للمياه يهبط علينا الاهلون بالالوف من مناطقنا، يطالبوننا بالتنفيذ، ولكن لا حول ولا قوة لنا، ونصبح نحن النواب عرضة للشتائم والمسبات من الاهلين وعرضة للتهمة فيقولون : اكلتم المال!.

وهناك نقطة اريد ان اثيرها وهي في نظري نقطة هامة، قيل ان التدهور الاقتصادي وعجز الخزينة مرده الى ان الحكومة لم تتمكن من العمل بسبب وجود المعارضة التي يسمونها «الحلف»، واراني مضطرا للعودة الى محضر جلسة الثلاثاء في ١٨ كانون الاول سنة ١٩٦٢ قلت فيها من على هذا المنبر، بعد ان بشرنا رئيس اللجنة باننا سنقع في عجز بمبلغ خمسين مليون ليرة، وكان رئيس اللجنة المالية يوم ذاك الاستاذ جوزف شادر، وفي سنة ١٩٦٣ ازداد هذا العجز فوصل الى ١١٩ مليون ليرة وكان مجموع الموازنة تلك السنة خمسمائة مليون ليرة، واليوم زادت الموازنة ووصلت الى حدود السبعمئة مليون ليرة، وظل العجز في ازدياد وهكذا انفق الاحتياط، وهكذا وقعنا في الديون، واصبح لزاما علينا ايفاء دين كان يدعى في ايام العثمانيين، الديون العمومية، ولا اعلم اذا كان التعبير جائز وانه يدعى الدين العام، أي الدين المتوجب على الحكومة أي الاستقراض وقد اجزنا، في هذه الموازنة للدولة ان تستدين لغاية ١٧٥ مليون ليرة وقد ورد هذا في تقرير المقرر الاستاذ سعيد فواز واهنئه على هذا التقرير الجريء الواضح الذي يعبر عن اخلاصه للمصلحة العامة والحفاظ على ميزانية الدولة واجزنا لها ايضا الاستقراض لتنفيذ المشاريع الانشائية.

اذا اردنا ان ننفذ جميع المشاريع الانشائية التي وافق عليها المجلس سنقع تحت عجز لا يقل عن الالف مليون ليرة مع العلم ان ليس في الخزينة غرش واحد في باب الاحتياط.

اما الاحتياط في مفهوم بعض الزملاء فهو انه عندما يضع الوزير نصا في القانون او عندما توافق اللجنة على ان يؤخذ المبلغ المذكور في القانون من مال الاحتياط، ذلك لا يعني ان في الخزينة مال للاحتياط موجود في باب الاحتياط بل يعني ان الحكومة ستستلف من المبالغ المرصدة لبعض الاعمال والتي لم تصرف بعد المبلغ التي تحتاج اليه بصورة موقتة، أي انها تستعين بالمال الذي يجب ان لا نستعين به.. وبمعنى اخر هي عملية غير جائزة في القانون، وبمعنى اخر ايضا اذا كان لي مثلا رصيد في البنك فاعطيت به شكا ثم اعطيت شكا اخر بانتظار ان اغطي الرصيد فاصبح حتما في السجن.

وعلى كل حال نحن ملزمون بتغطية هذا العجز ولا يوجد لدينا سوى طريقة الاستقراض لتغطيته.

والاعجب من العجب في القانون الذي وافقت عليه اللجنة بالاجازة للحكومة ان تستقرض ان الحكومة لم تنتظر اقرار هذه الاجازة انما استدانت مسبقا ٧٣ مليون ليرة قبل ان نعطيها هذا الحق بقانون وسوف تسدد هذا الغرض من اصل مبلغ ١٧٥ مليون ليرة الذي اجزنا لها استقراضه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اذن، العجز في الموازنة بدا في سنة ١٩٦١ والوضع الاقتصادي متدهور، ولكنا نعرف ان الراسمال جبان يهرب، وعندما تقع موازنة الدولة في عجز، ليس على الاقتصادي ان يفتح صناديقه بل بالعكس يقفلها.

قد تكون حالة التدهور الاقتصادي ناتجة عن حرب ٥ حزيران او حادث المطار او غيرها من الحوادث التي اوجدت الذعر في نفوس الاقتصاديين الذين لا يتحسسون بالوطنية حتى يفتحوا صناديقهم بل بالعكس يقفلونها ويشترون باموالهم دولارات ويهربونها، كما ان حالة التدهور ناتجة عن عدم الاستقرار في الوضع السياسي، وقد تكون اشتراكية صديقنا كمال بك جنبلاط قد ساعدت على تخويف الراسماليين، وقد تكون حالة التدهور ناتجة ايضا عن عدم استتباب الامن وعدم المحافظة على هيبة الحكم لان كل موظف صار حاكما في دائرته وعندي على ذلك امثلة عديدة وعديدة وعديدة منها الاستاذ انطوان سعادة، مثلا حادثة الامس، ولن نكرر الكلام على مثل هذه الحوادث المؤسفة.

اما القول ان المعارضة او الحلف هو سبب هذا التدهور فاعتقد ان في هذا القول من الوقاحة ما لا يقبله لبناني قطعيا.

اذا كان للحلف من سياسة فهي سياسة تقويم الاوضاع والاوضاع لا تقوم الا بتصحيح القوانين والانظمة التي وضعها الحاكم او المتسلط على كرسي الحكم، وليس المبعد المناضل الذي كان يقف بوجه هذا التيار وهذا الوضع.

يقول البعض وقد قيل لي انا شخصيا ان الحلف هو سبب تدهور الاقتصاد كلا يا سيدي الافلاس لا يقع بين عشية وضحاها، فهنالك مدة يسمونها في قانون الجزاء «المدة المشبوهة» والمدة المشبوهة لم تبدا بالامس، الحلف صار عمره ستة اشهر، ولكن المدة المشبوهة سبقت هذا التاريخ بكثير صار لها عشر سنوات وقد نوهت عنها بقولي في جلسة ١٨ كانون الاول سنة١٩٦٢، وقد بدأ العجز في ذلك الحين وظل يزداد حتى انفقنا كل مال الاحتياط ووقعنا تحت الديون العمومية واصبحنا اليوم تحت دين واقعي مستحق الاداء ما يقارب الخمسمائة مليون ليرة زد على ذلك القرض الكويتي البالغ ١٧٥ مليونا، خذوا القلم واجمعوا تجدوا اننا فعلا واقعين تحت هذا الدين.

سنظل نفرض على الشعب المسكين ضرائب للطرقات والمياه والكهرباء والمستشفيات، بينما طرقات يوق، مياه يوق، كهرباء يوق، مستشفيات يوق.

واذا اردنا تنفيذ أي مشروع فلن يتم لنا ذلك الا عن طريق الاستقراض، واعتقد ان هناك بحثا يجري بهذا الصدد، والقروض يجب ان تسدد فمن اين تسدد؟ انها تسدد بفرض ضرائب على الشعب، لو كانت الضرائب تصرف على شق الطرقات لقلنا للشعب انت السبب والمسبب ولكن الضرائب تفرض لدفع معاشات موظفين في وظائف لا مبرر لوجودها، سوى اكتساب الانصار او تخدير بعض السياسيين، وقد عدد المقرر اسماء عدة دوائر مستقلة، وعدة مجالس لا فائدة منها سوى ـ لكي لا نستعمل كلمة ازدواجية ـ الثنائية او الثلاثية او السداسية او الثمانية لان بعض الوزارات اصبحت ثمانية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المجلس الاعلى للجمارك، كان له مبرر عندما كانت الجمارك مشتركة مع سوريا، وقد انشانا مديرية للجمارك فما هي وظيفة المجلس الاعلى، وقد سالت ذلك دولة الرئيس فاجابني: وظيفته التشريع الا يجوز التشريع الا في بناية خاصة بموظفين خاصين مع جهاز يكلفنا ١٨ مليونا؟ الا يجوز تكليف المديرية العامة بالتشريع، او نقل بعض الموظفين اليها وتوفير اجور البيوت والمساكن والكتبة والحجاب الخ؟

المجلس الوطني للسياحة، وقد كان له مبرر عندما كانت السياحة تابعة لوزارة الاقتصاد من اجل سرعة العمل وسرعة الانفاق ـ هكذا يقول المرسوم الذي انشئ بموجبه المجلس الوطني للسياحة ـ ومن اجل القضاء على الروتينية.

ثم انشئت وزارة السياحة، فما هو دور المجلس الوطني للسياحة ووزارة السياحة موجودة، وميزانية هذا المجلس تزيد عن السبعة ملايين ليرة سالت المختصين في اللجنة هل هذا المجلس خاضع لوزارة السياحة، فكان الجواب انه مستقل، وطلبوا من اللجنة زيادة الاعتماد، فسالت لماذا الزيادة فقالوا انهم يريدون ان يفتحوا مكاتب للدعاية في ستوكهولم وفي الدنمارك وربما في زنزيبار وتمبوكتو، الا ان احد لا يعرف كيفية الانفاق ولا نتيجة الانفاق، ولكنني اعرف ان في منطقي بعلبك التي هي مقصد سياحي، عين بعض الموظفين الحكوميين اتوا بهم من خارج المنطقة واعرف انه اثناء الفستيفال القيت القنابل واطلق الرصاص، هذا هو الوضع، في ايام العميد لو تكن احتفالات بعلبك والوزارة الرباعية لم تعش طويلا، عاشت سبعين يوما، انما الاحتفالات قامت في ايامك السعيدة يا دولة الرئيس.

وزارة الزراعة، وهي الاهم في نظرنا،تفرغ منها مكتب القمح والشمندر السكري واسف لعدم وجود الزميل انطوان هراوي والا كان «قام لي».

ومتب الفاكهة، ولجنة استلام التفاح وهي لجنة مستقلة تماما ولها ميزانيتها، المشروع الاخضر، دائرة التحريج،مكتب الحرير، ولكن من هذه الادارات والمكاتب ميزانية خاصة سالت معالي عبد اللطيف بك: شو عمال تعمل هون انت، وشو عندك صلاحيات، لشو وجودك ولشو وزارة ثماني وزارات من هو الصالح منكم فيها ولكن للوزارة ـ وهنا الامر الخطير ـ مهمات زراعية واجتماعية هامة جدا.

منذ ١٨ سنة وانا اطالب والاحق تنفيذ مشروع اسمه مشروع ري البقاع، وهو مشروع خطير جدا، ومنذ ١٨ سنة توضع له ميزانية ولم نتوصل الى تنفيذه الا عندما جاءت الوزارة الرباعية الاخيرة، وكان وزير الموارد المائية والكهربائية وزيرا للزراعة ايضا، ومن شدة رغبته في خدمة المنطقة استدعاني يوما الى مكتبه وقال لي: عرض علي مشروع ري البقاع فارجو منك ان تدرسه، وعرض علي المشروع فاستغربته وهنا اريد ان اقول ان ابين نوعية الموظفين في هذه الدولة.

قبل ان يوافق وزير الموارد المائية على المال الموصود، تبدأ اللجنة بالمشروع تلقائيا، واللجنة مؤلفة من السيد انطوان معوض رئيسا ومن نبيه نحاس خبيرا واثنين اخرين ـ واطلب من وزير الزراعة الحالي ان يطلب نسخة عن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المشروع وهو عبارة عن مشروع تاميم، والمشروع موجود في وزارة الزراعة، الحكومة تستملك كل الاراضي هناك وتنفذ المشروع وتبيعه من بعض الملاكين ذوي الاختصاص الذي مارسوا اكثر من عشر سنوات الزراعة فعليا وعمليا، والذين لا يتجاوز عمرهم الاربعين سنة ولا يقل عن الخمس وعشرين سنة وذلك تحت اشراف لجنة حكومية دائمة.

انتقل الى وزارة الاشغال العامة،وزارة الاشغال لها مخصصات ٥٣ مليون ليرة، ولا اريد ان اذكر الارقام فهي موجودة امامكم في مشروع الموازنة، الاشغال التي ستقوم بها هذه الوزارة هي ستة ملايين ليرة هل من الضروري ان ننفق ٤٧مليون ليرة لكي ننتج ستة ملايين ليرة؟ سالت المديرين المسؤولين: كم مهندسا في وزارة الاشغال، فقيل ٢٠٠ مهندس قلت اعطوهم مجلات فيها كلمات متقاطعة لكي يتسلوا، ما في عندهم شغل، المشاريع كلها بستة ملايين ليرة، شو بعدهم يعملوا طول السنة؟ وليس الحق على الموظفين طبعا، انما هؤلاء الموظفين موجودين احتياطا للعمل فيما اذا اتتنا الاموال يوما ما، ولكن من اين ياتي المال طالما نحن مفلسون، يكلفوننا ٤٧ مليون ليرة دون اية فائدة.

التربية الوطنية، التربية الوطنية، باقرار الوزير نفسه، قد تدنى المستوى التعليمي فيها جدا جدا،وهذا ليس بامكان احد ان ينكره وقد تدنى بشكل فظيع بفضل التساهلات، وزادت النفقات بعشرات الملايين للجامعة وللتربية ورفعنا المعاشات.

وزارة الانباء، وافضل ان لا اتكلم بها واترك لغيري الكلام عنها.

وزارة التصميم، لم نر حتى الان اية فعالية او اية نتيجة من وزارة التصميم، اين الاحصاءات، اين التكتيك، اين الخبراء، اين الاختصاصيين؟ ماذا تعمل هذه الوزارة؟ توظف اناسا.

وزارة الخارجية والمغتربين، تعين موظفين وسفراء، كلما فشل مرشح في الانتخابات وكان مرضى عنه، يعين سفيرا ونخلق سفارات ابتداء من افريقيا الى هايتي وهانولولو، وكل بلد في العالم لان لبنان طبعا كله اشعاع ونور ويجب ان نحمله الى اقاصي الارض والى ما وراء البحار، البلدان الكبيرة تدغم السفارات اما نحن فنفتح الباب على مصراعيه.

كل هذا اوصلنا الى هذه الحالة المؤسفة التي نحن فيها لي الافلاس.

هذه الملاحظات ايها السادة، لم ادل بها حبا بالكلام او اخذ الوقت، سالت مدير المالية، هل بامكانك ان تكمل بهذه الطريقة؟ وفي السنة الماضية ستزيد الرواتب وفقا لزيادة درجات الموظفين؟

اجاب :كلا بهز اكتافه، انه يتكلم بصوت منخفض ولكنه يقول الحقيقة مع انه هو الوحيد في وزارته المحتاج الى تقوية العنصر البشري من اجل زيادة التحصيل، وكان بودي ان اقول انه كان من الواجب ان ينظر الى وضع العدلية واعادة الصلاحيات للنيابة العامة ـ وهذا سيكون موضوع حديث اخر ـ ورفع المستوى، اذ لا يجوز ان تبقى العدلية في وضعها الحالي.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

كما سالت دولة الرئيس عن سياسة الدولة اعتقد ان من حقه ان يسالني عن الدواء، فاجيبه : البتر.

يا سيدي الالف ليرة مكافآت والالف ليرة من ثمن كتب التي شطبناها من الموازنة والتي جميعها في ابواب الموازنة ٢٠ او ٣٠ الف ليرة هذه لا تصحح الاوضاع.

اذا لم تقدم الحكومة على خطوة حازمة، واقتطعت من الادارات غير المجدية التي تستهلك معظم الميزانيات، واذا لم تلغ هذه الادارات والمصالح والمجالس العليا التي لا فائدة منها الا توظيف بعض المحاسيب، لا يمكن لاية دولة ان تقوم وان تبقى في الحكم على هذا الاساس، والا فان النفقات ستزداد وينتج عن ذلك عدم الصيانة عملتنا، وقد اجتزنا المدة المشبوهة في القانون واصبحنا في الافلاس، وارجو من دولة الرئيس ان يصارح هذا المجلس فيقول ما هو واقعنا الحقيقي حتى نتمكن نحن من اصلاح الاوضاع، لا يمكن ان نبقى على هذا الوضع،نحن في وضع المفلس ومهما اسفنا على بعض المصالح المستقلة او الوزارات التي لا لزوم لها وبعض السفراء،وقد بلغني انه سيعين سفراء جدد، بدلا من ان نختصر عدد السفارات سبعين واحدا في برن وواحد في جنيف واحد في نيجيريا وواحد في الريو، واحد في الارجنتين واحد في الشيلي ونوسع الحلقات،بامكاننا ان نكلف سفيرا واحد يقوم باعمال سفارة ثانية وهذا معمول به في العالم كله، لم يعد بامكاننا ان نعمل كل هذا البذخ والجخ.

امل ان تقف في نهاية هذه الجلسة، يا دولة الرئيس وتقول صراحة ما هو واقعنا المرير وتبشرنا بلنك ستتخذ تدابير جذرية لالغاء كل هذه المصالح والدوائر لكي تتمكنوا من ان تقوموا بما يتوجب عليكم، وتوقفوا هذه النزف الذي يبتدئ بالاستدانة بموجب سندات على الخزينة وبالقروض التي لا يمكن لاية دولة ان تسددها مهما كان واقع الاقتصاد، وهذا ليس بعيب، لقد راينا امس ان فرنسا وديغول الذي صار حبيب قلبنا اليوم، هلق اتفقنا انه صار حبيب قلبنا، كانت فرنسا امنا الحنونة اصبح ديغول والدنا العطوف، ديغول نفسه خفض ٦٥ مليون عن الكونورادو، وقطع الشمبانيا عنده اما عندنا فيوجد بعض الدوائر التي لا تسقيك قهوة بل شمبانيا.

ارجو منك يا دولة الرئيس ان تتخذ التدابير الحازمة ونحن نوافق معك من اجل وضع حد لهذا الفيض من الوظائف والانفاق غير المجدي.

ـ تصفيق ـ

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

ـ وهنا تمنع الاستاذ مغبغب عن الكلام بحجة ان ليس في المجلس نصابا ـ

الرئيس : لقد طلب الاستاذ مغبغب قيد اسمه في جدول المتكلمين في الموازنة منذ اربعة ايامن والان وقد اعطيته الكلام يرفض ان يتكلم واحب ان انبه الى ان النظام صريح ينص على انه بعد ان يتكلم ستة خطباء في الموضوع يمكن قفل باب المناقشة ولدي اقتراح بقفل باب المناقشة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

منير ابو فاضل: نحن اليوم نناقش الموازنة العامة وبد اصبحنا في نهاية مدة الدورة الاستثنائية ويجب ان ننتهي من التصديق على الموازنة غدا او بعد غد او يوم الاثنين على ابعد تقدير او فتح دورة استثنائية في آذار مع العلم انه منذ عام ١٩٤٤ حتى اليوم لم تنفتح دورة استثنائية في آذار لدرس الموازنة، لذلك فالنائب الذي لا يريد ان يتكلم الان من صلاحيتك يا دولة الرئيس ان تؤخره الى الاخير، واذا قفل باب المناقشة يكون هو المسؤول.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين،

اني اسف لاضطراي لان ارفع الجلسة احتجاجا على الاستاذ جوزف مغبغب الذي طلب الكلام منذ اربعة ايام، وتكلم قبله ستة خطباء ورفض الان ان يتكلم، وهذا يعني انه يريد عرقلة الابحاث التي نحن بصددها.

رفعت الجلسة على ان تستانف في الساعة الخامسة مساء.

الرئيس: استؤنفت الجلسة حضرات النواب المحترمين،

المعتذرون ـ تتلى اسماؤهم

تليت

الرئيس: الغائبون ـ تتلى اسماؤهم

تليت

الرئيس: نتابع مناقشة الموازنة بصورة عامة، والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدو صعب.

عبدو صعب: دولة الرئيس،

عقدت النية على ان لا اتكلم في مناقشة الموازنة العامة للسنة الحالية، الا انه لفتني ما قاله بعض الزملاء فرايت لزاما علي بان ابدي بعض الملاحظات حول هذه الامور وبايجاز كلي:

منذ مطلع عهد الاستقلال والموازنات تتعاقب بنفس الشكل والروح مع تعديل في بعض الارقام، فاذا ما القينا نظرة على موازنة سنة من سنوات اخذنا فكرة واضحة عن موازنة كل السنوات دون تعديل او تبديل في النص وفي الاساس.

وعلى الرغم من توصيات اللجنة المالية والمجلس النيابي بقيت طيلة هذه المدة كما كانت عليه سنة ١٩٤٣.

والموازنة على النحو الذي تعرض فيه المجلس ليست كشف حساب عن واردات والنفقات مع زيادة سنوية بنسبة النفقات يوازيها زيادة اقل في الواردات.

فالمؤسسات الخاصة تضع فور انشائها موازنتها.

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

فتخصص للنفقات الادراية نسبة من راسمالها اما الباقي وهو القسط الاكبر فتوزعه على مشاريع مدروسة يؤمن بالطبع ازدهار هذه المؤسسة.

فارى ان على الحكومة ان تبني سياستها الاقتصادية والاجتماعية على الموازنة كما عليها ان تضع برنامج عمل وتدرس اكلافه وتحقق المشاريع حسب اهميتها، أي ان الموازنة يجب ان تكون الاداة الفعالة بيد الحكومة لتامين سياستها المالية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

اعطي مثلا على ذلك انه لتامين العدالة والامن في البلاد يتوجب على الدولة تامين النفقات اللازمة العدد من القضاة ومن قوى الامن وتامين المال اللازم لتحقيق هذه الاهداف.

وفي الاقتصاد حتى يبقى الاقتصاد الوطني سليما يجب مساعدة وتشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الذي يتوجب ان يقوم به.

ويجب تشجيع الرساميل العربية والاجنبية للجوء الى لبنان واعطاء الضمانات الكافية لهذه الرساميل وللرساميل الوطنية الخاصة لتعمل بامان واستقرار في البلاد حتى تساعد بدورها القطاع العام.

يجب ان يكون للحكومة سياسة زراعية وسياحية وتعليمية واضحة المعالم.

ويجب ايضا اعطاء الصناعة الاهمية اللازمة حتى تستوعب اليد العاملة التي تزداد يوما عن يوم.

لكل فئة من هذه النشاطات نفقات ادارية ونفقات منتجة.

يجب ان لا تتعدى النفقات الادارية ٥٠٪ من المجموع حيث يخصص الباقي للمشاريع الانشائية المنتجة واخصها الطرقات والمياه والكهرباء لان هذه المشاريع ضرورة لا يمكن التخلي عنها.

مثالا على ذلك: كنائب من نواب دائرة بعبدا ـ المتن الاعلى اضيف على ما تكلم به الزميل صاحب المعالي الاستاذ ادوار حنين مشروع طريق عاريا ـ قبيع ـ حمانا ـ ترشيش الذين بتنفيذه يحل مشكلة السير على طريق الشام ـ عاليه ـ بحمدون ـ صوفر، وقد صرفت الحكومة الملايين من الليرات لمعالجة ازمة السير على هذه الطريق الدولية وكان الحل الافضل والاقل كلفة انشاء طريق محازية لطريق بيروت ـ الشام وهو طريق عريا ـ قبيع ـ حمانا ـ ترشيش.

ومشروع اخر هو مشروع مياه المتن الاعلى الذي يؤمن الشفة لكافة المنطقة وباكلاف دون التي تدفع الان.

وهنا لا بد لي من ان اتطرق الى موضوع هام اتى على ذكره الزميل العزيز الاقتصادي الدكتور امين الحافظ وهو سلامة الاراضي اللبنانية.

لا بد ان الاعتداء الاخير على مطار بيروت اثبت للملأ النوايا الشريرة والمطامع العدوانية لاسرائيل والذين كان يساورهم الشك في هذه النوايا ايقنوا ان اسرائيل ليست ذاك الحمل بل انها لن تمتنع عن الاعتداء على بلد مسالم آمن كلبنان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بالتعاون مع الزميل الكريم الاستاذ امين الحافظ نضع مشروعا خارجا عن مشروع الموازنة العامة يؤمن الدفاع عن لبنان وسلامة اراضيه، ولكن اتساءل ككل مواطن مسؤول في هذا البلد او في بلد عربي ما هي موازنة اسرائيل الحربية وما هي المبالغ التي تخصصها اسرائيل لتعزيز اسطولها الجوي والبحري وقواتها البرية وما هي القوى التي تساندها والتي تقف وراءها، وما هي الاعتمادات التي يحتاجها لبنان لتامين لا الهجوم بل الدفاع عن اراضيه وسلامته.

ان اسرائيل لا تتكل على نفسها فقط بل على قوة اصدقائها من صهيونيين وغير صهيونيين غربا وشرقا، وذلك لتحقيق مطامعها التوسعية.

اما نحن فما هي امكاناتنا المالية؟ موازنتنا العامة بكاملها لا تتعدى الـ ٦٦٠ مليون ليرة.

هب اننا خصصنا هذا المبلغ للدفاع فهل يعتقد الزميل العزيز ان هذا كاف لصد العدوان الاسرائيلي.

ان الوسائل التي يجب ان نستعملها تفوق بنفقاتها موازنة الدولة بكاملها.

واذا استعملنا موازنة الدولة بكاملها هل بامكاننا المحافظة على اراضينا وسلامتها؟

وهل نتمكن وحدنا من الدفاع عن ارضنا في حين تقف دون وراء اسرائيل لها من الطاقات المادية ما يكفي اقوى دول العالم.

بالطبع يمكننا الاستعانة بالصداقات التي لنا في الخارج وخاصة في بلاد الاغتراب، يمكننا رفع بعض الضرائب وتخصيصها للمجهود الدفاعي رغم ارادة المكلف اللبناني الذي يرزح تحت وطأة ارتفاع الضرائب.

يمكننا تحقيق خدمة العلم وهذا امر ضروري من الناحية التربوية وهو يوحد النشء وينمي فيه روح الوحدة الوطنية والتضحية.

وكان من الواجب تحقيق هذا الامر منذ عهد الاستقلال حيث كان الازدهار وامكانات الدولة تسمح بذلك، اما الان واموال الاحتياط قد نفدت فما العمل.

وقد لا يروق لبعض الزملاء اذا قلت ان عجز الميزانية قد ارتفع الى ١٥٠ مليون ليرة هذه السنة ـ سدد منها عشرة ملايين ـ وستضطر الدولة الى اصدار سندات جديدة في السنة الحالية بقدار ٧٥ مليون ليرة تقريبا لنفقات الجزء الثالث من موازنة عام ١٩٦٩.

أي بعبارة اوضح ان العجز في الموازنة اصبح ربع هذه الموازنة ـ فهل بامكاننا بعد الان ان ناتي بموازنة غير عادية ـ وتخصص مبالغ لمشاريع جديدة.

بنظرنا لكي نؤمن مصيرنا ومصير الاجيال الطالعة ان نتقدم ببرنامج عمل جدي في الداخل وان نتعاون كل التعاون مع الدول العربية على تعزيز الجامعة العربية وتقوية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على الرغم من ان معاهدة الدفاع المشترك لم تعط النتيجة المتوخاة حتى الان.

واذا وجد مناخ تفاهم ومحبة بين جميع اعضاء هذه الجامعة نصبح قوة اقليمية ويمكن باتحادها فرض احترامها على الجميع وكسب صداقات العالم وخاصة الدول التي لنا فيها مغتربون ـ هؤلاء المغتربين الذين اذا تمكنا من تنظيمهم كما تنظم الصهيونية الدولية الجاليات الاسرائيلية في العالم ـ يصبحون قوة لا يستهان بها يمكن الاتصال بها في أي وقت يحتاج الوطن الام اليها.

وعندما نوفر الامكانات الشاملة لجميع القوى اللبنانية والعربية من جنود واسلحة يمكننا عندئذ صد الخطر الصهيوني ومطامعه التوسعية.

اعود الى الداخل ولا بد لي ان اتكلم قليلا عن الادارة فاوضاع الادارة اصبحت متردية الى درجة لم تصل اليها من قبل.

والسبب الرئيسي هو انه لا يوجد مسؤول في الادارة الان او بعبارة اخرى تعدد المسؤولين الى درجة ان المسؤولية والصلاحيات ضاعت.

فالصلاحيات جزئت بين الوزارات وبين الدوائر في نفس الوزارة وفي نفس الادارة.

مثلا ذلك : المصالح المستقلة، مديرية التصميم ومجلس التصميم ومشروع ايكوشار هو من ضحاياه حتى الان.

والهيئات الادارية التي كثيرا ما تتقاسم صلاحيتها والتي سببت الفوضى وعدم الاستقرار وقلة الانتاج.

اما مصرف لبنان وهنا بيت القصيد مع تقديرنا لحاكمه الحالي فلا يمكننا ان نتجاهل عدم جدية اعمال هذا المصرف منذ نشاته حتى عام ١٩٦٧ اذ انه لو استعمل صلاحيته في ايام الازدهار لكنا بحالة اسلم.

والامل معلق على حاكم المصرف الحالي لكي يستمر نشاطه واعماله في تنظيم اوضاعنا للنهوض بسياسة مصرفية اقتصادية مالية سليمة.

خلاصة القول اذا ارادت الحكومة مخلصة ان تحسن وضع الموازنة عليها ان تحقق التوصيات التي اوردتها لجنة المال على لسان رئيسها ومقررها وعلى لسان الزملاء الكرام حتى نجد انفسنا في المستقبل القريب امام موازنة جديدة بمفهوم جديد وعلى اسس علمية يا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ علي ماضي.

علي ماضي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

يخيل الي وفي شبه اليقين ان قوة ما خارجية مرة، وداخلية مرة اخرى، قد مارست علينا سلطان الايحاء النفسي فسلبت ارادتنا وسيطرت على طاقاتنا العقلية، وجعلت منا اداة طيعة لرغباتها تنفذها على حسابنا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الاقتصادي والانساني والاجتماعي، فلقد اوحي الينا بان الفردية شيء واجب التقديس فاحببنا انفسنا افرادا متفرجين لا يهم الواحد منا سوى نفسه، نحاول ان نكسبها كل شيء، نحاول ان نكسبها كل المستطاع وفي شتى الميادين دونما أي اعتبار للمجتمع الذي يعيش فيه، ودون أي احترام لحقوق الافراد الاخرين، فيهم الذي يستطيع ان يكون لنفسه قوة مالية او قوة سياسية، او قوة تسلطية مهما كانت الوسائل التي يسلكها، فالغاية لديه دائما تبرر الوساطة مهما كان لون الوساطة وشكلها ومحتواها.

اوحي الينا ان نمجد الطائفية وكم كان سروري عظيما هذا الصباح وسرور الكثيرين من دون ريب حينما تعرض احد الزملاء الكرام الى قضية الغاء الطائفية فوجدت ردود فعل رائعة بين الجميع الا ان بعض الاخرين قد عارضوا فكرة الغاء الطائفية.

الطائفية التي هي بنظري فردية من نوع اخر انها تظهر في مجتمعنا على شكل الصراع الطائفي مهما حاولنا اخفاء هذه الحقيقة بطرائق ومحاولات مصطنعة لا تغير من الحقيقة شيئا.

فالطائفية قائمة بين فئاتنا تنهش بانيابها الحادة جسدا لمجتمع وتمزقه اربا اربا وكلما حاول المخلصون امثال الذين تكلموا من الزملاء الكرام عن الغاء الطائفية كلما حاولوا ان يحاربوا الطائفية الجائرة، انبرى لهم من يوحي اليهم ومن يقنعهم بان طائفة ما، سوف تذل الطائفة اخرى، وقد يلجأ الموحي الى استعمال كلمات والفاظ لا حد لها ولا عد، بحيث تسارع فئة الافراد المنتمين الى هذه الطائفة او تلك فتنكفئ على نفسها وتتلوى على ذاتها منادية بالويل والثبور وعظائم الامور، وهكذا يتمزق المجتمع اللبناني ويصبح مجموعة من جماعات متنافرة لا لحمة بينها ولا سدمة، ويتصدى الصراع الطائفي حتى يبلغ احيانا درجة الصدام المسلح ويوحي الينا ايها السادة، من حين الى اخر اننا عاجزون والايحاء هنا، اشبه ما يكون بغسل الدماغ، فقد اصبحنا نعتقد متوهمين باننا عاجزون، عاجزون عن تركيز اقتصادنا على دعائم متينة توفر له التماسك، عاجزون عن متابعة الاحداث عاجزون عن التعاون فيما بينا بغية بلوغ هدف مشترك عاجزون عن تناسي بعض احقادنا الخبيثة التي ستبلغنا، ان استمرت اخذة في خناق قلوبنا، عاجزون حتى عن الدفاع عن انفسنا تجاه العدو الطامع في ارضنا، الطامع في هدم بيوتنا وتشريد اطفالنا واستباحة اعراضنا، وتخريب كياننا الذي طالما تغنينا وهما بالمحافظة عليه.

كل ذلك يا سادة، اوحي به الينا حتيغدونا بلا ادارة مميزة، او عقل مسيطر، او تحرك بناء، وليس ادل على نتائج ذلك الايحاء الخبيث من هذا العجز الذي نتلمسه سنة بعد سنة في موازناتنا التي ان استمرت هذه حالها فالله وحده يعلم أي عالم من الظلام سنروح فيه ولا نعود ندري أي طريق نسلك للخلاص من عالمنا الحالك الخطير، واذا ما اردنا ان نتحرى الاسباب التي ادت الى ظهور العجز في موازنتنا الحالية، نرى انفسنا نردها تارة الى حرب حزيران وطور الى سبب اخر، ولكن العوامل الحقيقية التي ادت على العجز والشلل متعددة متشابكة ومتداخل بعضها في بعض بحيث اصبحت عقدة يخيل لاول وهلة، ان لا حل لهها، ولعل ابرز ما يراه الفاحص المدقق ان موازنتنا اليوم، ليست سوى نتيجة حميمة للفوضى التي يميزها الموحي بها مطلقا عليها غشا وخداما اسم الحرية،

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الحرية كما تعلمون ايها السادة، ترتكز كما يرتكز غيرها من الحقائق على مفهوم النسبية، والاطلاق في الامور العلمية والحياتية اصبح نوعا من الخرافة والوهم اللذين يبعد عنهما كل ذي عقل حقيق، ولعل تلك الحرية الفوضى هي التي ادت بنا الى زيادة الانفاق الغير المجدي بنسبة كبيرة جدا وهي التي ادت الى عدم ممارسة الرقابة الفعالة في الحقول الاقتصادية وما يتبعها ويتعلق بها من الحقول المالية والاجتماعية.

الحرية الفوضى يا سادة هي التي ادت وتؤدي الى زيادة عدد الموظفين والاجراء والمتعاقدين، وبالتالي الى زيادة ونمو عدد المتعاقدين الامر الذي ادى الى زيادة النفقات الادراية غير معقولة في بلد يعرف الجميع امكاناته وواردانه ومجالاته.

فالواردات العادية اصبحت بالتالي غير كافية لسد النفقات العادية والانفاق على المشاريع المنتجة، ومن هنا كان اللجوء خلال السنوات الاربع السابقة الى الاستقراض وليس ادل من هذه الظاهرة في حياة الدول على العجز الاكيد وكان الاجدر والاجدى، ان يصار على العمل بمختلف الطرق والوسائل التي يراها الاختصاصيون مناسبة متلائمة، سواء اكان ذلك باللجوء على عقد نفقات، ام بالحد من الانفاق غير المجدي لاختصار هذه النفقات، لانه لو بقيت النفقات الادارية تزداد بالنسبة ذاتها التي زادتها خلال الاعوام الماضية، فقد يؤدي بنا ذلك الى كارثة اكيدة.

اما بالنسبة للانفاق على المشاريع فارى ان هناك عدم توازن بين التقديرات الاساسية للتكاليف وما ينفق عند التنفيذ، بحيث ياتي الفرق كبيرا وزائدا مما يدعو الى التساؤل، اين تذهب المبالغ الزائدة؟ أللمحاسيب ام للمتعهدين ام للمراقبين ام لسواهم؟ وعليه يجب ان تكون تقديراتنا متناسبة مع نوع المشروع الذي نقوم بتنفيذه، بحيث لا تاتي قاصرة هزيلة او تغدو ضخمة، تتعدى المطلوب، فالمنشاءات الرسمية كالابنية المدرسية مثلا، وغيرها وغيرها، يتعدى الانفاق عليها من الضروري اللازم الى الكمالي الفخم الذي لا يؤدي، الا الى هدر الاموال دونما طائل اوفائدة.

اما بالنسبة الى مشاريع التنمية، فانني اتساءل؟ اتساءل عن تلك الخطة التي تنفذ وينفق بموجبها على هذه المشاريع؟ أهي الخطة الخمسية؟ ان هذه الخطة، ليست سوى مجموعة مشاريع تفتقر الى مخطط علمي ومدروس وشامل يعمل على تنسيقها ويؤدي الى تنفيذها وفقا لبرنامج محدد واضح، ان المشاريع الانشائية الانمائية لا تنفذ حسب الاولوية او حسب ما يقرر لها عند وضعها، فلماذا لا تحول المشاريع الى وزارة مختصة، الى وزارة التصميم العام مثلا، بغية تاتي وبداء الراي فيها، وتنسيقها، بحيث تاتي متكاملة متجانسة وينفق على هذه المشاريع بجزء وافر منها، من القروض التي نلجا اليها حاليا عن طريق اصدار سندات على الخزينة بالاضافة الى القروض الخارجية، فالمشكلة هنا، ان الخزينة قد تصبح يوما عاجزة عن تسديد هذه السندات جيمعا لدي استحقاقها، الامر الذي يؤدي الى اللجوء الى قروض جديدة من اجل تسديد القروض القديمة وبالتالي قد يصعب حصرها ضمن نطاق الـ ١٧٥ مليون ليرة المشار اليها في مشروع الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما بشان الضرائب فاقول انه يجب اعادة النظر بجباية الضرائب وتحسين طرق جمعها كي تزيد واردات الخزينة بنسبة يمكننا من تسديد القروض، ما دمنا قد بدأنا بها،والعمل في المستقبل على الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن سياسة الاستقراض التي قد تكون خطرة على الاقتصاد وعلى البلاد، لا سيما وان سياسة الاستقراض قد خرجت عن الغاية التي وضعت من اجلها، اذ ان هذه القروض لا تنفق جميعها على مشاريع ذات مردود يمكننا من تسديدها بالمستقبل.

ايها السادة، هذه بعض الملاحظات التي رغبت في ابدائها راجيا من الله ان نعمل جميعا على المحافظة على لبنان عزيزا حرا مستقلا، بكل ما في هذه الكلمات من معان وقيم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ موريس جميل.

موريس الجميل: سيدي الرئيس،

قبل ان ابدأ ملاحظاتي في صدد الموازنة لا يسعني الا ان اقول كلمة حق وتقدير لاهتمام دولتكم بالاقتراحات التي تقدمنا بها منكم، من اجل جعل العمل في هذه المؤسسة يتناسب والمعطيات العصرية، كما واني اشكر لدولتكم المواعيد المتعددة التي تفضلتم ومنحتوني اياها ليتسنى لي ان ابين لدولتكم المخطط الرئيسي لهذا البلد، الا وهو مخطط تغيير وتبديل الاساليب السياسة لان جميع امراضنا متاتية من هذه الاساليب.

كما واني اوجه ايضا كلمة تقدير وشكر الى دولة رئيس مجلس الوزراء لما منحني من وقت ليتسنى لي ان اباحثه ايضا بعلة العلل ومصدر الامراض الا وهو الطرق المتبعة في المجالس النيابية عامة ونحن لا نخلو منها، كما واني اشكر دولة رئيس مجلس الوزراء، حيث اقدم بجرأة منذ اكثر من ستة اشهر، الى افتتاح اول حلقة شعبية عقدت في هذا البلد في مكان الرابية اذ اتيح الظرف للاهلين، ان يساهموا فعلا في ديمقراطية البلد لا ان نبقى ديموقراطية هوائية سياسية منعزلة عن المجتمع.

ولا يسعني الان وقد قلت كلمة حق ان يسمح لي فاباحث هذا المجلس بانقاذ البرلمانية في لبنان من المخاطر المحدقة بها اذا بقيت تتمشى على الاساليب المتبعة، ونحن في اخطر مرحلة من مراحل حياة هذا البلد لاننا نعتقد باننا نتخبط في مجموعة من الازمات المنوعة ولكن بالواقع، مصدر كل العلل عدم تفهمنا الى ما وصلت اليه الضرورات والحاجات في نقل الطرق والاساليب المتبعة في البرلمات الى طرق واساليب مجدية وفعالة وانتاجية، اذا شئنا ان تبقى البرلمانية.

ايها السادة، عندما اتكلم لا اقصد البرلمان اللبناني بالذات، ولكن نحن نتخبط في رواسب انتقلت الينا من عصر انطلاقة البرلمانية في هذا البلد، وان كانت قد تبدلت جميع الامور وليسمح لي ان اذكر مقطعا صادرا عن مدير معهد العلوم السياسية والاقتصادية في ستراسبورغ اذ يقول، واني ساقول الجملة بلغة المؤلف ومن ثم، ساقولها باللغة العربية.

Le folklore etait l'antichambre des sciences politiques et le livre des origines de la politique sociale.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ـ احد النواب يقاطع الخطيب ـ

يا استاذ انت من مفاخر الفلوكلور السياسي.

موريس الجميل:

ارجو، حضرات الزملاء ان يصغوا الي بكل انتباههم لاني لم ات هنا لحفلة زجل بل اتيت لابحث واياكم في امر اصبح في مستوى الجدية يخشى اذا تخطيناه ان نصل الى عواقب غير مستحبة، واتابع جملة اخرى من نص الكتاب.

Nos usages administratifs,parlementaires, politiques ,sont-ils du folklore?

فنحن ايها السادة، بقينا في اساليبنا وبطرقنا لمعالجة الامور، وحتى عندما نعرض اكتافنا ونظهر بمظهر القدرة والعظمة ننسى اننا بقينا الى مستوى انطلاقة هذا النوع من البرلمانية التي لقيت من العلامة «جان باروك» بقوله، انها ليست ديموقراطية بل ديموقراطية او حكواتية.

سمعنا منذ عشر سنوات تقريبا في هذه الندوة وبنفس المناسبة خطابات رنانة ومنمقة وكلها تنادي بنفس المطالب وكلها تصرخ من نفس الاوجاع ونبقى دائما في مركزنا ذاته ونبقى نتألم، وتمر السنة التي تليها ونحن على ما نحن باقون، لماذا؟ عندما كنا نتعاطى في مشروع اكوشار الشهير، ماذا وجدنا؟ وقد رافقنا في لجنة التصميم مجموعة من وزراء تعاقبوا على كراسي الحكم، راينا ان لجنة التصميم وضعت اسسا يجب ان يرجع اليها في الترتيب ووافق على هذه الاسس الوزراء المتعاقبون على هذه الوزارة وعلى غيرها من الوزارات المسؤولة في التنظيم المدني، وبناء على موافقة الوزراء، اقرت لجنة التصميم بعض التمنيات على السلطة ووافقت السلطة على هذه التمنيات ورفعت الى مجلس الوزراء، ووافق مجلس الوزراء على ضرورة اعادة النظر في هذا المشروع ولم يكتف بذلك وبما انه لم يحصل شيء من بعد قرار لجنة التصميم وموافقة الوزراء المختصين وموافقة مجلس الوزراء اضطر المجلس النيابي برمته وبالاجماع ان يقر التمني الصادر عن لجنة التصميم وان يعلق بقاءه على الثقة ان لم تحقق هذه الاماني.

وتفضل دولة رئيس مجلس الوزراء انذاك، ووعد وعدا قاطعا في خطابه اثناء جلسة الثقة انه سيباشر فورا بالتدابير اللازمة ولم يحصل شيء وقد عقد اجتماعات في عاليه وعلى اعلى مستوى في هذا البلد فاقر المجتمعون التعديلات المطلوبة ولم يحصل شيء؟ طالما ان جميع السلطات السياسية على اختلاف مستوياتها اقرت هذه الضرورة ولم يحصل شيء اذن يوجد خلل في صلب المؤسسات، وان لم نعالج هذا الخلل، ناتي في السنة المقبلة ونسمع صراخ الالم من حضرات النواب، ونسمع رئيس اللجنة المالية، يبين في اقتراحاته بعض الشؤون البدائية لا البديهية التي يجب ان تتحقق ولم يحصل شيء.

اكثر من ذلك، بموجب القانون المطلوب ان يكون مرعي الاجراء، يجب ان تساهم في وضع موازنة الدولة وزارة التصميم وهي الموجة بتحريك البلد وبالاشراف على تجهيزه وبتنسيق الاعمال بين جميع الوزراء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وكان من المفروض، وهذه تعليمات واوامر رئاسة مجلس الوزراء، ان يساهم مجلس التصميم في وضع الموازنة ولم يحصل على شيء.

جميع هذه الامور تبين لنا انه، اذا كانت الدولة، وهنا ارجو ان لا يؤاخذني احد، ولكنني عندما اشخص مرضا، لا اريد ان اغش فيه، عندما نرى ان الدولة اوشكت على الافلاس في معالجة الامور، مفروض على السلطة الرئيسية في هذا البلد، وعلى منبع السلطات، أي على البرلمان ان يعي هذا الامر قبل ان نتغنى بوجود الطوائف.

علينا نحن اولا ان نعي مسؤولياتنا، فاذا امعنا النظر في هذه الامور لوجدنا ان قواعد التسيير في العالم قد تغيرت لمجابهة المعطيات النابعة من التقدم التقني والعلمي في العالم.

ومن جراء تغير هذه القواعد صار ايضا تغيير في المؤسسات، وصار ايضا تغيير في الاصول والاساليب والاسس، فاذا شئنا ان نجابه الاوضاع المفروضة علينا بحكم التغيرات الحاصلة في العالم علينا ان نتساءل، ما هو واجب مجلس النواب اذا شئنا ان نحل ازمة واستحقاقات تشرين الماضي لبعض الطلاب، ولكن لنتدارك مشكلة المئة وخمسين الف متعلم الذين سيصبحون عاطين عن العمل كليا في عام ١٩٧٢، واستحقاقات السياسة البعيدة الامر، ويجوز ان يدفع الثمن عن اخطائنا من ياتي بعدنا، ولكن هل هذا مبرر لان نبقى مكتوفي الايدي؟

قامت البلاد «فوقاني تحتاني» عندما تبين ان وضع بنك انترا خسر البلد ما يقارب ٣٠٠ مليون ليرة، وعندما قبل ان هنالك مصارف اخرى خسرت البلاد ما يقارب المئة مليون ليرة، المجموع حوالي ٤٠٠ مليون ليرة، ولكن هل وعينا؟ انه بسبب عدم الاهتمام بالعنصر البشري في لبنان من الزوايا الاربع، زاوية البطالة الكلية، وزاوية البطالة الجزئية وزاوية الاجور المتدنية، وزاوية عدم استعمال الكفاءات والمواهب كليا، تخسر البلاد يوميا اربعين مليون ليرة.

هذه اللامبالاة سنحاسب عليها بصورة جدية، ولذلك سمحت لنفسي، بتفهمي لدور رئاسة لجنة التصميم العام البرلمانية، ان نذكر المسؤولين على مختلف المسؤوليات بان تعتبر البلد راقية سياسيا بمقدار ما تحترم الاجهزة المسؤولة عن التصميم.

وطلبنا من المسؤولين ان نقتبس اخر ما توصل اليه العلم في هذا الصدد، وساتلو عليكم مقطعا، كنت سمعت لنفسي، عندما كنت اتعاون وزميلي صاحب المعالي الاستاذ خاتشيك بابكيان، وهو من المع العلماء في هذه الصدد على علمي عندما رجوت منه ان يتفضل ويضع مسودة مشروع تنظيم يسمح للجنة التصميم يلعب دورها لتنقذ البرلمانية في لبنان، باعطائها الامكانية الفعالية والانتاجية والايجابية المفقودة حاليا من صفوفنا.

المقطع صادر عن كتاب للاستاذ اندرو شانفيلد، واسم الكتاب Le capitalisme d'aujourd'hui

قدم له في خمسين صفحة الاستاذ بيار ماته واضع تصميم نهضة فرنسا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يقول الاستاذ اندرو شانفليد :

Il est tres important que le technicien charge du plan nationnal ait des rapports directs avec les hommes politique et puisse leur parler d'egal a egal ,En effet si le parlement doit jouer un role effectif dans la planification nationle-et s'il ne le fait pas,l'avenir de la democratie est sombre-les parlementaires doivent egalement savoir reconnaitre les limites theoriques et pratique entourant l'exercice de leur souverainete collective,Les limites theroriques s'appliquent a l'ensemble de la procedure parlementaire consistant a modifier par voie d'amendements les propositions du plan qui ont ,elles, la merite de la coherance .Si un element important de ces propositions est modifie, l'ensemble de la structure du plan doit etre revue en fonction de cette modification.Il s'ensuit que les relations entre les planificateurs et le parlement doivent etre a la base des negociations a l'aimable: les representants elus de la nation ne peuvent formuler les reponses-qui relevent du technicien specialiste en matiere economique coherants - et doivent se borner a demander aux planificateurs de leur presenter un nouvel eventail de choix.Un dialogue efficace ne peut donc s'etablir que si les deux pqrties savant trouvent un langage commun-autrement dit si les parlementaires sont suffisamment familiarises avec le fonctionnement des rouages de l'economie, et si d'autre par les planificateurs ont assez de culture politique pour presenter au parlement la solution de ce dernier recherche mais ne peut formuler avec le langage qui est le sien.

Si le parlement entend etablir un controle reel sur le plan il doit pouvoir disposer d'un groupe d'experts.Le probleme est moins difficile qu'il ne parait; ce qu'il faudrait, c'est une commission parlementaire disposant de larges pouvoirs comme on en trouve au congres americain,qui s'appuierait sur un etat-major d'expert a plein temps d'un niveau technique identique a celui des experts du plan.

ويقول الاستاذ اندرو شانفليد ما تعريبه، «يجب ان يكون الاختصاصي الفني المكلف بوضع التصميم الوطني، على اتصال دائم برجال السياسية، يعني ان لا يكتفي بالاتصال بموظفين ثانويين في بعض الادارات بل عليه ان يكون على اتصال دائم برجال السياسة وان يخاطبهم مخاطبة الند للند.

واذا شاء البرلمان ان يلعب دورا ايجابيا في تصميم البلاد ـ ولا يمكن لاحد، الا في القبائل المتوحشة في الغابات، ان يفكر في هذا الزمن، بعدم جدوى وضع التصاميم في أي بلد ـ فعلي البرلمانيين ان يتفهموا جميع الحدود النظرية والعلمية التي لها علاقة بالسيادة الجماعية في البلد، واذا لم يفعل البرلمان ذلك، فان مستقبل الديموقراطية يكون مظلما وليسمح لي البعض من الزملاء ان الفت نظرهم الى اننا لسنا الان في جلسة مزح وضحك، بل في جلسة جدية الى اقصى حدود الجدية.

ان هذه النظريات لا بل هذه النظم، حتى يتسنى للبرلمان ان يدرس التصميم وان يبدي رايا علميا فعالا، لا رايا كلاميا ناتجا عن حساسية او عن ديماغوجية، او عن ارادة فئة معينة من المواطنين، وحتى اذا مس عامل او جزء من عامل، من التصميم العام ن تقضي بان يعاد النظر بالمجموعة كلها، وينتج عن ذلك ان العلاقات بين المصممين والبرلمان يجب ان تكون بصورة مستمرة، علاقات ودية، ويقوم بينهم حوار حبي دائم لوضع التصميم وبعبارة اخرى، بالمشاركة ما بين المصمم والرجل السياسي، يمكننا ان نستخلص تصميما قد ينقذنا من مثل هذه الموازنات الفولكلورية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولذلك يقترح الاستاذ شانفليد:

«اذا كان يقصد حقا اجراء تغيير ما في التصميم فلن يتم له ذلك ببعض الخطب التي تقال بمناسبة مناقشة الموازنة، ولا ببعض الاتهامات او الطلبات التي لا تمت بصلة الى المعرفة الواقعية العميقة باسس المواضيع.

وهذه مشكلة يمكن حلها بالمشاركة ايضا بين رجال السياسة المنتجين وبين الفنيين الاختصاصيين في التصميم، وهذه المشكلة ليست صعبة الحل كما تبدو، ويجب ان تواجه حلها لجنة برلمانية للتصميم حائزة على جميع المعطيات التي تمكنها من ان تدرس وان تساهم وان تضع وثائق المناقشة امام البرلمان واني مع الاسف حتى هذه الساعة، لم ار في أي من الايام، ولا في اية مناسبة ان وضعت امام حضرات النواب وثائق مناقشة تسمح لهم اذا هم خطبوا وناقشوا، ان يناقشوا مسائل جدية، فلا تكون خطبهم، كما هي العادة من نوع الخطب الرنانة في الادب والفلسفة.

ايها السادة،

اصبح الحكم في هذه الايام علما وتقنية، فاذا شئنا ان نجابه المعضلات التي تتطلب معرفة وفنا، واذ شئنا ان تبقى البرلمانية في لبنان، علينا ان نتمثل بالبلدان العريقة في الديمرقراطية التي منذ عشر سنوات، بدلت، جميعها بدون استثناء قواعد عملها، وانشات المؤسسات الضرورية لها، حتى لا يسبقها ظرف وحتى تبقى دائما سائرة في ركب التقدم العلمي الذي بفضله يمكن ان ننقذ نفسها.

اذن، نحن اليوم لا نرمي حجرا، لا على الحكومة، ولا على المؤسسات، ولا على وزارات، لان السلطة بيدنا نحن بيد البرلمان الا اذا كنا قد تنازلنا عنها.

ان البرلمان بحسب نص الدستور والقوانين المرعية الاجراء، هو ينبوع السلطات فاذا شئنا فعلا، ان نبذل شيئا في هذا البلد وان نصلح ما اسميته «الطنبر» علينا نحن في البرلمان ان نقول كلمتنا وان نامر ما نشاء والا فنكون نحن المسؤولين عن البلاد لا غيرنا.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابر فاضل: دولة الرئيس،

مهما قلنا ومهما فعلنا، فليطمئن الجميع الى انه لن يتغير حرف واحد من هذه الموازنة، جربنا في الماضي، واذا بنا امام الامر الواقع، وهو ان الدستور والقوانين تعيق كل تغيير في اية موازنة.

الموازنة الحاضرة تختلف عن غيرها بالتاريخ والحجم وليس بشيء اخر، لذلك ارى لزاما علينا وقد اقتربت نهاية الدورة الاستثنائية ان نعمل على انهاء المناقشات والبدء بالتصويت على الموازنة بند بندا، او باي شيء اخر يقترحه المجلس ويقبله.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموازنات، يا دولة الرئيس، في العالم اجمع تكون بحجم الدخل القومي، اما هذه الموازنة فهي تقدر ١٤ بالمئة من الدخل القومي وقد كانت ١٢ بالمئة من الدخل القومي ولكن بعد ان زيد عليها ما زيد، فقد اصبحت ١٤ بالمئة بينما، في العالم، عندما تكون الموازنات مقدمة، لا يجوز ان تقل عن عشرين بالمئة في البلدان النامية والمتطورة كحد ادني، و٣٢ بالمئة كحد اعلى، ولكن مع الاسف لا نزال نحن نتخبط في امور عديدة لم تمكن الدولة من القول ان هذه الموازنة يجب ان تكون عشرين بالمئة من الدخل القومي، انتقل فورا لكي لا اطيل الكلام، الى التجارة، الميزان التجاري للتجارة الخارجية، فاقول ان العجز بلغ في سنة ١٩٦٧ ويؤسفني ان اقول ان السنة ٦٨ لم يطلع ولم يظهر الى الوجود قبل حزيران سنة ١٩٦٩ بسبب عجلة الدولة وبسبب الفن التقني الموجود بالدولة الذي هو غير موجود.

فالموازنة التجارية سنة ١٩٦٧، كان عجزها مليار وثلاثماية وتسعة مليون ليرة لبنانية واعود الان الى ثلاث سنوات مضت ولا اعود الى خمس سنوات لانها فضيحة، بل اعود الى ثلاث سنوات أي الى سنة ١٩٦٤ فارى ان الميزان التجاري بعجز قدره ٩٣٨ مليون ليرة لبنانية، قيل لنا ان الموازنة هذه او هذا العجز يغطي باعمال اخرى، منها خدمات وسياحة وما شاكلها، فاذا بمقدر للسياحة يقول نحن في سنة ١٩٧٠ سيكون الدخل من السياحة ٢٦٥ مليون دولار أي ٧٩٥ مليون ليرة لبنانية ويؤسفني، ان اقول، ان الذي قدر هذا الدخل لا ينطبق قطعيا مهما كانت الدوافع ومهما كانت العوامل على ما وجدناه سابقا اذا اخذنا الخمس سنوات السابقة من الاحصاءات، بينما اذا نظرنا نظرة سريعة الى العالم، لوجدنا يا دولة الرئيس، واني اقول هذا للبناء وليس للهدم، اقول انه عندما خططت ايطاليا لسياحتها في سنة ١٩٦٧ اتت على مورد لدول اخرى اتت على مورد، لا يقل عن الـ ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية في ١٩٦٨، فطلعت احصاءات الـ ٦٨ في الدول المقدرة الى هذا بما يلي:

ايطاليا ٧٤٩ مليون دولار سنويا من السياحة أي بزيادة ما قدرته، بعكس لبنان ينقص كثيرا عما قدره بعض الفنيين، او بعض الرؤساء المتراسين على السياحة، النمسا يا سيدي، مع كل العوامل قدرت موازنتها فاذا بها ٣١٤ مليون دولار سياحيا، اسبانيا ايضا وهناك اشياء تماثل لبنان يا معالي الوزير ريمون اده فاذا بالتقديرات تاتي ٦١١ دولار دخل لها من السياحة سويسرا ٥٣ مليون دولار، والمكسيك غطت العجز التجاري في موازنتها بـ ٨٥٠ مليون دولار اذن يجب ان يكون التقدير تقديرا صحيحا وان نسعى بكل جهدنا وفي كل قوتنا ان لا نحسم الاشياء بل نعمل بموجب تقديرات صحيحة، كي يتمكن هذا البلد من السير في الخطى التي تريدها انت يا دولة الرئيس والتي نحن نريدها، وبموجب احصاءات عالمية اريد ان الفت النظر الى ما يلي:

في لبنان يا دولة الرئيس بموجب احصاءات عالمية ان ٤ بالمئة من الشعب اللبناني اغنياء ومكتوب قبال كلمة الغني «سوبر» يعني فوق الغني، وعشرين بالمئة اغنياء عاديين ومنهم ٢٧ بالمئة متوسطو الحال، ٤٥ بالمئة فقراء، و٤ بالمئة معدمون، فاذا فرضنا ان هؤلاء الاشخاص الـ ٤ بالمئة الذين يؤلفون من المجموعة اللبنانية مئة الف شخص، واقول مئة الف شخص لانه لو تحرت دائرة التحقيق ضريبة الدخل لوجدنا ان الاشخاص بداؤا تجارتهم في هذا البلد بمبلغ مئة الف ليرة، اصبحوا يملكون في هذا البلد ابنية لا تقل عن الـ ١٢ مليون ليرة واذا اراد أي

to obtain the original document, please contact Mr. Asman Daher

شخص ان يتحقق من هذه الامور فليذهب الى الدوائر العقارية فيرى، ان هذا الشخص مسجل باسمه بناية، وباسم ابنه بناية وباسم امرأته بناية، وباسم ابيه، واسم ابنته وابنه الاخر بناية، كل ذلك يقدر بما لا يقل عن عشرة ملايين ليرة، هؤلاء الاشخاص لا يدفعون ضريبة الدخل الا ٤٨٠٠ ليرة او الى ٦٧٠٠ ليرة لبنانية، واذا تصفحتم ضرائب الدخل وجداولها لوجدتم ذلك يا دولة الرئيس، فاني قد طلبت من مدير عام وزارة المالية ان يتحقق من هذه الامور انا اعرف انه لا يمكنكم ان ترجعوا الا الى مدة خمس سنوات، ولكن اذا صفحنا عن الماضي، يجب الا نصفح عن الحاضر والمستقبل، اذا عاملنا هؤلاء الاشخاص كما يجب وفرضنا التحقيق الذي يعطيكم الحق بذلك، وفرضتم ١٢ الف ليرة لبنانية، على كل شخص من هؤلاء الاشخاص لجمعتم من لبنان، بدون قروض، وبدون مساوامات،وبدون» شحادة» مليار ومئتين مليون ليرة، فتسددون عجز الموازنة وتكون موازنة لبنان مليار ليرة لبنانية ويزيد عندكم ما لا يقل عن الـ ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية.

وهنا اريد ان ارد على اخي وزميلي الاستاذ عبدو صعب، اذا وصلنا الي هذه الارقام،فان التجنيد الاجباري يا سيدي، لا يتعب الموازنة، التجنيد الاجباري واجب مقدس نحو وطننا التجنيد الاجباري هو ان نخلق شيئا جديدا يدافع عن ارضه وبلاجه وربما نحن لا نتحسس بما للاستقلال من ميزات لان استقلالنا اخذ بدون اراقة الدماء واذا اردنا الدفاع عن بلادنا، فنحن اول الاشخاص الذين يجب ان يدافعوا عن هذا البلد، فلا نستجدي الغير كي يدافع عنا ونحن سكارى، نلهو هنا وهناك بشعر طويل وباشياء اخرى، فالافضل ان نتجند وان نجد المال، والمال يمكن ان نجده بشتى الظروف لا بالسلفات ولا بضرائب بل بتحقيق ضريبة دخل عادلة على كل مواطن.

اما فيما يختص بالتجنيد، فاذا اردتم ان تجندوا رغم ما يقال الان انه ليس بالامكان ان نجد المال، فلناخذها درجة درجة واذا كنا في الماضي لم نعمل ذلك كما قال الزميل عبدو صعب، فلا يمنعنا اليوم ان نبتدئ الان، ببناء البيت الصامد في وجه جميع الاعاصير.

يا دولة الرئيس، قد ذكرت سابقا واكرر القول الان، ان في وزارتك، وزارة المال، وانت امين الخزينة ٣٠٨ ملايين ليرة مدورة في حزيران سنة ١٩٦٨ معقود منها ١٦٠ مليون ليرة غير مدفوعة، حتى لا يحتج الاستاذ جوزف، فاذا باكثرها يرد، لان ديوان المحاسبة لم يصدق على الالتزامات و١٤٨ مليون ليرة غير معقودة.

اغنية تدور منذ ١٩٦١ ما النفع منها من تجميد هذه الاعتمادات غير الموجودة؟

اليست هي عبء دائم على مال الاحتياطي وغيره، اني كنائب مسؤول وقد اتضرر من ذلك في منطقتي بصورة خاصة، واني اقول لكم يجب حذف هذه الاعتمادات بكاملها لانها غير موجودة، تقدموا الينا بقانون، كي نقول فلتنفذ سنة ٨٦ ونحن لكم من الشاكرين لان لا تخطيط لهذه الاعتمادات ولا اموال للاستملاكات تبقى حبرا على ورق الى ما شاء الله بدون تنفيذ.

لذلك نرجوك يا دولة الرئيس، ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون يحدد مالا يمكن تنفيذه من هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاعتمادات، واظن انكم اذا فعلتم ذلك لوجدتم ان مبلغ ٢٢ مليون ليرة فقط من جميع هذه الاعتمادات المدورة يبقى صالحا للتنفيذ ويمكنكم ان تنفذوه بموجب امكانية الخزينة.

يا سيدي، قانون الاستملاك جائر، واستغلاله اكثر فاكثر، يا معالي وزير الاشغال تطلب معاليك تخطيط طريق، فاذا بدوائرك تخطيط من الـ ١٤ كيلو مترا، كيلو متر او اثنين بنية سيئى، لماذا؟ لانه عندما تخطط كيلو مترا وتستملك بموجب الموازنة او الاعتماد ٥٠٠ متر وتنفذها، تصبح الـ ٥٠٠ الباقية استملاكها، اذا كان البدء بالاستملاك بعشر ليرات يصبح الثاني بعشرين ليرة وهلم جرا، فاذا بالعشرة كيلو مترات تنتهي بالمئة ليرة، وهذه هدر لاموال الدولة، وهدر لاموال الدولة، وهدر لاموال المكلف اللبناني، انا لو كنت مكانك لا سمح الله، لانه غير ممكن ان اكون، لان علي وصيا ليس الامير مجيد، بل حبيبي رينه بك الوصي فلو كنت محلك يا سيدي، لمنعت العمل الا على التزفيت في الوقت الحاضر، وخططت الطرق بكاملها، وعملت منها سنة تخطيط وسنة استملاك كاملة وبعدها تنفيذا.

فبذلك نمنع عن جيوب البعض، ولا اقول الكل المتاجرة باموال الشعب، ونمنع الاساءة الى سمعة الدولة وثانيا يجب ان تنفذ اعمالك مع اعمال الوزارات الاخرى، نفتح طريقا وننفتها، واذا بوزارة الهاتف، تاتي بعد اسبوع او شهر أي بعد استلام الطريق تفتح حفرا فيها وتعيد التزفيت، واذا ايضا بوزارة الموارد الكهربائية والمائية تاتي وتفتح الطريق من جديد واثناء مد المجارير تاتي وزارة اخرى وتخرب الطريق وهكذا تظل في التخريب والاصلاح.

فالافضل يا معالي الوزير ان نجعل برنامجا واحدا لجميع الوزارات في كل الطرق، كي نتمكن من عمل طريق وننفق عليها مرة واحدة عوضا ان ننفق عليها ست مرات او سبع مرات.

ثم اعود لاقول ان الريجي وجودها غير قانوني ولا يمكن ان يقول لي أي انسان بانها مولودة بصورة قانونية، انتهى امتياز الريجي سنة ١٩٦٠ فاذا بشحطة قلم في مجلس الوزراء تجدد لها، هل ورد امام هذا المجلس قانون لتجديد الريجي او لتمديد؟ كلا، فاذن اذا قيل للناس لو لم يكن هنالك قانون للجمارك لابيح لكل انسان ان يتعامل كالريجي، ولكن المانع هو قانون الجمارك، الذي يشد شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.

لذلك يا دولة الرئيس، اتمنى عليكم ان تكون احوال الريجي كما هي احوال الجميع بصورة قانونية.

يا سيدي، في سنة ١٩٦١ تقدم شخص من بين الوف الاشخاص يطلب هاتف، اسمه سميح خادر رقم طلبه ٦١/٤١٩٥ فاذا بطلبات هاتف اخرى تنفذ في البناء الذي يقطنه، وتحته، وعلى شماله، وعلى يمينه، وان اربعة وزراء بما فيهم رينه معوض اوصوا بتركيب هذا الجهاز بالافضلية وللان لم يركب هذا الجهاز الهاتفي بسبب تاخر تركيب الهاتف في لبنان وتقديم مساعدات التلكس، صدر قانون في اليونان بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣١ فاذا بالشركات بموجب ما نشرته مجلة» فانيشنيال نيوز سورفاي» التي تصدر اسبوعيا في العالم عن امكاناتنا، فاذا بالشركات بعد ان وجدت انه لا يمكنها ان تؤمن باتصالاتها العالمية، فاذا بها تؤسس في ذلك البلد ١٢١ شركة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اجنبية كان همها ان تاتي الى لبنان، فاذا بها لا تتمكن من تامين الاتصالات ولا ان تضع في مكاتبها او بيوتها جهازات هاتفية، فقال مديروها من الافضل ان نذهب الى اليونان، في اليونان يا سيدي، قانون لفتنا اليه النظر من حكم قبلك يا دولة الرئيس، لا يجوز ان تبقى الحال على ما هي في دوائر، الهاتف او في دوائر التلكس، او في دوائر تسليم المراسلات والتحارير، فاذا بهؤلاء الاشخاص الذين ذكرت أي في اليونان، يقولون للشخص، تفضل هذا جهاز هاتف وكل ما تطلب منا من المساعدات، نحن هنا ما زلنا نخطط، وفي كل يوم نظهر على التلفزيون، او على الاذاعة، ونقول اننا مستعدون لتركيب اربعين خطا في الاشرفية، وراح نركب عشرة خطوط براس بيروت.

يا سيدي، هذه السياسة لم يعد احد منا يقبلها اذا شئتم ان تركبوا خطوطا وتسهلوا الناس ان يأتوا على لبنان، ضمن قوانين لبنان، فلنعمل بموجب ما يعمل العالم في دول العالم تسهيلات يجب ان نتبناها نحن كي نبني هذا الوطن ونزيد مدخوله، واذا لم نعمل على ذلك فيكون مصيرنا مصير الغير، او ان يذهب الاشخاص الى خارج لبنان ولا يمكن ان نعطيهم التسيهلات، لبنان يجب ان ينفتح على العالم كما كان، وان نبقى هنا للخدمات ومأوى لكل شريط وطريد، ولجميع الاموال الحائرة في العالم.

واني اكرر ما قلته لك يا معالي الوزير، منذ ١٩٦١ سميح خاطر رقم طلبه ٤١٩٥ يطلب تركيب هاتف وقد ركب الهاتف لاشخاص عديدين على اليمين، والشمال، وفوق وتحت لانهم مدوا يدهم الى جيوبهم، وهذا الشخص الشريف لم يتمكن من ذلك.

فاختصار لجميع الامور الباقية وحفظا على ما قلته في السابق اتمنى لكم جميعا موازنة موفقة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: حضرة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ان الذين يستمعون لبعض ما ورد على السنة بعض الزملاء يرون، اما ان هناك نية مبيتة لتهديم كل شيء كشمشون الذي دخل الى الهيكل، فيريد ان يجعل بيديه اعمدة تنهار عليه وعلى لبنان وبعدي الطوفان، او ان هناك جهلا مطبقا للوضع العام، وضع الدولة كما تطور منذ سنة ١٩٥٨ او ان هناك جهلا مطبقا للمؤسسات التنظيمية، وبشكل خاص للمصالح المستقلة التي وضعت لاجل التمشي مع العصر الحديث وتنمية الدولة تنمية شاملة لم تحصل ويالاسف الا منذ ذلك التاريخ بارادة التصميم والتخطيط الشامل، اخذ امثلة على ذلك اظهار الموازنة اللبنانية بمظهر العجز وتلاوة ارقام خيالية ٤٥٠ مليون من العجز، وسواها من الاشياء التي لا تنطبق مطلقا على الواقع، وبالتالي اظهار الاقتصاد اللبناني بمظهر المتاخر في التنمية، وانه على وشك الافلاس، وان الازدهار كان في السابق، منذ عشر سنوات وانه لم يعد موجودا الان، وهذا صورة مخالفة تماما للواقع.

قصة العجز الخيالية منذ ٢٥ سنة ونحن في هذا المجلس نسمع هذه الاغنية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العجز هو بالواقع فكرة يصفها واضع الموازنة على الورق، ولكن يسها عن باله، او هو يدرك ذلك تماما والبعض لا يدرك ذلك، ان ما نقدر احيانا في الموازنة، من حاصلات ونتاج لبعض الضرائب ياتي واقع التحصيل باكثر من ذلك، ففي شهر شباط من هذه السنة مثلا، وفق الاحصاءات في الجمارك فقط، بلغ محصول الجمارك خمسة ملايين ليرة لبنانية اكثر مما كان المراقبون يتوقعونه، فهل هذا دليل عجز او تاخر او عدم ازدهار؟ فقصة هذه الهالة عن العجز، هي عجز على ورق وليس اكثر وفي اخر كل سنة نجد فائضا يبلغ ٥٠،٦٠ او ١٠٠ مليون من الليرات اللبنانية على الموازنة الورقية، أي على المعادلة التي تردنا في الموازنة، ومن هذه الاموال بالواقع الاموال الفائضة وفي العهد السابق تمكن العهد الشهابي من ان يصرف ما يقرب من الف واربعمئة مليون ليرة لبنانية لايصال المياه والطريق والكهرباء والمدرسة والمستوصف والمستشفى، احيانا وسواها، وشق الاوتوستترادات وتحقيق مشروع الليطاني ومشاريع الري الكبرى في البلاد، وسواها من المشاريع، دون ان تصاب الموازنة باي عجز يذكر، فلسنا على الاطلاق في موضع الافلاس، هذا جهل مطبق لاوضاع الموازنة وجهل مطبق ايضا لاوضاع الاقتصاد في البلاد النامية والتي في هذه السنة بالذات سنة ١٩٦٨ يبلغ فيها الدخل القومي زيادة ١٠,٠٠١ وفق احصاءات رجال الاقتصاد ووفق احصاءات الدولة ذاتها، بالرغم من النكسة وبالرغم من انهيار المصارف، وبالرغم من ضرب مطار بيروت وسواها من القضايا، وسناتي على كل ذلك رقما رقما.

ثانيا ـ المطالبة بتهديم الدولة اللبنانية وبتهديم الادارة البرلمانية وبالغاء التفتيش المركزي، كما نوه بذلك احد الخطباء وبالغاء مجلس الخدمة المدنية، وبتقويض المؤسسات الناجحة للانماء الاجتماعي وللضمان الاجتماعي، مصلحة المشروع الاخضر، مكتب القمح ومكتب الشمندر السكري، وسواها من المؤسسات، الى ان وصلوا ايضا في كلامهم الى ضرورة الغاء مجلس الابحاث العلمية الذي من مجرد الاطلاع على اقل صحيفة ومجلة غربية يرى الانسان اهمية الابحاث اليوم في كل بلد من بلاد العالم، وان هذه الابحاث هي التي تمكن الولايات المتحدة والدول الاوروبية والاتحاد السوفياتي من القفز من مستوى للدخل الى مستوى اخر، ومن تطوير الاقتصاد الصناعي والزراعي بشكل مستمر، فمطالبتهم بالغاء هذه المؤسسات ليست الا بقصد التهديم الشامل للدولة.

رفع الحصانة عن الموظفين، كأن الموظفين هم شركاء عندنا او مرابعون حتى نعيدهم الى عهد الذل والاستزلام والمحسوبية الذي كان قائما يوم لم يكن للموظف أي حصانة، أي في العهد الذي سبق سنة ١٩٥٩.

والغاء المباراة والغاء الفحوص والغاء شهادات الكفاءة ـ ربما حتى نعود الى عهد الحاجب فيه يعين قائمقاما، وليس له شهادة ابتدائية، كما حصل في الشوف وفي غير مناطق، وفي العهد الاسبق، والكاتب الذي لا يكون له كفاءة علمية يعين محافظا، والمدير طبعا كان يختار من بين من اشار اليهم في كلمته الصائبة الاستاذ موريس الجميل، من هذا الفولكلور اللبناني.

ويريدون العودة ايضا الى عهد نقل الموظفين بمجرد سلطة الوزير، دون اية رقابة والى ترقية الموظف ايضا من رتبة شاويش بسيط الى قائد درك ان من رتبة جندي وسواها من التجاوزات، وثالث بدعة، المطالبة بصرف صغار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموظفين، والعمال المستخدمين في الدولة، اريد ان ارى بعض الزملاء كم يوما يعمل في الدولة لكي يشعر ما هي وطأة هذا الكلام على اذن العامل، هذا الموظف، هذا المستخدم المياوم في الدولة، باي حق تريدون ان تقطعوا الارزاق على هؤلاء المياومين، وقطع الارزاق كقطع الاعناق، وذلك لخلق جو متفاقم من ازمة العمل لتهديم الاوضاع من الداخل، بينما المطلوب هو تطوير الدولة والادارة وفقا للنمو الطبيعي للادارة وللمصالح العامة ونحن لا نزال بعيدين جدا عن نسبة الموظفين في بعض البلدان الراقية، وفي الولايات المتحدة سنة ١٩٦٥ كان عدد الموظفين يفيض عن اثنين من خمسة من كل مواطن.

ورابعا، نرى التهجم على مشروع التجنيد الاجباري وتبليغ الناس في ارقام خيالية بينما حقيقة الارقام هي كما يلي:

ان اعتمادات الجيش الحالي المهني تكلفنا وفق الموازنة ١٢٢ مليون ليرة، بينما مشروع التجنيد الالزامي يقتضي لتنفيذه ٦٠ مليون ليرة بدل ثكنات، ومن ثم بعد مرور سنتين تصبح المصارف على هذا الجيش ٢٤ مليون ليرة، فقط، فنكون بهذه العملية قد وفرنا ما يقرب من ماية مليون ليرة سنويا، هذه الارقام هي ارقام القيادة العسكرية هي ارقام المشروع ذاته.

خامسا، اتجاه الموازنة في عجز الاقتصاد منهار، وذلك لكي نمنع تحصيل ضريبة الدخل ولكي نحافظ على وضع الاحتكار القائم وامتياز الاربعة بالماية من اللبنانيين، فلو حصلت ضريبة الدخل من الاغنياء الذين يبلغ ايرادهم السنوي نصف دخل لبنان، اعني هؤلاء الاربعة بالماية من اللبنانيين لو حصل منهم عشرة بالماية كانت بلغت ضريبة الدخل ١٦٠مليون ليرة، بينما هي اليوم ٣٥ مليونا من الليرات، لان النصف الباقي، أي الـ ٣٥ الاخرى، يدفعه في الواقع الموظف المياوم، المستخدم، صاحب الاجر المحدود، فكيف اذا دفعت هذه الفئات الغنية الـ ٤٦ بالماية التي تتوجب عليها، مما يرفع فورا الى توفير ٣٥٠ الى ٤٠٠ مليون ليرة للموازنة وتكون بالطبع للمشاريع، نوه احد الزملاء بالاستاذ سعيد عقل ان الحق معه في ذلك فهو على حق في دراسة الارقام التي في كل سنة في كل يوم يبشر بها في الصحف، ولا يمكن ان يبقى لبنان متخلفا بسبب تخلف وزارة المالية عن القيام بواجبها في تحقيق ضريبة الدخل.

سادسا: التهجم على المصالح المستقلة واردات المشاريع الانشائية، ويبدو ان ما من احد، او ان قليلا منا مطلع على ان المصالح المستقلة و ادارات المشاريع الانسائية تتطور الى خلقها بشكل اوسع فاوسع في الغرب، في الاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة يسمونها سلطة، فلا يمكن ضمن الجهاز الاداري القول، بتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة، دون ان نجعل ضمن الدولة هيئات مستقلة اداريا وماليا واقتصاديا فيجب ان نشجع قيام هذه المصالح المستقلة وهذه السلطات المستقلة، ولسنا الوحيدين في الشرق الذين لدينا مثل هذه المؤسسات، ففي الاردن مؤسسات اوسع استقلالا تمارس صلاحياتها في بناء المدن في بناء المرافئ في بناء جميع مقومات الحديثة المدنية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ننتقل الان الى موضوع اخر، موضوع الازدهار وما يقال حوله لكي تتبدد هذه الاسطورة التي لا ترتكز على أي رقم، اطلب منكم بعض الصبر على ما ساقلوله : هذه بعض علامات لا اكثر على زيادة سنة بعد سنة.

موازنة الشؤون الاجتماعية، كانت سنة ١٩٥٤ مليونا وثمانماية وتسعة وتسعين الف ليرة وفي سنة ١٩٦٠ ٣ ملايين و٥٥٠ الف ليرة وفي سنة ١٩٦٦ ١١ مليون و٨٦٠ الف ليرة أي بزيادة ٦٠٠ و١٧ بالمئة عن السابق، موازنة التربية الوطنية قفزت من ٣٠ مليون و٨٤٠ الف ليرة سنة ١٩٦٠ الى ٦٧ مليون و٣٢٠ الف ليرة سنة ١٩٦٦، وانني اخذ فقط هذين القياسين، لا اكثر استعجالا لما ساقول، فهي قفزت بالواقع ٣١٥ بالمئة في هذه الفترة.

الصحة العامة قفزت ٢٣٠ بالماية، موازنة الدولة باسرها منذ سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ قفزت ٢٦٦ بالمائة.

عدد المدارس الرسمية قفز بنسبة ١٢٠ بالماية، عدد المعلمين قفز ايضا بنسبة ١٥٣ ٪، عدد الطلاب في المدارس الرسمية والخاصة قفز من ٢٠٥ الاف الى ٤١٠ الاف طالبا أي بنسبة ٢٠٠ بالماية، حركة المطار بيروت سنة ١٩٦٠ كانت ٦٧٧ الفا وقفزت سنة ١٩٦٦ أي في العهد الشهابي الى مليون و ٣٥٨ الف شخص أي بزيادة ٢٠٠ بالماية.

مرفا بيروت، قفز من مليون و ٦٥٠ الف طن الى مليونين و ٢٥٧ طن أي بنسبة ١٣٦ بالماية.

الحاصلات الجمركية التي تدل على زيادة القدرة لاستهلاك المواطن قفزت من ١١٢ مليون ليرة لبنانية، الى ١٧١ مليون ليرة لبنانية أي بزيادة ٥٢ بالماية.

عدد رخص الابنية سنة ١٩٦٠ ٨٣٢ وفي سنة ١٩٦٦ ١٥٨٢ أي بزيادة ١٩٠ بالماية، عدد السيارات التي تفور في لبنان من دلائل النمو الاقتصادي قفزت من ٥٩ الف و ٧٩٧ الى ١٣٠ الف و ٦٦٠ في سنة ١٩٦٦ أي بزيادة ٢٢٠ بالماية.

انتاج لبنان الذي سندخل نطاقه بعد قليل قفز ايضا من ٨٥٥ الى الف و ٩٥ أي بزيادة ١٢٨ بالماية.

التصدير الصناعي قفز من ٧١ مليون ليرة لبنانية، الى ١٩٧ مليون ليرة لبنانية، أي بزيادة ٢٧٩ بالماية.

الانتاج الصناعي من ٣٩٣ الف طن الى ٥٤١ الف طن أي بزيادة ١٣٨ بالماية، هذه العلامات التي استقيناها من المصرف المركزي تدل ان سنة ١٩٦٦ كان المعدل العام ارتفع الى ٣٨٠ بالماية بالنسبة لمعدل سنة١٩٥٤ والى ٢٠١ بالماية بالنسبة لسنة ١٩٦٠، أي ان بمدة ١٣ سنة تقدم لبنان بنسبة ١١ الى ١٢ بالماية سنويا بدخله القومي، وهي نسبة لا باس بها، طبعا كانت هنالك ظروف دولية، اقبال النفط العربي وتاسيس المصارف الكبرى في هذا البلد لاستيعاب المال العربي وسواه، وتهريب بعض الرساميل من الدول العربية، ولكن في كل حال هي نسبة لا باس بها.

اما في حقل التعليم العالي، فاصبح لدينا هذه السنة ٣٢ الف طالب أي في معاهد لبنان في معهد بعثات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التخصص مقابل عما يزيد عن ٣ الاف طالب جامعي في سنة ١٩٥٨.

بعض العلامات الاخرى، صناعة الدواجن في سنة ١٩٦٣ كانت تعطي ١٢٠ مليون بيضة وفي سنة ١٩٦٧ اصبحت تعطي ٥٧٥ مليون بيضة، الصيصان ١٢ مليون و ٤٩ الف، ارتفع الى ٢٠ مليون و ٢٥٠ الف، الدجاج من ٩ ملايين و ٥٠٠ الف ارتفع الى ١٢ مليون و ٢٥٠ الف، واضحت هذه الصناعة وحدها تؤدي الى لبنان بفضل التوجيه الاقتصادي المعقول، خمسين مليون ليرة سنويا من الايراد الصافي الموجه من جانب الدولة.

انتاج التفاح، ارتفع من مليون الى ثمانية ملايين، السياحة ما نسمع عنها في هذا المجلس كانت في سنة ١٩٦٠ ٧٤٤ الف و٥١٣ سائحا فاصبحت في سنة ١٩٦٦ في نهاية العهد الشهابي مليون و٣٧٠ الف ٤٥١ شخصا، وتضاعفت الصادرات الصناعية سنة ١٩٦٨ ارتفعت قيمة الصادرات من ٨٧ مليونا، الى ١٦٥ مليونا من الليرات، أي بزيادة مئة بالمئة وبالنسبة لسنة ١٩٦٠ لغاية السبعة والستين فقط، تضاعفت ايضا، فاصبحت مئة بالمئة اذن اصبحت اليوم تعتبر الزيادة مئتين بالماية.

الانتاج الصناعي في كانون الثاني سنة ١٩٦٦ كان ٤ ملايين و ٩٤٨ الف ليرة، فاصبح في سنة ١٩٦٨ ١٣ مليون و١١٠ الاف ليرة.

ناتي على ميزان المدفوعات لاول مرة في تاريخ لبنان وفي سنة ١٩٦٨ ينخفض العجز في ميزان لبنان التجاري الى الـ ٣٠٤ ملايين ل.ل. الى ان الاستيراد قفز من مليار و ١١٢ مليون الى مليار و ٧٨٢ الف بينما التصدير قفز من ٩٦٨ الفا الى مليون و ٣٢٨ الف ليرة لبنانية.

وفي سنة ١٩٥٧ كنا نشتري لحوما بـ ٨ ملايين و ٢٠٠ الف ليرة، ففي سنة ١٩٦٦ اصبحنا نشتري بمبلغ ١٥٧ مليون ليرة لبنانية طبعا، لا نزال دون مستوى بعض الشعوب حتى لاسرائيل بالنسبة لاكل اللحوم.

الادوية المستوردة، تدل ايضا على نجاح النظريات الشهابية في تطوير البلد من ١٢ الفا و ٢٦٤ في سنة ١٩٦٦، الى ٦٣ مليون و ١٩٠ الفا، والادوية المصدرة من ١٥٣ الفا الى مليون و١٨٤ الفا.

اما في النواحي الاجتماعية، فنلاحظ اليوم ان اول تقويم عام باعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعطينا النتائج التالية: تسعون بالماية من الاجراء يتناولون تعويضاتهم العائلية، ولاول مرة يحدث ذلك في لبنان دفع حتى الان ٦٥ مليون ليرة تعويضات عائلية، يملك الصندوق خمسين مليون ليرة في المصارف فيجري تطبيق صرف الضمان الصحي والامومة في اول تشرين الاول سنة ١٩٦٩، عدد المنتسبين الى الصندوق بلغ في اول كانون الثاني ٢١٢ الف عدد العاملين في حقل الصناعة اضحى ايضا بتزايد اذ بلغ ٩٥ الف عامل ومستخدم، أي ما يزيد بنسبة ٤٠ بالماية عما كان عليه.

عدد حملة الشهادات الجامعية الذين سيؤمون سوق العمل طلبا للرزق يبلغ اعتبارا من سنة ١٩٧٠ ٣٠ الفا في السنة وانه من الواجب تامين مراكز العمل لهؤلاء تجنبا لازمة اجتماعية قد تحصل في المستقبل القريب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما الزيادة في عدد المؤسسات الصناعية فبلغ ثلاثماية وست، ايضا من سنة ١٩٥٥ الى ١٩٦٤ فقط.

عدد السيارات، التي تعلقون عليها اهمية كبرى بلغ في تشرين الماضي ١١٢ الف و ٧٢٧ سيارة، أي بمعدل شراء ٨٣٤ سيارة خصوصية في الشهر و ٢٣٠ سيارة سياحية عمومية و ٦٣ سيارة شحن.

اما العائدات الجمركية، وفي ايضا علامة للازدهار بالرغم من المحن التي مررنا فيها، وبالرغم من الاقوال التي نسمعها في الصحف في كل حين، لبنان سينهار لبنان على وشك الخراب الميزانية في عجز، وهؤلاء الذين سيخربون لبنان، هم الذين يدعون الدفاع عن اقتصاده، سجلت ارقام العائدات الجمركية خلال العام الماضي ١٧١ مليون ليرة لبنانية مقابل ١٤١ مليون ليرة للعام ١٩٦٧، أي بزيادة ثلاثين مليونا و ٤٠٠ الف ليرة لبنانية وقد بلغت الزيادة في شهر شباط فقط ٥ ملايين ليرة لبنانية، ثم لا اعطي اشياء اخرى ولا اتوقف عند هذا التحليل.

فتحليل الدخل الوطني يظهر في نقاط الضعف فيه وتسبب احيانا ازمات الاستخدام والتوظيف فتنجم عنها البطالة، وسبب ذلك ان الحكم القائم، لم يقم بواجبه في وضع مصرف الانماء وفي اتباع تنظيم خطة الاقتصاد، وتوجيه الاقتصاد كما يجب ان يتوجه، فنرى نقاط الضعف تظهر في اللائحة التالية:

الزراعة، وتربية الاسماك، والمواشي تقدر باربعماية وتسعة ملايين، الطاقة الكهربائية والمياه ٧٧ فاصلة ثمانية، الصناعية والحرف ٤٦٢ مليون و ٤٠٠ الفا، البناء ٢٠٠ مليون و ٤٠٠ الفا، النقل والمواصلات ٢٩٠ مليون السكن ٢٦٩ مليون، الخدمات المالية، أي المصارف والتامين ١٢٤ مليون أي ما يعادل ٣ فاصلة و ٥٠ بالماية.

الخدمات الاخرى ٣٢٠ مليونا أي تسعة فاصلة واحد بالماية، التجارة ١٠٨٥ مليونا أي ما يعادل ٣٠ فاصلة اثنين من الدخل العام الادارة ٢٨٣ مليونا، المجموع ٣ مليارات و ٥٢٣ مليونا.

ويبدو جليا من هذا التحليل، ان القطاع الصناعي الذي تتوفر فيه تعبئة العاطلين عن العمل ويمكن انشاء نطاق واسع من الخدمات حوله، لا يزال متخلفا، ولا يمثل الا نسبة ضئيلة نسبيا من الدخل العام أي ١٣ فاصلة واحد بالمئة، كما يبرز جليا ان سائر الخدمات هي بحاجة الى التنمية والتطوير، ولا شك ان عدم توفر الارادة لدى الدولة لانقاذ مصرف انترا والمصرف الاهلي وسائر المصارف اللبنانية في حينه، كان له اثر في اضعاف طاقة التمويل وبالتالي التنمية في البلاد، وكان من الخطأ اننا حاسبنا مصرفا كمؤسسة لحساب شخص اخطأ وهذا امر، لا يحصل في أي بلد من بلاد العالم، فموضع السيف في موضع الحنكة المالية والخبرة الاقتصادية، قد ادى عمليا الى تقلص المركز المالي الذي كانت تشكله بيروت بالنسبة للرساميل العربية، فغلطة الشاطر بالف غلطة، فكيف بغلطة الجاهل؟ ماذ يحدث؟ تعلمون قصة مبيع احدى ممتلكات مصرف انترا او الاسهم التي يمتلكها في حنيف بخسارة ١٤ مليون ليرة لبنانية.

كلمة عابرة عن الارادة والفساد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتحدث بعض الاخوان والزملاء عن العبث ببعض القوانين وعن الفساد، ولكن من اين جاءت هذه التركة؟ الشكوى من الحوالة العثمانية صحيحة واجب ان تبطل هذه الاساليب.

ولكن شهدنا عهدا كانت تساق فيه العشرات والمئات الى المخافر، الى التوقيف، يضربون يعلقون في سقف الغرفة، يوضعون في الماء البارد، يجبرون على تزوير الافادات وعلى القبول بشتى الاهانات، شهدنا في ذاك العهد الاسبق، بعض كبار رجالات البلاد يعتقلون في احد المواخير، كما كنا نرى حرمة بيوت يجتاحها رجال الامن، كما فعلوا في الجية سنة انتخابات الاستاذ فؤاد عمون، ويشردون الرجال والنساء من بيوتهم ليلا.

كذلك كما سبق وقلت، كان الحاجب الذي هو بدون اية شهادة علمية، يصبح قائمقاما للشوف ولغير الشوف والكاتب الذي ليس له اية كفاءة علمية يبتدع محافظا او مديرا، الحمد لله الذي جاء عهد الخدمة المدنية والتفتيش المركزي فوضع حدا لسياسة المحاسيب، لسياسة استزلام الموظفين، لا ننسى انه مدة ست سنوات من ذاك العهد، لم يتمكن احدنا من تعيين شرطي واحد.

ومنذ مدة وجيزة حاول وزير الاشغال السابق على سابق عهد ما كان يفعله الاخرون ان يعيد الى التعمير موظفا اتهم بملفه بتزوير ١٧٠ معاملة تعمير.

ريمون اده: من الذي عينه؟

كمال جنبلاط: انت اصدرت قرار بتعينه

ريمون اده: هل تعين؟

كمال جنبلاط:

اوقف قرار التعيين الوزير الجديد، واسمه مامون اياس فاذا كان القصد التهجم على مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي والعودة بنا الى عهد المحاسيب والتعيين والترقية، بدون قيد او شرط، فلا، ثم لا، ثم لا، فالبلاد باسرها ترفض ذلك، ويجب ان يذكر الاخوان الذين يشكون ما قاساه هذا الشعب من ظلامات في السابق.

اما عن الفضائح فحدث، ولا حرج، لدينا سجل طويل ونحن نتقن حفظ الاوراق والوثائق، قد يبلغ المترين والنصف الى الثلاثة امتار بوضع ورقة سياق الورقة التالية وسناتي بها يوما الى هذا المجلس، فضيحة شركة ايكسون الشهيرة وخسارة الدولة فيها فضيحة مشتري الـ د.د.ت. هذه الفضيحة التي اكدها سليمان بك فرنجية يوم كان وزيرا للبرق والبريد والتي اظهرت، ان هنالك للدولة ٣٢ مليون ليرة لبنانية لان تلزيم شركة الاركسون تم بالتراضي في العهد الاسبق، فعندما وضعت الخطوط الجديدة البالغة ١٢٥٠٠ خطا دفعة اولى و ٢٢٥٠٠ خطا دفعة ثانية، اعلنت انذاك الشركات انها تخفض بنسبة ٦٣ بالماية، الشركات الاميركية والفرنسية، وشركة اركسون ذاتها ٢٥ بالماية، ولهذه الاسباب عندما توليت انا هذه الوزارة اعطيت هذه الالتزام للشركة الاميركية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وتعلمون انذاك من الذي طلب شكا بمبلغ مليوني ليرة لاجل امضاء معاملة، فهذه الاسعار تمت بدون الاخذ بعين الاعتبار الزيادة السنوية في سعر كلفة المواد، الذي يبلغ احيانا ثلاثة بالماية الى خمسة بالماية بشكل آلي في نهاية كل سنة نظرا لارتفاع تكاليف الصنع في البلد المورد، ومعلومكم انه تم هذا التلزيم في السنة المعهودة ما بين سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ تقريبا.

وفضيحة اموال التعمير عشرات الملايين وفضيحة الليطاني لم ننسها حتى الان كيف انه خلافا لراي خبراء قاموا ببناء سد من الباطون المسلح الذي ما لبث ان انهار وقاموا خلافا لاراء الخبراء بخرق الجبل في مكان فيه ثلاثة شقوق جيولوجية، هذا الخرق لاجل اصلاحه دفعت الدولة سبعين مليون ليرة خسارة لاجل تجنب هذا المكان فخسارتنا في الليطاني تبلغ ماية مليون ليرة لبنانية بحسب راي الخبراء والمسؤولين.

فضيحة السطو على البلديات، التي وضع لها قانون البلديات حدا نهائيا، اذ وضعها تحت رقابة التفتيش المركزي ويمكن تحويل البلدية الى المجلس التاديبي، ولا انسى ان احدى هذه البلديات في الشوف هي بلدية عين زحلتا، ولدي الوثيقة رئيس البلدية انذاك بخمسة الف ليرة لبنانية، وهي وثيقة التفتيش المركزي.

فضيحة الاموال الواردة الى الدولة اللبنانية من دولة العراق والذي تبلغ وفق وثائق وزارة الخارجية والعراقية ١٦ مليون ليرة.

فضيحة انهيار السجن الحديث بعد عماره عدة مرات فضيحة انهيار سراي طرابلس، فضائح الصحف التي لا تزال في صورها حتى اليوم لان احد ارباب الصحف المعارضة في هذا البلد لا يزال له عقد مع الدولة، وهذه نسخة من هذا العقد عقد بمئتين وخمسة وسبعين الف ليرة سنويا وشخص اخر من الصحفيين المعارضين يقبض اربعين الف ليرة لبنانية في السنة، وسيدة اخرى ثلاثين الف ليرة، وصحيفة اخرى تنشر ايضا في الجريدة التي تعتمدون عليها، وفي بمعاش قدره ستة الاف ليرة في الشهر.

وكذلك فضيحة المدينة الرياضية، وكيف انهارت بعض اقسام منها، فضيحة صرف اكثر من عشرة ملايين ليرة على بناء القصر الجمهوري كاننا نريد ان نقلد البيت الابيض في هذا البلد، وكما يقول المثل الدارج نكتفي ببعض هذه الاشياء الذي بيناها، لانه لم يكن لا رقيب ولا حسيب على مصارافات الدولة لم يكن هنالك استقلال في التلزيم، وانتم تريدون الغاء استقلال دائرة التلزيمات، لم يكن هنالك ايضا رقابة من ديوان المحاسبة، لان ديوان المحاسبة لم يكن موجودا، فكيف تريدون ان تصطلح الامور في لبنان اذا لم نبدأ بتطبيق قاعدة الثواب والعقاب التي بدونها لا تستوي دولة وان تحاسب الكبار قبل ان نحاسب الصغار، ان التلم الاعوج هو من الثور الكبير، كما يقول المثل الدارج، ان اهمال قاعدة العقاب والثواب هي التي اوصلتنا الى ما وصلنا اليه وفي رايي يجب ان يخضع النائب وان يخضع الوزير والرؤوساء في حساباتهم الخاصة وطوال حياتهم لرقابة ديوان المحاسبة وان نفتح محكمة الاثراء الغير المشروع، لانه بدون ذلك، سيتشرشح تدريجيا هذا النظام، فلا يعود احد من الموظفين يحترم احد من النواب، ولا من الحكام ونطالب بالعودة الى تطهير الجهاز الاداري وفق الاسس الحقوقية

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الانسانية الضرورية التي تنص عليها كل حقوق الانسان الطبيعية واكمال ذلك بالتطهير السياسي، وفي اخر كل سنة، يجب ان تجتمع هيئات التطهير المسؤولة في القضاء، في الادارة هيئة سياسية يجب ان تخلق لاجل ذلك، لكي تطهر المجلس النيابي الحكومة جميع المؤسسات ممن هم يعطون المثل العاطل.

نطالب بالعودة الى التصميم والتخطيط والتوجيه، وبدون ذلك لا يمكن ان تستقيم الامور لا يمكن ان توفر تنمية شاملة للمواطن اللبناني بدون التخطيط والتصميم والتوجيه.

مستوى الدخل الحالي يقدر باربعماية وثمانين دولارا للفرد الواحد ولكن الـ ٤٨٠ دولار هي كمن يجمع رجل يقبض ست ليرات في اليوم مع رجل اخر يقبض خمسة الاف ليرة في اليوم الواحد، فلا يمكن ان ناخذ هذا القياس قبل ان تنتشر العدالة الاقتصادية في البلاد، وتتوزع امكانيات المشاركة في الايراد القومي بشكل كامل.

نطالب بالعودة الى تنفيذ مشاريع الانماء التي وضعها العهد الشهابي والاب لوبره في حقل الانماء العام للبلاد، وكل رئيس جمهورية مقبل يجب ان يمضي على هذه المشاريع، تحقيق المصرف الانمائي الصناعي، والزراعي والحرفي والسياحي، خلق وزارة للصناعة، توسيع القطاع العام للاقتصاد، المحافظة على المؤسسات الناجحة في القطاع العام التي قامت بافضل الواجبات المترتبة عليها، لتنمية الاوضاع اللبنانية والى هؤلاء الموظفين المشرفين على الادارة والمصالح المستقلة والمشاريع الانشائية كل تقديرنا واحترامنا ولولاهم لما راينا شارعا واحدا واسعا كما يتوجب في بيروت ولما راينا أي مشروع ينجز في هذا البلد.

يجب ان نطالب بتعزيز مصلحة ضريبة الدخل بعدد من الموظفين الكفوئين، وتدريبهم لكي لا يعود الفقير وحده، والمواطن الوسط بدفع الضريب.

نطالب بالتخلص من مشروع موازنة السيد بيار اده، موازنة التقشف، موازنة الفقر للبلاد موازنة الحرمان بشكل شامل، موازنة رعاية جيوب الاغنياء، والتي هي مؤامرة في الواقع على لبنان في هذا الوقت بالذات.

والعودة الى تنفيذ مخطط واسع للاشغال العامة يجب ان نصرف المال بشكل متصل لكي ننمي الطاقات المختلفة في البلد.

نطالب بشركة زراعية مختلطة لتاسيس، مصلحة مختلطة للادوية الشعبية ولوضع قانون الودائع في المصارف الوطنية.

نطالب بدخول لبنان في السوق العربية المشتركة ومتابعة تنظيم الاقتصاد وفق الاسس التي وضعت في السابق واجيب الاستاذ ريمون اده، انه يوجد عندي مشروع استغلال جبل الباروك، واعادته لاهل الباروك، لانه هو في الواقع لاهل الباروك وليس لحضرتكم ولانه بالواقع هو مشاع وقد سجلتموه باسمكم.

تطوير علاقات لبنان مع فرنسا والاتحاد السوفياتي في الحقل الاقتصادي والثقافي، والتقني والسياسي تخسرفرنسا، ما يقارب ٢٦٥ مليون جنيه استرليني وفق بعض المعلومات في مجلة دولية للدفاع، من جراء منع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تصدير الاسلحة لاسرائيل فيجب ان لا نتوجه اليها بصداقة افلاطونية، او بصداقة محض كلامية فهنالك مشاريع يمكن ان تقوم بها فرنسا في هذا البلد وهناك توجيه للرساميل العربية يجب ان نقوم به.

وانوه في هذه الفرصة بمشروع الـ ٣٥٤ مليون ليرة الذي لا يزال نائما في المجلس والذي يمكننا من تحقيق هذه المشاريع اذ ان هناك شركات فرنسية بالذات مستعدة ان تمد العون للحكومة اللبنانية على مدة عشر سنوات وتقبل بان تدفع الاستملاكات في آن واحد.

ونطالب بتخفيض الضرائب عن الصغار ثم في السياسة الخارجية، لا نمل، ولا نكل من ان تكون السياسة اللبنانية، فعلا وواقعا على الحياد وان نتجرا اخيرا على الاعتراف بالصين الشعبية وان تقوي علاقتنا التجارية مع الاتحاد السوفياتي لكي نستطيع تخويله حق بناء مرفا صيدا، او بعض المشاريع العامة، ولكي نتمكن من تصدير انتاجنا الزراعي بكامله.

نطالب اخيرا باشراك النقابات العمالية في التنمية وابراز دورها في ذلك، فلا تنمية بدون مشاركة الفئات الكادحة المخلص والجدي في جميع المستويات المجلس الاجتماعي والاقتصادي وازيد على ذلك الثقافي والتقني يجب ان يقوم ولكن وفق اسس جديدة في توزيع الممثلين.

نطالب كذلك بتوسيع نشاط مجلس الابحاث العلمية وبتطويره بحيث يكون مصدرا للارشاد في الحقل الزراعي وفي الحقل الصناعي بشكل خاص.

نطالب بالتجنيد الالزامي المقرون بالخدمة الاجتماعية نطالب اخيرا، برفع مستوى هذا المجلس بقانون انتخاب صحيح، من الوجهة المعنوية، ومن جهة الكفاءة العلمية، فلا تعود الديمقراطية فولوكلورية، كما قال صديقي الجميل، ولكن تصبح مساهمة فعالة في بناء الدولة الحديثة التي هي دولة التخطيط، والعلم، والتقنية والتوجيه والتصميم بعيدا عن الليبرالية المطلقة المهدمة، ودولة تقدمية،دولة اشتراكية بالمعنى الصحيح للاشتراكية، أي في معنى المشاركة الحقيقية في الجهود في الاموال في الايراد.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

ان خطورة الازمة، واهتراء الوضع يجعلانني ان انصرف عن تركيز حملة على هذه المغازلة الممسوخة وحتى عن اتخاذ مواقف المعارضة العادية، والتطرق الى مواطن الشكوى العديدة لان التداعي الذي نشاهده حولنا في كل مكان يجعلني اقف نذيرا ومحذرا من مغبة الكوارث التي تنتظرنا، فاختلاف الحكم وانهيار المؤسسات الدستورية من رئاسة الجمهورية الى الحكومات الى المجالس والادارات الى الازمات الاقتصادية الخانقة وفراغ الخزينة من الاموال، كل ذلك يدفعني لان ابحث عن الاسباب الحقيقية الكافية وراء هذا الانهيار والتي ستؤدي بالبلاد الى قفزة في

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الظلام، والى خطوة نحو المجهول.

ايها الزملاء، انقسام خطير يسود الراي العام اللبناني يتعدى قضية الحكومة، كما يتعدى حتى ازمة الحكم، لنصل الى الجوهر والاساس، يجب الاعتراف ان هناك تباعدا في القاعدة الشعبية تنظر في التفسخ في بنيان الوحدة الوطنية، قال رئيس الحكومة منذ ايام ان الخلاف مصطنع، لا يا دولة الرئيس، الخلاف ليس بمصطنع فلا يجوز ان نعتبر الحكم مواقف لبقة، ولا مرونة في الخطب، ولا تغطية للاحداث، خطورة الموقف تستدعي المصارحة املا بان الوقت ما زال متسعا لتلافي المحاذير وتجنب الكارثات، فئة كبيرة من اللبنانيين تشكل الاكثرية الساحقة ترى ان السياسة الرسمية العامة التي تتبعها الدولة، ستعود الى انعكاسات خطيرة على صعيد الوحدة الوطنية، وعلى صعيد مستقبل لبنان، وعلى صعيد نظام حكمه واقتصاده، وما هذه الحكومة وظروف تاليفها الا من ثمرات هذه السياسة المنحرفة.

الرئيس: حضرة الزميل انا منعت التلاوة.

جوزف مغبغب: يا سيدي، انا عمال اخذ نوط.

وما يزيد الامر فداحة، ان هذه الاكثرية تضم اجماعا او شبه اجماع لدى معظم الفئات من مسيحيين ومسلمين، واخشى ما نخشاه ان تتسابق الاحداث ويتطور النزاع ويتحول عن طوره فيتحول من ثم الى اقتتال بغيض، والى تذابح ابناء الوطن الواحد، رغم كل ذلك ما زال الحكم القائم يسير على سجيته متجاهلا التيار الشعبي الجارف، متجاهلا اماني اللبنانيين ومشاعرهم، هذا الحكم الذي ينقصه الاستقلال في الراي، كما ينقصه الاستقلال في تحديد مواقفه تنقصه الواقعية وسبر غور الواقع اللبناني والمصلحة اللبنانية العليا.

الرئيس: حضرة الزميل، الفت نظركم للمرة الثانية، بان التلاوة ممنوعة فان المادة ٦٥ تمنع التلاوة الا باذن من الرئاسة لمدة خمس دقائق.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس،

اني اتنقى بعض رؤوس اقلام، منذ سنوات ونحن نعارض، منذ سنوات ونحن نصرح ونستصرخ ونشير الى نوافل الشكوى ونشير الى ان هناك مساوئ اساسية، وعيوبا جوهرية في اساس الحكم، في السياسة العامة في اسلوب الحكم كما كنا نشير واشرنا الى الفضائح والجرائم التي كانت كل واحدة منها كافية ان تطيح بعهد برمته.

طالبنا بالصلاح، طالبنا باعادة النظر بالاوضاح السياسية فاذا بالحكم يتزرع بذرائع واهية منها ما يلي:

تقولون لنا، او قيل لنا، انتم تؤمنون بالديمقراطية وانتم تؤمنون بالنظام البرلماني اذا انتم اقلية، اذا نحن الاكثرية نحكم، ولكم ان تعارضوا بقدر ما شئتم فهناك صحف منها صحيفة النهار، ومنها صحيفة الحياة وسواهما فينشران لكم ما تقولون، وفي كل حال قيل لنا، ماذا ستفعلون الثروة بيدكم وانتم اصحاب المصلحة الاولى في الاستقرار، فاذا ما حاولتم على ان تتعدوا صعيد العمل البرلماني البحث فهذا يعود عليكم وحدكم

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

بالضرر وقيل كذلك انه سيرسل الينا دواليب لحرقها في الشارع ايضا.

ايها السادة، اما الاستقرار، فلم نعد نخشى عليه لانه بات مفقودا، ولم يعد قلبنا بيدنا على الازدهار لاننا نريد الازدهار لتدعيم هذا الكيان، وتدعيم هذا الكيان بان يتطلب منا العمل الجدي مع مزيد من الفعالية والانتاجية كما بات علينا ان نشرك المواطنين في تحمل ما يجب ان يتحملوه من مسؤوليات.

اننا على ايمان مطلق، بان ما نحن عليه وبان قضينا حق وبان ما نقوله حق وان سياستنا ترمي اولا واخرا الى انقاذ هذا الوطن، ولكن ثبت لدينا، ان الحق الذي لا تسانده القوة، لا يزحزح طاغيا، ولا يقتلع فاسدا.

واما حرصنا على النظام البرلماني والرضوخ لحكم الاكثرية فاسمحوا، ان نبدي راينا بصراحة بهذه الاكثرية، هناك ايها السادة، قاعدة اساسية، يجب ان تقوم على أي اعتبار اخر، وعلى أي رصيد اخر، وهو ان هناك توافق بين جميع اللبنانيين، انه لا يجوز لطرف ان ينفرد وحده في تقرير المواقف فمن باب اولى عندما تلتقي على ذلك اكثرية تضم جميع الفئات لا بل الاكثرية الساحقة لهذه الفئات، وبقطع النظر عما تقدم، لو عدنا حتى الى النظام البرلماني في لبنان، ولو افترضنا، ان الحكم فيه فقط الى الاكثرية العديدية لا اكثر ولا اقل، اذكر الجميع بمواقف الذين يقولون لنا بضرورة التقيد بالاكثرية، قامت علي اثر انتخابات سنة ١٩٧٦، يوم نلنا هذه الاكثرية، سمعنا المسؤولين من الخصوم يقولون، رغم الاكثرية التي حصلت في الجانب الاخر لن نسمح بان تتولى الاكثرية هذا الحكم، كما لن نسمح ان نعود بلبنان الى الوراء، ان الخط الوطني، وهذا شيء جديد نسمعه، والسياسية التحريرية سنحافظ عليها حتى لو اضطرنا الامر لحمل السلاح، اذن خصومنا بالذات، لا يؤمنون كثيرا بهذه الديمقراطية ولا بهذه الاكثرية، التي هي اساس النظام البرلماني بل يشهرون هذا السلاح بوجهنا كوسيلة، لا اكثر، ولا اقل، واذا ما عدنا لهذه الاكثرية، فهذه الاكثرية العديدية، اكثرية الشعب الاكثرية الساحقة من المسيحيين والاكثرية الساحقة من المسلمين، هي ضد الحكم القائم، ضد اسلوب الحكم، ضد سياسة الحكم، وهذه الاكثرية ترى ان الوضع بات يهدد بالانفجار، ان هذه الاكثرية الشعبية التي اقصيت عن المسرح السياسي اصبحت يائسة من قدرتها على التاثير على مجرى الاحداث بالمواقف النيابية وبالاكتفاء بتاييد الصحافة هذه الاكثرية، ترى مشاعرها وامانيها، ليس فقط لا تطبق على صعيد الحكم بل انها تداس، فلا يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسة، ولا بمناسبة ممارسة الحكم ولا عندما تتبلور هذه عند تاليف الحكومات.

هذه الاكثرية ترى نفسها معزولة عن مواجهة الاحداث، بفعل سيطرة قوى حاكمة بعيدة كل البعد عن نظام الحكم البرلماني والاصول الديمقراطية، هذه القوى الحاكمة هي الحلف الشيطاني القائم بين طبقة «الميلتاريا» واليسار العربي المتطرف.

واسمحوا لي ان اقف قليلا لاعرض لكم ذلك اننا نرى في الجيش اللبناني مؤسسة فوق كل شبهة، وان هذا الجيش في مجموعة كان دائما القدوة في وطنيته وفي الروح المعنوية العالية التي يتمتع بها، وفي الانضباط الذي تحلى به في ادق الظروف، واذا كان من موقف لنا تجاه هذا الجيش كمؤسسة، فهو الثناء على صموده في وجه جميع

to obtain the original document, Please contact Mr. Adnan Daher

الاغراءات وعدم الانسياق وراء قبضة من الضباط نطلق عليها اسم «المليتاريا»، هذه «المليتاريا» برزت الى الوجود يوم تولى الرئيس شهاب مقاليد الحكم سنة ١٩٥٨ وقد كانت تشكل في البدء عناصر الضباط الذين كانوا يتعاونون معه في القيادة، والخطأ التاريخي الجسيم الذي ارتكبه الرئيس شهاب، انه لم يؤمن بالمؤسسات الدستورية القائمة وبنظام الحكم في لبنان، وبالميزات التي يتحلى بها الشعب اللبناني، فعمد الى الاستعانة بهذه المليتاريا لتركيز قواعد عهد ظنا منه، ان هذه المليتاريا لم تنغمس بعد في السياسة، ولم يتآكلها الفساد والحقد، عدا ما تتميز به عادة الاساليب العسكرية من سرعة في التنفيذ ووضوح في الاوامر والتعلميات.

ان هذه المليتاريا بدات سنة ١٩٥٨ تشكل العناصر اللازمة لحصر صلاحيات السلطة بيدها، ان هذه المليتاريا، هي ترسم سياسة الدولة، وهي تقرر موقف الدولة وهي ترسم كيفية تنفيذها من قبل مختلف ادارات الدولة.

واما الحكومات فان هذه المليتاريا بالذات هي التي اشرفت وتشرف على تاليفها، وعلى توجيه مقرراتها والتسلط على مقدراتها وكان من الطبيعي بعد ذلك ان تطبق هذه المليتاريا على مختلف ادارات الدولة فتتحكم بالمراكز الحساسة، وتسيطر على جميع مستويات هذه الادارات، وتتحكم بجميع اعمالها، هذه المليتاريا تصرفت كانها الحزب الحاكم، مع الفارق ان القاعدة التي انطلقت منها، لم تكن تنظيمات حزبية، او تجمعات شعبية بل كانت الاستفادة من انضباطية الجيش واستغلال روح التضامن العالية، التي تسيطر على صفوف هذا الجيش.

ان هذه المنظمة السرية التي تحصر مقاليد الحكم بين يديها، هي في نظرنا تغتصب السلطة وتخرق احكام الدستور، وقد كان من نتيجة اغتصاب هذه السلطة على الصعيد العملي انهيار جميع المؤسسات الدستورية من اعلى القمة الى قاعدة الهرم، وانهيار الحكم على جميع مستوياته وعلى الصعيد الاقتصادي، كوارث مالية واقتصادية خانقة عدا الانحطاط الاخلاقي وانتشار الفساد والفوضى في مختلف القطاعات والمرافئ وعلى جميع المستويات.

الرئيس: اسف حضرة الزميل ـ لا يجوز ان تتهم منظمات بمثل هذه التهم الباطلة، التي لا تستند لا على قانون ولا على تحقيق واذا كان هنالك من عداوة شخصية لا يجب ان تظهر بهذا المظهر في هذا المجلس، امام هذا الجمهور من الناس فالرئاسة مسؤولة، اذ تمنع كل نائب يتعدى المناقشة في موضوع الميزانية العامة، واذا شئت ان تنتقد بدون تسمية فانتقد ما شئت شرط ان لا يعلم احد من تنتقد، هذا لا يجوز والقانون يمنع ذلك، واظن ان الاستاذ ريمون اده يقرني على ما قلت واني اتلو عليكم المادة، التي توجب على الرئاسة او بالاحرى متى تمنع الخطيب عن الكلام، لاننا قد اصبحنا على هذا النمط كحائط مبكى، او كمنبر شتائم ومسبات الناس، وهذا لا يجوز في المجلس، ارجو الزميل قبل ان يجبني ان اتلو عليه المادة.

جوزف مغبغب: انا بانتظار تلاوة المادة.

الرئيس: تتلى المادة الـ ٥٦ من النظام الداخلي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فتليت المادة التالية:

يمتنع على الرئيس الاشتراك في مناقشة المشاريع والاقتراحات، الا اذا ترك منصة الرئاسة وجلس في مقاعد النواب الى ان تنتهي المناقشة، وما عدا ذلك فله حق الكلام في ايضاح وشرح اراء النواب وتقارير اللجان وتبيان الاوراق الواردة على المجلس وفي كل موضوع لا يتعلق بمناقشة المشاريع والاقتراحات.

للرئيس حق منع الخطيب عن الكلام بلا قرار من المجلس في المواضيع التالية:

اولا ـ اذا تصدى الخطيب للكلام بدون اذن من الرئاسة.

ثانيا ـ اذا ذكر الخطيب اسم رئيس الجمهورية بغير عنوانه الوارد في الدستور او تعرض بما يمس الكرامة، او بذكر مسؤوليته في غير ما نص الدستور.

ثالثا ـ اذا ذكر الخطيب عبارات تحقير بحق اخراب المجلس او احد النواب او اللجان.

رابعا ـ اذا تعرض الخطيب لهيئة او شخص بالتحقير او تناول حياته الخاصة مالم تكن الاقوال مؤيدة بحكم قطعي من احدى المحاكم.

خامسا ـ اذا خرج الخطيب في كلامه عن الموضوع الذي من اجله اذن له بالكلام، وفي ما عدا ذلك لا يمنع الخطيب عن الكلام الا بقرار من المجلس.

الرئيس: ارجو التقيد بنص هذه المادة.

جوزف مغبغب: نعم يا سيدي، اننا نحمل هذه المليتاريا..

الرئيس: حضرة الزميل، لقد طلبت مني كيفية تطبيق النظام، والنظام ينص صراحة ان التلاوة ممنوعة، وقبل كل شيء اترك هذه الورقة التي بموجبها تتلو كلمتك.

جوزف مغبغب: واننا نحمل.

الرئيس: اذا بتريد التلاوة ممنوعة.

جوزف مغبغب: يا سيدي، انا لا اتلو، بان انني اقرا.

الرئيس: اطلب منك عدم التلاوة، لان التلاوة ممنوعة «خبي الاوراق».

جوزف مغبغب: اننا نحمل هذه المليتاريا القسط الاوفر من المسؤولية، من مسؤولية ما اصاب البلاد، في هذه السنوات الاخيرة، من كوارث وافات، وان الجيش في نظرنا يجب ان يبقى المؤسسة المنزهة عن كل الشوائب والعيوب، ولا يمكن ان يتحمل مسؤولية أي من تصرفات افراده، ويقتضي بالتالي، وهذا ما اود ان اصل اليه، ان نجري حركة تطهير شاملة، فنعود بهذه المؤسسة التي نفخر بها جميعا الى المهمات الاساسية التي اناطها بها الدستور، وهي شرف الذود عن الوطن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: كيف تقر بها، وهي المهيمنة على هذه القضايا.

جوزف مغبغب: لا، ولا والله لم تسمعني من الاول.

الرئيس: انا علي واجب ان اطبق النظام ولست مضطرا لان اترك الناس تسب الناس في المجلس حتى لا يقال هذا ليس مجلس نواب، هذا مجلس مهاترات ومسبات الناس.

اذا كان لك ما تريد ان تقوله فامامك المحاكم وامامك، كما تقول الهيئة التي تفتخر بها اذهب واشك لها فهي تحقق بالشيء الذي تتكلم عنه فاذا كان لك حق تعطيك اياه، واذا لم يعطوك حقا عندئذ تعود الى المجلس وتقول انك عملت كذا وكذا، ولم يستمع الي احد لكن الان نحن بصدد درس الموازنة العامة.

جوزف مغبغب: نعم يا دولة الرئيس، بما فيها موازنة وزارة الدفاع الوطني، ولنا ان نراقب ونناقش كل المواضيع.

الرئيس: انا لي ملء الحق ان امنعك من الكلام بموجب المادة الـ ٥٦ من النظام الداخلي بالا تتابع الحديث في هذا الموضوع وقد تلوت نص المادة المختصلة امام جميع النواب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، انا اود ان الفت نظر دولتكم الى ما يلي: ان هذا المجلس النيابي هو المركز الصالح والميدان المؤهل، لا بل انه المجال المخصص.

الرئيس: التشريع.

جوزف مغبغب: لان يراقب اعمال الدولة.

الرئيس: للتشريع، ليس للمشادة ارجو من منير بك ابي فاضل ان ينوب عني بادارة الجلسة لانه لم يعد بامكاني ان استمع ألى هكذا اقوال.

جوزف مغبغب: والمجال المخصص للتشريع وبذات الوقت لممارسة حق الرقابة وللتعبير عن هذه الانتقادات بقصد اصلاح ما فسد وتقويم ما اعوج، وليس هنا من ادارة او جهاز مؤسسة تخرج عن نطاق عملنا، وعن مجال انتقادانا، وعن الامكانية في ان نوجه اليها كل لوم، او كل فساد نراه بقصد اصلاحه وتقويم ما اعوج.

واما عن النشاط اليساري المتطرف، فاننا ايها السادة ما كان علينا ان نخشى على لبنان من النشاط اليساري المتطرف انما الظروف الخاصة،ابرزت خطر النشاط الذي يقوم به اليسار المتطرف حاليا، ان تاييد المعسكر الشيوعي لقضية فلسطين بشكل جدي وواضح ومن جهة اخرى انحياز الولايات المتحدة نحو اسرائيل، خلق نوعا من التعاطف بين الشيوعيين وبين الدول العربية، وبصورة خاصة اصابنا سهم كبير في لبنان، وجريا على عادتهم اغتنم الشيوعيون هذا المناخ المواتي، وعمدوا الى استقطاب فئة محترمة من الراي العام، فرفعوا الشعارات وقادوا التظاهرات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتمكنوا من خلق تيارات شعبية لا يجوز بعد اليوم ان نتجاهلها لان هذه الغوغائية كان لها من التاثير البالغ على القيادات التي تمثل فئة لبنانية، لدرجة انها جعلت معظم هذه القيادات، اسيرة هذه الغوغائية، لا تقوى على الافلات منها ولا على ممارسة الحكم بعقلية رجال الدولة المسؤولين كما ان هذا التيارات الغوغائية التي تقودها بعض عناصر اليسار المتطرف حملت القادة ممثلين فئة لبنانية على اعلان عكس ما يضمرون، وعلى العمل عكس ما يعتقدون صوابا، فاضطروا ان يحافظوا على مواقفهم وان يلحقوا بالركب وان يتبنوا الشعارات التي اطلقت.

ان اليسار المتطرق يهدف على الاطاحة بالنظام والقضاء على قواعد الاقتصاد اللبناني كما يهدف الى تذويب الكيان اللبناني، وكل من هذه المواقف بات يشكل بنظرنا خطرا يجب دفعه، الا ان وجه الخطورة الذي يجب ان يستدعي انتباهنا، هو ان هذه الميليتاريا يا امير مضطرة للتعاون مع هذا اليسار المتطرف.

نائب الرئيس: نبهك فيما سبق دولة الرئيس على عدم ذكر الاشخاص او الاسماء او الهيئات.

جوزف مغبغب: يا سيدي، لم اذكر هيئات.

نائب الرئيس: بلى انك تذكر هيئات ارجوك ان تتوقف عن ذكر الهيئات.

جوزف مغبغب: واللقاء معه، لان هذه الفئة بحاجة الى تامين وجودها باساليب ووسائل لا يمكن ان تلتقي مع كل من يؤمن بضرورة المحافظة على النظام البرلماني وضرورة احترم الحريات الاساسية للمواطن، فهناك تباين طبيعي بين العناصر التي تؤمن بهذا البلد وطنا وكيانا ونظاما واقتصادا وبين كل من هذه الطبقة التي يرفضون ان نسميها وبين اليسار العربي المتطرف.

ان هذه الميليتاريا، دون ان تكون يسارية في جوهرها تلتقى مع اليسار المتطرف وهي مضطرة للتعامل معه ولان تكون احيانا في خدمته لكي تؤمن الاستقرار، ولكي تضمن استمرار نفوذها عبر النظام، ومن خلاله، وهكذا نجد الاسباب التي تجعل القوى الحقيقية تحكم لبنان وتتحكم به هي حلف جهنمي قائم بين طبقة الميليتاريا وبين هذه الطبقة اليمينية التي تستثمر الحلف وبين اليسار المتطرف الذي يستغل فئة كبيرة من الراي العام اللبناني، هذا ما يفسر حقيقة الوضع السياسي في لبنان كما يفسر عزلة القوى اللبنانية عن الحكم وعدم التعاون الواضح الصريح بين مختلف القيادات ومختلف الفئات اللبنانية.

ان هذا العقد الجهنمي

نائب الرئيس: حضرة الزميل، نبهتك مرار عديدة بان التلاوة ممنوعة التلاوة ممنوعة الا باذن.

جوزف مغبغب: طيب، طيب، ان هذا العقد الجهنمي سخر مقدرات الدولة وموازنات الدولة وامتيازات الدولة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وقضاء الدولة وجميع سلطات هذه الدولة وصلاحياتها، ليضمن استمرار السيطرة من خلال مختلف الهيئات الدستورية التي يتشكل منها.

اما غاية القوى الحاكمة، فهي الاستمرار باي شكل كان، هذه القوى الحاكمة الفعلية تسعى بحسب مكاسبها، وتخشى يوم الحساب، واما رغبة الاستمرار هذه، فهي وراء انهيار جميع مؤسسات الحكم لدينا واننا لضيق الوقت سنعرض سياسة الحكم القائمة من خلال موضوعين اساسيين، السياسة الاقتصادية والسياسة المالية.

ايها السادة، على صعيد السياسة المالية اني اكتفي بايراد بعض الارقام الاجمالية لاعود فادخل في التفاصيل عند بحث بنود الموازنة.

ايها السادة، هذه الدولة اما انها تعبث بامواني الخزينة، او انها تتواطأ مع السارق، او انها تحمي السارق، وهذا هو الدليل، اولا قضية الامانات هناك ايها السادة امانات للافراد والمؤسسات للافراد والبلديات تبلغ في مجموعها ٤٦٤ مليون ليرة ما في منها غرش واحد حاليا في وزارة المال وانا اطلب من دولة الرئيس، ان يقف ويقول ما يوجد في وزارة المالية وما هو المقدار المودع وما هو الباقي، لقد تصرفت بها الدولة وانفقت منها كل غرش وهذا حق للافراد، وتضطر الحكومة لمواجهة ما يطلب اليها من امانات، تدفعها من الموارد العادية التي تدخل اليها.

ثانيا، واردات شركات البترول، ان الحد الادنى للمطالب التي تترتب لمصلحة الدولة اللبنانية بذمة شركات البترول منذ سنة ١٩٥٥ لغاية سنة ١٩٦٨ تبلغ ١١٥ مليون و٣٧٧ الف ليرة لبنانية، وهذا يشكل الحد الادنى بما في ذلك متوجبات ضريبة الدخل، وبما في ذلك من فروقات في تحديد كلفة التكرير فمنذ اكثر من خمس سنوات ولدى هذه المجلس اتفاقية تعطينا بموجبها شركة المدريكو مليون ومئتي الف ليرة وقد اوشك هذا المجلس ان يصدق عليها، بعد ان وافقت لجان الخبراء والحكومة، بينما نحن نبحث كيف نستدين وكيف نصدر سندات خزينة وكيف نعمل في الدفع المؤجل.

ثالثا، رسوم الجمارك لا اريد ايها السادة في حسابي هذا ان ادخل حساب جميع المحروقات التي تتناول غرشا واحدا عن الكاز والبوتان وغيرهما، لدي احصاءات رسمية صادرة عن مصادر الدولة بالذات، استهلك لبنان ايها السادة سنة ١٩٦٧ ٣٥٦ الف و ٦٣٤ طنا، اعود فاكرر استهلكنا ٣٥٦ الف و ٦٣٤ طنا من البنزين العادي والممتاز، وذلك سنة ١٩٦٧ وتتقاضى الدولة عن كل طن ٢٤٨ ليرة و٧٧ غرشا كرسم محروقات، واذا علمنا ان زنة البنزين هي سبعين بالماية، فيكون الظن يزن، او تسع او يوازي ١٤٠٠ ليترا، أي حوالي السبعين تنكة، فيكون مجموع الاستهلاك ٢٥ مليون تنكة بنزين على كل تنكة بنزين اربعماية وخمسة عشر غرشا تقريبا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محروقات، حساب بسيط ايها السادة يجب ان تبلغ رسوم المحروقات لدينا ١٠٥ ملايين ليرة لبنانية، وها اني اعود فاستشهد بحديث لي مع معالي وزير الاشغال مساء البارحة، قال لي عرضا معالية، ان هناك لجنة خبراء من البنك الدولي يدرسون قضية تمويل شبكة الطرقات في لبنان ومن جملة دراستهم، درسوا قضية تمويل هذه المشاريع فتبين لهم، انه اذا ما زادت الرسوم ليرة لبنانية على كل تنكة لتوفر لنا ٢٥ مليون ليرة اضافية، فهذا يعني انه يطابق تماما الحساب الذي نحن بصدده، معاليه يقول الليرة توازي ٢٥، نحن نقول الرسم المتوجب على كل تنكة هو اربع ليرات وخمسة عشر غرشا ننفق او نستهلك ٢٥ مليون تنكة، اذن يجب ان يتوفر لخزينتنا ١٠٥ ملايين ليرة كرسوم محروقات.

ايها السادة، ماذا نرى في الموازنة؟ تحقيقات الرسوم التي جبيت خلال السنة ذاتها مبلغ ٥٥ مليون ليرة و ٤٢٧ الف و ٨٥٠ ليرة اذن ايها السادة يكون هناك فرق بسيط فيما بيننا قدره ٤٥ مليون ليرة.

ثم يا سادة، اذا كان هذا الشيء يخالف فانا مسؤول امام هذا المجلس، وامام الراي العام، ان هذه الارقام هي الارقام الحقيقية وتاكيدا لذلك سازود المجلس بدراسة قانونية فنية، اصرح انني ساتقدم الى كل نائب بدراسة فنية موسعة، حول جميع هذه الارقام التي توصلت الى خلاصتها مع كبار الفنيين الاختصاصيين في القضايا البترولية.

اما يا سادة، قضية الريجي، فكان ثمن عليه الدخان، خمسين بالماية اقل مما هو عليه اليوم بلغت عائدات الدولة سبعة وخمسين بالماية من مجمل الرقم النهائي في هذه الشركة وبعد ان اضفنا ماية بالماية على ثمن السكاير، فان هذه النسبة تدنت الى ما يقارب العشرين بالماية.

هناك لغز ساقرأه عليكم، كما اقرأه على الراي العام اللبناني، الدخان الاجنبي المستورد يدر على الخزينة بعد الزيادات الاخيرة خمسة وسبعين مليون ليرة، وجميع واردات الريجي بما في ذلك واردات الدخان الاجنبي، تتقلص لتصل الى ٣٢ مليون ليرة معنى ذلك ايها السادة، ان هناك خسارة تزيد عن الاربعين مليون ليرة فقط في الريجي.

خامسا، قضية الكازينو ايها السادة، اسمحوا لي ان اقف قليلا، عند قضية الكازينو، بلغ ما استحق للدولة بذمة شركة الكازينو سنة ١٩٦٨ ثلاثة ملايين و ٦٠٠ الف ليرة في السبعة اشهر الاولى من سنة ١٩٦٨ كان يجب ان تدفع الى صندوق الدولة تباعا لدى التحصيل هل تعلمون اين هي الان، ايها السادة؟ ما زالت في جيب ادريان جدي، نعم وهل تعلمون ما هي محتويات جيوب ادريان جدي؟ لا بد انكم تعلمون، يا سيدي، انا اقول ان هذا المترتب بذمته هو مبلغ ثلاثة ملايين و ٦٠٠ الف ليرة، الدولة لم تحصل على غرشا واحدا، وهي قد فقدت ثلاثة ملايين

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

و٦٠٠ الف ليرة، كان يجب ان تدخل الى الصندوق تباعا مع التحصيل.

وضعت الدولة يدها على البنك الاهلي، ثم اصيب الرجل واصبح في السجن، عفوا في المستشفى وماذا طرا على الثلاثة و٦٠٠ الف ليرة؟ لم تشاهد ولم تر الدولة منها غرشا واحدا، اتعلمون ايها السادة لماذا بقيت هذه المبالغ ضمن ادريان جدي وفقدتها الخزينة؟ لان هذا المنكود الحظ، قد اضطر قبل اشهر ان يدفع خمسة ملايين ليرة للمساهمة في النفقات الانتخابية، نعم، نعم وساعطيكم الرقم، طالما ان هناك بحثا بهذا الموضوع، والواقع ايها السادة، لقد دفع ادريان جدي مبلغ اربعة ملايين و ٤٧٩ و ٢٦٠ ليرة، وهذا في قيود الكازينو وهناك لائحة لديون الكازينو تبلغ ١٢ مليون ليرة، ومنها يستفاد من هم الاشخاص المتنفذين الذين استفادوا.

هناك ايها السادة اربعة ملايين و ٤٧٩ الف ليرة و ٢٦٠ ليرة دفعت في ليلة واحدة، قبل انتخابات سنة ١٩٦٨ هذا ما يبرهن ايها السادة، لماذا فقدت الخزينة ثلاثة ملايين و ٦٠٠ الف ليرة من الكازينو.

احد النواب: الى أي فئة دفعت هذه المبالغ؟

جوزف مغبغب: الفئة التي يمنعنا عن تسميتها حضرة نائب الرئيس الاستاذ منير ابو فاضل.

نائب الرئيس: اول شيء منير ابو فاضل ما منعك تسمي ولا فئة، بل انه طلب منك ان تحافظ على النظام الداخلي للمجلس، وهذا ما اطلبه منك بصفتك نائبا.

جوزف مغبغب: هذا الرجل المسكين، الذي اعتقد اليوم انه مهدد في حياته، نعم انا اخشى على حياته، هذا هو الضحية ولا اقول ضحية، بل كان الاداة، وفي سنة ١٩٥٩ عجز هذا الرجل عن ايفاء سند بقيمة ٧٠٠ ليرة فسحبت بحقه معاملة البروتستو فاذا به بعد اربع سنوات يتمكن من سحب ٩٥ مليون ليرة من المصارف.

احد النواب: اذن فهو عبقري.

جوزف مغبغب: لا ليس عبقريا، بل انه كان اداة مسخرة ويقول انه هو ويا ليته يسجل ما يقوله، انني كنت شاهد زور في هذه العملية، ويا سيدي هناك انصار وازلام، واذا كان الامر كذلك فاسمحوا لي ان اعطي بعض الارقام هناك ٣٠٠الف ليرة تدفع شهريا لاشخاص دون ان يكن لديهم أي عمل، عملهم اشقياء، وقتلة وانصار ومحاسيب للمتزعمين ولرجال السياسة وللذين يقدمون لادريان جدي الحماية وهذا المبلغ يدفع لهم شهريا، نعم.

ايها السادة نصف مليون ليرة تدفع سنويا تحت رسم استشارات قضائية وهذا الشيء مقيد وهناك اسماء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، ايها السادة، المقام فعلا يدعو الى الشفقة، اكثر مما يدعو الى الهزل عندما تكون اموال الشعب تهدر بمثل هذه الروح المجرمة، من هنا ترون ايها السادة، ان هذه القوى الحاكمة التي لم تستند الى النظام البرلماني، والى الراي العام، والى الاكثرية الفعلية البرلمانية، قد احتاجت لتضمن استمرارها لتضمن ولاء المحاسيب والانصار ان تعمد الى هذه الفضائح المالية وبعد ان افرغت الموازنة من الاموال العامة، اموال المكلفين عمدت الى القطاع الخاص، واذا شئتم اكثر مزيدا لا ارى مندوحة ايها السادة، من ان تتالف لجنة تحقيق برلمانية تبدا في الانترا مرورا في بنك الشرق الاوسط والاهلي والرهونات لانه لم يعد لنا من ضمانة، سوى ان نقدم نحن على التحقيق بهذه الفضائح المخزنة التي لا تحصل في اكثر البلدان تخلفا واكثرها بدائية.

هذه كانت نتائج تصرفات هذه الفئة الحاكمة، فخزينة الدولة خالية، واقتصادها على شفير الهاوية والموازنة ساعود لمناقشتها بالتفصيل عند بحث البنود.

ايها السادة من وراء هذه الاسباب، وجميع هذه الاسباب والتصرفات تتضح الاسباب الحقيقية الكامنة وراء ما نشكو منه من العجز، فعلى صعيد سنة ١٩٦٧ ـ الفت نظر دولة الرئيس بصفته وزيرا للمالية ـ الى ان الاموال المحصلة فعلا من الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات والقروض سيكون مجموعها ٥٣٣ مليون و ٤٧٣ الف ليرة و ٦٢٨ غرشا يقابل مجموع المحروقات ٥٩١ و ٤١١ الف ليرة و ٨٢٨ غرشا، فيكون ايها السادة، الفرق ٧١ مليونا، لقد حصلت الدولة ٥٣٣ مليونا، انفقت ٥٩١ فيكون هناك التزامات مترتبة مقدارها ٧١ مليون ليرة، وهذا يجب ان يضاف الى خانة المطلوبات من الدولة اذا اعتبرنا ذلك ثم سندات الخزينة، والامانات، والقرض والدفع المؤجل توصلنا الى الحقيقة الاساسية التالية:

اننا بعد سنتين، او ثلاث على الاكثر ستضطر ان ندفع رواتب الموظفين بدفع مؤجل وبسندات قروض.

فعلى هذا ايها السادة، نداء حار اوجهه الى جميع القيادات المسؤولة في هذا البلد، منبها الى خطورة الاوضاع والى امكانية زيادة تدهورها، اكثر فاكثر على الصعيد السياسي، على الصعيد الدفاعي، على الصعيد الاقتصادي والمالي، على صعيد الامن، على صعيد الاستقرار، فاذا ما كان هناك من حرص لدى جميع على ان يبنوا وطنا حديثا يسود فيه الاستقرار لبناء الدولة الحديثة، فعلينا ان نبدل اسلوب الحكم والاساليب السياسية التي لا يمكن ان تستمر واذا ما استمرت فان هناك ابشع العواقب تنتظر البلد، ولا استبعد ان تقع الكارثة بين حين واخر.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرة النوات المحترمين،

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لقد استمعت بكل اخلاص، وانتباه الى سائر الخطباء الذين اعتبر ملاحظاتهم وارائهم حول الموازنة مما يجب علينا ان ناخدها ماخذ الجد، لنعمل على دراستها من اجل وضعها موضع التنفيذ، بقدر ما تسمح به الامكانات والظروف، ذلك لان من واجب الحكومة تضامنا مع المجلس وخدمة لمصلحة الوطن والشعب، ان تقوم بكل اصلاح تتطلبه مصلحتنا العامة على كل صعيد، وعلى هذا اجد عذرا لكل من شط به اللسان في انتقاده اذ اسرف دون ان يدري نتيجة وضرر اسرافه على المصلحة العامة التي ينشد، ولكن عذره في كل ذلك، اما تصورات او معلومات خاطئة يترتب عليها استنتاج ليس في محله وتراكم هذه على ذلك ادى الى هذا الشطط الذي يجب ان نغفره له.

وهنا لا بد لي من الاشارة الى الوحدة الوطنية التي لا يمكن ان يهددها، او ان يؤثر فيها كلام مهما كانت بلاغته، لان هذه الوحدة الوطنية، انما هي فعل ايمان عند سائر اللبنانيين واحمد الله على ان من تعرض اليها انما استدرك في نهاية كلامه اذ اعتبرها وحدة وطنية، من حوله ولاجله فنحن الذي يهمنا ان تبقى الوحدة الوطنية، ولا يهمنا بعد ذلك أي شيء.

لهذا انتقل الى الموضوع الاخر الذي لم اكن اريد التعرض له، لولا ان التكرار في الحديث عنه، فقد اولا اثره وجدواه ولا اريد ان اعتبر بان القصد من التكرار، انما هو ضرب تلك المؤسسة، بحيث تتفكك لا سمح الله اذ ان هذه التجزئة للاتهام لا بد ان يكون من ورائها غاية في الوصول الى زعزعة اركانها وهذا ما لا يمكن ان يحدث، لان الوطنية والمناقبية وما تعودناه من ابطال هذه المؤسسة من تضحية وصبر على الاذى، سيجعلها دائمة الحرص والمنعة والقوة التي يحتاجها لبنان في كل اوان وزمان، اكتفي بهذا القدر لاقول لكل واحد منكم بان الحديث عنها، وليس التعرض فحسب ليس من الاخلاص في شيء لهذا البلد، لانه مهما كانت الاسباب يجب ان تظل هذه المؤسسة على قد سيتها لانه هي عماد هذا الوطن وهي سلاحه وهي زاده عند الملمات.

اخلص بعد هذا، وبكل عجالة لاتعرض الى المواضيع التي سمعتها حول الموازنة، واعني الموازنة وهذا الذي يعنيني ويهمني قبل كل شيء.

فابدأ بقضية البترول لانتهي بسواها، ذلك لانني اريد ان ادلل حول الارقام المضخمة التي تليت على مسامعكم، بحيث انها لو كانت منسجمة مع الحقيقة والواقع، فهي في الواقع يجب ان تكون موضع خوف وتخويف، ولكن نحمد الله انها ارقام لا تركز على اساس صحيح، ونعذر الذين ذهبوا فيها بمثل هذا الشطط، لان المعطيات المتوفرة لديهم انما هي خطا كذلك ما بني على الخطا فهو خطا.

اقول، اولا فيما يتعلق باتفاقيات البترول، ان هذه الاتفاقيات يرجع عهدها الى سنة ١٩٥٣ وما بعد، ولقد كانت في هذه الاتفاقيات القوانين التي وضعت مبادئ عامة وربطت الدولة منذ ذلك الوقت حيالها وكل دولة لا بد وان تحترم توقيعها، اقول انه حصل التباس وقد يكون عن حسن نية، عندما ساق تلك الارقام اذ، بلغت ١١٥ مليون ليرة، وعاد فقال، ان المدريكو عندما ارسلت الاتفاقية التي لا تزال امام مجلسكم الكريم، لم تحقق سوى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المليون ليرة، وكاني به اراد من وراء ذلك ان يعتبر ان الـ ١١٥ مليون ليرة، انما هي على المصفاة فحسب، بينما هذه الرسوم انما تترتب على سائر شركات البترول في هذا البلد، هذه من ناحية، والناحية الثانية، لقد كان لي شرف التفاوض مع الشركات، وعقد الاتفاقيات التي ابرمت في هذا المجلس الكريم وبهذه الاتفاقيات نص على ان كل تحصيل تحصل عليه احدى الدول العربية التي توجد هذه الشركات على اراضيها، انما يستفيد منها لبنان اليا، وعلى هذا الاساس، فاتفاقيات البترول بمجموعها انما تؤمن مصلحة هذا البلد وحقوق الخزينة على احسن ما يكون.

واما ضريبة الدخل التي تتحدثون عنها، فهي تعود الى قانون سنة ١٩٥٦ كما يذكر دولة الرئيس عبد الله بك اليافي، هذا القانون الذي اشترع انذاك كقوة في يدي الحكومة من اجل حمل الشركة على التفاوض حتى الوصول الى اتفاقية تؤمن مصلحة الخزينة، وهكذا كان، فمن القوانين التي هي موضع التنفيذ لم يعد جائزا ولا يصح، ان نعود الى ضريبة الدخل والى قانون سنة ١٩٥٦ لنحسب على اساسه ارقاما خيالية.

انني اعود لاقول ان اتفاقية سنة ١٩٥٦ تنص صراحة انه عندما يصار الى اتفاق مع شركات البترول بالاتفاق مع الحكومة والمجلس الكريم تستثني هذه الشركات من ضريبة الدخل، اما فيما يتعلق بشركات المصافي، مدريكو ونفط العراق،نعم لقد كان لي ايضا شرف التفاوض مع هذه الشركات، وفي اتفاقيات توصلت اليها وارسلتها الى هذا المجلس الكريم، وهي تحقق مميزات على الاتفاقيات التي كانت قائمة ولا تزال ومع هذا وبعد ان وصلت الى هذا المجلس طرات تطورات، اذكر اهمها لان عليها يرتكز حساب اموال الخزينة، وهو الفرق بين سعر البترول الحقيقي، والسعر المعلن، وبما انه بعد ارسال هذه الاتفاقية لمجلسكم الكريم حصل فارق كبير، بين السعرين مما اوجب اعادة المفاوضة مع هذا الشركات من جديد، واسارع الى القول ان عدة حكومات قد ثابرت في مفاوضتها وقد توصلت الى بعض التحسينات، ولا تزال الحكومة تصر على تحسينات اخرى، ونرجو في الايام المقبلة ان يصار الى فتح البحث مع تلك الشركات بغية الوصول الى اتفاق يؤمن مصلحة الخزينة ارجو، ان اكون واضحا في هذا، وارجو ان يكون في هذا، ما يزيل من اذهانكم، ومن الراي العام ضخامة المبالغ التي ذكرت، والتي بينت اخطاءها، وما يصح في هذا النطاق، يصح كذلك بالنسبة للرسوم التي تستوفيها الخزينة من المحروقات كما جاء، وقد كنت اتمنى لو ان حضرة النائب الاستاذ ادوار حنين وهو الذي اثار تلك الارقام مضخمة، ان يكون حاضرا، لاعطيه ايضا الارقام حسب الاحصاءات الرسمية لابين ان الحسابات التي ذهب اليها انما كانت ناقصة في بعض معطياتها، وزائدة في بعض الاخر، وبهذا فقط، توصل الى رقم مئتي مليون ليرة، وقال ان الخزينة لا تستوفي منها سوى خمسين مليون ليرة، فاين ذهب الفرق، بعد ان تبين ان لبنان وفيه ١٣٠ الف سيارة، وعمل حساب استهلاك السيارة في اليوم الواحد ١٥ ليترا واذا بعملية بسيطة، طلع معه سبع تنكات وضربهما بكذا ليرات، طلع ٢٠٠ مليون ليرة، سهل كثيرا ان يضرب الواحد اخماسا باسداس ويجمع فلوسا بالهواء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما الواقع، فهو ان لبنان يصرف حسب الاحصاءات اربعماية وعشرة ملايين ليترا، واذا ما حسبنا الرسم الذي تستوفيه الخزينة، او الرسوم من رسم مالي، ورسم تعمير، ورسم للصندوق المستقل، ورسم للبلديات، حاصل هذه الرسوم يبلغ ثلاث ليرات و ٨٢ غرشا، اذا ما ضربناها عملية حسابية بسيطة بيطلع ٩٢ مليون ليرة، ويخرج منها مثل ما قلت، للتعمير وللبلديات يبقى ٨٠ مليون ليرة، طبعا في فرق كبير بين الثمانين مليونا والمئتين مليون.

لذلك احب، ان اطمئن المجلس الكريم، ان مجموع ما يدخل على الخزينة هو ٩٢ مليون ليرة.

انتقل بعد هذا لاتحدث بصورة عامة عن الملاحظات التي استمعنا اليها سواء بالنسبة للعجز الذي تحدثوا عنه لاقول لهم، ان الجزئين الاول والثاني من الموازنة وهي الموازنة العادية التي لا يجوز بشكل من الاشكال ان يكون هناك فارق بين النفقات وبين الدخل وانا اريد ان اؤكد لكم، ان هذه الميزانية في جزئيا الاول والثاني هي متوازية ولا فرق هناك، يصح ان يقال معه، ان هناك عجزا يبقى الجزء الثالث وهذا هو الجزء الانشائي في الموازنة، ان هذا الجزء هو في الواقع وارد فيه مشاريع انشائية عديدة، وانا اعترف ان الخزينة ليس بوسعها، بوارداتها العادية ان تغطي هذا الجزء لذلك جرت العادة، ان يفتح في قانون الموازنة نص يجيز للحكومة ان تغطي هذا الفرق عن طريق الاجازة لها بعقد قروض فاذا توفقت الى ذلك تمكنت من التنفيذ والا تبقى هذه المشاريع دون تنفيذ وبمعنى بسيط لانه ايضا هنا لا اجد سبيلا للعجز.

اما اذا كنتم تتكلمون، او تعنون بكلمة العجز، العجز في الخزينة، او عجز الخزينة فهنا، اسارع لاقول لكم ايضا ان السلفات المعطاة للمصالح المستقلة، للمكاتب ولغيرها من المؤسسات التي اعطيت لها من اجل القيام بمشاريع اساسية تحتاجها البلاد في تطورها ونموها ونهضتها والليطاني والكهرباء منها، ان هذه السلفات بالواقع هي قروض مغطاة بقوانين، وهي ستعود بمواعيدها الى الخزينة بحيث انني ايضا لا ارى سبيلا للحديث عن عجز الخزينة ما دامت هذه السلفات، هي مستحقة بمواعيد ومعطاة بقوانين.

انتقل بعد ذلك، لاقول لكم بكل صراحة انه يجوز ان ينظر الانسان الى ما لم ينفذ، وان يحاكم الاخطاء، وان يناقش حسب ما يرى بالنسبة لم يجب ان يكون، ولكن ان تغفل مع هذا، الاصلاحات، والانجازات، والمشاريع، والاعمال العديدة، والمختلفة التي نفذت في سنوات طويلة، بحيث اسهمت جميعها في نهضة هذا البلد وتطوره، مما يجب ان يشهده ويشهد عليه كل مواطن منصف، وجميعنا منصفون والحمد لله، لان هذا التطور لم يجر عبثا، ولم يتم بدون تصميم، وبدون عمل وبدون تنفيذ، فالدولة اذ قامت بكل هذا، انما قامت بواجبها وقد ارى ايضا معكم بانه كان عليها ان تفعل اكثر، واقول لكم، لان كان عليها ان تخطئ اقل، فانا معكم في هذا، ولكن العذر بان لبنان الذي استقل سنة الـ ٤٣ على ضعف موارده وامكاناته على التخلف الذي كان يرزح تحته، انما استطاع بفضل طموح ابنائه، وبفضل الاخلاص الذي رافق العمل في كل مراحله، انما استطاع ان يثب وثبات كبيرة الى الامام، بحيث نشهد اليوم اينما سرنا وحيثما اتجهنا انجازات في مختلف الميادين العمرانية منها الكهرباء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمياه والطرقات، او الاجتماعية التي تدل عليها المؤسسات المختلفة والرعاية التي تؤمن لتلك الفئات من ابنائنا المحرومين الى غير ذلك، مما احتاج معه الى وقت طويل من اجل تعداده.

حضرات النواب المحترمين اود ان اجاري حضرة النائب المحترم الشيخ موريس الجميل الذي يؤمن كما جميعا بالعلم والتقنية، بالتخطيط والتصميم، ذلك لان وضع البرامج الطويلة المدى، انما هي التي تساعد في الواقع على ان ترسي سياسيتنا الرسمية وتربط الموازنات بها، بحيث تكون هذه البرامج خريطة عمل نتوجه على اساسها بحيث لا يجوز معها بعد ذلك الارتجال، او التعديل او التبديل، حسب الظروف او الاشخاص وانني لاجد في هذه السياسة ما يوفر على لبنان، ويوفر له ما يؤمن مصالحه وما ينسجم مع رغبة مجلسكم الكريم، ونحن نعدكم، باننا سنتبع هذه السياسة ونرجو ان نوفق فيها، سواء من ناحية الاشغال بالذات او من ناحية الادارة التي اشاطركم الراي ايضا، ان علينا جميعا ان نعمل متعاونين من اجل تهيئة الاسباب والامكانات لتدعيمها ولتقويتها ولزيادة فعاليتها وانتاجها، حتى تتمكن اجهزة الدولة من ان ترافق الحاجات والمصالح للوطن والمواطنين، وتكون الدولة قادرة على القيام بواجبها على احسن ما نريد جميعا.

وهنا لا بد لي من القول، واعترف بواقع معلوم من الجميع، ان هناك انظمة وضعت وقوانين شرعت، جعلت الوظيفة وقفا على اصحاب الشهادات، يدخلونها نتيجة المباراة وعن طريق الخدمة المدنية، انني ارى ان هذا قد ادى الى شيء من التهريب بحيث انصرفت بعض الادارات الى الاستعانة عن طريق التعاقد وعن طريق الاجراء والمياومن، بحيث ان العدد تضخم من هؤلاء، على حساب اولئك، وهذا ما نلمس اليوم بعض ضرره.

لذلك فانني اعدكم ايضا، وقد عقدت اكثر من اجتماع عمل، لان اضع دراسة واقعية في كل مؤسسة وفي كل ادارة لنعلم ما هي حاجتها الحقيقة، وما هي الوظائف المنصوص عليها في الملاكات، وما هو عدد الاجراء والمياومين والفائضين عن الحاجة اذ ان هناك فائضا في بعض الادارات وحاجة في البعض الاخر، ليصار الى عملية تظبيط، حتى ننزه الادارة ونقوي اجهزتها لتتمكن من القيام بمسؤوليتها، وبعد هذا فانني، اقول لكم، بكل ثقة وبكل صدق، ان متانة اوضاعنا المالية وسلامتها، مكنت لبنان، من اجتياز الصعوبات والظروف المعلومة التي مرت بنا وبقي اقتصادنا سليما وبقيت ماليتنا قوية، وبقي لبنان بفضل تعاون وتضامن ابنائه الذين مهما تبايثت اراؤهم سيظلون في وحدتهم الوطنية القوة الفاعلة من اجل خير لبنان.

ـ تصفيق ـ

وانني اشعر كذلك، ان هذه الظروف التي مررنا بها قد اثرت على بعض نشاط التسليف في هذا البلد، وانني اعتقد ايضا انه من واجب الحكومة ان تعني بتهيئة الاسباب من اجل توفير المال لينصرف وليثمر في المشاريع والاعمال الخاصة، لانه يجب علينا ان نفسح المجال امام المبادرات الفردية في ظل هذا النظام الحر الذي نؤمن بجدواه وبقدرته، هذا النظام الذي لا يمكن للاستاذ اده، ان ياخذ على الاستاذ كمال جنبلاط الذي عدد نتائجه ومفاعليه والازدهار الذي ترتب عليه، وانني لاقول له، ان ليس من حرية مطلقة، وكل تدخل من قبل الدولة هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تدخل موجه، قضت به مصلحة وواقع هذا البلد، وارانا، جميعا متفقين بعد تلك الخناقات الحامية، وظل لبنان في سيره ناعما رافلا مزدهرا.

لها اقول، ان الحكومة واعتقد ان امام مجلسكم الكريم الان مشروع قانون مستعجل مكرر، يجيز لبنك التسليف الصناعي الزراعي ان يساهم لغاية المليوني ليرة من احتياطه في بنود، صدر عن مجلسكم الكريم قانون بها يجيز تاسيسها من اجل التسليف المتوسط والطويل الاجل، واظن ان مجلسكم الكريم يرى في هذه الخطوة مع الحكومة مما يؤمن التسليف والمال ليصرف في القطاعات الاقتصادية من اجل زيادة العمل والمشاريع، الى جانب هذا، لقد بادرت الحكومة ايضا الى الاجتماع باهل النشاطات الاقتصادية واتفقت معهم وبعد ذلك قامت باتصال اجرته مع البنك الدولي من اجل وضع بنك الانماء موضع التنفيذ، ونحن الان بانتظار البنك الدولي، ونامل عن طريق بنك الانماء ايضا، ان نوفر مبالغ اخرى من المال لتنزل الى ميدان العمل، هذه هي بعض خواطر واراء اردت ان اقولها بصدد بحث الموازنة، واننا لنعدكم، بان نقوم بواجبنا وفي كل حقل اصلاحي بما يرضي ضمائرنا جميعا ويحقق لهذا الشعب ما يصبو اليه، وكل عام وانتم بخير.

الرئيس: بقي من طالبي الكلام حضرات النواب السادة : جورج سعاده، لويس ابو شرف، عصام الحجار، نجيب الخوري، فؤاد الطحيني، فهل تريدون التنازل عن الكلام وقفل باب المناقشة حتى نباشر بالتصويت على بنود الموازنة لانه عندنا متسع من الوقت غدا وبعد غد ثم يوم الاثنين والثلاثاء وقفة العيد، فاذا اصررتم الليلة على متابعة المناقشة، فاني اعدكم ان ابقى معكم حتى الصباح.

والكلمة لحضرة النائب الاستاذ عصام الحجار.

عصام الحجار: دولة الرئيس،

ايها السادة، نحن كسياسيين، لا نفهم الموازنة ارقاما، بل بنيانا وتوجيها يعكس سياسة الحكومة واهدافها، انطلاقا من هذا المبدا نتملس في الموازنة، اسباب تفضيل باب على باب بلا طائل، نتساءل عن دور الحكم فنقع بتناقض وتباين لا هو دور الايجابي كالمفهوم الحديث للدولة، ولا هو الدور التقليدي بل خبط عشواء، بعض من هذا وشيء من ذاك، وزارات تتوارث نسبة ما يصيبها من ارقام، زيادات في الميزانية تعلو وتنخفض دون توجيه، او تخطيط، اعتمادات تقتنص اقتناصا دون حق او مبرر، نحن لا نسمح لانفسنا ان نعالج كل مشاكل الحكم من خلال وضع الموازنة، بل نريد ان نستعرض الانحرافات التي ادت الى تردي الوضع ونحن احوج ما نكون في هذا الوقت بالذات الى تجنيد كامل طاقتنا لمجابهة تحدي العدالة الاجتماعية في الداخل، والخطر الخارجي المداهم، لبنان لا يشكو من قلة اهل الاختصاص والكفاءة بل يشكو من التقاعس والفوضى، لقد دخل الادارة قديما وحديثا، رجال اكفاء لهم الخبرة والدراسة، الا ان نظريتهم العلمية وكفاءتهم سقطت عند اول تجربة، الاخطار المحدقة بالموازنة داخلية، والقول ان الانكماش الاقتصادي يعود لعوامل خارجة، طارئة، تحوير وتجن على الحقيقة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فلو قدر لهذا البلد نظام اقتصادي سليم لكان امنع من ان يتاثر باي محنة، المخاطر المحدقة بميزاننا الاقتصادي على نوعين منها ما يعود لهدر طاقات الدولة المالية بسبب الفساد ومنها ما يعود لتخلف نظامنا الاقتصادي عن مواكبة التطور، هدر طاقات الدولة على مختلف الوجوه، الضرائب المباشرة وضرائب الدخل وضرائب انتقال وخلافها، يتقاسم معظمهما مراقبو المالية والمكلفين، موارد الجمارك، تذهب الى جيوب المهربين وشركائها من منفذين ومسؤولين، استثمارات الدولة مشمولة بلا رعاية الى اخر ما هناك هذا فقط على صعيد تحقيق الواردات.

اما على صعيد التبذير، فحدث ولاحرج، صفقات مشبوهة، وسمسرة اكثر من ان تعد وتحصى، اموال سائبة، تغدق بلا حساب على الانصار والمحسيب،عقم في الانتاج لسوء التدبير والرقابة كل هذا ادى الى انكفاء في طاقات الدولة المالية ماسخا امكانياتها الحقيقية الي امل من الخمسن واذا انتقلنا الى الاخطار الاقتصادية المحدقة بنا نرى ان اقتصاد هذا البلد وهو اساس كل ازدهار وما يعكسه من مورد للخزينة بتدهور مطرد وذلك لمواجهة الوضع الاقتصادي المتردي بذهنية تخطاها الزمن، فغياب الدولة عن محاسبة الاحتكارات التجارية والراسمالية الجشعة ادى الى قيام نزعات يسارية متطرفة داخل لبنان اقلقت الراسمال المحلي وحرمتنا الراسمال الغريب.

وغياب الدولة عن تطوير المفهوم الحديث للاقتصاد ادى الى التدهور والانكماش الذي نعانيه، تطورات اجتماعية، وسياسية غدت بتطوير المفهوم الاقتصادي فواكبته الدول اليقظة بتشاريع حديثة مقرونة برقابة وتخطيط وتلقناه نحن بالفوضى والدجل.

كان لا بد للراسمال القومي في كل من بلدان العالم الحر، من ان ينتقل من اياد معدودة الى معظم افراد الشعب، وكانت الحاجة لاعادة جميع رؤوس الاموال هذه لاستثمارها بتطهير وتطوير اقتصاديات كل بلد باسلوب علمي حديث وكان الحل نشؤ القطاع المصرفي ومؤسسات الاستثمار والتوظيف.

اما في لبنان فلقد اصطدم هذا الواقع بعقلية حكم متخلف واستغلال على صعيد القطاع الخاص، وكان اول الغيث النكبة المصرفية وما رافقها من ويلات على هذا البلد.

ونحن اليوم شئنا ام ابينا، نرى انفسنا داخل هذا الصراع، دون تدخل من قبل الدولة لتطهير وتنقية المؤسسات الاستثمارية في لبنان وبالاخص الشركات المساهمة من العبث باموال المكلفين والمتحايلين على القانون، وذلك لنخلق الثقة لاسهم الشركة اللبنانية اسوة بالقطاع المصرفي، تنفيعات الشركات المساهمة اللبنانية هي الشرارة الاولى لابتلاع عهد التصميم والتطوير على مستوى ضخم ليلتقي وامالنا بلبنان الغد.

ندعوكم الى التدخل السريع وبكل اخلاص قبل ان يستفحل الداء ونصاب بنكسة ادهى واعظم لانها تتناول عندها دعائم اقتصاد هذا البلد فلعل هناك من سميع.

الرئيس: ارفع الجلسة على ان تستانف نهار غد في الساعة الخامسة بعد الظهر.

الرئيس: اسؤنفت الجلسة حضرات النواب المحترمين،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الغائبون ـ تتلى اسماؤهم،

تليت

الرئيس: المعتذرون ـ تتلى اسماؤهم،

تليت

الرئيس: حضرات النواب المحترمين،

لقد انتهيتم من جلسة نهار امس، وقد سجل نائب الرئيس في المحضر اسماء حضرات النواب الذين سيتكلمون بجلسة اليوم، والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نجيب الخوري، وربما يتساءل البعض لماذا اعطيت الكلام للسيد نجيب الخوري قبل غيره؟ فاجيب ان الاصول يقضي ان نبتدئ بموال، ومن ثم بمعارض، وعنيت بذلك، ان النائب نجيب الخوري اعطى الثقة الموازنة، بينما اغلبية الخطباء كانوا ضد الموازنة.

نجيب الخوري: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

مشروع الموازنة المعروض علينا اليوم، هو الثاني بعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧، وازمة بنك انترا وازمات المصارف الاخرى والحالة الاقتصادية العامة في البلاد، ناهيك عما يعصف في العالم اجمع من ازمات اقتصادية وسياسية، واجتماعية.

ثم تعدد هذه الازمات، كان له رد فعل اولي غير انه من الضروري ان تنحصر النفقات وان تعصر الاعتمادات المخصصة للمشاريع، فجاءت الموازنة من الحكومة تجاوبا مع رد الفعل هذا، هزيلة، وهزيلة جدا الى ان اهتمت اللجان المختصة ورفعت ارقامها الى ما هو امامنا اليوم، ولا بد لي، تجاه هذه الوقائع المبسطة، الا ان اؤكد ان هذه الازمات ذاتها التي كانت مبررا للحكومة كي تطلع على الراي العام بمثل هذه الموازنة، هذه الازمات ذاتها كان يجب ان تكون حافزا لتضخيم ارقام الموازنة كي تستطيع ان تواجه فيما بعد ازمات يمكن ان تكون اشد وادهى اذ يمكننا ان نواجه حربا كتلك التي وقعت في حزيران منذ سنة ونصف او ان نعالج ازمة كتلك التي هبت على اقتصادياتنا من جراء توقف بعض المصارف عن الدفع، او لفقدان بعضها السيولة النقدية الفاشلة او نستطيع ذلك بحذف الاعتمادات المخصصة للمشاريع العمرانية، وان نبقى وزارة الاشغال العامة مثلا بجميع اجهزتها المركزية والاقليمية تقوم بتنفيذ مشاريع لا تتعدى المبالغ المخصصة لها الملايين الخمسة، او بصرف النظر عن تحقيق مطالب الشعب الاساسية او بالتضييق على ما يتطلب جهازنا الدفاعي من تحسين في اساليبه وتطهير في وسائله، وتجديد في آلياته وفنيه على جميع المستويات اذا لم نشا ان نعتبر ما حل بنا من ازمات وهزات وخضات بالداخل الا يجدر بنا ان نتطلع قليلا الى العدو الجاثم على الحدود، وميزانيته بعد حرب حزيران قد ارتفعت الى ثلاثة الاف

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مليون ليرة لبنانية والقسم الاكبر منها مخصص للعمليات الحربية وشؤون الهجوم والدفاع، ان ما اود ان اشدد عليه في معرض هذه المناقشة العامة، هو ان لا نبخل بشيء من امكانياتنا وقدراتنا جميعا لنتمكن من تعبئة البلاد عموما سعيا وراء تحقيق اكبر عدد ممكن من المشاريع العمرانية والانتاجية والانمائية، على الاصعدة كافة من تربوية، واجتماعية واقتصادية وبتحقيق المشاريع التي من شانها النهوض بالحركة العمرانية في مختلف انحاء البلاد ومنها كما هو معلوم، المناطق المحرومة كمنطقة جبيل دون ان ادخل الان بتعداد وتفاصيل المشاريع التي هي بامس الحاجة اليها، وفي هذا المجال لا بد من التاكيد، على اهمية الصعيد الدفاعي كي نؤمن درعنا الواقي وحامي الحمى ما تفرضه علينا متطلبات الدفاع الحديثة وان يكون لنا ملء الثقة، وان نخصصه لهذا الجيش الباسل وعلى راسه عماد حكيم مخلص وشجاع حماية لنا ولمقدساتنا ولاولادنا من بعدنا.

اما كيف نؤمن الاعتمادات والاموال اللازمة لتحقيق هذه السياسة الانمائية، فالحكومة وخبراؤها سوف لا يعجزون عن ذلك لو اعادوا النظر في التشريع الضرائبي وتنظيم التحقيق والتحصيل بصورة اكثر فعالية، او بالقروض الداخلية عند الاقتضاء، الى ما هنالك من الوسائل التي تعذر الدولة، ولا ترهق المكلف ويرشدنا اليها في كل حال، علم المالية العام، واختبار ذوي الشان، فعسى ان نتوصل في هذا المجلس الى اقرار موازنة تكون في حجم املنا، وطموحنا لندعم اقتصادياتنا وندعم جيشنا فنبقى ويبقى لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج سعاده.

جورج سعاده: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

سيقتصر حديثي في هذه المناقشة العامة للموازنة على وزارة التربية الوطنية فقط، على ان اعود من خلال درس بنود الموازنة بقية الوزارات الى التحدث عن الاجحاف اللاحق في منطقة البترون التي لي شرف تمثيلها في هذا المجلس الكريم.

ان ارقام وزارة التربية في تصاعد مستمر منذ سنوات بالنسبة المئوية، وهذه الوزارة بالنسبة للموازنة العامة، كذلك في تزايد مستمر، قد يتبادر الى الاذهان ولاول وهلة عندما نطلع الى الرقم الذي استقرت عنده موازنة وزارة التربية هذه السنة، اننا قادمون تربويا على حل مشاكل التربية والتعليم والمعضلات التي تتفرع عنها، علما بان اكثر ما نتخبط فيه من فوضى اجتماعية وسياسية مردها الى حد بعيد الى هذه المشاكل بالذات، هذه المشاكل التي لم نحاول مطلقا التعرف الى اسبابها، ومن ثم الى ايجاد الوسائل التي تقضي عليها، او تحد على الاقل من خطورتها.

ان مشكلة التربية والتعليم في لبنان بلد الاشعال والنور كما تعارفنا على تسميته تتفاقم سنة بعد سنة، والمبالغ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التي تزاد سنويا على موازنة هذه الوزارة تساهم الى حد بعيد في تعقيد المشكلة بلد ان تحد من خطورتها قد يستغرب البعض هذا القول، ولكني بالاستاذ الى الاحصاءات، سابين لكم حقيقة ما ذهبت اليه كما سابين لكم، وان اموالا كثيرة تصرف في سبيل التربية، وهي التي تعقد مشكلة التربية بدل ان تحل هذه المشكلة.

ابتدئ اولا بمديرية التعليم الابتدائي، رواتب الهيئة التعليمية بما فيهم المتعاقدون واحد وخمسون مليون وستماية واربعة عشرالفا وسبعماية واربع وعشرين ليرة لبنانية، عدد المعلمين ١١١ الف و٦٢٦ معلما، عدد التلامذة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ٢١٦ الف و٩٩٤ تلميذا، يستدل من هذه الاحصاءات ان لكل مدرس في هاتين المرحلتين حوالي ثمانية عشر تلميذا فقط، ثم هذا المعدل اذا ما قورن بالمعدلات العالمية هو ضئيل جدا ففي البلدان العربية، المعدل هو ٣٥ تلميذا لكل معلم وفي البلدان المتقدمة، المعدل هو ٣٠ تلميذا، لنفترض ان المعدل الذي يجب ان نصل في لبنان هو ٣٠ تلميذا يمكننا اذن بالوضع القائم وبالجهاز التعليمي الحالي ان تستوعب ١٤٠ الف تلميذ تقريبا، اكثر مما تستوعبه مدارسنا حاليا وبذلك نتخلص من التي تجابهنا، في مطلع كل عام دراسي، وهي معضلة ايجاد المقاعد الدراسية للطلاب الذين يرغبون في ذلك.

ما هي اذن الحلول التي يجب ان تعتمد لحل هذه المشكلة؟ اولا، ايجاد ابنية مدرسية ذات غرف تستوعب العدد الكافي، بدلا من البيوت التي تستاخر سنويا، وهي لا تصلح بالاساس، حتى للسكن وساعود الى قضية الابنية المدرسية التي تستاجرها الدولة او التي تبنيها، ثانيا، توزيع متكافئ للمعلمين اذ اننا نجد الكثير من المدارس التي تغص بالمعلمين، خاصة مدارس المدن والضواحي بينما القرى تفتقر الى الكثير من المدرسين.

ثالثا : تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالحد الاعلى لعمر التلميذ في كل مرحلة من مراحل التعليم، ان المرسوم رقم ٩٩٩ تاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ نص على ان يقبل في السنة الاولى من مرحلة التعليم الابتدائي من اتم السنة الخامسة، وعلى ان يقبل في السنة الاولى من مرحلة المتوسطة، من اتم السنة العاشرة، التساهم في عمر التلميذ بلغ حدا لا يمكن ان نقف عنده، فاذا كان هنالك من تساهل يجب ان الا يتعدى السنتين، اذا ما عدنا الى الكتاب الاحصائي الذي اصدرته وزارة التربية هذه السنة بالذات ودائرة الاحصاء في وزارة التربية، تشكر على هذا الكتاب القيم، يتبين لنا في الصفحة ٥٤ منه انه يوجد طلاب في السنة الاولى من مرحلة التعليم الابتدائي يبلغون من العمر خمس عشرة سنة أي بزيادة عشر سنوات عن المعدل، وكذلك الحال بالنسبة للمرحلة المتوسطة.

الرئيس : شو يعني نصرف التلامذة الكبار من المدرسة او اننا نمنعهم من التعليم؟ لا يجوز ان يتم هذا الذي تقوله، الا تدريجيا.

جورج سعاده : متابعا،

دولة الرئيس هناك حل بحسب القانون وماذا يرجى من الطالب بلغ الثامنة عشرة من عمره، وهو في السنة الاولى من مرحلة التعليم، يجب ان نخلق مدارس خاصة للمتاخرين عقليا، اذا كانوا متاخرين عقليا فعلا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رابعا : اعادة النظر في وضع المدارس الصغرى وخاصة المدارس ذات المعلم الفرد، لان هذه المدارس، هي عالة على وزارة التعليم اكان من الوجهة المالية، ام من الوجهة التربوية اذ، لا يجوز تربويا ان نحصر في غرفة واحدة من علقيات واعمار وصفوف مختلفة، اذن يجب ان يكون هنالك مراكز قطبية لمثل هذه المدارس والتفتيش قليلا ما يطل الى مثل هذه المدارس، لا يوجد ادارات تشرف على اعمال مدرسيها.

خامسا: الطلب الى اللحنة المكلفة تحديد مراكز المدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية الكاملة، وعلى هذه اللجنة ان تنجز مهمتها قبل العام الدراسي المقبل، ولقد تالفت اللجنة بموجب المرسوم رقم ٨٣٩٦ تاريخ ١٩٦٧ ت١ وحتى هذا اليوم لم تباشر بعد باعمالها.

سادسا : اعطاء الافضلية للطلاب اللبنانيين اذ يوجد في المدارس الابتدائية والمتوسطة حسب الاحصاءات الاخيرة ٦٣٢٤ طالبا غير لبناني، بينما الطلاب اللبنانيون لا يجدون لهم مكانا في مدارسنا، مع العلم ان الطلاب الفلسطينين لا يدخلون في هذا العدد، ومدارس الاونروا، هي التي تتكفل بتعليمهم.

ثم انتقل الى التعليم الثانوي، رواتب موظفي الهيئة التعليمية ٤ ملايين و ٩٣٩ الف و٤٧٠ ليرة، عدد الطلاب خمسة الاف و٩٦٤ طالبا، ان كلفة التعليم في المدارس الثانوية مرتفعة جدا، ولكن مستوى التعليم في هذه المدارس، هو مستوى لا باس به ايضا.

هناك طاقات تعليمية واموال باهظة تهدر في مدارسنا الثانوية، ومرد ذلك يا معالي الوزير الى الناظرين هناك ١١٦ ناظرا ثانويا معدل راتب كل منهم بالاضافة الى تعويض الاختصاص الف ليرة تقريبا أي ما يساوي مبلغ مليون و٣٩٢ الف ليرة، هذا المبلغ يصرف سنويا، من اجل اساتذة تكبدت الدولة الاموال الباهظة في سبيل اعدادهم للتعليم، فانطلقوا الى اعمال النظارة، والاعمال التحريرية والمحاسبة والمكتبات، وقرع الجرس وتسطير الاوراق.

ان تامين مثل هذه الاعمال يمكن ان يتم بايجاد دائرة ادارية في كل مدرسة ثانوية، يتولى الاعمال فيها، اما مدرسون ابتدائيون واما موظفون اداريون، فنوفر هذا المبلغ الكبير كما نوفر الطاقات التعليمية التي تفتقر اليها في المدارس الثانوية.

مصلحة اعداد المعلمين، رواتب موظفيها مليونان و ٤٣١ و٢٢٠ الف ليرة، هذه الرواتب باستثناء المنح التي تدفع لطلاب دور المعلمين عدد الطلاب في مختلف سني الدراسة الثلاث الفان و ١٨٥ طالبا، ما نتحدث عنه بالنسبة للناظرين في المدارس الثانوية يتطبق ايضا على دور المعلمين اذ ان هناك نظارا يهتمون بامور بامكان أي موظف اداري بسيط، ان يقوم فيها.

لهذه المصلحة مهمتان اساسيتان، المهمة الاولى، هي اعداد المدرسين للمدارس الابتدائية والمتوسطة، والمهمة الثانية، هي تدريب المدرسين الموجودين حاليا للتدريس.

اما المهمة الاولى، وهي اعداد المدرسين فالمبالغ التي تصرف على ذلك، تفوق الثلاثة ملايين ليرة لبنانية بما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في ذلك المصاريف الادارية وذلك يخرج سنويا ما يقارب الـ ٥٠٠ استاذ فقط، وكلمة اعداد تعني حسب المفهوم المتعارف عليه، ان نعد هؤلاء للتدريس، فلو القينا نظرة، على المستوى التعليمي للمشتركين في مباريات الدخول الى دور المعلمين، واحيانا علامات الاستلحاق RACHAT ثلاثون علامة RACHAT حتى يدخل الطالب الى دار المعلمين، اذا القينا نظرة على مستوى هؤلاء الذي يدخلون الى دور المعلمين والى المناهج التي تدرس والى مستوى التعليمي عند بعض الاساتذة في دور المعلمين يتبن لنا، ان التعليم الذي يجري في دور المعلمين لا يختلف عن ذلك يجري في المدارس الثانوية اذن، لماذا صرف كل هذه المبالغ، طالما ان الاعداد في معناه الصحيح لا يتم في دور المعلمين.

انا اقترح، ان يختار من يرغب في التعليم من بين حلمة شهادة الباكلوريا الجزء الثاني وان يخضع هؤلاء لسنة تدريب مهني، بعد ذلك ينصرفون الى التعليم، وبذلك نكون قد هيأنا لمدارسنا اساتذة ينسجمون تفكيريا وتعليميا وتربويا، ونستغني بذلك ايضا، عن حملة الشهادة التكميلية تدريجيا، لقد جاء في توصيات مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسوؤلين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية المنعقد في طرابلس الغرب ليبيا، بين ٩و ١٤ نيسان ١٩٦٤.

ان على الدول العربية ان تعني باعداد المعلمين اعداد تربويا علميا مناسبا بضؤ امكانات كل بلد وحاجاته بحيث تستطيع الدول العربية التي بلغت مرحلة الاكتفاء الذاتي ان تشترط الشهادة الجامعية كحد ادنى للمشتغلين بالتدريس في مختلف المراحل، واعتقد ان لبنان هو البلد المهيأ اكثر من غيره للعمل بهذه التوصية وقد حان لنا ان نعملها.

المهمة الثانية، مهمة تدريب المدرسين، النفقات التي تصرف لتدريب المدرسين، هي ٦٠٠ الف ليرة بالاضافة الى النفقات الادارية، لا شك ان الاساليب التربوية آخذة بالتطور ففي كل يوم نظرية جديدة في علم التربية واسلوب مبتكر لتدريس هذه المادة، او تلك، ونظرا لابتعاد من يدخل سلك التعليم عن كل جديد في هذه الاساليب كانت فكرة ايجاد الدورات التدريبية، ولكنني اعتقد، ان هذه الدورات التدريبية بالشكل الذي يجري فيه لا تؤمن الغاية التي من اجلها وجدت، فهي تقتصر على مرة واحدة لكل معلم، وهي في فترة زمنية قصيرة جدا اثناء عطلة الصيف، فكان التدريب فريضة تفرض على المعلم، وعليه ان يؤديها مرة طوال حياته.

انا ارى ان تغيير الطرق المتبعة في تدريب الاساتذة وذلك، ان تجري دوريا، كل سنتين او كل ثلاث سنوات ولمدة زمنية اطول من المدة التي تجري فيها حاليا.

مصلحة الابحاث التربوية، ان هذه المصلحة فصلت مؤخرا عن مصلحة اعداد المعلمين، وموظفو هذه المصلحة، اقولها بكل اسف من العاطلين عن العمل حاليا، مع ان مهمة هذه المصلحة هامة جدا.

لذلك، ارى ان تستبدل بمديرية للدراسات والتخطيط التربوي، لكي نبتعد عن الارتجال في مطلع كل عام دراسي، على ان تتولى هذه المديرية الجديدة اعمال لجنة التخطيط التي خصص لها مبلغ اربعة ملايين ليرة في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموازنة لانني احكم مسبقا بالفشل على هذه اللجنة، نظرا للتجارب التي مر فيها وزراء التربية، اذ انه قد شكل في هذه الوزارة اكثر من لجنة دون ان نصل الى نتيجة ويكفي للتدليل على ذلك، ان عدد اعضاء هذه اللجنة في تزايد مستمر، واعتقد انه توقف عند العدد ١٤ ويقال ان احسن لجنة تؤلف، هي التي تتالف من شخصين يغيب احدهما، نعم اقول ان عدد اعضاء هذه اللجنة اصبح ١٤ عضوا، ويوجد ايضا هيئات تعليمية تطلب ان تكون ممثلة في هذه اللجنة، ولا ادري، اذا كانت لجنة التخطيط، هي للعاطلين عن العمل، او للتربية، هنالك اشخاص متعددون في لجنة التخطيط، يشتغلون يوميا، ولكن لماذا حشر كل هذا العدد في لجنة مهمتها التخطيط؟

التعليم الخاص، ساكتفي بدرس التعليم الخاص من زاوية الموازنة فقط أي المدارس المجانية الخاصة التي خصص لها في موازنة هذه السنة مبلغ سبعة ملايين ونصف، هنالك اقتراح يتضمن زيادة المساعدة المالية من ٦٠ الى الـ ٧٣ ليرة، حتما سيرتفع هذا المبلغ الذي ذكرته انفا، ويمكن ان يصل الى العشرة او الى الاحد عشر مليون ليرة.

ان اكثر هذه المبالغ تصرف لتكريس الجهل والتجارة واحيانا التزوير، نعم ان حرية التعليم مقدسة في لبنان، وانا لا اتعرض لها ولكنني اسارع الى القول، ان بعض المدارس الخاصة التي تفتخر بها اصبحت واجهات تسترت وراءها تلك الزرائب من المدارس دكاكين تجارية، ان الطريقة التي تصرف فيها هذه الملايين غير مجدية، اكثر المدارس التي تحصل عليها لا تتوافر فيها الشروط الصحية والفنية والتعليمية البديهية المتعارف عليها، والنصوص القانونية المرعية الاجراء تسمح لارباب هذه المدارس على الرغم مما ذكرت، وهو امر مستغرب ان تحصل على مساهمة الدولة المالية، لان المرسوم رقم ١٤٣٦ تاريخ ٢٣/٣/١٩٥٠ المتعلق بمنح الاجازات، لا ينص على وجوب توافر أي شرط في المدارس لا من حيث الابنية، ولا من حيث التجهيزات، ولا من حيث الاساتذة، والاغرب من ذلك انه يحق للامي في لبنان، ان يحصل على اجازة مدرسة، كل ما هنالك، يفرض فقط بصاحب الاجازة، ان يستاجر مديرا لمدرسته على ان يكون هذا المدير حاصلا على الشهادة التكميلية في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وعلى البكالوريا اللبنانية الجزء الثاني في المدارس الثانوية، وكثيرا ما يكون المدير صوريا، في هذه المدارس فيبقى الامي او شبه الامي، هو الذي يشرف فعليا على المدرسة المجانية.

لذلك، ارى ان يصار اولا، الى استصدار المرسوم المتعلق بانشاء جهاز تفتيش، ومراقبة المؤسسات الخاصة للتعليم واعتقد ان معالي وزير التربية قد عانى الامرين في هذه الايام بسبب مشكلة تفتيش المدارس المجانية، يجب ان يكون هنالك جهاز ثابت، وقد اعد مشروع المرسوم منذ ثلاث سنوات ولم يصدر حتى الان.

ثانيا، استصدار المرسوم المتعلق بنظام انشاء واستثمار المؤسسات الخاصة للتعليم، أي تعديل المرسوم رقم ١٤٣٦، ثالثا، استصدار مرسوم الصحة المدرسية، الذي لا يزال يتارجح منذ اكثر من عشر سنوات، بين وزارة التربية ووزارة الصحة العامة.

رابعا، استصدار قانون وهو مهم جدا، يستبدل بموجبه مساهمة الدولة، وتدفع للاساتذة مباشرة، بدلا من

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

تدفع على اساس التلميذ لان اكثر المدارس المجانية حاليا لاساتذتها ما يترتب عليها، او نصف ما يترتب عليها لهؤلاء المدرسين.

ان جميع مشاريع هذه المراسيم، والقوانين جاهزة وقد اعدت، يوم كنت رئيسا لمصلحة التعليم الخاص.

التعليم المهني والتقني، ميزانية هذه المديرية ٦ ملايين و ٨٥ الف و٩٠٠ ليرة لبنانية، عدد المدرسين ٣٤٨ مدرسا بالاضافة الى المتعاقدين والى الذين يدرسون بالساعة، مجموع طلاب المدارس المهنية ٩٦٨ طالبا، عدد خريجي الفندقية في المرحلة الاولى ٢٩ فقط، وفي المرحلة الثانية، يعني حملة البريفيه ٢٨ وعدد خريجي مدرسة الصناعة الفنون ٨٧.

اننا نصرف كل هذه الاموال الباهظة لتخريج هذا العدد الضخم، فعدد خريجي المدارس المهنية، يجب ان يرتفع، وعلى الدولة ان تبني سياسة تعليمية في هذا الحقل واضحة المعالم وعلى اساس علمي مخطط، ويقضي ان ترتفع نسبة المتخرجين من هذه المدارس ارتفاعا ملموسا اذ لا يجوز في عصرنا هذا عصر العلم والتقنية ان يبقى التعليم المهني والتقني في لبنان على ما هو عليه، وانا من القائلين في نشر التعليم المهني والتقني في لبنان قبل نشر التعليم الثانوي، وارى ان يلغى التعليم المهني الابتدائي وان يستبدل بدورات تدريبية للعمال الذين يعملون في المصانع لمدة سنة، لان الاموال التي تصرف عليه تذهب هدرا، ولا يعود له من فائدة اذ ما طبقنا العمر او الحد الادنى للتلميذ من المرحلة الابتدائية، لانه يفرض حاليا، لمن يدخل الى المرحلة الابتدائية ان يكون من حملة السرتفيكا، أي في العاشرة من عمره واعتقد، انه لا يجوز تربويا لمن هو في العاشرة ان يختار مستقبله وان يختار المهنة التي يريد ان يمتهنها في حياته.

وهنا، لا بد لي على صعيد منطقة البترون من المطالبة باصرار بمدرسة دوما المهنية التي مضى على انهائها اكثر من خمس سنوات غير ان قسما منها تصدع، قبل المباشرة بالتدريس ولا تزال التحقيقات جارية، اللجان تشكل لتحديد المسؤولية،ولا تزال في منطقة البترون ننتظر بفارغ الصبر، اعادة بناء هذه المدرسة، ومن ثم استقبال التلاميذ وقد وعدت مؤخرا، بان هذه المشكلة ستحل، وعسى ان تحقق امالنا هذه المرة ايضا، واغتنمها مناسبة، راجيا من معالي وزير الزراعة، درس امكانية انشاء مدرسة زراعية في منطقة البترون، لان هذه المنطقة من المناطق الزراعية ايضا كما هي منطقة الجنوب ومنطقة البقاع.

لجنة المعادلات، تعويضات هذه اللجنة، سبعة الاف ليرة لبنانية، ان هذا المبلغ الزهيد الذي يصرف على لجنة المعادلات هو الذي يجر الخزي والعار للبنان على الصعيد الثقافي وقد حان لنا ان نتخلص من مشكلة المعادلات الفريدة من نوعها في بلاد العالم القاطبة، ويكفي ان اضع امام اعينكم هذه الارقام من المعادلات حسب احصاءات سنة ١٩٦٧، لنتبين خطورة هذه القضية، لقد نجح في البكالوريا اللبنانية القسم الثاني بفرعيها ١٧٠٨ طلاب بينما حصل على معادلة البكالوريا اللبنانية ٣٧٧٢ طالبا، هل يجوز هذا في بلدنا، بلد الاشعاع والنور وهذا العدد الذي ذكرت موزع على الشكل التالي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التوجهية المصرية ٨١٢، الموحدة السورية ٢٢١٥، الثانوية الاردنية ١١٣، البكالوريا الفرنسية ١٨٢، السوفومور ٢٩١، شهادات مختلفة ١٦٩، فيها من قطر والكويت ومن غيرها.

من ذلك، يتبين ان نظام المعادلات المتبع جعل حملة الشهادات اللبنانية اقلية تضيع في خضم المعادلات واضحت القاعدة معه بالنسبة للطالب اللبناني حصوله على شهادة غير لبنانية، والشذوذ، هو الحصول على الشهادة اللبنانية.

لم اتحدث عن مساوئ المعدلات، على الصعيد الوطني والتربوي والاجتماعي، حتى القانوني الشهادات تعد في مدارس لبنانية، لانه من الخطأ ان يقال ان هذا المرسوم رقم ١٤٣٦ على الرغم من سيئاته هنالك حسنة وحيدة فيه وهو انه على جميع المدارس اللبنانية ان تعلم المناهج اللبنانية فقط، ولن اتحدث عن ذلك، حيث ان ذلك سيكون موضوع دراسة، عندما يباشر هذا المجلس الكريم، درس مشروع القانون المتعلق بالغاء المعادلات والذي احيل اليه منذ مدة، واكتفي بالقول انه حان الاوان، لان نمسح عن جبين لبنان الثقافي وصمة العار هذه.

الابنية المدرسية

خصص لبناء المدارس بالموازنة مبلغ مليون ليرة، واربعة ملايين من عائدات رسم التعمير للبناء، كما خصص لاستئجار الابنية المدرسية خمسة ملايين و ٤٠٠ الف ليرة لبنانية الابنية المدرسية اذن تقسم الى قسمين، اولا الابنية التي تبنيها الدولة وقد وضع لتعميم البناء المدرسي على جميع المناطق اللبنانية خطة على اربع مراحل لم ينفذ بين بناء جديد وبين توسيع ابنية قديمة، سوى احدى واربعين مدرسة وهناك ثماني مدارس قيد التنفيذ.

اما الطريقة التي اتبعت في التنفيذ، من حيث اختيار المناطق، فلا اعرف عنها شيئا كل ما اعرفه، ان مدرسة واحدة لم تنفذ بعد في منطقة البترون، كأن الحرمان الذي كتب على هذه المنطقة لم تتخلص منه حتى في مجالات التعليم، والشيء الذي يسترعي الانتباه هو التفاوت الكبير في التكاليف بين بناء مدرسة ومدرسة علما بان ثمن الارض ليس على حساب الدولة، والتكاليف هي للبناء فقط.

اعطي بعض الامثلة: مدرسة برقايل التي تتالف من عشر غرف كلفت ١٩٠ الف ليرة، بينما مدرسة بتغرين التي تتالف من عشر غرف ايضا كلفت ٢٣٠ الف ليرة، مدرسة جباع ـ الشوف مؤلفة من ثلاث غرف كلفت ١٥٠ الف ليرة لبنانية، بينما مدرسة اليمونة مؤلفة من اربع غرف بزيادة غرفة واحدة كلفت ٤٣ الف و٦٥٣ ليرة، والامثلة على ذلك كثيرة، المدارس التي تستاجرها الدولة، وهي بدورها تقسم الى قسمين، مدارس تشرف الدولة على بنائها وتتفق مع اصحابها مسبقا على نماذج معينة، وهي مدارس من الطراز الحديث وان كان البعض يشكو احيانا من ارتفاع قيمتها التاجرية، ومدارس هي في الاساس لا تصلح للسكن فتحولها الوساطات والشفاعات الى مدارس وبعضها واسمحوا لي ان اقولها من ههنا زرائب الحيوانات احسن منها حالا، ان عدم التخطيط وسياسة الارتجال المعتمدة في هذا المجال هي التي اوصلتنا الى ما اوصلتنا اليه.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ان لجنة استئجار الابنية المدرسية، تشهد في مطلع كل عام دراسي المهازل المتعددة، فتضطر تحت تاثير الضغط السياسي والشعبي الى استئجار ابنية مدرسية غير صالحة، لانها تبتدئ بالاستئجار باوائل تشرين تحت تاثير الضغط وتحت تاثير الاضرابات، وتبلغ احيانا القيمة التاجرية اضعاف ما كان يجب ان يدفع، للابنية المدرسية اهمية كبرى على الصعيدين التربوي والمالي، وخاصة المالي، انطلاقا من المبدأ الحديث التربوي وهو ان التربية استثمار والاستثمار يقوم على دعامة اساسية تفرض استغلال الحد الاقصى من الفعالية الانتاجية، وقد جعل خبراء بعض التربية البناء المدرسي اساسا لكل عمل تربوي، وواقعنا التربوي يشهد على صحة ذلك، فقط دلت الاحصاءات كما ذكرت على ان نسبة التلامذة للمعلم الواحد بين ١٨ وعشرين تلميذا فلو افترضنا، اننا قمنا ببناء مدارس تستوعب الغرفة ثلاثين تلميذا، لكان بامكاننا ان نوفر في كل شعبة من الصفوف ثلاثة الاف و ٦٠٠ ليرة، عملية حسابية بسيطة، هذا بالاضافة الى الناحية التربوية فالناس، يطلبون اليوم ان تنقلب السجون على قصور ضاحكة فهل يجوز ان يبقى للمدرسة اللبنانية وجهها العابس؟

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين، هناك امور وامور في المجال التربوي لو اردنا تفصيلها من خلال هذه الموازنة لاستغرق ذلك ساعات طوال، فاكتفي بهذه المعلومات الهامة، دون ان الج خضم مديرية الشباب والرياضة، وما يجري من تعيينات وتنقلات وما يطلق عليها نتيجة ذلك من تسميات، حتى غدا عمل هذه المديرية الناشئة ان تستقبل افواجا من الموظفين لتعود بعد قليل، لتودع من جاء افساحا في المجال لغيرهم ممن سيتعينون واعتقد، ان معالي وزير التربية، سيضع حدا لهذه المهازل ايضا.

كما انني لم اتحدث عن كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية واسباب الاضرابات التي تواجهنا في كل سنة، تاركا ذلك لمناقشة مشروع قانون تفرغ الاساتذة الجامعين الذي ستباشر لجنة التربية درسه عما قريب وكانت اللجنة قد دعت الى اجتماعين تاجلا بسبب انعقاد المجلس، ولا بد من كلمة اتوجه بها الى معالي وزير التربية الوطنية، طالبا اليه ان يسارع الى حل هذه المشاكل التربوية التي تتفاقم يوما بعد يوم وتهدد باوخم العواقب وقد قاسينا منها هذه السنة بالذات الشيء الكثير.

وساردد في ختام كلمتي مع الخبير التربوي السيد فالان وان كنا لم نتخذ بعد من الخبراء أي عبرة ساردد مع هذا الخبير اذا لم تعالج الاوضاع التربوية في لبنان بسرعة سيكون لها التاثير الكبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية حتى والسياسية.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية.

وزير التربية: دولة الرئيس، ارجو ان تسمح لي الرئاسة، بان ارد بكلمة مقتضبة على ما تفضل به حضرة الزميل، لم يمض على تمرسي برئاسة وزارة التربية سوى وقت قصير يسعدني ان اعترف بان حضرة الزميل تناول البحث بصورة موضوعية بحتة وان اعترف، انني اوافقه على الكثير مما

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

تفضل واعطى للمجلس الكريم معلومات احصائية دقيقة، وبودي ان ارد باقتضاب ايضا على بعض من هذه النقاط، ابداها مثلا، بما ذكر عن قدرة استيعاب المدارس للتلامذة، فاقول ان من جملة الضغوط التي تفضل حضرة الزميل العزيز واشار اليها، ما نواجه حتى في هذا الباب، ونحن اليوم مثلا في الساعة الحاضة في شبه ازمة، ان مدرسة في احدى المناطق اللبنانية تضم فقط اربعين تلميذا ارتات وزارة التربية ان تجمع هذا العدد الضئيل في مبنى اخر قريب، وفي مبنى حديث ممتاز، فقامت الدنيا باسرها، ونحن نواجه يوميا من الضغوط ما لا يعلم مداه الا الله، علما ان عدد الاساتذة المكلفين بتعهد هذه المدرسة هو سته، وستة اساتذة، يوسعنا ان نستعين بهم في مدارس اخرى، ولكننا حتى الساعة لم نزل نواجه اضرابا حتى ان التلميذات قطعن في المنطقة المذكورة الشارع صباح اليوم ومنعن ساعي البريد من الوصول الى المدينة.

مثل اخر، ايها السادة، من حق المجلس ان يعرف ويعرف تماما، ان نقل معلم في هذا البلد الطيب يورطنا ايضا في مازق وفي ازمات شبه ازمات، وتقوم من اجله الدنيا وتقعد.

اعود الى ما تفضل به الزميل بشان لجنة التخطيط لاقول انها شكلت عن حق في عهد الحكومة السابقة، وانها تضم عددا من الاكفاء، وهي بتوجيهات من دولة الرئيس، بعد اجتماعي بهم منذ اسبوعين او اقل، باشرت عملها وتجتمع في وزارة التربية طورا بحضوري وتارة بحضور سعادة المدير العام، على الاقل مرة في الاسبوع وتمضي قدما في مهمتها علما ان المهمة ليست بالسهلة، ولا بالسريعة الحلول، اطلاقا كما تعتقد يا حضرة الزميل وانت قد تكلمت عن نضج وعن خبرة وما اتيت من ملاحظات اريد ان اقول دون مجاملة انها جد قيمة واننا استمعنا اليها بكل سرور وانتباه.

اما فيما خص سياسة بناء المدارس، فيهمني ايضا ان اذكر للمجلس الكريم، ان دولة الرئيس، صباح اليوم في اجتماع كبير في مكتبه في وزارة المالية، اعطانا توجيهات في هذا الصدد، ونحن في طريق اعداد خطة في حدود ما سيقرر المجلس نهائيا من اعتمادات لوزارة التربية من اجل تحديد عدد المدارس التي تبنى سنويا وتوزيعها توزيعا عادلا على المناطق علما ايضا انني اتلافى فيما ذكرت، من ان بناء المدارس على حساب الحكومة، انما هو اكرم للخزينة واوفر، وعلى المدى الطويل يؤدي للناس النتيجة المبتغاة اكثر بكثير من فتح المدارس المستاجرة، والمبالغ الطائلة ليست كلمة بسيطة بل انني وجهت فور تسلمي العمل، ان في قرى بسيطة، اقل عقد ايجار فيها يتجاوز الخمسين او الستين الف ليرة ـ استهجان ـ بينما اكبر مزارع في البقاع مثلا لا يبلغ مدخوله السنوي مثل هذه القيمة.

اني اؤكد لهذا المجلس انني مم شهر حتى اليوم، وبعد ان امتنعت ازاء ما رايت من فداحة المبالغ عن توقيع العقود، عدت من اجل تمكين العمل ان يسير سيرا منظما، فوقعت بعد ان وجدت ان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المعادلات القانونية مستوفية وان اقل عقد استئجار وقعته حتى الان لم يقل عن الخمسين الف ليرة في المدرسة الواحدة.

ـ صحيات استنكار واستهجان من النواب ـ.

وزير التربية الوطنية: قد تكون هناك بنايات تكلف اكثر من ذلك بكثير، انا اعطي مثلا على فداحة الايجار بالنسبة بكل بناية، هناك بنايات تكلف اكثر، وهناك بنايات تكلف اقل من هنا شاء دولة الرئيس ان تمضي في خطة عشر سنوات نتفاهم خلالها على بناء العدد اللازم من المدارس ونوزع هذا العدد توزيعا عادلا والبناء يكون عن طريق المناقصات.

جوزف مغبغب: انني اطالب باجراء تحقيق في صفقات الاستئجار، ايجاد مدرسة واحدة يكفي لبناء مدرسة.

الرئيس: ارجو من حضرة النواب ان يحافظوا على النظام فلا يقاطعوا معالي الوزير.

وزير التربية الوطنية: هنالك مدارس في زحلة وفي صيدا وبعلبك وفي بيروت، وفي صور وربما في قرى المناطق الايجارات فيها تكلف هذا المبلغ، وانا حتى اليوم لم يعرض علي للتوقيع الا مدارس من هذا الطراز، قد تكون هنالك مدارس تكلف بكثير او اكثر بكثير، ولكنني احببت ان اذكر انني حتى الساعة في صدد توقيع ايجار لم ازل اوقع عقودا لمناطق الايجار فيها يصل الي هذه الحدود.

اما بشان المدارس الخاصة فلا يمكنني ان اجاري الزميل في انتقاده العنيف الاجمالي، لان من بين هذه المدارس محترمة جدا تؤدي واجبها على الوجه الاكمل.

تلك هي الملاحظات العابرة، انتهي منها الى القول انني سآخذ بعين الاعتبار ما تفضلت وذكرت يا حضرة الزميل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد طحيني.

فؤاد طحيني: دولة الرئيس، كلمة حق يجب ان تقال، ان مشروع الموازنة المعروض للمناقشة هو ليس بمشروع دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، انما هو المشروع الذي وضع خطوط الكبرى معالي السابق الاستاذ بيار اده فتبنته الحكومة الحالية ثم الحقت به موازنة اضافية، فما بال هؤلاء الذين كانوا يمتدحون هذا المشروع بالامس، ينقضون عليه اليوم وهل ان المقاييس تتبدل بتبدل الايام والحكام؟ اول ما يسترعي الانتباه في مشروع الموازنة، هذه الزيادة الضئيلة على ارقامها بالنسبة الى موازنة سنة ١٩٦٨ زيادة ضئيلة لم تتعد الاربعة بالماية مع ان هذا الامر هو بغاية الاستغراب لان التطور الطبيعي وتزايد عدد السكان ومتطلبات المشاريع الانشائية كانت تفرض هذه الزيادة عشرة بالماية على الاقل، ونريد ان نعتقد ان هذه الزيادة الضئيلة لن تؤثر على القطاع الخاص الذي تخطى بنجاح الازمات العديدة التي انتابته والذي يعتمد على الانفاق العام لتثبيت ركائزه، فما هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السبب في ضعف الزيادة في ارقام الموازنة؟

يقولون، ان السبب يعود الى ضعف الواردات، اذا صح مثل هذا القول بالنسبة لموازنات الافراد فانه لا يصح بالنسبة لموازنة الدولة، ذلك ان الدولة عندما تضع ميزانيتها ترى ما هي حاجات الشعب ومتطلبات البلاد وعلى هذا الاساس تسعى لايجاد الموارد، ولله الحمد هنالك موارد عديدة في لبنان.

ان فئة الاربعة بالماية التي تحتكر اكثر من نصف الدخل القومي الا تدفع حاليا الا بنسبة اثنين بالمئة ومن العدل ان تزاد هذه النسبة الى عشرة بالمئة على الاقل، وعند ذلك نؤمن للخزينة مئة وستين مليون ليرة على الاقل.

ثم انه لو بذلت الدوائر المختصة جهودا اضافية في سبيل تحصيل ضريبة الدخل المتاخرة والغرامات، لكانت حالة الموازنة احسن بكثير مما هي عليه الان، ونكتفي بهذا المجال، بان نعطي مثلا واحدا، هنالك مؤسسة صحفية كبرى في هذا البلد يتوجب عليها ضرائب متاخرة لا تقل عن الربع مليون ليرة لبنانية، لم تدفعها حتى الان والدوائر المسؤولة لم تتخذ أي تدبير لتحصيل هذا المبلغ، اخيرا نرى ان زيادة الضريبة على الرواتب الكبيرة التي تتجاوز الحد المعين المعقول لتامين العيش للافراد يجب ان تزاد خاصة وان هذه الرواتب الكبيرة، اصبحت وسيلة عند الشركات الكبيرة للتهرب من دفع ضريبة الدخل على اساس ان هذه الرواتب تقلل من ارباح هذه الشركات.

ايها السادة، لقد سمعنا بالامس واول امس البعض يطالب تحت ستار تخفيض النفقات يطالبون بالغاء مؤسسات في الدولة كالتفتيش المركزي، كالخدمة المدنية، كادارة المناقصات كمكتب الشمندر والحبوب، ان مثل هذه المطالب والذي طلب نهار امس الغاء مكتب الشمندر والحبوب هو الزميل مغبغب والزميل سعاده طالب بالغاء التفتيش وادارة المناقصات.

ان هذه المطالب تؤدي الى تهديم الدولة ومؤسساتها، ان التفتيش المركزي والخدمة المدنية، وادارة المناقصات، هي مؤسسات ملازمة لتنظيم الدولة الحديث، وانني استغرب ان تصدر مثل هذه المطالب، بمثل هذا الظرف ومن قبل اشخاص كانت هذه المؤسسات هي مصلحتهم ولمصلحة انصارهم فلو عدنا الى عشر سنوات، يوم كان الموظفون ينقلون بشحطة قلم كنا نعرف ما هي منفعة هذه المؤسسات، وايضاحات وللتاريخ اريد ان اقول، ان هذه المؤسسات وضعت سنة ١٩٥٩ برئاسة دولة الرئيس مجلس الوزراء والحكومة التي كان من اعضائها معالي الشيخ بيار الجميل ومعالي الاستاذ ريمون اده، فهل ما كان صالحا وضروريا بالامس اصبح ضارا اليوم؟

انني اعجب بالذين يتهجمون على المصالح المستقلة ويجعلون الحكومة، حكومة عهد معين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مسؤولة عنها، وللتوضيح ان المصالح المستقلة لا تنشا الا بقانون، اذا كان هناك من مسؤولية فالمسؤول هو المجلس وليس الحكومة في عهد معين.

لماذا انشئت هذه المصالح المستقلة؟ انشئت معظم هذه المصالح بعد سنة ١٩٥٨ لان الدولة رات انذاك ان الادارة مشلولة، ان الادارة عاجزة عن القيام بتنفيذ المشاريع الكبرى فكانت بين امرين، اما ان تسلم هذا المال وتخاطر به لهذه الادارات، واما ان تجد اجهزة جديدة ومصالح مستقلة فنية متحركة لتقوم بمثل هذه الاعباء، وقد ابقت لادارات الدولة تنفيذ المشاريع العادية وسلطت عليها هيئة التفتيش المركزي لتوقظها من ثباتها.

ثم، اين هو موضع الانتقاد، لولا المشاريع اين كانت المشاريع الكبرى، لولا مجلس تنفيذ مشاريع بيروت، اين كانت الشوارع التي نراها لولا مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية اين كانت طرقات الجبال التي هي مفخرة لبنان، لولا المشروع الاخضر اين كانت الطرقات الزراعية ومشاريع استصلاح الاراضي الزراعية، لولا مكتب القمح، هل كانت تتامن حاجات البلاد؟.

ان اعمال المصالح المستقلة ظاهرة للعيان لمن يريد ان يرى، وليس لمن وضع على عينيه برقعا حتى لا يرى الحقيقة، وهنا لا بد لي من ان اتطرق الى ما تطرق اليه احد الزملاء بالامس، عندما تكلم عن الجيش عندما تكلم عن الغوغائية، عندما تكلم عن اليسار، وعندما تكلم عن الازدهار.

التهجم على الجيش اصبح عادة مزمنة عادة سيئة، عادة خطرة،

جوزف شادر: من يتهجم على الجيش؟

فؤاد الطحيني: الذي تهجم على الجيش يعرف نفسه، لنا اذنان وسمعنا.

جوزف شادر: لم يحصل تهجم على الجيش فهل تسمح الرئاسة او نيابة الرئاسة بان يحصل تهجم على الجيش في هذا المجلس.

فؤاد الطحيني: حصل تهجم على الجيش من بعض الخطباء نهار امس.

جوزف شادر: بالعكس لم يحصل تهجم على الجيش ابدا، وهذه مؤسسة وطنية نفتخر بها دائما.

الرئيس: الرئاسة لا تسمح بالتهجم حتى على الافراد، واذا كان هناك من تهجم فالتهجم يخرج عن اللياقات المعروفة في المجالس النيابية والرئاسة لمحت الى ذلك علنا وانسحبت من الجلسة على اثره.

فؤاد الطحيني: متابعا ـ التهجم حصل بالامس، اما اذا كانوا يريدون ان يبدلوا مواقفهم اليوم، فاننا نكون لهم من الشاكرين على ان يعلنوا ذلك.

الرئيس: ارجو من حضرة النائب الطحيني ان لا يذكر اسماء من تكلموا بهذه القضايا.

فؤاد الطحيني: اننا بصفتنا رجال سياسة ويدافع مسؤوليتنا بالمحافظة على استقرار هذا البلد وعلى كيانه تساءلنا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لمصلحة من هذا التجني؟ ان مثل هذا التجني، لن يكون الا لمصلحة العدو.

وهذا التطرف الذي بدا بالامس، كان مقرونا بمواقف اخرى اتخذت، هذا المواقف التي كان اصحابها يرفضون رفضا باتا من ناحية المبدأ، مشروع التجنيد الاجباري، مشروع تحصين قرى الحدود هم ضد أي تدبير دفاعي عن لبنان، ويقولون بكل بساطة اننا لا نستطيع الدفاع عن انفسنا، لان امكاناتنا ضعيفة.

اسمح لنفسي، بان اوجه لهؤلاء الاسئلة التالية:

اتريدون ان نفتح الحدود على مصراعيها امام العدو؟

اتريدون ان تجعلوا من ارض لبنان ارضا سائبة؟ لا يكفي ايها الزملاء ان نعيش لبنان في كل مناسبة، انما علينا ان ندافع عن ارضنا ان الانهزامية قد تمثلت ببيار لافال في فرنسا وعلمنا ماذا كان مصيره في فرنسا.

ثم اسال، اليس من العار علينا ان نواجه الدول التي وقفت بجانبنا واعلنت عن استعدادها لرد كل عدوان عنا بمثل هذا الموقف الانهزامي ماذا نقول للجنرال ديغول الذي وقف بجانبنا انقول له شكرا لك، لا نريد الدفاع عن انفسنا واذا فعلنا ذلك فمن ترى يقف بجانبنا في المستقبل.

انتقل الان الى الغوغائية التي تكلم عنها احد الزملاء بالامس، الغوغائية هي في الانقضاض على النظام الديمقراطي البرلماني حين تكون في الحكم حكومة تمثل اكثرية هذا المجلس، الغوغائية تكون بايراد ارقام وهمية لا صحة لها، القصد من ورائها خلق حالة ذعر في السوق المالي، وذلك بقصد تهديم اقتصاد هذا البلد، وهذا اليسار بمعزل عن راينا بالنظريات، هذا اليسار الذي تهجمتم عليه بالامس الم تترعرعوا في احضانه؟ الم تكن عضوا في الحزب التقدمي الاشتراكي، بل رئيس منطقة، كنت افهم ان تنتقل من الاشتراكية الى الشيوعية.

اما ان تنتقل من الاشتراكية الى اليمينية فهذا ما لم ادركه حتى الان، وهذا الازدهار الذي تكلموا عنه، والذي كان سائبا على حد قولهم قبل عشر سنوات، لست خبيرا بقضايا المال واقتصاد، انما انظر الى الازدهار بمنظار منطقة الشوف، هل كان هنالك في بلدة عين زحلتا مدرسة ثانوية؟ هل كان هنالك في بلدة دير القمر مدرسة ثانوية؟ هل كان هنالك في الدامور مدرسة ثانوية، ان تلامذة دير القمر عندما يصلون الى الصفوف التكميلية يقصدون بعقلين، ليتعلموا هنالك حتى صف البكالوريا او ينزحون الى بيروت، دير القمر حتى الان لا تزال بدون مياه للشفة، هذا هو الازدهار الذي تتكلمون عنه.

ايها السادة، ان كافة انظمتنا، اصبحت بحاجة الى تجديد، فنظامنا السياسي اصبح كالثوب المرقع نتيجة خضوعه حتى اليوم الى القوانين العثمانية، ونظامنا الضرائبي هو بحاجة ايضا على تقييم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جديد اخذ بعين الاعتبار وضع البلاد ومعطيات العلم الحديث، وعندما تستقيم امورنا السياسية والمالية، عندها تستقيم الدولة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فخر فخر.

فخر فخر: دولة الرئيس، ارجو من المجلس الكريم وادعوه الى عدم التسرع بمناقشة أي موضوع يتعلق بالجيش قبل الدرس والتدقيق حتى لا نتورط بقضايا يصعب علينا الخروج منها فيما بعد.

اما فيما يتعلق بالتجنيد الاجباري فاني اقترح تنفيذه على الشكل التالي:

ـ تنظيم معسكرات في الجبال يتلقى فيها الجيل الجديد التدريب العسكري طيلة اربعة او خمسة ايام في الاسبوع، وفي ما تبقى من ايام الاسبوع يكلف بالقيام باعمال وطنية نافعة كشق الطرقات ومد شبكات الكهرباء والتلفون فنكون، بهذه الطريقة قد قمنا بتنشئة جيل جديد تنشئة وطنية فنفعنا الوطن والقرى المحرومة وما اكثرها في عكار.

ايها السادة، اذا لم تنفذوا هذه الفكرة بهذه الطريقة فان هذه الرجولة التي تتحلون بها سيفقدها اولادكم بعدكم، اقول اولادكم لانني انا وبعض الزملاء، سوف لا يكون لنا اولاد.

ايها السادة، الحروب لا تكتسب بعدد الرجال وبرهانا على ذلك، ماذا يمنع الصين من ان تحتل العالم، المهم ان يكون لدى جيشنا الباسل الاسلحة الحديثة وانا متاكد بانه سيقوم بالواجب على اكمل وجه.

والان اذا سمحتم فاني انتقل الى موضوع الحكومة، انني لا ارى مبررا لهذا الخوف الذي يتسرب الى بعض الفئات منا من تاليف هذه الحكومة المحترمة التي اجل واقدر كل فرد فيها واني مطمئن كل الاطمئنان الى انها ستسير بنا على الشاطئ الامين وخصوصا وان الذي يرئسها هو رجل من الطراز العالي العالي.

لقد تفضل احد الزملاء وقال: ان الشعب سيقتتل فيما بينه اذا ظلت هذه الحكومة على هذا الشكل، اما انا فاقول واوكد بانه اذا كان في لبنان شعب من هذا النوع الذي يقتتل فيما بينه من اجل اشخاص موجودين او غير موجودين فاني سوف اتخلى عن جنسيتي.

من منكم ايها السادة، يشك بوطنية اصحاب المعالي الوزراء او بقدرته على العمل باخلاص، ووفائه للوطن؟ هل اعطينا الوقت الكافي لهذه الوزارة لكي تعمل ولم تعمل، فلنعطها الوقت، ونحن هنا للحساب.

لقد قضيت حياتي في الجندية، وكنت دائما اعتقد ان النائب انما يدخل هذه الندوة للتشريع وللدفاع عن مصالح منطقته ووطنه ولكنني فوجيت بوجود زملاء همهم مهاجمة المؤسسات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والاشخاص الذين قدموا لهذا البلد اعظم الخدمات، انني اجهل حتى الان ما يسمح به الدستور او النظام الذي يسمونه النظام الداخلي من هذه الوجهة وجهة التعرض للمؤسسات وللاشخاص.

الرئيس شهاب الذي ضحى كثيرا في حياته العسكرية والمدنية من اجل خدمة هذا البلد ليس بحاجة الى رجل حقير مثلي ليدافع عنه انما لا يمكننا ان ننكر الواقع، ولا يستطيع احد ان يذكر اعماله الا ويذكره بالخير.

ايها السادة، اذا كنتم حقيقة مخلصين فيما تقولون وتنوون فلنقف جميعا ننشد النشيد الوطني ونقسم اليمين امام الله والشعب باننا ستنخلى عن مصالحنا الخاصة ونعمل يدا واحدة لمصلحة الوطن العليا، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس ابو شرف.

لويس ابو شرف: دولة الرئيس،

عتبي عليك وفي فوادي رحمة — تنفي العتاب وتغسل الاثاما

لكنما الورد الذي اغوى الندى — ليلا يطيب عطره الانساما

لا يستباح مع العبير عبيره — ان شم انفك زنبقا وخزامى

لا تغضب السيف المهاب به — تعب السماح بشفرتيه فناما

دولة الرئيس ـ قبل البدء بالكلام على الموازنة، لا بد لي من ابداء بعض الملاحظات حول ما ورد على لسان الزميل معالي الاستاذ كمال جنبلاط البارحة، الذين اصغوا اليه امس تملكتهم الدهشة وغمرتهم الفرحة وظنوا اننا نعيش في جنة تجري من تحتها الانهار لبنا وعسلا وكوثرا، او تحت سماء تنهمر علينا منا وسلوى نكابة ببني اسرائيل الذين نزل عليهم مثل هذا في الصحراء التيه.

فاذا كانت الحقيقة، هي هذه، ونحن في هذه البحبوحة وهذا الازدهار، فلماذا الهيئات الاقتصادية المعنية بالامر منذ الصيف الفائت تعقد الاجتماع تلو الاجتماع مع كبار المسؤولين وتبعث بالمذكرة تلو المذكرة وفيها اكثر من رائعة تهديد وتلويح باضراب، اذا كانت الحقيقة هي هكذا، فلماذا الفنادق والمتاجر والمصانع والمزارع تشكو الشلل والجمود والبوار؟ المشيرة الى انخفاض الواردات وعدم تكافؤها والتقارير الرسمية التي بين ايديكم وايدينا مع النفقات، والمصارف الموضوعة اليد عليها ورجال الاعمال والتجار، يشكون فقدان الثقة وفقدان السيولة والجمود في الحركة، الا اذا كانت اقوال معالي الاستاذ كمال جنبلاط من باب التفاؤل بالخير، وتفاؤلوا بالخير خيرا تجدو، او اذا كان من باب التنويم على الحرير وهذا ما لا اقصده واعتقد به لنفيق على كارثة لا قيام لنا من بعدها، او من باب ابعاد القضية الاقتصادية عن القضية السياسية واعتبارهما غير متلازمتين، باعتبار ان الازمة السياسية،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ليست سببا للازمة الاقتصادية وعسى ان لا تكون الارقام التي حصل عليها والمعطاة له من باب قصة حجا مع هارون الرشيد.

ايها السادة، هذه الموازنة البالغة ارقامها ٦٦٠ مليون و٥٠٠ الف ليرة تناولها النواب الكرام بالنقد والدرس، والمخصص منها ٧٤ بالماية للنفقات الادارية و٢٦ بالمئة للتجهيز والانشاء.

هذه الموازنة يا دولة الرئيس، كان يهون الامر على المكلفين لو ان ما يدفعون لا يذهب قسم كبير منه الى ادارة فاسدة تعبث بالمال في بعض الاحيان هدرا، وانفاقا على مشاريع لو صرفت كل الاعتمادات المخصصة لها في وجهها الصحيح وبدقة وامانة، لتحققت اكثر المشاريع ولما وصلت الخزينة على حالتها اليوم بسبب الاوضاع الادارية المتردية، وسيان عندي ارتفعت ارقام الموازنة، ام انخفضت، فالذي يهمنا مراقبتها بادارة متعافية صحيحة والاشراف على الانفاق باید سلیمة نظيفة، وهنا يقتضينا العدل والانفاق ان نعلن ان في الادارة اشخاصا مشهودا لهم بالنزاهة والكفاءة وطهارة الكف، ولكنهم لسوء الحظ غير مسموعي الكلمة والراي لغاية لم تعد تخفى على لبيب وحكيم.

هذه الموازنة التي بين ايدينا، نحن لسنا هنا لنزايد فيها او بها، ولسنا هنا لنهدم البيت على من فيه تجنيا وافتراء، لكن صراحتي قد تغضب البعض وفي سبل ما اعتقده حقيقة وصالحا تحلو غضبة الغاضبين ونقمة الناقمين، وكما قد تحلو الحقيقة على فم المدافعين عن الادارة، وكذلك قد تحلو الحقيقة على فمنا، وليس المدافعون عن مصلحة الادارة التي هي مصلحة الدولة اكثر منا حرصا على مصلحة الدولة ومصلحة البلاد، وللزمن اذا شوه على الراي العام حينا، او غرر به او شوهت الحقيقة، او سفهت للزمن القول الفصل، بينما نعلن، وبينما يسترون.

ولهذا فقد اصبح السكوت جريمة تقضي على اصالة قيم ومبررات وجود وبقاء ان استمرت الحالة على هذا المنوال، الترجع عن الخطا فضيلة والسير في المكابرة والعناد قد يوصل المرء الي ان يسقط ويكون سقوطه عظيما، وكتمان العلة قتل لصاحبها كما قلت مرة، بعد ان بريت اقلامنا، وبحت حناجرنا من اجل الاصلاح الاداري، ولا نزال حيث نحن وحيث بدانا وساعة يشهد شاهد من اهل البيت تبطل كل مكابرة، ويبطل كل عناد، فنحن ليس على عيوننا نظارة سوداء، ولا في قلوبنا حرقة المكلوم، ولا في حناجرنا غصة الموتور، ما دمنا نعترف بان المسؤولين قاموا بانجازات واصلاحات جديرة بالتقدير، ولكنها لا تزال ضئيلة بالنسبة الى طموحنا ومؤهلاتنا، ولو سالنا كلا من الذين تولوا مقدرات هذا البلد، من فجر الاستقلال حتى اليوم، هل ضميركم مرتاح الى القيادة والمسؤوليات التي تسلموها ادارة وما لا طوال هذه المدة؟.

ايها السادة، في التقريرين الصادرين عن هيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة ماذا نقرأ؟ اتهام الادارة بالعجز والتقصير بالاهمال ببعزقة الاموال، بالفوضى وعدم الكفاءات وعندما تنعي الدولة نفسها بنفسها، يصح لنا يا دولة الرئيس ان نقول ويل لدولة رضعاؤها ينهشون اثداءها، ومضللوها يبقرون بطونها وبعض المسؤولين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يرقصون على قبورها.

هذا الفساد المستشري في دوائر الدولة، هذا الفساد بمثل هذه الخطورة وهذه الضخامة وهذا الشمول لم نعهده من قبل، هذا الفساد ماذا فعل ازاءه التفتيش الذي يكلفنا سنويا بين المليونين والنصف والثلاثة ملايين ليرة؟ ان التفتيش يعمل بصورة مستمرة وعلى نطاق ضيق، تانيبا، لوما، حسما، تاخير تدرج، ولكنه قام بواجبه الاكبر في حفلة الاصلاح والتطهير الغراء الذي اعتبرها كل ذي منطق سليم، انها افظع قبيحة ارتكبت بحق مواطن حرم حق الدفاع عن نفسه، خلافا لابسط مبادئ حقوق الانسان الاساسية، وقد لا تكون انت مسؤولا يا دولة الرئيس، او يكون غيرك المسؤول فالف مياه، والف صابونة، ما غسلت يدي بيلاطوس من دم صديق.

هذا الفساد، ليس وليد عهد معين، ولا وليد حكومة معينة، انما هو وليد الحكومات والحكومات المتعاقبة، ولكن بنسب مختلفة بلغت ذروتها اليوم، وفساد الادارة مرتبط، ارتباطا وثيقا بفساد عقلية الحكم وناتج عنها، لان الادارة اداة في يد الحكم، وساعة يسيء الحكم استعمال الادارة يكون كالنحات الذي يسيء استعمال الازميل في نحت الحجر.

ترى هل انتفى الفساد بمجرد خروج هؤلاء المطهرين من هيكل الدولة؟ ترى، هل هؤلاء المطهرون المنبوذون وحدهم كانوا سبب فساد الدولة وعلة العلل فيها وافتضاح امرها.

الاصلاح الذي مر في حقب متوالية في لبنان سنة الـ ٥٣، سنة الـ ٥٥، سنة ٥٩، سنة الـ ٦٥، اربع مراحل لم يعط فيها الاصلاح ما علق عليه من امال، لماذا؟ لان عناصر النزاهة والتجرد كانت مفقودة من هذا الاصلاح وعقلية الحكم تفرض الاصلاح، ولكن هل يستقيم اصلاح مع مصلح غير مستقيم؟ وهل تصان هيبة الدولة مع مسؤول لا يحترم نظام الدولة وقانونها.

الاصلاح يبدأ بعقلية الحكم اولا، المتجرد من المصالح الشخصية والحزبية والسياسية التي على ضوئها يتصرف، الاصلاح يبدأ بذهنية الحكم المنزه عن كل ما يشين كل ما يشاع، ويذاع ويقا في السر والعلانية عن عقلية الحكم وذهنية الحاكم، قوانيننا، انظمتنا التي طالب الزميل الكريم بتجديدها ونسفها ونفضها، قوانيننا انظمتنا من احدث الانظمة والقوانين بالرغم، مما يعتور بعضها من مساوئ، ولكنما يعوزها عنصر بشري كفؤ نزيه، خبير متجرد، يكون حكما مسؤولا او ادراة موجهة منفذة، ساعة المسؤول لا يساير ولا يتستر ولا يخادع لينخدع، ويرعى حرمة الادارة، عند ذلك تصطلح الادارة، لان العقلية الصالحة تولد عقلية صالحة، وساعة الادارة تحمي نفسها بجرأتها، بنزاهتها، بخبرتها وعلمها، فلا تستخدم اداة طيعة للمآرب الشخصية الخاصة للتنفيع والكيد، والتشفي والانتقام، عندئذ تصطلح الادارة وتسير عجلة الدولة.

هل تكرم المسؤولون في الدولة، باعطائنا جدولا مفصلا شاملا عن تطور التوظيف في لبنان في سنة الـ ٤٣، ٥٣، ٥٩، ٦٤، ٦٨، باسماء جميع الموظفين الدائمين والموقتين المتعاقدين والمياومين، على اختلاف فئاتهم، ورتبهم ودرجاتهم وتاريخ دخولهم الوظيفة قبل مجلس الخدمة المدنية، وبعد مجلس الخدمة المدنية لنرى، كيف كان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يثبت الموظفون، ولنرى، هل المزرعة التي تكلم عنها دولة المغفور له عبد الحميد كرامي في فجر الاستقلال قد انتفت ام قد تضخمت باسماء الاخوان والاصدقاء والانسباء، واهل الصفاء، وهل زاد النتاج مع هذا الحشد من الموظفين في الدوائر، ام تشابكت الصلاحيات وغابت المسؤوليات ووقعت الادارة تحت سيف التفتيش جامدة، او مكتفية بالاعمال التي لا تعب منها ولا مسؤولية فيها، قد تقولون، ولكنها المباريات التي لها منا كل تقدير وللقائمين عليها الا يشوهها التوازن الطائفي، فتحرم متفوقا من طائفة معينة، ليحل محله اقل منه تفوقا من طائفة ثانية، المباريات التي هي من شروط الدخول الى وظائف الدولة، اتينا نحن هنا من هذا المجلس نشترع قانونا لمديرية معينة لملء المراكز الشاغرة في ملاكها بدون مباريات فاذا اصحاب الحظ الذي يفلق الصخر بين ليلة وضحاها يصبحون رؤساء دوائر، فاسالوا عنهم اذا كانوا متعلمين ام اميين، والاغرب من ذلك، ان رئيس الدائرة هذا المعين، ينقل الى مديرية ثانية، فيشغر مكانه، ويعين محله شخص اخر برتبة رئيس دائرة، وينقل الثاني الى مديرية ثانية، وهكذا دواليك احتيالا على القانون، حتى بتنا نتساءل كم مرة تعبأ الملاكات في دائر الدولة، وعندك علم يا معالي وزير التربية، وانت تعترف بذلك.

حشد الموظفين في الدولة، كم مصلحة انشئت، وكم دائرة انشئت ليست للدولة بها حاجة، انما الحاجة الى رضى من لاجله كانت هذه المصلحة او هذه الدائرة، حشد الموظفين خطيئة لغير ما حاجة، ولكن الخطيئة الكبرى، دوائر تعج بالموظفين الحزبين، هنا الخطر كل الخطر يا دولة الرئيس الموظفون الحزبيون، الذين نعرف كيف جيء بهم قبل مجلس الخدمة المدنية، وهم في اكثريتهم لا كفاءة ولا ضمير، ولا خلق، مركز عملهم في قضائهم، ويكلفون باعمال حزبية بحتة من قبل ذوي الفضل عليهم، فكيف يجوز ان يبقى موظف حزبي في دائرته ولا يعامل اسوة بالدركي الذي لا يعين في منطقته والاول اكثر خطرا وفسادا من الثاني، هذه الدولة وجهها في القضاء، ثلاثة موظفين قائمقام وقاضي، وامر فصيلة، ويوم لا نتمكن من توفير ثلاثة موظفين خيرين نزيهين متجردين في كل قضاء مع محافظ ومدع عام وبضعة مستنطقين وقضاة في كل محافظة يسهرون على الامن والعدل ويطبقون النظام والقانون وهم وجه الدولة في القضايا والمحافظة يوم لا نتمكن من توفير هؤلاء فلنطو بساط هذه الدولة التي تباهى، بانها دولة الثلث الاخير من القرن العشرين.

وماذا يطلب هذا المواطن من الدولة؟ ماذا يطلب المواطن اللبناني من دولة؟ الامن العدل، العمل، والادارة الصالحة، فهل العمل مؤمن عندنا، لقد جارى شباب لبنان تيار العصر علما وثقافة على ارض شحت مواردها فهجرها، والمسؤولون عنه وعن مصيره غافلون، وابواب بيته مشرعة للغرباء والدخلاء من أي لون وضرب وجنس، اسالوا ابناء الشمال، اسالوهم، اما خلت قراهم من زخم شبابهم ونشاطهم طلبا للرزق في دنيا المجهول، او نقمة على الاوضاع او قلقا على المصير، او تهربا في كل منطقة من ظلم سلطة محلية، لا تتقيد بالدولة بل تتقيد بالزعامات المحلية.

او تعلمون يا دولة الرئيس، ان في وزارة الشؤون الاجتماعية تقريرا يقول، ان خمسين بالمئة من اجازات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العمل هي غير قانونية، وقد رفضتها الادارة، ولكنها افرج عنها بامر خطي من المسؤول، مهما بالغنا في المحبة والسماح والتضحية والانسانية فمحبة السوار لا تقدم على محبة الزند.

الاعمال التي نكلف بها المحالين على التقاعد، الساعات الاضافية، الاعمال الاضافية للجان، مختلف الوظائف يشغلها غير اللبنانيين في القطاع الخاص والعام، ما ضر لو اسندناها الى شبابنا في مختلف كفاءاته واختصاصاته لنخفف من حدة البطالة ومن نقمة العاطلين عن العمل، وانا افهم ان قضية البطالة، قضية اجتماعية عالمية تختلف حجما وهولا وخطورة، بقدر ما تتلافى الدولة اسبابها ومحاذيرها، وهل الامن عندنا مصون؟

يا دولة الرئيس، كل يوم نقرا ونسمع بالجرائم المتكاثرة والمتزايدة، حتى اصبح المواطن يخاف على حياته وعرضه وماله، لماذا لان مشنقة واحدة لم تنصب من زمان ولان هيبة الدولة داسها المجرمون المحميون بفضل عقلية الدولة المتجاهلة قواعد بقائها، واستمرارها من حق ونظام وقانون.

رخص السلاح، حماية لمن؟ وممن؟ ولماذا قوى الامن اذن؟ ساعة تعجز الدولة يا معالي وزير الداخلية ان تحمي نفسها والمواطنين المكلفين عن الامن انفسهم، فماذا يكون مصير الدولة وبعض رجال الامن، نامل ان يكونوا عنصر تهدئة وتوحيد قلوب، لا عنصر اثارة وتفرقة، بعض رجال الامن نامل ان يكونوا حماة امن، منفذي قانون، لا مثيري ذعر ووعيد، وتهديد،ولا منفذي مشيئات واردات، كانهم زعماء، وليسوا موظفي دولة لها يخضعون وبامرها ياتمورن.

يا معالي وزير الداخلية، لا لمعلوماتك، انما لم ننس بعد النار التي اكتويت بها انت قبل الانتخابات وبعدها، استعملت اساليب، عدوانية، تعسفية، مما جعل الناس ينفرون فئة ويقبلون على فئة، ربما لا حبا بها، بل تهربا من المفترين على كرامات الناس وحقوقهم زورا وبهتانا وجورا وعدوانا، وما اشاعوا وما اذاعوا عن طائفية رجعية، قمنا بها يومذاك وشهرت بها بعض الجرائد وياللاسف، كرامتنا تابى شمينا وقيمنا تابى ان تنزل الى هذا الدرك او الى هذا الحضيض الا سامحهم الله بالطائفية التي اتهموا بها، ولكن الشيء من معدنه لا يستغرب، والعدل اساس الملك قدس الاقداس، ضمانة حق المواطن، هل نزهتموه عن متناول الالسن، وفي الاسماع، وفي الاذهان، وفي الافواه شهادة كبيرة من اهل البيت، هي شهادة الزميل سليمان فرنجية، بعد ان خلى وزارة العدل ناثرا وراءه الغبار والدخال.

فكرامات الناس لا سيما القضاة، ليست رهينة التجني للافتراء، وليس سليمان فرنجية بالرجل الذي يمتهن كرامات بشر من طينة القضاة،وكلنا يشهد ان في لبنان قضاة يفخر بهم لبنان ويعز جبين القضاة، ولكن قلة تاخذ بجريرتها الصالحين والاخيار، هذه القلة يا معالي وزير العدل، يجب ان تطرد من الهيكل ولا تلوث الهيكل وقدسيته ولعل لك مع المسؤولين في دار القضاء عبرة من احيلوا الى الاستيداع واذا بهم بين ليلة وضحاها بفضل صوت الطور يرفعون الى مراكز ما كانوا بها يحلمون.

اما المعاملات الادارية، وهي التي يشكوها المواطن اللبناني المطل والتسويف في انهاء المعاملات فوق ما

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

يتحمل المواطن من اعباء مالية وهدر اوقات، أي معاملة تدخل دائرة رسمية ولا تخرج منها، الا بعد خروج صاحبها من جسده او بعد خروج يده من جيبه بما يبهر العين ويخرس الضمير، او بعد شفاعة من لا تعصى له ولا يرد له طلب، لماذا التاخير في المعاملات الادارية؟ التشابك في الصلاحيات، التهرب من المسؤوليات؟ ام عدم كفاءات ومؤهلات، ارجعوا الى تقرير التفتيش المركزي وديوان هيئة المحاسبة وهنالك الكلام الفصل في الموضوع.

علة العلل في دنيا الوظيفة والادارة، الرئيس المسؤول عن وحدته الادارية ساعة ينصرف الى العمل الذي حددته له المراسيم والانظمة والقوانين، وساعة يعتزل اعمال اللجان الاضافية المؤمنة له على حساب عمله الاصلي وينقطع عن كثرة الاسفار والمؤتمرات، ويسير على العمل وجديته في مختلف مصالحه ودوائره ويخالف الوزير في كل ما يطلب اليه من احكمه بعض الموظفين حول مشاريع الادارات ساعة ئذ تسير المعاملات الادارية في طريقها السليم الصحيح.

والرئيس المسؤول، لا يكتفي باختياره، بمؤهلاته بشهاداته، بالقابه، وبمؤلفاته، بل ينظر الى نجاحه في اعماله، نتيجة خبرته، واستقامته ومثابرته، وبهذا يمكننا ان نحكم على فشل بعض الرؤساء المسؤولين وعلى نجاح البعض الاخر.

ايها السادة، اضمنوا للبناني الامن والعدل والادارة الصحيحة، والباقي يدبره بنفسه، قد تقولون ولكنك رسمت لنا صورة كالحة الظلال والخطوط والالوان.

ايها السادة، لقد آن لنا ان نتصارح فنصلح، لا نداوي الدملة بالمراهم والعقاقير، ساعة المبضع اجدى وانفع لمعالجة الدمل من المراهم والعقاقير ونحن طلاب دولة متعافية صحيحة سليمة، وخمس وعشرون سنة من الاستقلال كافية لترسيخ هذه الدولة على الدعائم الصحيحة والاسس المتينة، انما العيب في كل عهد ياتي، انه يحاول ان يبني لنفسه مستقبلا ولعهده استمرارا عبر الادارة، لا ان يبني لنفسه مستقبلا، ان يبني للدولة وللوطن استمرارا ومستقبلا من خلال الادارة.

واخيرا التقارير التي وصلت من رئيس ومقرر اللجنة المالية الخاص، تقريران يعلنان صراحة عن الانفاق الزائد وغير المراقب في اكثر الاحيان، ويعلنان ايضا ان الحكومة ستلجا الى استصدار سندات، والى فرض رسوم وضرائب وكلها مشروطة بالثقة بهذه الحكومة.

هذه الحكومة ايها الزميل الكريم، هذه الحكومة التي ليس لنا على اشخاصها أي ماخذ ومنهم من نجل ونقدر ونحترم، انما لنا عليها ماخذ واحد، انها من لون واحد، فهل هذه الحكومة من اللون الواحد والتي وجدت في ظروف استثنائية، هي ذاتها فرضت نيسان الماضي وتوحيد الصفوف لدرء الخطر المشترك حتى بتنا ونحن اشد تصلبا من دعاة العنصرية المتطرفة لنبرهن للعالم اننا في ظروف الخطر لا نتفق على دفع الخطر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اخلص الى القول يا دولة الرئيس، ان موازنة بهذا الحجم الكبير من نفقات ادارية، وهذا الحجم الضئيل والانشاء بيد ادارة في مثل الحالة التي وصفت لا تجدي نفعا، ولن تعطي مشاريع قيمة الى حيز الوجود، وان هذه الحكومة في هذا اللون الواحد، بواد والشعب بواد عاجزة عن فرض رسوم وضرائب واعجز عند المطالبة بالتحقيق لمشاريع نسمع لها في الموازنة ولا نرى طحنا والسلام.

الرئيس: نتلو على حضراتكم تقرير المقرر الخاص عن قطع حسابات سنة ١٩٦٧. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

يتلى اقتراح القانون المقدم من حضرات النواب السادة: عبد الله اليافي، جوزف شادر، سعيد فواز، حبيب المطران، سالم كباره.

فتلي اقتراح القانون التالي:

مادة وحيدة ـ صدق قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٩ والموازنات الملحقة بها، كما عدلت في لجنة المالية والموازنة، ويعمل بهذا القانون فور توقيعه من رئيس الجمهورية في ٢١/ ٢/ ١٩٦٩.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: طبعا، ان الرئاسة قبل ان تسمح بقراءة هذا الاقتراح القانون، قد اطلعت على نص الدستور، وعلى نص المادة ١٨٤ من النظام الداخلي.

ان الرئاسة رغم اطلاعها على الدستور، ورغم اطلاعها على النظام الداخلي، لم تتردد بالموافقة على ان يقرا ويتلى هذا الاقتراح امام هذا المجلس، رغم مخالفته لنصوص الدستور.

فاني اتساءل، هل اتفقت الرئاسة مع فخامة الرئيس الجمهورية، وهو حامي الدستور قبل ان توافق على ان يصوت هذا المجلس على هكذا مشروع، اذا كان رئيس الجمهورية موافقا فاني اطلب من رئيس المجلس ان يصرح لنا بكل بساطة عما اذا كان فخامة رئيس الجمهورية موافقا على مثل هذا الاقتراح القانون، واذا كان رئيس الجمهورية غير موافق يمكن اذا صوتنا على هذا المشروع يعمد الى رده الى المجلس.

لذلك، لماذا نصوت على اقتراح قانون مخالفا بكل صراحة، وبكل وضوح لنص صريح وواضح لاحكام الدستور اللبناني ولكن اذا كان رئيس الجمهورية متفقا مع عطوفة رئيس المجلس، عندئذ يكون لكل نائب منا الحرية بان يوافق على هذا الاقتراح، لو انه لا يوافق على كل بما خص الكتلة الوطنية ونواب الكتلة الوطنية، فان النظام يمنع على النواب التكلم اذا ما استعملت عبارة فخامة رئيس الجمهورية وانا قلت فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، وهكذا يقول الدستور.

وساطرح السؤال، طالما نقرا في كل اسبوع ان عطوفة رئيس المجلس، ذهب لمقابلة فخامة رئيس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجمهورية، ربما في المقابلة الاخيرة ثم هنالك نوع من الاتفاق على هذه المخالفة الصريحة للدستور اللبناني بمادته ٨٣.

وبما خصنا لا يمكننا ان نصوت، واكثر من ذلك سننسحب قبل التصويت، لانه مخالفة كهذه، سترد بمخالفة ثانية، واعني الانسحاب.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم،

نحن الان في صدد تقرير الموازنة العامة وهنالك في المجالس النيابية قوانين وتقاليد، واما فيما يختص بالسؤال الذي سالتني عنه فانا لم اتباحث وفخامة الرئيس في هذه القضية، والاستاذ اده يعلم قبل كل شخص اخر، وقد كنت واياه على صلات منذ مدات طويلة ولم يكن أي خلاف شخصي بيننا ولكننا، كنا على خلاف في الدستور وغير الدستور.

انا دستوري، وهو كتلوي، وحضرة الزميل يعلم ان صبري حماده من المؤيدين لنصوص الدستور، ولكن يا حضرة الزميل للمجلس تقاليد، كما ان هذا المجلس في كل سنة من هذه السنوات يعدل المادة الدستورية التي تنص، على ان لا ينتخب الا رئيس مجلس ونائب رئيس، وامين سر، ورغما عن كل هذا ننتخب اربعة مفوضين، وقد جرى المجلس على هذه العادة، والمجلس اعتبرها سابقة واخذ بالتمشي عليها منذ اكثر من عشر سنوات.

وهذه ليست المرة الاولى التي يصدق المجلس على الموازنة بمادة وحيدة، لقد صدق عليها ثلاث مرات، وانا تاريخ لهذا المجلس وذاكرتي كما تعلمها يا حضرة الزميل، فرئيس المجلس عندنا، حتى لا يكون ديكتاتوريا، كما صرح نهار امس على التلفزيون، قال اكثرية هذا المجلس هي التي يجب ان تنفذ والتي يجب ان تفصل في الامور المختلف عليها.

اذا هذا المجلس وافق على كما وافقت المجالس السابقة منذ اكثر من عشر سنوات فرئيس المجلس الدستوري مجبور بحكم ديموقراطية ان يتراس الجلسة ويصدق على هذا القانون.

والكلمة لحضرة النائب الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، بالدرجة الاولى نلفت نظر دولة الرئيس عند مناقشة الاقتراحات وهذا ما تنص عليه المادة ٥٦ من النظام الداخلي على الرئيس ان يترك منصة الرئاسة، وهذا ما يخالف به الان.

الرئيس: ارجو حضرة الزميل، اذا اراد مثل هذا القول، ان يكمل نص المادة الى اخرها حيث تنص ان لرئيس المجلس ان يوضح ويفسر ويشرع الخ.. فارجو الزميل ان يقلب الورقة ويقرا مادة غير هذه المادة.

جوزف مغبغب: طيب، طيب يا دولة الرئيس، ثم ان المادة الـ ٩٨ من النظام الداخلي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: انا لم اخالف النظامن لانه عندما يكون هناك بحث في النظام الداخلي، فلي الافضلية بالبحث، ولكن نحن تجاه تقليد برلماني تمشى عليه هذا المجلس كتقاليد قديمة.

جوزف مغبغب: يا يسدي، لجهة العادات والعرف والتقاليد، اعتقد ان الدستور له اولوية وافضلية يقدم على جميع التشريعات والنصوص والاعراف، والتقاليد، واعتقد انه من الوجهة الدستورية البحث، لا يمكن لتقليد مهما كان متاصلان اذا كان يتعارض مع نص مكتوب، لا يمكن لهذا النص او لهذه التشريعات او لهذه الاعراف والتقاليد، ان تنقض نصا مكتوبا، او ان تلغي هذا النص المكتوب، هذا علما، بان للنصوص الدستورية احكاما خاصة لجهة التعديلات ولجهة الالغاءات ولا يمكن لعرف او لمخالفة دستورية، ان تشكل سابقة او يمكن اعتبارها نصا او يمكن ان تلغي او تعطل نص احكام، هذه من جهة.

ومن جهة اخرى، نرى ان المادة الـ ٩٨ تاتي لتؤكد مرة جديدة، ان الموازنة تطرح مشاريع الاعتمادات الاضافية للتصويت بالبنود، واذا كان هناك من سوابق، فلا يعني اننا نكرس المخالفة او ان هذه المخالفة تتعارض مع الدستور.

فاني بدوري اقول، انه لا يمكن طرح هذا الاقتراح لانه يتعارض مع الدستور، وفي حال اقراره كمشروع، فاننا سنضطر الى الانسحاب، احتجاجا على تعارض هذه الاحكام مع نص دستوري قائم.

الرئيس: والرئاسة توضح لحضرة الزميل وتاتيه بشاهد مفعم بالصراحة، هذه الحكومة شكلت، والحكومة التي شكلت من اربعة هي مخالفة لنص الدستور الحرفي، واني اتلو بعض نصوص المادة عليكم، وهو ان فخامة رئيس الجمهورية، يعين الوزراء ويسمي منهم رئيسا ويقيلهم الخ.. وما صدرت عندنا مرة بالتاريخ.

حضرة الزميل، هنالك تقاليد برلمانية، واقول انكم حقيقة درستم القوانين الدولية، ولكن فات حضرتكم، ان البرلمان الانكليزي هو ابو البرلمانات، وهو اول برلمان انشيء في العالم ولكنه في كل جلسة اذا اجتهد في امر ما يصبح تقليدا، واذا قلت غير هذا، فيكون غير الواقع، وما قلته الان هو الواقع بحذافيره يا حضرة الزميل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انور الخطيب.

انور الخطيب: دولة الرئيس، يا سيدي، عندما كان حضرة العميد يقول ان هذه المادة مخالفة للدستور، واما طرحها من قبل الرئيس، فهو بالتالي مخالف للدستور كان يسال سؤالا مخالفا للدستور، كان يقول هل هنالك اتفاق بين رئيس المجلس ورئيس الجمهورية على مخالفة الدستور، فهذا كان سؤالك يا حضرة العميد هل حصل بينك، يا دولة الرئيس، يا صبري بك حماده، وبين رئيس الجمهورية اتفاق على هذه المخالفة الدستورية، او غدا يرد لنا القانون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: لقد صرحت علنا كلا لم ابحث في هذا الموضوع.

انور الخطيب: يا سيدي، شرحت الحديث الذي سمعته من قبل العميد، وفيما يتعلق بالمادة الوحيدة التي تليت علينا، قال رئيس المجلس ان هنالك عرفا، فقامت بوجهه ضجة وانا الان اريد ان اؤيد رئيس المجلس واشرح للزملاء ولو ضجوا، كل الفقه الدستوري مجمع على ان هنالك عرفا معبرا، وعرفا مفسرا وعرفا مكملا للدستور، العرف المكمل، عندما يكون هنالك نص في الدستور، او شيء لم ينص عليه الدستور، ياتي العرف المكمل فيكمله عندما يكون هنالك غموض في الدسترو، ياتي العرف الدستوري فيفسر، وعندما يكون هناك نص ودرجت عليه عادة، وهو معدل للدستور اختلف الفقهاء على امر واحد، اقروا العرف المعدل، ونحن في لبنان اقررنا هذا العرف المعدل في تشكيل الوزارة كما قال دولة رئيس المجلس اقررنا هذا العرف المعدل بالعرف، يعني جرينا على العرف، بان ياتي رئيس الجمهورية فيستشير النواب، ثم يختار رئيس الوزارة، ثم ياتي رئيس الوزراء فيختار الوزراء، ويعينون بناء على اقتراحه، والنص الدستوري هو مخالف لهذا النص، حيث النص الدستوري يقول رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويختار من بينهم رئيسا.

بعض النواب: هذا الامرلم يشكل مخالفة اذا كان الاختيار اولا ما فيها شيء مثل بعضها.

انور الخطيب: انا اقول، ان الفقه الدستوري اقر بقانونية العرف المعدل، ولكنهم اختلفوا في قوته فقط، الفقهاء الدستوريون اختلفوا بقوة العرف المعدل لقانون الدستور، قالوا هو عرف له قوة القانون العادي وقال اخرون وهم ضعاف الراي، بان له قوة الدستور وانا من القائلين بان العرف المعدل له قوة القانون العادي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نصري المعلوف.

نصري المعلوف: دولة الرئيس،

يا سيدي، اظن ان نص الدستور فيما خص التصويت على الموازنة واضح وصريح، ولا خلاف ان الدستور يوجب ان يجري التصويت على الموازنة بندا بندا، وجه الخلاف هو ان فريقا يقول، انه سبق لمجلس النواب ان صدق على الموازنة في مادة وحيدة، دون ان يجري التصويت عليها بندا بندا كما يفرض الدستور، فالمسالة الان، هل يجوز لمجلس النواب، ان يعدل الدستور كما شاء زميلي الاستاذ خطيب ان يقول، او بعبارة اخرى، هل يمكن ان يعتبر هذا التصرف او هذا التقليد من جانب مجلس النواب معدلا للنص الدستوري؟ الجواب حتما كلا لماذا؟ لان الدستور يجب ان يحكم على مجلس النواب ايضا، مجلس النواب ليس حرا في تعديل الدستور على الوجه الذي يريد، ان تعديل الدستور نفسه، قد نص عليه الدستور نفسه، يعني لا يمكن ان يرتجل تعديل الدستور.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سيدي، اذا شئت ان نخرج على نص الدستور اما ان يسمى ذلك نقصا او مخالفة للدستور واذا شئنا ان نلطف الامر نسميه تعديلا، فانا اخذ كلمة تعديل فاقول ان تعديل الدستور نفسه قد نص عليه الدستور في المادتين الـ ٧٦ و ٨٧.

فمجلس النواب سيد نفسه، ولكنه سيد نفسه في حدود الدستور، ولو شئنا ان نذهب هذا المذهب لهان امر الدستور ولكنا في كل مرة نخالف الدستور بقرار من مجلس بمثل هذه البساطة، وعند ذلك، نقول أي نص من نصوص الدستور يسلم من مثل هذه الرافانات.

سيدي اقول ذلك، وانا الفت النظر ايضا الى ان في مشروع قانون الموازنة في المادة الثالثة عشرة ايضا مخالفة للدستور، ففي الدستور في المادة الـ ٨٨ عقد القروض لا يكون الا بقانون وفي هذه المادة، نعطي لوزير المال الحق ان يفي تعهدات الخزينة نقدا، او ان يقترض او ان يعقد الصفقات الى اجال بعيدة.

وقد اشار تقرير مقرر لجنة المال والموازنة الى ان هذا يعتبر استقراضا، سلفة استدانة باسم الخزينة، وهذا لا يجوز الا ان يتم بقانون وفقا لنص المادة ٨٨ من الدستور.

سيدي القرض يتم بقانون، وليس باعطاء الحق بعقد قرض فالفرق كبير الرجاء ان تسمحوا لنا بتفسيرها.

اقول ان الفرق كبير، بين ان نعطي الوزير الحق بان يعقد قرضا، وبين ان تاتي بمشروع القرض الى هذا المجلس فنناقش شروط القرض وفوائده، وابواب الايفاء له، هذا نص الدستور على انه محصور بسلطات هذا المجلس.

لذلك فاني اقول، ان كانت قد جرت سابقات وخرج المجلس على هذا النص الدستوري، فانه لم يكن في قدرتنا نحن الذين نتشرف للمرة الاولى بان نمثل ها هنا، ان نبدي رايا انما الان، فاننا لا نقبل ابدا ان يصار الى مخالفة الدستور او الى تعديل الدستور بمثل هذه الرشاقة والسرعة ذلك مخالفة دستورية اخرى.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرة النواب،

انني ارجو ونحن متفقون حول المحافظة على نصوص الدستور وعلى تطبيقه والتقيد، باحكامه لانه ليس احد منا يريد ان يخرج على هذا، ولكن القضية انما هي قضية تفسير والعرف كما تفضل الاستاذ انور الخطيب، انما يجيز خاصة عندما يكون هناك سوابق، وهذه السوابق من مجالس سابقة، ليس فيها مخالفة لنص الدستور، لانني اريد ان اقول لكم بان هذا التصويت بندا بندا، انما قد حصل عند بحث الموازنة في اللجنة المالية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولذلك فانني اقول ان المجلس عندما يصوت على تصويت جرى في اللجنة المالية انما يكون قد تقيد بنصوص الدستور وقام بتطبيقه هناك اصول لانعقاد اللجان ولاعمالها، ولكيفية تنفيذ النظام الذي تعمل بموجبه، ونحن على ثقة تامة بان حضرة رئيس اللجنة المالية واعضاءها لا يقبلون بالخروج على النظام والاصول، وان ما اجرته اللجنة المالية بصدد دراسة الموازنة والتصويت عليها انما هو قانوني مئة بالمئة.

انني اهنا الاستاذ اده الذي لا تفارقه النكتة حتى عند البحث في الدستور.

عندما تبحث في الدستور الذي تحرص عليه حرصنا نحن عليه، فانني اقول لمجلسكم الكريم، اذا كنا نريد ان نسهل الامر كسبا للوقت، وخاصة معلوم من الجميع ان ليس هنالك من سبيل الى تعديل أي بند في الموازنة وعلى هذا الاساس، انني اقول ان تصويت المجلس على تصويت اللجنة المالية، انما يعتبر في الواقع تصويتا دستوريا، كما لو اننا صوتنا بند بندا عليها، لهذا فانني لا ارى اية مخالفة لهذا الناحية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، لا ارى، وقد تضاربت الاراء حول تفسير نص ليس بحاجة، الى تفسير في الدستور ولا في النظام الداخلي وهو النص الذي يقول بوجوب التصويت على الميزانية بندا بندا وفي المجلس نفسه بالنسبة لما اتى به معالي الزميل الاستاذ انور الخطيب من اجتهاد حول التقاليد المعدلة، او المفسرة، او المكملة.

فليسمح لي ان اخالفه عندما يتعلق الامر بالدستور وبالنسبة لما اتى به دولة رئيس الحكومة ايضا من اجتهاد بارع ولبق في تصويت المجلس على تصويت اللجنة.

نحن لا ندخل الان في هذا الموضوع، لا ندخل في الفقه، ولكن ما دام الامر على ما هو عليه، من استعداد، واستعداد مقابل واصرار واصرار مقابل، نرجو ان يتسع الصدر نصف ساعة او اكثر، وقد هدرنا اكثر من ساعة في جدل فقهي، كنا بغنى عنه، نرجو ان يتسع الصدر لكي لا يكون الواحد منا احرص من الاخر على نص الدستور ونص النظام الداخلي هذا مع العلم، اننا كلنا، حرصاء على ان ننتهي من هذه الموازنة بالشكل البرلماني اللائق الذي يمكننا من اعطاء الادارة ما تنفقه ليس بواسطة الطريقة الاثني عشرية، ولكن على اساس الموازنة، لكي يتسنى الانفاق على المشاريع المنتجة مهما تكن حصتها ضئيلة في هذه الموازنة.

رجاؤنا ان نصوت على هذه الموازنة بندا بندا، وكلنا نكون متفقين ونخرج متفقين.

الرئيس: يقتضي لنا اسبوعا من الوقت حضرة الزميل، جميع البرلمانات في العالم غيرت التقاليد التي تضر، نحن اليوم في عصر السرعة وقد اوشك العالم ان ينزل على القمر هل تعتقدون اذا شئتم ان تطبقوا الدستور بحذافيره ان هذا الجلسة دستورية؟ كلا، ثم كلا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد نصت المادة الدستورية، على انه عندما تقدم للموازنة الى المجلس، قبل ١٥ تشرين الاول، على رئيس الجمهورية ان ينشرها اخر يوم في كانون الثاني، ونحن اليوم في اخر شباط، قد قبل المجلس المبدأ وناقش ودرس في اللجان، وهذه كلها اعمال باطلة لانه لا يمكن ان نبقى نصف ساعة زيادة.

حضرة الزملاء، ارجوكم الا تطبقوا الدستور ساعة تشاؤون.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، هذا حق لرئيس الجمهورية، ولكن ليس بواجب.

الرئيس: حضرة الزملاء، اقرا المادة وتمعن بها جيدا.

جوزف مغبغب: يا سيدي له الخيار في ذلك.

الرئيس: حضرة الزملاء، نحن بكل الاحوال في نظام برلماني نطرح ذلك على التصويت ونرى ماذا يكون راي الاكثرية، ثم لاحظت ان مرادكم تعطيل النصاب، مع العلم اننا نصدق على القوانين ويكون عدد حضرات النواب اقل من العدد الحالي.

اقول لكم، ان الحياة البرلمانية في العالم غير هذه الحياة التي نعيشها هنا الحياة البرلمانية بالنقاش السليم وبالمعقول وها هي اربعة ايام تتكلمون بصورة عامة في الموازنة فما الذي غيرتموه وبدلتموه منها؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس، لعله يوم ان صوت المجلس على المرات السابقة على الموازنة بمادة وحيدة، لم ينتبه احد من المجلس الى هذا الخلاف الدستوري.

واما قد انقسم هذا المجلس الى فريقين بخصوص التصويت على هذه المادة التي تقضي ان نصدق على الموازنة بمادة وحيدة، فلا شك ان للموازنة اذ صدقت في المجالس السابقة، كما ذكرتم دولتكم ثلاث مرات، لا بد ان المجلس لم يقم فيه في ذلك الحين من يعارض التصويت على الموازنة بمادة وحيدة، ولو جرى ذلك لكان بالامكان ان نرجع الى البحث الدستوري الذي نوقش به هذا الاقتراح ولكن الان القضية بسيطة.

ان هذا النظام الداخلي، لن يكتفي فقط بما ذكره زملائي من ان المادة ٩٨ تنص على التصويت بالبنود فقط، بل هي تنص ايضا على في المادة ١٠٥ التي ساتلوها على كيفية التصويت حتى بالموازنة وهي ما يلي :

يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب وقد فصلت الرئاسة ذلك، ثم على الموازنة الفقات ثم على قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فان هذا النص صريح حيث يقول يصدق المجلس ولا يقول اللجنة، اذن التصويت على الموازنة ليس فقط بندا بندا ولكن يكون قد خالفنا النظام، لو صدقنا على الواردات، قبل ان نصدق على قانون الموازنة، ونكون قد حالفنا النظام، لو صدقنا قبل ان نصدق على قانون الموازنة.

اذن يا دولة الرئيس، في تفسير قانوني بهذا النظام، ارجو الا يطبق هذا التفسير وانت ادرى به اقرا المادة ١٠٥ فتجد ذلك.

الرئيس: حضرة الزميل ان المادة ١٠٥ تنص على ما قلت، يعني اذا شئت الدخول الى المجلس لازم تدخل من الباب واكثر من ذلك ما في، لانه غير معقول التصويت على الواردات قبل التصويت على النفقات، حيث المستوجب ان يؤخذ معدل النفقات حتى تطبق على الواردات، وهذا شيء طبيعي، يعني هذا المثل القائل، اذا شئت ان تذهب الى المجلس لازم تدخل من الباب.

الكلمة لمعالي وزير الانباء الشيخ تقي الدين.

وزير الانباء: حضرات النواب المحترمين،

ليسمح لي الزملاء الذين فسروا الدستور على انه لا يجيز لهذا المجلس تصديق الموازنة بمادة وحيدة ان اقول لهم، ان تفسيرهم هذا لا ينطبق لا مع نص الدستور ولا مع روحه، ما هو الاقتراح المعروض عليكم؟ هذا الاقتراح هو الاتي:

صدق قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٩ والموازنات الملحقة والجداول الملحقة بها كما عدلت في لجنة المالية والموازنة، المادة الـ ٨٣ من الدستور تنص على ما ياتي:

ويقترع على الموازنة بندا بندا ما هي نتيجة التصديق على المادة الوحيدة هو معنى هذه المادة الوحيدة؟

التنيجة، هي ان المجلس اعتمد التصويت الذي جرى في اللجنة المالية، فبمجرد ان تكون اللجنة المالية صوتت واقترعت على الموازنة بندا بندا، يكون المجلس قد اعتمد هذا التصويت على الشكل الذي جرى في اللجنة المالية وبالتالي لا يكون هنالك أي مخالفة دستورية.

كنت افهم، ان يقال ان هنالك مخالفة دستورية لو لم يات في الاقتراح الوارد، ان المجلس صدق، لا على موازنة كما وردت بل على الموازنة كما صوتت عليها لجنة المالية وعدلتها.

بمعنى ان هذا الذي تفرضه المادة الـ ٨٣ التصويت بندا بندا قد جرى في اللجنة المالية وارادة المجلس في ان يصوت عليها بندا بندا، قد تمت خلال النظر لدى اللجنة المالية، ولو ان المجلس لم يعتبر ان هذا التصويت هو صحيح او انه لم يرد اعتماد هذا التصويت لما قبل بالتصويت على الموازنة بمادة وحيدة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لذلك لا يمكن ان يقال ان هنالك مخالفة دستورية، لا يمكن ان يقال، ان هنالك خروجا على الدستور، بالعكس، انني اعتبر ان المادة الدستورية طبقت نصا وروحا بمجرد ان المجلس صادق على التصويت الذي جرى في اللجنة المالية وفقا للدستور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة الرئيس، استمعت لما قاله دولة رئيس الوزراء ولما تفضل به معالي الاستاذ بهيج تقي الدين والاستاذ انور الخطيب، وكانني لم استمع اليهم لان الاشياء التي ارادوا ان يقنعونا بها لا يمكن ان اعتقد انهم مقتنعون بها.

نعم انه اسهل علينا بكثير واعجل بكثير ان نصوت على مشروع الموازنة بمادة وحيدة ولكن ذلك مخالفا للدستور مخالفة صارخة، لا يمكن التفسير في معرض النص الصريح سيما وان النص صريح جدا، ولا يمكن الاجتهاد فيه قال الزميل الاستاذ انور الخطيب، هناك اراء مختلفة لمجتهدين مختلفين، اقول من هم هؤلاء المجتهدون؟ ارجو تسميتهم واذا كانت المجالس السابقة قد اخطات، فلسنا نحن مستعدون ان نثابر على الخطا، والرجوع عن ذلك فضيلة، ان هناك خطا بتصديق مشروع الموازنة بمادة وحيدة، حيث ان نص الدستور صريح بهذا المعنى.

لذلك اطلب مهما طال الامر، انه لا يمكن التضحية بالدستور، في مدى نصف ساعة او ساعتين من الوقت.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

لقد تكلم الزميل الاستاذ ادمون رزق، واشار علينا كما عودتنا الكتائب بالتطفئة بعض الاوقات.

فان الرئاسة مستعدة، بان تطرح عليكم الموازنة بندا بندا على شرط، ان تعدوني انكم تبقون حتى ننتهي من التصديق على الموازنة ولو دام الوقت حتى الصباح.

نحن والحمد لله مسلمون والمسلم يحتفل نهار عرفة ووقفة منى ونهار العيد، ولا يمكننا ان نعقد جلسة في هذه الايام أي يوم الاثنين الثلاثاء، فاذا وعدتموني ان تبقوا هذه الليلة هنا، بامكاننا ان نصوت على الموازنة بندا بندا والاحظ ان نواب الكتائب موافقون على متابعة الجلسة ونحمد الله على ان يظل النواب الكتائب عمال خير فيما بيننا.

ان التصديق على الموازنة ليس تعديلا للدستور انما كانت هناك سابقة فقط، تمشى عليها المجلس في سنة الـ ١٩٥٤ وسنة ٥٦ ولهذا السبب لم اتراس الجلسة في ذلك الحين بل تراسها نائب الرئيس.

ريمون اده: اريد الكلام يا حضرة الرئيس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: اذا شئت الكلام يا حضرة الزميل تفضل، ولكن الفت النظر على اننا اتفقنا ان نصوت على الموازنة بندا بندا.

يتلى الان مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١١٨٨٤ الرامي الى الاجازة للحكومة جباية الواردات خلال شهر اذار سنة ١٩٦٩ وصرف النفقات على اساس القاعدة الاثني عشرية.

فتلي مشروع القانون المعجل المكرر التالي. الخ...:

الرئيس: ننتقل الان الى التصديق على ابواب الموازنة.

قسم النفقات ـ الجزء الاول

الباب الاول ـ رئاسة الجمهورية.

الفصل الاول

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ٢٥٧٣٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الباب الثاني ـ مجلس النواب

الفصل الاول ـ مجلس النواب.

البند ١ ـ مخصصات والرواتب والاجور ٣١٦٠٨٠٠ ل.ل.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، يا سيدي شاهدنا في هذا المجلس اصلاحات قيل لنا انها بلغت ما يقارب المليون ليرة، وهنا لا يسعنا ابدا ان نمر مرور الكرام، لقد سمعتم وسمع الراي العام، ما قيل في هذا المجلس حول الهدر والتبذير والانفاق في غير محله.

ايها السادة، ان الواقع، رغم اننا نجهل كل الجهل كل ما يتعلق بقيمة البناء، ولكن هناك قضايا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اولية بدائية نقول، ان المليون ليرة، لا تتناسب اطلاقا مع ما شاهدنا ونشاهده من اصلاحات قيل انها اجريت بهذه القيمة.

فنحن نقول هناك حصل مخالفات نطلب من مكتب المجلس ان يطرح علينا قضية هذه الاصلاحات والملاحظات عليها، وهل اجري تحقيق،وهل اجري تدقيق وهل كان هنالك من رقابة، لان الذي حصل حتما يتضمن اكثر من مخالفة يتضمن هدرا وتبذيرا.

الرئيس: حضرة الزميل،

ان كل ما عمل في هذا المجلس، عمل بموجب دائرة المباني وهي التي تولت تنفيذ هذا الامر، وهي التي عملت ولزمت ودفعت، وليس لهذا المجلس ولا لمكتب المجلس اية علاقة بهذا الامر، وكنا قد تمنينا لو اننا وجدنا تحسنا يذكر، ولكن ويا للاسف، لم نر تحسنا يذكر، وانا اضم صوتي الى صوتك يا حضرة الزميل.

البند ٢ ـ التعويضات والمساعدات والمكافات ١٠٤٤٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ٢. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس،

اشكر الرئاسة على هذا الايضاح، لانه لو ان دولة الرئيس تفضل واوضح ان كل ما لزم واجري من اصلاح مزعوم على هذا المجلس، هو من قبل مديرية المباني، لكان ربما تبادر الى ذهن البعض انه على مرأى ومسمع من النواب،يمكن ان تحصل اية مخالفة.

ان دولة الرئيس، قد اوضح ذلك، ولكن اريد ان ابلغ انه على الرغم من ان هذا المكان، هو مجلس لنواب الامة، وعلى الرغم، من ان أي نائب سواء اكانت لديه خبرة او لم تكن لديه خبرة باعمال البناء او التلزيم، او أي اصلاح بامكانه ان يقدر ان المبلغ الذي صرف انما صرف جزء كبير منه هدرا وبهتانا، ولم يكن في سبيل المصلحة اطلاقا.

لذلك نلفت انظار الحكومة اذا كان هذا ما يجري وهذا دليل على ما تقوم به هذه الادارة في بناء يمكن ان يكون كل واحد منكم شاهدا عليه، لانه يعرف كيف كان هذا المجلس، وكيف اصبح، فبامكانه ان يقدر ان التسعماية الف ليرة التي انفقت، انما انفق جزء منها هدرا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نرجو ان يكون العمل في ذلك حافزا لهذه الحكومة التي لنا ملء الثقة بها، ان تعيد النظر في كل ما تقوم به هذه الدائرة، لانه اذا كان هنا يحصل الشطط، فمن باب اولى ان يحصل في أي مكان اخر.

الرئيس: الفصل الثاني، احكام قضائية ومصالحات.

البند ١١ ـ احكام قضائية ومصالحات ـ للذكر.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١١. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس،

يا سيدي، اريد ان الفت نظر معالي وزير الخارجية الى البند واحد، المخصصات والرواتب والاجور البالغ قيمتها ٤٧٠٨٥٠٠ ل.ل.

كنا قد ذهبنا الى الخارج وخاصة الى نيويورك والى بعض السفارات، وراينا الوضع يرثى له في هذه السفارات.

ولذلك، لماذا لم تتمش كما تمشت بعض الدول، وعينت بعض سفرائها لبلدان عديدة لانه لا يمكن للجمهورية اللبنانية، ان تضع سفيرا امام سفير فرنسا او بريطانيا العظمى، او امريكا وهذا غير ممكن.

فانني، افضل ان نختصر في عدد السفراء عندنا وان نجد سفارات تليق في السفراء، وتليق بالتالي بالجمهورية اللبنانية، لهذا ان الوقت، ان نخفض عدد السفراء، وان نعين نوعية السفارات والمكاتب وقد لفتنا النظر سابقا ونلفت النظر في كل سنة ونبدي هذه الملاحظات دائما، ولم نلمس جدوى واليوم على راس وزارة الخارجية وزير كان في السابق سفيرا، فلربما يشعر معنا اكثر من ممثلي هذه الوزارة، لانهم لم يكونوا سفراء في السابق رغم انهم، كانوا وزراء في الخارجية.

الرئيس: الباب السادس ـ وزارة الداخلية.

الجزء الاول

الفصل الاول ـ المصلحة الادارية المشتركة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ١٥٠٣٠٠ ل.ل.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الرئيس: قبل هذا الفصل.

حضرة الزملاء المحترمين،

انتهينا الان مما لدينا من تقارير وسنعطي نهار غد فرصة لمكتب المجلس، لكي يطبع جميع ما تبقى من الخزينة العامة ومن الميزانيات الخاصة، على ان نعقد جلسة اخيرة يوم الاثنين الساعة العاشرة قبل ظهر وجلسة الساعة الخامسة بعد الظهر.

يتلى ملخص الجلسة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي ١٩٦٩ في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العشرين من شباط سنة ١٩٦٩ برئاسة دولة الرئيس صبري حماده.

تغيب السادة : جان عزيز، جعفر شرف الدين، سميح عسيران، كامل الاسعد، اميل سلهب، سليم كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري، عزيز عون، بشير العثمان، سليمان فرنجية، الاب سمعان الدويهي، محمد خضر فتفت، حسن زهمول الميس.

واعتذر السادة: اميل مكرزل، قبلان عيسى الخوري، سليم لحود، محمد صفي الدين، باخوس حكيم، هاشم الحسيني، خاتشيك بابكيان، شفيق الوزان، بهيج تقي الدين، عادل عسيران، جوزف ابو خاطر، نسيم مجلاني، عثمان الدنا، عبد اللطيف الزين، وحبيب كيروز، ميشال المر، يوسف سالم.

تمثلت الحكومة: بدولة الرئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة خليل الخوري.

صدق محضر الجلسة السابقة وتابع المجلس المناقشة بمشروع الموازنة بصورة عامة فتكلم السادة النواب: ادمون رزق، سليم حيدر، نهاد بويز، حبيب المطران، ثم رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والربع بعد الظهر لتستانف في الساعة الخامسة بعد الظهر.

وفي تمام الساعة الخامسة والنصف مساء استؤنفت الجلسة وتغيب عنها النواب: جان عزيز، ابراهيم شعيتو،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سميح عسيران، علي العرب، كامل الاسعد، محمود عمار، بشير العثمان، سليمان فرنجية، محمد فتفت، حسن زهمول الميس.

واعتذر النواب السادة: قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، سليم لحود، ميشال ساسين، باخوس حكيم، وهاشم الحسيني، وتابع المجلس مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة فتكلم النواب السادة: عبدو صعب، علي ماضي، موريس الجميل، منير ابو فاضل، كمال جنبلاط، جوزف مغبغب، ثم ورد دولة رئيس حكومة على ملاحظات النواب وتكلم بعده عصام الحجار ورفعت الجلسة في الساعة العاشرة ليلا لتستانف في الخامسة من مساء الجمعة.

وفي تمام الساعة السادسة الا ربعا من مساء الجمعة في ٢١ شباط سنة ١٩٦٩، استؤنفت الجلسة لمتابعة مناقشة الموازنة العامة، وتغيب عن الجلسة النواب السادة كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري، عدنان الحكيم، فريد جبران، ابراهيم شعيتو، بيار فرعون، جان عزيز، جعفر شرف الدين، سميح عسيران، كامل الاسعد، بشير الاعور، عزيز عون، كمال جنبلاط، كميل شمعون، احمد الفاضل، بشير العثمان، سليمان فرنجية، الاب سمعان الدويهي، فؤاد غصن، حسن زهمول الميس، واعتذر السادة: قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، نهاد بويز، باخوص حكيم، سليم لحود، صائب سلامن وتكلم بمشروع الموازنة حضرة النواب السادة نجيب الخوري، جورج سعاده، وزير التربية الوطنية فؤاد طحيني، فخر فخر، لويس ابو شرف.

ثم تلي مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٠٧٩٦ القاضي بقطع حساب موازنة عام ١٩٦٧ والموازنات الملحقة بها فصدقه المجلس بالاكثرية.

وتلي اقتراح يقضي بالتصويت على مشروع الموازنة بمادة وحيدة، فناقش الاقتراح النواب السادة: دولة رئيس مجلس جوزف مغبغب، انور الخطيب، نصري المعلوف، دولة رئيس الحكومة، ادمون رزق، احمد اسبر وزير الانباء، ووفقا لنتائج المناقشة قررت الرئاسة طرح الموازنة على التصويت بندا بندا.

وتلي مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١١٨٨٤ باجازة الحكومة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر اذار على اساس القاعدة الاثني عشرية، فصدقة المجلس بالاجماع كما صدق ايضا على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٨٨٥ باجازة مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري المساهمة بانشاء مصرف للتسليف المتوسط والطويل الاجل.

ثم باشر المجلس بالتصويت على ابواب الموازنة فصدق منها الابواب التالية: الاو ل، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع.

وتلي هذا الملخص وصدق.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والربع مساء.

بعد ان تقرر يوم الاثنين في ٢٤ شباط سنة ١٩٦٩ الساعة العاشرة صباحا موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة لمتابعة التصويت على ابواب الموازنة.

رئيس المجلس

صبري حماده

امينا السر

هاشم الحسيني

عبدو صعب.

مدير عام المجلس النيابي.

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من شباط سنة ١٩٦٩

المواضيع المبحوثة:

١ ـ متابعة مناقشة ابواب الموازنة والتصويت على البنود.

٢ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٠٩٣١ بتعديل نص المادة ٢٧ من قانون استثمار الفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي.

٣ ـ اكمال التصويت على ابواب الموازنة والتصديق على قانون الموازنة والموازنات الملحقة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٩ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من شباط سنة ١٩٦٩ برئاسة دولة الرئيس صبري حماده.

تغيب السادة: ابراهيم شعيتو، بيار فرعون، جان عزيز، جعفر شرف الدين، سميح عسيران، كامل الاسعد، معروف سعد، ادوار حنين، بشير الاعور، عصام الحجار، كمال جنبلاط، احمد فاضل، بشير العثمان، باخوس حكيم، سليمان فرنجية، فؤاد البرط، حسن زهمول الميس، سليم الداود، كميل دحروج، ناظم القادري، ونايف المصري.

واعتذر السادة: قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، صائب سلام، سليم لحود، رائف سماره، اميل سلهب، فيليب الخازن، عبد الله اليافي، اندريه طابوريان، كميل شمعون، عدنان الحكيم.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: خاتشيك بابكيان، عثمان الدنا، ميشال المر، خليل الخوري، شفيق الوزان، بهيج تقي الدين، الامير مجيد ارسلان، عبد اللطيف الزين، رينه معوض، يوسف سالم، حبيب كيروز، عادل عسيران، نسيم مجدلاني.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون ـ تتلى اسماؤهم،

تليت

الرئيس: الغائبون ـ تتلى اسماؤهم،

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

تليت

يتلى مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ١٠٩٣١ الرامي الى تعديل نص المادة ٢٧ من القانون الصادر بتاريخ ٢٤ ك١ سنة ١٩٥٠ المتعلق باستثمار الفنادق والمطاعم والمقاهي والحانات.

فتلي مشروع معجل التالي. الخ...:

الرئيس: قبلت المادة الثانية،

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فتلي مشروع القانون برمته، ونودي حضرات النواب باسمائهم.

ـ اجماع ـ

الرئيس: صدق القانون بالاجماع، ننتقل الان الى التصديق على ابواب الموازنة.

الباب الثامن ـ وزارة الدفاع.

الجزء الاول ـ الادارة المركزية.

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ٩٤٣٠٠ ل.ل.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١.

البند ٢ ـ التعويضات والمساعدات والمكافات ١٢٩٠٠ ل.ل.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ٢.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، اعتقد انه من الخطا البالغ ان نجرد انفسنا من صلاحية الرقابة والراي في القضايا الدفاعية التي يتوقف عليها اكثر من امن البلاد، فنحن نعتبر الظروف الحاضرة التي تمر فيها البلاد، هي من ادق الظروف وتستوجب ان نتوقف كثيرا عندها لنرى ما اذا كانت سياستنا الدفاعية، هي السياسة الصالحة ولنرى ما اذا كانت اجهزتنا الدفاعية هي الاجهزة الصالحة، قد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتبادر الى ذهن البعض، اننا لسنا بصدد الموافقة على ان يكون لدينا دفاع هذا عكس ما نراه، نحن نريد ان يكون لدينا اجهزة دفاعية، ولكن نريدها قوية، فعالة، تتناسب مع كرامة هذا البلد ومع اهداف هذا البلد، فقبل ان نصدق على مثل هذه الموازنة، لدينا الكثير من الملاحظات على السياسة الدفاعية.

ايها السادة، السياسة الدفاعية بالشكل الذي نحن نمر فيه، اعتقد انها غير فعالة، ولا تتناسب لا مع طاقتنا، ولا مع امكانياتنا يجب ان نعيد النظر، يا معالي وزير الدفاع.

وزير الدفاع: ماذا تريد ان نفعل، فاذا كان عندك اعتمادات زيادة نكون لك من الشاكرين.

جوزف مغبغب: يا سيدي، سوف نصل على الاعتمادات، وقبل ان نصل اليها، واقول اننا نحن بحاجة الى جهاز دفاعي، ولكن ليس على الشكل الموجود الان.

وزير الدفاع: كيف يعني.

جوزف مغبغب: نعم يا سيدي، وكنت افضل ان ابحث ذلك في جلسة سرية، وانا ارجو من الرئاسة الكريمة، وقد اتوقف هنا لاقول اذا امكن ان نبحث الامر بيننا في جلسة سرية، لان القضايا التي انوي اثارتها قد لا يجوز بحثها بصورة علنية، وقد تمس وضعنا او الاشياء التي قد يعلمها البعض، ولكن قد لا يعلمها الجميع.

لذلك قبل ان نتابع ارجو من الرئاسة الكريمة ان تحول هذه الجلسة لجلسة سرية.

الرئيس: ارجو حضرة الزميل ان يستمع الى كلمة الرئاسة بهذا الصدد، لقد لام الرئاسة حضرة الزميل الاستاذ ريمون في احدى الجلسات بانه طلب بان تكون سرية والرئاسة رفضت ذلك، والان نفس الشيء يطلب حضرة الزميل المحترم الاستاذ جوزف مغبغب، تحويل هذه الجلسة الى جلسة سرية، مع العلم، ان الاستاذ ريمون اده، او الاستاذ جوزف مغبغب يعرفان جيدا بان هنالك اصول لتحويل الجلسة من علنية الى سرية، والاصول لم يتبعها الزميلان بطلبيهما، واذا سهي عن بالهما عن قضية الاصول، فانه يقتضي ان يقدما طلبا خطيا موقعا من عدة نواب قبل انعقاد الجلسة، لكي يعرض على المجلس، وعندئذ المجلس يقرر ذلك، وله الحق المطلق، بان يقرر سرية الجلسة.

لذلك اقول ان الزميل ريمون اده لم يتقدم بطلبه حسب الاصول عندما طلب ذلك، والان الزميل جوزف مغبغب كذلك يطلب نفس الطلب لانهما مقتنعان بان الجلسة لا يمكن ان تكون سرية، فغايتهما ان يعلنا ذلك من اجل تبرير موقفهما، بانهما طلبا ان تكون الجلسة سرية ولم يستجب طلبهما.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جوزف مغبغب: تصحيحا لما ورد على لسان الرئاسة، اود ان اذكر دولة الرئيس، باننا اشد الناس حرصا بان تعيين لجنة التحقيق بحادث المطار بدون ابطاء، وكنت اود ان تعين هذه اللجنة لانها ستكون نقطة انطلاق، الى سياسة نراها اصلاحية لازمة لان ما جرى في حادث المطار كشف لنا عن ان هناك عيوبا اساسية جوهرية يقتضي التدقيق حولها واكشاف هذه النواقص تمهيدا لان تجري الاصلاحات اللازمة، هذه السياسة التي نتمشى عليها اليوم ايها السادة، دلت على انها ليست فعالة على الصعيد الدفاعي وبشهادة المسؤولين عنها فقد قالوا صراحة ان الاجهزة الدفاعية في حالتها، قد لا تتمكن من تامين الدفاع اللازم عن السيادة اللبنانية، عن الحدود اللبنانية بشكل فعال وهذا ما يوجب علينا ان نعيد النظر، فاما ان يكون بوسعنا ان يكون لدينا سياسة دفاعية فعالة قادر، واما علينا ان نعيد النظر لكي نتمكن من ان يكون لدينا افضل شيء ممكن ان يكون.

واود ان آتي على حادثة معينة، قضية طائرات الميراج، لقد اشترينا بمئات الملايين ربما طائرات جاءت لا تناسب، لا مع امكانياتنا المالية ولا تتناسب مع السياسة الدفاعية الشاملة.

وزير الدفاع: هل تجهل قصة الميراج يا جوزف.

جوزف مغبغب: بدي اصل لهذا الموضوع يا سيدي.

وزير الدفاع: اسرائيلي لا يبحث هذا البحث.

جوزف مغبغب: يا سيدي اسمح لي، ان اقول انه لا احد يدافع اكثر منا، عن هذا البلد نحن نعتقد اننا اعطينا هذا البلد ما لم يعطيه احد.

وزير الدفاع: كل كلماتك تعني الدفاع وتعزيز الدفاع، ليس الا؟ بتقعد هنا بتحكي والجيش جميعه على الحدود بالوحل وتحت المطر والخطر، هذا الكلام عيب.

جوزف مغبغب: يا سيدي، انا طلبت ان يعقد جلسة سرية ونحن لا نريد ان نمس الجيش وان نحط من قدره بل نريد ان نرفع من شأنه، وكل ما يهمنا هو حرصنا عليه على هذه المؤسسة، واذا كان من انتقاد فهو لتعزيز الجيش ولاصلاح الفساد فيه، وهذا لا يعني انه ليس عندنا وطنية.

الرئيس: انا اعتبر ان حضرة الزميل خرج عن موضوع النقاش ارجو حصر البحث بامور التي تتعلق بالموازنة.

وزير الدفاع: شبعنا بهورات ومزايدات ومهاترات.

جوزف مغبغب: يا سيدي، القضية ليست قضية بهورات، نحن نعتبر ان اساس الفسد هو ما يجري من استثمار في هذا الجيش.

وزير الدفاع: الفساد منك.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

جوزف مغبغب: لا يا سيدي، واود ان اشير يا دولة الرئيس في هذه المناسبة الى اننا لم نمس الجيش ولن نمس الجيش، ولا نريد ان يمس الجيش.

وزير الدفاع: عيب تحكي هالحكايات، الجيش الان على حدود سوريا يطلق النار على الطائرات الاسرائيلية في هذه الساعة.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس،

انني اريد ان اناشد حضرة الزميل خاصة في هذه الظروف، ونحن في صدد مناقشة بنود الموازنة، وقد سبق لهذا المجلس الكريم انا ناقش السياسة الدفاعية بتفصيل وقد استمعنا جميعا الى راي مختلف الزملاء الكرام ونحن على اتفاق بان نقوم بالتعاون من اجل تهيئة جميع الاسباب لتوفير الدفاع الناجع عن سيادة هذا البلد وعن حدوده.

لذلك، اجد في ترداد القول حول هذه المواضيع التي باتت معلومة ما يسيء الى سمعتنا جميعا، خاصة في هذا الوقت والاعتداءات ليس موضوع تهديد وانما هي في سبيل التنفيذ، والان تجري غارات على الشقيقة سوريا والجيش اللبنانية قد اطلق النار على الطائرات التي خرقت اجواءنا هذا الصباح.

لذلك، فانني ارجو، ان تبحث هذه الامور فيما بيننا وبمناسبة اخرى، ونحن على استعداد لان ندخل معكم في تفاصيل هذه الابحاث في جلسة سرية اذا شئتم، او في لجنة الدفاع اذا شئتم ايضا، وعلى هذا الاساس فانني ارجو ان ننتقل الى بحث البنود.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدفاع الامير مجيد ارسلان.

وزير الدفاع: يا سيدي، تعقيبا على الذي قاله دولة رئيس مجلس الوزراء تطمينا لما يطلبه الزميل الاستاذ ريمون اده مرت الطائرات الاسرائيلية التي تضرب الان الهامة وميسلون مراكز تدريب الفدائيين في سوريا، وقد مرت بعض الطائرات منها في القطاع الشرقي، فاطلقت عليها المدفعية اللبنانية النيران المضادة للطيران وطبعا كانت الطائرات الاسرائيلية تمر بعلو شاهق، والمقصود ان المدفعية اللبنانية قامت بواجبها على قدر امكانها، ومنذ ربع ساعة خابرني مسؤولون في وزارة الدفاع واطلعني على ما قلته لحضرتكم، فتطمينا لحضرة الزميل اده سردت له ما حصل، كما أني ارجو من الزميل جوزف مغبغب ان يكتفي بما قلناه الان وان نصدق على الموازنة المتعلقة بوزارة الدفاع التي درسناها في اللجنة المالية وخفض منها قسم وجيز على بعضها لا اكثر ولا اقل.

جوزف مغبغب: انا ارجو المجلس الكريم ان يحدد موعدا منذ اليوم لجلسة سرية حتى نتمكن من المصارحة، وكل ما يهمنا قوله هو انه لا يسعنا ان نستدين عشرات ملايين الليرات لنقرها في مواضيع، قبل ان نطلع على تفاصيلها، اقول انه لا يسعنا التصديق على هذه الموازنة خصوصا الجزء الثاني والثالث، قبل ان نطلع على التفاصيل وذلك بتعيين جلسة سرية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: نعود الى التصديق على بنود موازنة وزارة الدفاع.

البند ٣ ـ لوازم ادارية ٧٢٠٠ ل.ل.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ٣.

البند ٤ ـ نفقات ادارية ٣٠٠٠ ل.ل.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ٤.

الفصل الثاني ـ الجيش.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس، اود ان افهم من تصريح معالي زير الدفاع النقطة الاتية فقط، وهي ان الطائرات الاسرائيلية اذ مرت في الجو اللبناني فوق الاراضي اللبنانية قد اخترقت الجو اللبناني والحدود اللبنانية، وتصدت لها مدفعيتنا، اما فيما يتعلق بالغارة الاسرائيلية على سوريا، فاظن اننا غير مخولين لبيان ما هي الاهداف العسكرية او المدنية التي تضربها اسرائيل، لاننا نعلم ان اسرائيل شيمتها الغدر، وقد تكون هذه الاهداف لا تتعدى سوى المدنيين في ميسلون وفي الهامة وفي غيرها.

فارجو ان لا يلزم تصريح معالي وزير الدفاع في شيء وان لا يتعدى حدود الاراضي اللبنانية، اما فيما عدا ذلك فلا علم لنا بشيء.

وزير الدفاع: توضيحا لما ذكرته عن الغارة الاسرائيلية على ميسلون والهامة في الاراضي الشقيقة سوريا، قلت انه ربما تدعي اسرائيل ان هذه المواقع معدة لتدريب الفدائيين واكرر هنا الان، انها ربما تزعم ذلك، ونحن ليس لنا أي علم اين يوجد تدريب في جميع البلدان العربية اذا كان هناك من تدريب.

لذلك اقول انهم يضربون هذه المواقع الاهلة بالمدنيين، وعلمت الان ان هناك خسائر بالارواح في المدنيين.

الرئيس: نعود الان الى التصديق على موازنة وزارة الدفاع، الفصل الثاني الجيش.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ٨٦١٨٣٢٠٠ ل.ل.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس، كلمة مختصرة فيما يتعلق بوزارة التربية وارجو من الحكومة مخلصا ان تنتبه اليها.

لا شك ان لبنان بالرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها اليوم يواجه نهضة فنية مباركة، لبنان هذا الذي يحمل اليوم مشعال الفن المسرحي بالاضافة الى ماضيه المجيد في هذا المضمار اذ ان اول من وقف على خشبة المسرح والف مسرحية ومثل، كان لبنانيا من هذا البلد الطيب، وهو السيد مارون نقاش واذا الايام تدور دورتها، ونرى اليوم الجهد اللبناني الفردي يعود من جديد لحمل مشعال هذا الفن الذي هو عنوان لرقي الامم وكلنا قد شاف وراى، ان ما من بلد يحترم نفسه الا وقد اقام مسارح عديدة تمثل عليها مختلف انعكاسات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية حتى ان السائح او كل غريب يطأ ارضا في اوروبا، او في غيرها يجد دائما مسارح موجودة، عنوان نهضة البلد الذي يزوره.

ان اللبنانيين، بالاستغناء عن لبنان الرسمي أي عن الحكومة، قد تمكنوا بفضل جهدهم من اقامة مسارح يمكن ان نقول انها تعد مفخرة، الممثل، شوشو الذي يتحمل وحده اقامة مسرح ومسرحيات ترفه عن اللبنانيين في اوقاتهم العصيبة، الاخوان رحباني اللذان يقيمان مسرحية اليوم، تعد مفخرة من مفاخر المسرحيات الغنائية الانتقادية، هؤلاء جميعهم قد قاموا بذلك بجهود فردية وهم لا يطلبون من هذه الحكومة الا امرا واحدا، واظن ان بميسور هذه الحكومة رغم الضائقة التي نعيشها ان تبني لهم مسرحا، يوضع هذا المسرح الحكومي تحت تصرف هذه الفرق لمدة معينة، كل فرقة تقوم بمسرحية حسبما يرتضي الجمهور من رؤية هذه المسرحية اياما او اشهر.

ثم يعطي هذا المسرح لفرقة اخرى، هذا جل ما نطلبه يا دولة الرئيس الحكومة، ان تقيم الدولة مسرحا وتقدمه كتشجيع لجميع هذه الفرق، وهم لا يطلبون غير ذلك، واظن مهما كانت الظروف باستطاعة دولتكم وانتم تريدون، ان لا يموت هذا الفن الذي هو عنوان لرقي الامم، اظن انه بامكان دولتكم ان توفروا المال اللازم لبناء هذا المسرح وشكرا.

الرئيس: نعود الى تصديق بنود الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب العاشر ـ وزارة الصحة العامة

الجزء الاول

الفصل الاول ـ مديرية الصحة العامة. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: دولة الرئيس، قبل ان ننتهي من درس هذا الباب من موازنة الصحة اريد ان انبه معالي وزير الصحة الى النقص الذي تشكو منه مستشفيات الملحقات، وعندما اقول مستشفيات الملحقات يتبادر الى ذهني ذي بدء مستشفى المحافظة في طرابلس، واريد ان انبه الى ان هذا المستشفى يشكو نقصا في العلاجات التي يطلبها كل شهر، مثلا يطلب شهريا او اسبوعيا، الف انبوب من البنسيلين، فلا يعطى منها الا نصف الكمية مما يضطر القائمون على ادارة المستشفى بدافع من روحهم الانسانية الى شراء النقص من جيوبهم الخاصة، وهذا اذا لم يضطر المريض الى تقديم ذلك من جيبه الخاص، حتى ان ما يفتقر اليه في المستشفى من كميات الدم لا ترسل اليه الا بعد جهد، مع ان مستشفى طرابلس يعد من احسن المستشفيات في لبنان وان الذين يمونوه من المرضى سنويا، قد يزيد عددهم عن عدد المرضى في أي مستشفى اخر في الجمهورية اللبنانية.

لذلك، ارجو من معالي الوزير ان يعتني او ان تكون له وجهة نظر تختلف كل الاختلاف عما سبقها من وجهات النظر، وان يبادر فورا الى مد هذا المستشفى بما يحتاج اليه من علاجات وتجهيزات.

والشيء الثاني يا سيدي ان وزارة الصحة تدرس منذ ما يقارب الستة اشهر التنظيم الصحي الذي يتناول جميع اداراتها، وجميع مصالحها والى الان لا يوجد ذلك التجهيز، فهل لمعالي الوزير ان يحث القائمين عليها، بان يسعوا بخطاهم بسرعة لان على هذا البلد التنظيم تتوقف المصلحة الصحية في هذا البلد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس،

انتم اول من يعلم ان البعلبكي لا يلح في طلبه الا اذا بلغت حاجته الذروة، وحاجة منطقة بعلبك لمشاريع متعددة بلغت زباها.

اما قضية مستشفى بعلبك فلقد رغبت الينا في هذا الصباح ان نجتمع الى دولتك وبمعلوماتك الخاصة وجدت بعد ان تثبت لديك ان ما لحظ لتكملة تجهيزات مستشفى بعلبك مبلغ مئة الف ليرة لا يكفي لتسيير هذا المستشفى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: حضرة الزميل،

هذا المبلغ للاكمال، اما التجهيزات فهي ٤٠٠ الف ليرة.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، واخشى ما خشيتموه انتم بالذات وبالطليعة ان يؤدي الامر في اخر المطاف الى التثبيت، من ان مبلغ مئة الف ليرة لا يمكن من انجاز تسيير مستشفى بعلبك، فاننا بناء على رغبتكم ورغبة زملائي نواب المنطقة، نرجو الحكومة ان توضح صراحة بان مبلغ المئة الف ليرة وضع كتجهيزات اولية، وان مبلغ الـ ٢٧٥ واقول لمعالي وزير الصحة ان المبلغ غير كاف نرجو لفت النظر تكرارا الى ان هذا المبلغ غير كاف، واننا نرجو تصريحا صريحا، بان الحكومة تتعهد بتسيير مستشفى بعلبك في هذا العام، مهما بلغت النفقات ولو يقتضي الامر سحب مبلغ من المبلغ العام المخصص والذي يحمل الرقم ٣٧٥ الف ليرة.

الرئيس: حضرة الزميل،

المئة الف ليرة التي خصصت لمستشفى بعلبك، هي لتكمله، واما فيما يختص بالتجهيزات فمعالي الوزير سيوضح بانه على حد قوله التجهيزات مؤمنة.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، ارجو التوضيح، لانه ورد كلمات تجهيزات امام مبلغ المئة الف ليرة، ارجو التوضيح بهذا الشان.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، اني اشكر الزملاء الكرام على السؤال الذي طرح، واراه مناسبا، لاثبت لم واؤكد رسميا، بان ما لحظ في الموازنة انما يكفي، لا بل يزيد عما يحتاجه تجهيز مستشفى بعلبك لقد خصص لمستشفى بعلبك مئة الف ليرة في قسم التجهيزات ويسرني ان اثبت هنا ان تجهيزات مستشفى موجودة في معظمها ومتوفرة في مستودع الاجهزة، في وزارة الصحة، وقد اردت ان اتاكد شخصيا بعد ان تفضل دولة الرئيس وراجعني مرارا بهذا الخصوص اردت ان اتاكد شخصيا من الامر فاخذت تصريحا رسميا من امين المستودع، بان هذه الاجهزة موجودة جاهزة، ولا ينقص سوى ما يحتاجه لغرفتي عمليات، وهذا ما يكلف اكثر من ٢٥ او٣٠ الف ليرة لبنانية.

لذلك، باستطاعتي باسم الحكومة ان اؤكد اننا جادون في جعل هذا المستشفى فعالا يعمل في بحر هذه السنة انشاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور سليم حيدر.

سليم حيدر: دولة الرئيس، اشكر معالي وزير الصحة على تصريحه واود ان اوضح واؤكد واطالب بما يلي: فيما يختص بهذا المبلغ مئة الف ليرة للتجهيزات، دار البحث في اللجنة المالية ليس على انه تجهيز

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لمستشفى بعلبك بل اكمال تجهيز مستشفى بعلبك، وقال لنا ممثل وزارة الصحة ما صرح به معالي الوزير اليوم، وحتى قال ايضا ممثل وزارة الصحة ان المئة الف ليرة اكثر مما يلزم، فاصررت بنفسي على بقاء المئة الف ليرة.

هذا المبلغ ليس ليمشي مستشفى بعلبك من جميع جهاته، بقي رواتب الموظفين والمستخدمين، وبقي ثمن الادوية، ستؤخذ من الابواب العامة المخصصة في وزارة الصحة العامة لهذا الامر.

اني اريد مع تكرار الشكر لمعالي وزير الصحة، ان الفت نظره بهذه المناسبة، الى ان في بعلبك اطباء يمكنهم ان يمارسوا ومن واجبهم ان يمارسوا في هذا المستشفى، ولكننا بحاجة منذ الان لان نفتش عن جراح كبير يتولى العمليات الجراحية في مستشفى بعلبك وهي قضية اعترف بانها ليست سهلة، ولكنها ليست مستحيلة على كل حال، اذا توافرت لهذا الجراح الكبير التعويضات التي يجب ان يتقاضاها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عزيز عون.

عزيز عون: عطوفة الرئيس، ان ما شكا منه الزميل الدكتور صراف نحن قد شكونا منه مرارا وتكرارا، وقد جاز لنا ان نقول لقد اسمعت لو ناديت حيا، فان المستشفى الموجود عندنا في الدامور، لا يوجد فيه لا ادوية، ولا معدات ولا اقل صفة من العلاجات التي يمكن نفع المرضى منها.

وان المنطقة الموجود فيها هذا المستشفى تعد عشرات الالوف، فلا يوجد غير طبيب واحد يشرف على معالجة المرضى يذهب ثلاث او اربع ساعات في الاربعة والعشرين ساعة وهذا المستشفى هو اشبه بملجا او بماوى عجزة بل هو اقرب من حيث ما قلته اخيرا من حيث التشبيه، فاذا جرح مريض لا يوجد نقطة صبغة اليود، حتى يسعف فيها، وان المرضى الذين يؤمون المستشفى، من بعد الساعة العاشرة او الساعة الحادية عشرة لا يجدون طبيبا.

فنرجو معالي وزير الصحة الجديد، ان يعيرنا اذنا صاغية ويهتم الى هذه الناحية لاننا بحاجة الى طبيب ملازم من نفس الدامور يشرف على اعانة المرضى ومعاينتهم ومعالجتهم مدة الاربعة والعشرين ساعة وعندما تدعو الحاجة الى ذلك، ومعلوم اليوم وخصوصا منطقة الشوف هي منطقة فقيرة الحال، لا يمكن لمرضاها ان يتحملوا اكلاف العلاجات واكلاف المستشفيات في الخارج.

لذلك، نرجو ان يعيرنا معالي الوزير الجديد اذنا صاغية ويلبي حاجة هذه المنطقة الملحة، ونحن له سابقا من الشاكرين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ علي ماضي.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

علي ماضي: دولة الرئيس، كنت قد تشرفت بمقابلة معالي وزير الصحة وشكوت له امر الصحة في منطقة مرجعيون حاصبيا، وخاصة منطقة العرقوب التي هي منطقة حدودية، ولقد تكرم معاليه واهتم اهتماما كبيرا يشكر عليه، فيما يتعلق بهذه المنطقة وفيما يتعلق بالاجراءات التي سيتخذها معاليه اجل تحسين الصحة فيها ولكن ارى ان من المبلغ الذي رصد من اجل تجهيزات مستشفى مرجعيون هو مبلغ ضئيل جدا، مبلغ ٢٥ الف ليرة لمستشفى حديث كبير، ربما كان من الفقر اشد بكثير من مستشفى بعلبك ومستشفى الدامور.

فانني اتمنى على الحكومة الموقرة، ان تهتم بمستشفى مرجعيون، نظرا لانه يكون منطقة وسطى لمنطقة كبيرة تشكو الحرمان من كل شكل ولون وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الصحية، وشكرا لكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان سعاده.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، فهمت من المناقشة الان على ان هنالك في بعلبك، وفي الدامور، وفي مرجعيون وفي بقعة القطاعات مستشفيات ولكن هذه المستشفيات ينقصها، اما طبيب، واما تجهيزات وغير ذلك، ولهذا السبب يتوجب علي ان اقول، ان في كسروان لا يوجد اطلاقا أي مستشفى، حتى ولا أي مستوصف واسف ايضا ان يكون هنالك في السابق تعاقد بين وزارة الصحة وبين احد المستشفيات في جونيه، هو مستشفى سيدة لبنان ومن اجل الطوارئ، أي عندما تحصل حوادث سيارات او غيرها، فهذا التعاقد بالذات قد الغي، واصبحنا في كسروان والفتوح لا يوجد عندنا اية مصلحة صحية عامة، ان بالتعاقد وان مباشرة.

لذلك ارجو من دولة رئيس مجلس الوزراء ان يصار على اعطاء كسروان ما اعطي لغيرها في الحقل الصحي وان يباشر فورا باجراء تعاقد فيما يختص بحوادث السيارات والطوارئ وهذا على الاقل، كي لا يموت هؤلاء الاشخاص الذين يصابون بحوادث السيارات بسبب عدم العناية، هذا كل ما اطلبه بهذا الخصوص وارجو معالي وزير الصحة ان يهتم بهذا الامر ونحن مستعدون لمراجعته بهذا الصدد سيما وقد زيدت ميزانية وزارة الصحة مؤخرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج سعاده.

جورج سعاده: دولة الرئيس، استمعت للزملاء الكرام، وكل يتحدث عن المستشفى الحكومي في منطقته وعن قلة التجهيزات القائمة في ذلك المستشفى.

اما بالنسبة الينا في منطقة البترون، فالسياسة تقتصر على مستوصف يفتقر الى طبيب ياتينا مرة في الاسبوع او مرتين، وقد قابلت معالي وزير الصحة منذ اكثر من اسبوع وطلبت اليه ان تتعاقد وزارة الصحة مع المستشفى الخاص القائم في منطقة البترون حديثا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما قضية التعاقد على ما اعتقد، كان وزير الصحة الاسبق، وقد اطلعت معالي وزير الصحة الحالي كان قد الف لجنة لاعادة النظر بالتعاقد مع المستشفيات، وقامت اللجنة بالتحقيقات الكافية فتبين لها، ان هنالك مستشفيات متعددة متعاقبة مع الحكومة غير ان القليل القليل من المرضى يعرفون ذلك، يدخل المريض الى المستشفى على حسابه الخاص، فاذا بوزارة الصحة تدفع هي ايضا عن ذلك المريض، المريض يدفع دون ان يعرف بان المستشفى متعاقد مع وزارة الصحة، ووزارة الصحة تدفع ايضا عن هذا المريض.

لذلك، ارجو معالي وزير الصحة، ان يعيد النظر بذلك التقرير الذي فيه الفضائح الكثيرة، وارجو ايضا ان يتكرم علينا في منطقة البترون بتعيين طبيب لهذه المنطقة وبالتعاقد مع المستشفى القائم حاليا في البترون وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب المطران.

حبيب المطران: دولة الرئيس، كنا رصدنا في لجنة الصحة مبلغ ماية الف ليرة لتجهيزات مستشفى بعلبك، ولكن حتى يسير هذا المستشفى سيرا حسنا، ولا سيما انه يتحمل مداواة اهالي منطقة تبلغ مساحتها ثلث لبنان تقريبا ما بين بعلبك والهرمل، وهذه المنطقة لا يوجد مستشفى ولا طبيب، وانا استمع الى الزملاء الذين يشكون حالة النقص في المستشفيات ان كان في بيروت او في بقية المناطق، فاقول يا سيدي بكل اسف ان هذه المنطقة التي هي مساحتها ثلث مساحة لبنان، ولا يوجد فيها طبيب، حتى اننا اضطررنا لان نستدعي طبيبا سوري الجنسية بالتعاقد وتكرم معالي وزير الصحة وتعاقد معه.

يا سيدي، الذي ارجوه من معالي وزير الصحة انه عندما يتم تجهيز المستشفى ان يوجد لنا اطباء اختصاصيين عن طريق التعاقد، واني الفت نظره بان مع يدفع الى الطبيب الجراح هو مبلغ ٧٠٠ ليرة، فاقول، انه من المتعذر على وزارة الصحة ان تجد طبيبا جراحا ماهرا يقبل ان يعمل بهذا المبلغ المنخفض.

فاني الفت النظر الى وجوب زيادة الاجور لمثل هؤلاء الجراحين، واني ارجو معالي وزير المالية ان لا يبخل علينا بزيادة هذه المبالغ المتعلقة بالصحة العامة.

الرئيس: نعود الان الى التصديق على ابواب الموازنة العامة وقد تلي عليكم :

البند ٢ ـ وزارة الصحة العامة.

من يقبل في هذا البند يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند ٢. الخ...

الباب الثاني عشر ـ وزارة الانباء.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، في الدول الراقية ونحن نطمع في ان نكون احداها، اعتقد ان الانباء، وخصوصا اليوم دور الاعلام والتوجيه هو دور اساسي وكنا نود ان يكون لدينا توجيه واعلام، وربما لدينا توجيه واعلام ولكن بعيدا كل البعد عما نصبو اليه جميعا.

لقد سبق لنا ان ابدينا بعض الملاحظات على هذه الوزارة في لجنة المالية والموازنة واعود واكرر بان هذه الوزارة على ما نعلم، جميع التوجيهات وجميع الادارات فيها لا تخضع لسياسة رسمية محددة يراسها الوزير.

هذا التوجيه لا يصدر عن المسؤول الاول الذي يجب ان يصدر عنه التوجيه.. فوزير الانباء المفروض دستوريا ان يكون راس ادارته..

الرئيس: حضرة الزميل، عندما يسمح الزائرون هذا يعتبرون بان الدولة في حالة فوضى ولا يوجد من مسؤول.. والواقع عكس ذلك فارجو ان لا ترددوا هذه النغمة لان هذا هو غير الواقع.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، انا احترم كثيرا الشيخ بهيج، لا بل اكثر من ذلك، اني اتوسم فيه ان تقوم على يده تحسينات يود ان يجريها، وانتم بالذات لا ترضون ان يكون هنالك وزارة في هذا البلد لا يتمكن فيها الوزير من القيام بصلاحيته؟ والدليل على ذلك هنالك اوامر تصدر عن غير الوزير وهنالك توجيه، في هذا الوزارة، كل الاتجاهات موجودة وجميع التوجيهات موجودة الا التوجيهات الوطنية فهناك عناصر شيوعية توجه وهناك عناصر ماركسية وهناك عناصر كلها ترمي الى توجيه الوزارة ولا يغيب عنها الا العنصر الذي يجب ان يوجه، وانا مسؤول عن ذلك يا دولة الرئيس وساعطي بعض الامثلة على ذلك.

هناك كتاب لمؤلف لبناني كبير، يقال له ميشال شيحا «لبنان في حضوره ووجوده».

ارسل الى الوكالة الوطنية للانباء لكتابة كلمة حول الكتاب، فصدرت الاحالة رسمية تقول: «مع العلم، سيان اذا كان حضر ام غاب».

هذه، كتبها رئيس الوكالة الوطنية للانباء واسمحوا لي ان اذكر المجلس الكريم اننا كنا نعرف اسماء تغطية مؤتمر القمة في افريقيا الشمالية، كيف ان هذا الموظف شتم باقبح ما يمكن ان يشتم به مديره، وعلنا، وعبر الاذاعة سمعها جميع موظفي الوزارة، فكانت النتيجة ان نقل المدير العام وبقي هذا الموظف الصغير وبقي متركزا لا يتزحزح ـ وهذه وقائع ـ ثم هناك مبلغ مخصص، مليون ليرة، وهذا مخصص لمركز النشر للدعاية للخارج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا المليون ليرة، وارجوك ان تبحث قليلا عن كيفية انفاق هذا المبلغ في الماضي؟ وكيف انه وزع انعامات، وترضيات، وتنفيعات لاشخاص لم يؤدوا خدمة ولم يفلت من ذلك حتى الحسناوات المحظيات المرضى عنهن، وانا ارجو من معالي وزير الانباء وهذا ليس بالكثير عليه ان يدقق قليلا كيف ان المليون ليرة المخصصة للدعاية في الخارج كيف تنفق؟

كان معد لان تصدر نشره للخارج لكي نعرف المهاجرين والمغتربين عن لبنان ونشوقهم للرجوع اليه.

هذه النشرة صدر عدد منها، ولكي تعلمون كيف صدر هذا العدد : ورد فيها كلمة «Faculte de Gente» يعني : «معهد الهندسة فاذا بالترجمة «معهد العباقرة».

ثم قام مؤخرا المدير العام لهذه الوزارة والحمد الله ان معالي الوزير قد وضع حدا لذلك، قام المدير العام بوضع قضية التصوير التلفزيوني على عهدة وزارة الانباء هذا التصرف الكيفي غير المسؤول كان مكلف عشرين الف ليرة شهريا لتغطية هذا التصوير مع العلم ان القصد منه كان يمكن الاستغناء كليا عنه، بدليل ان معالي وزير الانباء الحالي عمد فورا الى وضع حد الى هذا التدبير الخاطئ الغير المسؤول الذي كان يكلف الدولة اكثر من ٢٥٠ الف ليرة في السنة.

معالي الوزير، انت تذكر ان هناك ستماية الف ليرة لبنانية للمتعاقدين، وتبين لي بعد تحقيقات اولية اجريتها ان المتعاقدين ٩٠ بالمئة منهم لا يعملون في الوزارة ولا يؤدون خدمة لهذه الوزارة، انما عملهم هو ان يتلقوا الامر، ان يكتبوا في صحفهم ليس وفق ما يشتهي وزير الانباء او الدولة بل الموجه الحقيقي لهذه الادارة، أي الولاء، ان يضمنوا ولاء هؤلاء الصحفيين او البعض منهم وذلك عن توزيع انعامات ومبالغ بدون حساب.

سيدي ـ وهناك فضائح لا يمكن التجاوز عنها واعطي مثلا على ذلك:

ورد في احدى الاخبار عن النهر الاولي قامت قيامة في الوزارة وقعدت لمعرفة ما اذا كان النهر الاولي في طرابلس او في صيدا.

وهذه ليست بحادثة طريفة، انها واقعة حاصلة ولدينا الشهود والاسماء عن ذلك.

دولة الرئيس، سمي ما تريد، اما ان لا يجوز لمدير عام ربما عذره انه غير مولود في لبنان ان يكون عنده جهل في جغرافية لبنان الاولية ويجهل فيما اذا كان اذا كان النهر الاولي في صيدا او في طرابلس، اما هذا امر اعتقد انه ابعد ما يكون عن التوجيه والاعلام.

دولة الرئيس، ثم هناك فضائح ومخالفات واختلاسات حاصلة في هذه الوزارة لم يفتح فيها تحقيق، واذا ما فتح فيها تحقيق فانه سرعان ما يلفلف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سيدي، من جملة ما جرى، ان هناك مديرا عاما، مدير الاذاعة، استمر ستة اشهر متغيبا عن عمله بقي راتبه مستمرا.

هناك قضايا اخلاقية وقعت في الوزارة وفتح تحقيق فيها ـ نعم ـ وهناك حصل شكوى اجري تحقيق وتم بيد سحرية..

الرئيس: حضرة الزميل، انا اسالك : المادة ٥٦ من النظام الداخلي التي تقول متى يجب على رئيس المجلس ان يمنع الخطيب عن الكلام،ومن جملتها الفقرة الرابعة تقول: اذا تعرض الخطيب لهيئة او شخص بالتحقير.. الخ.

حضرة الزميل، عندما يريد النائب ان يعبر عن فكره عن امر ما، ان يعبر بما يجب ان يعبر لا ان يتجنى على الناس.

جوزف مغبغب: (متابعا) هنا، يا دولة الرئيس اريد ان اقول ان الاحوال في هذا الوزارة لا تسير على ما يرام، نحن نطلب ان لا ياتي موظف صغير من خارج هذه الوزارة ويصدر التعليمات ويصدر التوجيهات وتخضع له سياسة هذه الوزارة، نحن ما نطلبه يا معالي الوزير ان تكون انت مسؤول عن هذه الوزارة وان نتمكن من الانتقاد ان ننتقدك، وعندما نريد ان نوجه تقريظا ان يكون صادرا اليك.

وها نحن نقول اننا بدأنا في هذا عندما قلنا لقد احسن وزير الانباء عندما وضع حدا لتصرفات مديره فوفر بذلك عشرين الف ليرة بالشهر على الدولة.

واعتقد انه ليس من احد يجهل ان الوزير عادة ولا اقول عن الوزير الحالي، لان معظم وزراء الانباء تعودوا ان لا يشرفوا هم على سياسة وزاراتهم، والدليل: هناك صحيفة تمشي في سياسة الحكومة، وهي من كبريات صحف هذا البلد، ما ان ذكرت مقالا دعت فيه الى الحكمة والتعقل والاعتدال حتى في الليلة التالية جاء مدير العام لوزارة الانباء برفقته احد الضباط، جاء بزيارته ليلا فعاتبه قائلا، هذا يترتب عليه الكثير اذا كان هناك من تبديل في السياسة؟

دولة الرئيس، نحن لا نمانع في ان نطرح هذه الامور مع اخواننا خارج المجلس اذا ارادوا.

الرئيس: ارجو ان لا تعاد مرة ثانية اذا كان من قال شيئا من خارج المجلس واذا اعيدت فانني اخرج من يعيدها.

جوزف مغبغب: ثم اقول يا معالي الوزير ان هناك سلاحا رهيبا في يد وزارة الانباء وليس في يد وزير الانباء هناك انفاق بدون حساب يجري عن طريق الاعلانات وعن طريق الاكراميات والمساعدات هناك ابواب لا تحصى يتم فيها تسخير هذا الاعلام، وهو سلاح مسلط حتى اذا ما تقيدت الصحافة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بتوجيهات وزارة الانباء والاعلام كان هنالك تدابير رادعة وكان هناك خطوات احترازية.

ـ هنا خرج مندوبو الصحافة من مكان النظارة احتجاجا على كلام الخطيب.

جوزف مغبغب: متابعا، من اراد ان يحتج فله ان يحتج وهذا من حقه، وانا اكثر ما يسيئني ان اتعرض لامور هي تخز في نفسي ولكن اعتقد ان هنالك مصلحة عليا توجب علينا المصارحة والانتقاد املا في ان يتم الاصلاح واعتقد ان ذلك يؤدي بنا الى القول : ان على وزارة الانباء مهمات وحدودا اذا ما قصرت فيها وزارة الانباء او اذا ما تجاوزتها فانما هي ترتكب اخطاء وتكون مسؤولة امام هذا المجلس، مما يجب ان يتحمله فهناك حركة تطهير يجب ان تحصل وهناك حركة اصلاح جذرية.

قضية وزارة الانباء قضية مغلقة هي حرم، هي حرم مغلق لا يجوز التعرض اليه لا يجوز ان يمس احد فيه..

هناك تجاوزات، هناك تقصيرات، كل الموبقات يمكن ان تلصق، الى جانب كل ذلك مرده الى ان وزراء الانباء الذين تعاقبوا اصطدموا بعراقيل ضخمة قوية، ونامل على ما يفصل بيننا وبين معالي الوزير الحالي، نامل ان يكون على يده على الاقل جزء من هذا الاصلاح لاننا نعتقد ان اقتلاع جذور الفساد في هذه الوزارة قد يكون يتعدي مهمته الحالية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الانباء.

وزير الانباء: في جوابي شكر على ما تفضل به الزميل جوزف مغبغب ان هذه التدابير التي اتخذها واشار اليها، انما اتخذتها مع مدير وزارة الانباء لذلك اقول تصحيحا لم اضع حدا كما قال حضرة الزميل لتصرفات مزعومة صدرت عن المدير العام وانما اتخذت هذه التدابير بالاتفاق معه وكنا جميعا متجاوبين وبالطبع فيمكنني ان اطمئن الزميل الى انني في وزارة الانباء شاني في كل عمل اتولاه واكون مسؤولا عنه ان اتحمل المسؤولية ولا يمكن ان اقبل بان يكون هناك مسؤول غيري ولا ان يجري شيء باخفاء عني واؤكد ايضا للزميل الكريم ان في هذه الحملة التي شنت ولا تزال تشن على وزارة الانباء كثيرا من الظلم.

انا اعترف ان وزارة الانباء شانها شان كل وزارة في هذه الدولة وفي غير الدول، يقتضيها بعض الاصلاح، ونحن جادون بالاتفاق مع اجهزة الوزارة على الاتيان بهذا الموضوع.

وما تفضل به الزميل الاستاذ جوزف مغبغب بشان مركز النشر سبق وعالجته، ولو شرفني بزيادة في مكتبي لاطلعته على قائمة هؤلاء واولئك الذين سماهم بما سماهم به لانه غير مطلع على حقيقة الوضع، ان الموظفين والموظفات الذين يستعين بهم مركز النشر في وزارة الانباء، اقل واحد منهم يحمل شهادة BA في العلوم، وهذا القائمة لا تزال امامي في مكتبي في الوزارة اضعها تحت تصرف الزميل ومن يشاء من الزملاء، طبعا، انا مع شعوري بخطورة الدور الملقى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على عاتق وزارة الانباء، لا يمكنني ولا يمكن لاي وزير ان يصل بهذه الوزارة الى المستوى المحتوم بالامكانيات المادية الحاضرة، ولو توفرت هذه الامكانات لوزارة الانباء، اؤكد للزملاء بانها كان بوسعها ان تقوم بالدور الملقى على عاتقها بوجه اضخم واوسع واعم.

فيما يتعلق بما الح اليه الزميل الى وقوع بعض فضائح في الماضي واختلاسات، نعم، انا اذكر تماما قبل ان اتولى الوزارة منذ عدة سنوات كنت من الذين سالوا عن هذه الاختلاسات واذكر ان هناك مناقشة حصلت بينه وبين الزميل مكرزل شفاه الله. بان اخاه كان متهما في بعض هذه الحوادث، طلبنا منه ان نقف صفا واحدا ولو كان صهره مدعى عليه بتلك التحقيقات وان نقف صفا واحدا للمطالبة بايصال التحقيق الى اخر الطريق.

واعد الزميل انني منذ غد ساعود اسال عن هذا التحقيق.

اما ما تفضلت به يا صديقي الاستاذ جوزف مغبغب بشان الاستاذ رضوان مولوي، اريد اصحح بعض معلومات لدي، الاستاذ رضوان مولوي من الذي خبروا شؤون الدعاية العلمية الحقيقة ويحمل شهادة عالية وهو ابن طاربلس وليس غريبا عن هذه البلاد واؤكد للزميل، انه ليس من اطلعني على حالة الاستاذ رضوان مولوي ثم انطلق منها بشن حرب عليه، لا ادري على أي قاعدة تقوم؟

هنالك اقوال مجردة قد تكون المعلومات التي نقلت اليك غير صحيحة، وفي اعتقادي انها غير صحيحة.

ارجو ان تدون عندك يا حضرة الزميل : انني لا اقبل ولن اقبل بان يذهب لا المدير سواء وحده او مرفقا بضابط او بغير ضابط الى أي صحافي ويقابله، هذه المعلومات غير صحيحة.

الضابط لا شان له بوزارة الانباء، واذا كان هنالك ضابط قام بزيارة خاصة فليس معنى ذلك ان هذه وزارة الانباء هي التي انتدبته او انها تسمح بان يكون هنالك رقيب عليها غير القانون والانظمة.

انني ارجو الزملاء الكرام ان يعتبروا ويتاكدوا من ان كثيرا من التجني والظلم بكل حال كما قلت: هذه وزارة مثل بقية الوزارات يلزمها بعض الاصلاح واننا جادون خصوصا ونحن نشعر ان الاستاذ مغبغب يريد ان يكون في معارضته بناء، للتعاون معه على اصلاح الحال في ضمن امكانياتنا وبحدود المعقول.

ونرجو ان يوفقنا الله الى الخير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

امين الحافظ: دولة الرئيس، في خضم الاراء المتنوعة التي تقدم بها الزميل الاستاذ جوزف مغبغب لا اود ان ادخل فيها جميعا لانه تحدث بصفته المطلع والعالم بشؤون وشجون الاعلام، ولكل منا ان يدلي بدلوه في هذا المجال.

ولكن اريد ان اتحدث عن موضوع واحد اثاره هو موضوع الاستاذ رضوان المولوي:

لقد تحدث عن هذا الموظف وقال انه اورد على ورقة بعض العبارات.

ترى هل مفروض بالنائب ان يعرف ما يدور في داخل الوزارة ام ان يطلع على النتيجة؟ هل صدر في نشرات الاعلام شيء من هذا القبيل؟

لم يصدر في نشرات الاعلام شيء من هذا، كل ما عرف به ودخل في عنعنات الموظفين الصغار، كما يسمي «وحط عقله بعقلهم» فكان يتناقل اشاعات لم يثبت بعد لا بالمجلس التاديبي ولا باي طريقة كان بان كاتبها هو الموظف الذي اشار اليه..

ثم ان وزارة الانباء تتميز عن باقي الوزارات بانها ليست فقط من الوزارات التي تتقيد ويجب ان تتقيد بالقوانين، بل هي فن من الفنون.

وهذا الفن يتطلب ان يكون الموظف عالما بطريقة الاداء، وهنا نناقشه فقط ولا نناقشه في امور اخرى.

ووزارة الانباء تضم عددا من ارباب الفكر والقلم وفي طليعتهم الاستاذ رضوان مولوي، ولذلك فالى جانب معرفته وخبرته ودرياته في شؤون الفنون لم نجده في نشرته قد اورد هذه الامور التي المح اليها الاستاذ مغبغب.

ولذلك فاني اطلب من الاستاذ مغبغب ان يترفع عن التحدث عن الموظفين خصوصا ارباب الفكر والقلم بمثل هذه الطريقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ علي ماضي.

علي ماضي: دولة الرئيس، كنت اود ان لا ادخل في هذه المعركة الكلامية حول الموظفين لولا ان شيئا علق بالاذهان فيما يتعلق بمدير عام وزارة التربية الوطنية الاستاذ جوزف زعرور، فلقد فهمنا جميعا على ان الاستاذ جوزف زعرور قد نقل بشكل تاديبي.. هكذا فهمناه، مع العلم بان الاستاذ زعرور كان المجني عليه ليس دفاعا عن الاستاذ مولوي وليس شعورا مع الاستاذ جوزف زعرور ولكن تحقيقا للواقع.

لقد طلب مرات عدة الاستاذ زعرور ان ينتقل الى وزارة التربية الوطنية نظرا لانه تمرس في خدمة هذه الوزارة منذ ان كان مدرسا، وبعد ذلك رئيسا لمصلحة، ثم انتقل الى وزارة الانباء ليكون

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

مديرها العام انما لم يكن نقله الى وزارة التربية الوطنية من جديد اية علاقة بالقصة التي وردت على لسان الزميل الكريم الاستاذ مغبغب.

لذلك اردت ان اصحح هذه المعلومات للزميل الكريم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، ليطمئن صديقي الاستاذ بهيج على ان الذي ساقوله ليس هو في عهد وزارته، وشكرا له بان يكون قد اقر بهذا العجز الموجود في هذه الوزارة وانه سيتداركه بما نعهده به حكمة ومن رصانة.

الا ان هنالك يا معالي الوزير ثلاثة امور كانت قبل ان تتولى انت وزارتك الحالية. ويذكر البعض من الزملاء الحاضرين هنا ان في اكثر من مرة كان بعض النواب يطلب اليهم ان يقولوا سواء عن احاسيسهم، او عن اخلاصهم في بعض الامور وبعدئذ وفي اللحظة الاخيرة يطرأ ما يطرأ فيضطر هؤلاء الى الانسحاب من المثول امام التلفزيون..

وكما اذكر، اذكر حادثة اميل البستاني التي انبرت في هذا المجلس، واذكر ايضا البير مخيبر واذكر ايضا حادثة حصلت لي شخصيا بعد ان طلب الينا ان نقول امرا في التلفزيون، عاد احد الموظفي ولا اذكر اسمه، او لا اريد ان اذكر اسمه، وطلب الينا هاتفيا ان لا نمثل امام شاشة التلفزيون وبعدئذ بعد ان تحرينا هذا الوضع وجدنا ان الوزير اكثر من ان لا نمثل امام الشاشة للادلاء ببعض المواضيع.

الا ان هناك امر ثانيا، وهنا ارى ان لا اضطر الى ذكر التواريخ والاسماء والظروف، ان في فترة الانتخابات الاخيرة كان بعض المدراء ورؤساء المصالح يتوجهون بدورة وبدورات الى بعض الصحف طالبين اليهم ان لا يذكروا اسم فلان او ان يقولوا رايا ضد شخص مرشح وكانوا يطلبون ايضا الايذاء وان يقال عن هؤلاء المرشحين عكس ما هم عليه من صفات وميزات.

فانا اسال معالي الوزير: اذا كانت هذه هي مهمة وزارة الانباء هو على راسها وهو صديقنا المحامي الاديب الصحفي المعروف اذا كان يقبل باستمرار هذا الوضع خصوصا ان هؤلاء الذين كانوا يتولجون هذا الامر هم من الذين بايديهم الحل والربط والوزير هو فعلا القيم الاساسي على سياسة الدولة على سياسة وزارة الانباء ولكنه ليس لديه الاطلاع المستمر لمعرفة الشؤون والشجون التي ترافق هذه المواضيع.

لذلك انني، كما توسل اليك سواي اتوسل اليك وقد راينا منك هذه الهمة الطيبة لمعالجة هذا الوضوع على احسن حال.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وهنالك امر ثالث، وهو عندما تلتقي بتلك الشرذمة او بذلك الجيش من الموظفي والموظفات افلا تسال ما هي مهمتهم او مهمتهن وانا استغرب وانت بعيد الاطلاع في امور الشهادات الجامعية ان تكون جازما بان جميع الموظفات يحملن تلك الشهادة الـ BA؟ انا استغرب!.

انا اعرف العشرات اللواتي لا يحملن شهادة ادارة البيت.

لذلك فانني اضع بين يديك هذه الامور الثلاثة لتدقق بها وتقول لهؤلاء القيمين العمليين لانك انت القيم والموجه السياسي، ان تقول لهؤلاء : ان مهمتهم ان لا يتنقلوا بين صحفية وصحفية ويقولون عن زيد او عن فلان كيت وكيت بل ان مهمة وزارة الانباء هي لنشر الفكرة اللبنانية والتيار اللبناني ومعالجة الامور على الصعيد غير الصعيد الذي يرتأيه بعض الموظفي وبعض رؤساء المصالح واقول بعض المدراء والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم المقدم عبد المجيد الزين.

عبد المجيد الزين: دولة الرئيس، في اثناء المناقشة العامة في جلسة الثقة رجوت من معالي وزير الانباء ان يصبح جزء كبير من الاذاعة بتصرف الراي العام، اذ اننا كثيرا ما نسمع عند تلاوة الاخبار مثلا: ما قام به الوزراء واللجان وما الى ذلك، ولكن لم نسمع يوما واحد ماذا يدور حول التوعية الوطنية.

انا لا اريد ان اكون سلبيا، بل اريد ان اكون ايجابيا، وايجابيتي هذه اسمتديتها من اتصالاتي الشخصية بالراي العام، ان الراي العام بعيد كل البعد عن الاذاعة، والاذاعة بعيدة كل البعد عن التوعية الوطنية.

لذلك، اكرر رجائي ان تخصص وزارة الانباء قسما كبيرا من وقتها ومن اذاعتها لتوجيه الراي العام حتى في القضايا الملحة وحتى في القضايا الصعبة، مثلا، قضية الموازنة، يسمعون ويتساءلون كيف واين؟ نجيبهم نحن ونضطر الى الاجابة احيانا بصورة قد تكون خالية من بعض المواقف ان من بعض الصحة.

لذلك ارجو ان تضع الاذاعة اللبنانية بتصرف الراي العام المتسع من الوقت لهذه الغاية.

الرئيس: الباب الثاني عشر ـ وزارة الانباء.

الجزء الاول

الفصل الاول ـ الانباء

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ١٠٩٨٦٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الباب الثالث عشر ـ وزارة الاشغال العامة والنقل

الجزء الاول

والكلمة لحضرة النائب الاستاذ سعيد فواز.

سعيد فواز:

دولة الرئيس، الفت نظر معالي وزير الاشغال العامة الى قضية السراي في بنت جبيل، لقد قررت الوزارات السابقة انشاءها منذ اكثر من ست سنوات ولم توضع لها هندسة تحدد مكان واجهة السراي الى الشرق او الى الغرب الى ان استقر الراي وتحددت معالم البناء ووضع الاعتماد منذ اكثر من اربع سنوات.

الا ان هذا الاعتماد ايضا ذهب الى بلاد الاغتراب وام يعد حتى اليوم.

وبنت جبيل مركز القضاء، وهي المركز الوحيد في جميع انحاء الجمهورية اللبنانية الذي لا يوجد فيه مبنى للحكومة ودوائر القضاء مبعثرة هنا وهناك بشكل لا يبعث على احترام الاماكن الرسمية، لذلك، فاني ارجو من معالي الوزير وقد عرفت بهذه السنة ان الاعتمادات المخصصة للابنية لا يوجد بينها اعتماد لاقامة هذا المبنى.

والفت نظره ايضا الى ضرورة اكمال المدرسة المهنية في هذه البلدة وقد مضى على انشاء الجزء الاكبر منها مدة سنتين، ولا يزال الخلاف قائما على الاعمال التكميلية بين الادارة والملتزم.

اننا نامل ان تكون هذه المدرسة في العام القادم مجهزة ومستعد لقبول الطلاب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد غضن.

فؤاد غصن: دولة الرئيس،

قيل في وزارة الاشغال العامة بانها واجهة لبنان، ومتى علمنا بان لبنان هو بلد سياحي ويعتمد السياحة موردا من اهم موارده، علمنا مدى اهمية هذه الوزارة.

عند مناقشة الموازنة بصورة عامة سمعت احد الزملاء يقول : اذا اردت ان تتعرف على بلد فاول شيء يمكن ان يعطيك فكرة عن هذه البلد، هو طرقات هذه البلد.

وهذه الملاحظة ابداها احد الزملاء، وهي فوضى الطرق لا ريب، وهذا القول هو صحيح ايضا.

في كل سنة كانت تعرض موازنة الاشغال العامة على المجلس كنا نبدي بشانها ملاحظات عديدة ان من حيث سير العمل ام من حيث التشابك بالصلاحيات، ام من حيث قلة الانتاج وكانت هذه الملاحظات ضرورية واساسية وواجب قولها في وزارة الاشغال العامة الا انني قرات البارحة ان احدى الشركات الفرنسية المخصصة للدراسات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بموجب الاتفاق المعقود بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية من الناحية الفنية والذي بموجبه تتحمل الحكومة الفرنسية النفقات عهد الى شركة فيدال الفرنسية لاجراء دراسة عامة حول اعمال الاشغال العامة واذا كان لنا من تمني على شركة الدراسات هو ان تاتي دراستها بشكل موضوعي من واقع لبنان لا من واقع فرنسا او واقع الاشغال العامة في فرنسا، على انه يبقى بدون ريب دور كبير بالنسبة للوزير وبالنسبة للوزارة.

واما الدور المطلوب من معالي الوزير ان يقوم به في وزارة الاشغال العامة هو ان ينفخ في الموظف روح التحسس بالمسؤولية، روح التحسس بالمسؤولية الصحيحة واني لعلى ثقة تامة بان الموظف سيشعر بما يترتب عليه من مسؤوليات فيقوم بعمله الوطني بنفسية المواطن الصالح ومطلوب من معالي وزير الاشغال العامة ايضا ان يفسخ شراكة طال امدها مع الاسف وهي كناية عن تعاقد جهنمي قام بين فئة من الموظفين «انا لا اقول جميع الموظفين»، وفئة قليلة من الملتزمين، واذا ما رجعنا الى جردة عامة قمنا بها، لتبين لنا بكل موضوعية وبكل تجرد، كم كان لهذا التعاقد الجهنمي مع الاسف، من الضرر على المصلحة اللبنانية بصورة عامة وعلى مصلحة المكلف بصورة خاصة.

معالي الوزير، اذا اردت ان تقوم بعمل، اذا اردت ان تخدم بلدك خدمة صحيحة تذكر لك عليك ان ترسي قواعد العمل الوظيفي على اساس التربية الاخلاقية، على اساس التربية المدنية لكي يطمئن المواطن الى مصيره، ولكي تعود الثقة اليه بعد ان كاد ان يفقد الثقة بمصيره وبوطنه، وبعد ان اصبح ناقما على نفسه ومتململا من ذلك.

العمل الكبير الذي يمكنك ان تقوم به ولديك كل المؤهلات لذلك ولا نقصك شيء لاجل ذلك، هو ان نرسي قواعد العمل الوظيفي على القواعد التي ذكرت في وزارة الاشغال العامة، هذه الوزارة الهامة التي هي بالواقع واجهة لبنان.

هذا القواعد من شانها ان تعيد الثقة الى المواطن الصالح، وليس يخاف على احد والجميع يعلم ان المواطن اللبناني اصبح حاقدا على السياسة وعلى السياسيين، من الضروري ان نعالج نفسية المواطن اللبناني، ان نعيد الثقة اليه، ولا يمكن ان تعاد الثقة الى المواطن اللبناني الا عن طريق الموظف الذي يقوم بخدمة عامة.

اما الدور الذي يمكن لوزارة الاشغال العامة ان تقوم به على الصعيد الاقتصادي فقد سبق لي منذ ستة اشهر ان تقدمت بسؤال الى الحكومة اسالها: عن التدابير التي ترتأي اتخاذها لمعالجة الوضع المتردي والاخذ بالتفاقم يوما عن يوم؟

وخلصت الى القول بان المنفس الوحيد هو في مشاريع تنفيذ، هذه المشاريع تساهم مساهمة فعالة في دفع عجلة الاقتصاد واعادة الثقة الى النفوس واحلال الطمانينة عند الجميع.

وما دمنا في البحث عن المشاريع العامة التي لم نر لها ذكرا في الموازنة ولربما وضعت في جزء ثالث من هذا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الجزء الذي يتوقف تنفيذها على طريقة تمويلها، اتساءل: ما هي الاسباب التي حالت دون تنفيذ هذه المشاريع حتى اليوم.

وابادر فورا الى القول: لربنا كان هنالك سببان او ان الدراسات غير جاهزة، وهذا لا يجوز او ان المال غير متوفر.

واني اتساءل: هل ان طرق التمويل التي سنلجا اليها غدا تختلف عن طرق التمويل التي كان بوسعنا اللجوء اليها البارحة مع العلم بان كل يوم تاخير يلحق الضرر بالمصلحة اللبنانية سيدي، واذا تكلمت عن المشاريع فلا ريب بان هنالك مشاريع عديدة هامة وضرورية، ولكن علينا ان نبتدئ بالاهم على المهم، واسارع فورا بتعيين الاهم فاقول: مطار بيروت الدولي واوتوستراد طبرجا ـ طرابلس.

مطار بيروت الدولي، لانه لا يمكن لنا ان نجابه المستقبل القريب عندما تبدا طائرات السوبر سونيك العمل في النقل الجوي، وقد سبقتنا الشقيقة سوريا ونحن لغاية اليوم لم نباشر العمل في مطارنا الدولي؟

انني اعطي لمطارنا الدولي الاهمية الاولى كما اعطي لاوتوستراد طبرجا ـ طرابلس الاهمية التي تعادل اهمية المطار، مع العلم بان هنالك مشاريع عديدة تستحق الاهتمام.

واذا ما تكلمت عن اوتوستراد طبرجا ـ طرابلس وهذا الموضوع هو الذي اريد ان اصل اليه اولا اختصار للوقت، وثانيا لتمكين زملائي النواب من الادلاء بوجهات نظرهم في هذا الموضوع هو اني علمت بان دراسة اوتوستراد طبرجا ـ طرابلس قد انتهت وقد قامت بها شركة فرنسية لبنانية تتصف بصفتها الرسمية وينطوي مشروع هذه الشركة الذي كان مخططا على مدى بعيد يقال على مدى اربعين او خمسين سنة، على ثلاث خطوط باتجاه واحد من طبرجا الى جبيل وعلى خطين من جبيل الى البترون الى شكا فقط، وقد علمت ايضا، وهنا اريد ان اتوصل الى انه قد ذكر في هذه الدراسة «موزع» مخصص للتقاطع في شكا لكي تتصل بطريق الكورة طريق الارز، ومن جهة ثانية لكي تتصل بشكا من جهة المعامل وبشكا كبلد من ناحية سكنية.

يا سيدي، هذه الدراسة عرضت على مجلس التصميم الاعلى، على ما عملت، وهنالك توصية من مجلس التصميم الاعلى، قال لي عنها الوزير السابق جوزف بك نجار.

توصية تقول: بوضع خط ثالث يجتاز الكورة طرابلس واما الاسباب الداعية لهذا الخط فهي الاتية: اولا، بالنسبة للارز، وثانيا، بالنسبة لمدينة طرابلس باعتبار الكورة التي تقع على الناحية الجنوبية الغربية هي امتداد طبيعي لطرابلس، من الناحية السكنية ومن الناحية الاقتصادية ومن الناحية الصناعية، اذا ما طلبت بهذا الطلب الذي يوجد توصية من المجلس التصميم الاعلى بشانه واستشهد بمعالي الزميل بيار الجميل الذي هو على علم بهذا الامر والذي طالما راجعنا بشانه مع زميلي السابق معالي الاستاذ فيليب بك بولس، منذ ست سنوات ونحن نراجع، وعندما ترك وزارة الاشغال قال لي الزميل الشيخ بيار الجميل، هنا: لقد عدت فتذكرت بانكما على حق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فيما تطلبانه بشان اوتوستراد طرابلس ـ الكورة لان الارز ومركز التزلج الرئيسي ينتفعان منه وتنتفع الكورة وتنتفع طرابلس.

هذا يدعم وجهة نظري.

انا اطالب بخط ثالث الى الكورة باسم مصلحة المنطقة التي امثلها، باسم منطقة الارز وباسم منطقة الزاوية التي تستفيد من هذا الخط والتي تستفيد منه ايضا طرابلس عاصمة الشمال لان الكورة هي امتداد طبيعي لطرابلس من الناحية الصناعية والناحية السكنية.

ثم دولة الرئيس، اريد ان الفت النظر الى انه خصص للكورة مدرسة مهنية وحدد موقع هذه المدرسة وارصدت الاعتمادات اللازمة لها ونظمت الخرائط، وطار المبلغ وطار المشروع.

ثم كان في الكورة مدرسة زراعية، نقلت هذه المدرسة الى عكار واستعيض بمبلغ وضع في مشروع انشائي فان اصبح هذا المشروع؟ اصبح في خبر كان.

يا سيدي، لا يمكن، نحن نقبل بحرمان ياتينا لمرة او لمرتين، لان الحرمان نعتبره امر شاق غير طبيعي، وغير عادي، واما ان يكون الحرمان بالنسبة للكورة قاعدة اساسية! فلا نقبله.

انني اطلب من الحكومة اولا ان تخصص الاعتمادات اللازمة لدراسة الخط الثالث الكورة ـ طرابلس والكورة ـ الارز.

وثانيا، ان تضع جدولا زمنيا لتنفيذها هذا العمل اسوة بالجدول الزمني الذي وضعته في تنفيذ الاوتوستردات.

اذا كان الدرس موجودا فذلك يجعل طلبنا مدعوما من جميع نواحيه وما على الحكومة الا ان تنفذ وان طلبنا هو طلب مشروع.

اما لجهة التمويل فلا ريب بان الحكومة تفتش حاليا عن طرق التمويل، فسندات الحكومة هي طريقة من طرق التمويل، البنك الدولة الذي اطلع على دراسة مشروع اوتوستراد طبرجا ـ طرابس واقر هذه الدراسة واعتبرها انها صالحة من الناحية الفنية ومن الناحية الاقتصادية سيساهم مساهمة لا اعلم مداها ولكن على كل حال لا تقل عن النصف.

واما طريق التمويل الثالثة لقد اشرت اليها فيما مضى منذ ستة اشهر وتقدمت بسؤال للحكومة اقول : لماذا لا تلجا الحكومة الى القطاع المصرفي، نعم الى القطاع المصرفي فتستعين به لتغذية تمويل مشاريعها، والقطاع المصرفي هو على اتم الاستعداد للمساهمة باصدار سندات الحكومة، هو ايضا على استعداد للاسهام بتمويل المشاريع على مدى بعيد شرط ان تعطي الضمانات، وهذا حق طبيعي للمصارف التي تقوم رساميلها على وادئع الافراد، شرط ان يكون هنالك ضمانة من الدولة،وهو امر طبيعي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد تقدمت بهذا السؤال ولم اتلق جوابا عنه وانا لا ادعي الخبرة التامة في الشؤون المالية، ولكن سالت العديد من الاشخاص ومن الخبراء عن المحاذير التي يمكن ان ينطوي عليها هذا المشروع من حيث نتائجه فتبين عند الجميع بان محاذير هذا المشروع هي اقل بكثير من محاذير سندات الحكومة التي تدفع سنويا او من اللجوء الى قروض من الخارج.

وقبل ان انتهي يا معالي الوزير ثمة ملاحظة وهي لقد لفت نظري مديرية التنظيم المدني فقدمت منذ مدة بمشروع قانون يتعلق بتخفيض الرسوم عن الابنية وتبسيط المعاملات وتسهيلها.

هذا المشروع القانون، ذكرت في الاسباب الموجبة له ان الداعي له هو تعزيز القرية اللبنانية ومنع الهجرة الى المدنية وتسهيل امر الفقراء.

واعتقد بان هذا المشروع قد درس دراسة كافية وقد تجاوبتم معاليكم معي في هذا المشروع بطريقة غير مباشرة عندما اصدرتم تعميما ينطوي على الكثير من الملاحظات الواردة في مشروع القانون الذي تقدمت به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: دولة الرئيس، قبل ان الج في موضوع الاشغال العامة اريد ان اشكر الحكومة التي اعادت لعكار مدرسة زراعية اذ وضعت المؤسسة اللازمة في المكان المناسب، ولا حاجة للتنويه بما كان في عكار الزراعية وحاجتها الى هذه المدرسة على الرغم من الملاحظات التي سابديها عند مناقشة وزارة الزراعية خصوصا في قضية المدرسة.

والان، وانا اتوجه الى معالي وزير الاشغال العامة بملاحظات مرقمة، اولا، كما تفضل حضرة الزميل بخصوص الطرقات، الطرقات اصبحت بحالة يرثى لها واذا لم تعمد الحكومة الى دراسة واسعة وجذرية في سبيل احياء هذه الطريق تكون قد قضينا على جميع المواصلات والشرايين الموجودة في لبنان، ان ما يبعث على الاستعجال ان نكون نسبة النفقات للتنمية او للمشاريع في وزارة الاشغال العامة واحد على عشرة من ميزانيتها، ارجو من معالي الوزير ان يعير هذه النقطة الاهتمام اللازم واحد على عشرة من ميزانية الاشغال العامة تنفق على الطرقات وما شابه.

اول ما اطلب ان تسارع الحكومة الى تعزيز اللامركزية في المحافظات، وهو مطلب رئيسي وحيوي، ان شبه اللامركزية الموجودة في المناطق او في المحافظات هي اضحوكة كبرى على الشعب، هي وسيلة للالهاء، هي وسيلة ومضيعة للوقت، هي استنزاف لبعض الدريهمات القليلة الباقية في جيوب المكلفين.

نظرة بسيطة الى عدد السيارات وقد تفضل معالي الوزير الحصيف هذا بايراد الرقم ٢٥٠٠ سيارة كل يوم تدرج من طرابلس الى بيروت في سبيل السرعة في سبيل المراجعات!.

فلو عززت اللامركزية لتامن كثير من موارد العيش والرخاء في المناطق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثانيا، المباني الحكومية والمدرسية والصحية تنفق الحكومة او وزارة الاشغال العامة الملايين العديدة وما يفوق منها العشرات في استئجار المباني الحكومية والمدرسية والصحية.

معالي الوزير أي ضرر فيما لو عمدت الحكومة الى التعاقد مع شركات، او مع قطاع كما تفضل حضرة الزميل، في سبيل بناء هذه الدور الحكومية والمدرسية والصحية على ان تتقاضى هذه القطاعات نسبة لمدة عشر سنوات او اكثر يصير في نهايتها الملكية للحكومة، وبذلك تتامن المبالغ وتتوفر فيها كل الشروط باقل مما ندفع كل سنة من اقساط.

رابعا، شاءت بعض الوزارات السابقة ان تمن على بعض المناطق اوعلى اكثرها بمركز للتنظيم المدني، ولسوء الحظ لم تكن عكار في عداد المحظوظين، فهل لك يا معالي الوزير ان تعير هذه النقطة ما تستحقه من اهتمام، وعكار كما تعلم وكما خبرت واسعة الاطراف احوج ما تكون الى هذا الاهتمام.

نريد مركزا للتنظيم المدني في عكار اسوة بالقائمقاميات الموجودة في الشمال.

خامسا، هنالك تتدابير اتخذت لالغاء اعتمادات لطرق حقيقية بادرت فور توليك الوزارة الى لفت النظر الى وجوب اعادتها.

اريد ان اكرر رجائي بالاهتمام الكلي، فلا يجوز في لبنان بلد الازدهار والرخاء ان لا تكون الطرقات مؤمنة لكل بيت.

هذه ملحوظات عابرة دونتها الان واعلق كبير الامل على همتكم ونشاطكم، وشكرا.

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين، ملاحظة لا بد منها لقد افتتحنا المناقشة بصورة عامة وتكلم البعض منكم وانتقلنا الان الى التصويت على البنود.

فاذا كنا نعود ونبحث بكل وزارة بصورة عامة، سنبقى عشرون يوما قبل ان نتمكن من انهاء درس الموازنة والان بقي من طالبي الكلام سبعة خطباء.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج سعاده.

جورج سعاده: دولة الرئيس، لن اتحدث طويلا عن الطرقات في منطقة البترون لانني على ما اعلم حسب القاموس المعتمد في وزارة الاشغال العامة، هنالك طرقات محلية وطرقات داخلية وطرقات رئيسية اما بالنسبة الينا في منطقة البترون فان هذه المقاييس لا نتعرف عليها لان جميع طرقاتنا هي غير صالحة ولا اعرف كيف اخترنا كيف تكون هذه الطرقات رئيسية او غير رئيسية؟ واذا شاء معالي وزير الاشغال العامة ان يتعرف الى جميع انواع الزفت منذ ان عرف الزفت في الجمهورية اللبنانية فما عليه الا ان يزور احدى طرقات منطقة البترون.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اتوقف عند قضية التنظيم المدني، التنظيم المدني يشكو منه الزميل بهيج القدور، نحن الحقنا بمنطقة الكورة والمركز في اميون، وابن البترون بتكبد المصاريف الباهظة حتى يصل الى هذا المركز من اميون، اذا كان لا بد من ان يكون هنالك مركز مشترك فليكن في شكا التي تجمع ما بين الكورة وما بين البترون، والا افضل ان يكون المركز في طرابلس، او في البترون بالذات.

اما تنظيم الشواطئ لقد اصاب الساحل البتروني منه الشيء الكثير اذ انه لا يجوز في مدينة البترون بالذات ان يبني بيت في قطعة تقل مساحتها اذا كانت تحت الطريق الاولية عن الفين وخمسماية متر، كما انه لا يجوز فوق الطريق بمساحة اقل من ذلك بقليل اما في القرى فاعتقد ان جميع الزملاء يشكون من قضية التنظيم المدني ومن التفسيرات التي جاءت مؤخرا، اذ انه كان يسمح ببناء بيت مساحته اقل من مئة متر، اذا ما ابتعد ثلاثين مترا عن الطريق العامة جاءت التفسيرات واعتبرت ان طريق القدم هي طريق عامة ايضا يعني توقفت حركة البناء، وتوقف حركة البناء من نتائجه ان توقف معمل شكا عن الانتاج.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ علي ماضي.

علي ماضي: دولة الرئيس، اريد ان اطلب من معالي وزير الاشغال العامة شيئا.

اريد ان الفت نظر معالي الوزير الى قضية مجاز النبطية، مرجعيون، نحن جميعا نعلم ان النبطية اصبحت مركزا ثقافيا ممتازا، اذ ان في هذه البلدة عددا من المدارس المهمة للمنطقة باسرها هناك مثلا دار المعلمين والمعلمات وهناك المدرسة الابتدائية النموذجية وهناك مدرسة الثانوية او المهنية في المستقبل.

جميع هذه المدارس تضم المئات من الطلاب وهؤلاء الطلاب ياتي معظمهم من منطقة مرجعيون حاصبيا وهم ملزمون على ان يسيروا في هذا الطريق لقد اتخذت جميع التخطيطات والترتيبات ودفع ثمن الاستملاك يبقى ان يتم التنفيذ فقط.

كل ما اطلبه من معالي وزير الاشغال العامة ان يعير هذه القضية الاهتمام الكلي اذا اراد.

وهناك ايضا شريانان حيويان في منطقة الجنوب بصورة عامة، هناك اوتوستراد خلدة الناعمة.

وهناك شريان اخر وهو اوتوستراد صيدا ـ صور ونحن اليوم بانشاء جميعا نتبنى قضية الجنوب ونهتم بانشاء وتعمير الجنوب، فارجو من معالي وزير الاشغال ان ياخذ هذه الامور بعين الاعتبار، وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس، انني اذكر منذ نيف وتسعة اشهر أي عندما شكلت الحكومة الاولى وقفت على هذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المنبر اندد بقضية يئن منها بالم جميع سكان الشاطئ بين جونيه وطرابلس، وسرني انني سمعتك بالامس اثناء المناقشة العامة تقول: ان دولة الرئيس ووزراءه يدونون ملاحظات النواب حتى اذا تبين لهم صحتها وجدوها حققوها ونفذوها.

ولعمري ان هذا مقتضى ما تفرضه الديمقراطية من تعاون بين النواب وبين الوزراء في سبيل خير هذا الوطن.

انا لا اعتقد بان النائب يضرب برايه عرض الحائط عندما يكون هنا ويصبح رايه جديرا بالتبني والتنفيذ اذا انتقل من هنا الى هناك.

فالامر سيان، المسؤولية تتحملها معكم كما تتحملونها.

راجعت شخصيا بقضية البناء على الشواطئ راجعت مصلحة التنظيم المدني والتجميل، فكان راي هؤلاء المسؤولين متفقا مع رايي، وسابين باختصار ما هي الملابسات التي اصابت شاطئنا.

نحن لم يكن عندنا ايكوشار، فحمدنا الله على ان اخوانا لنا قد ابتلوا به واننا نحاول معهم جهدنا لرفع هذه البلوى التي اصبح وجودها مستمرا منذ عشر سنين، غير انني لا اعرف ما هو السبب، بشحطة قلم، صدر مرسوم يمنع فيه البناء على طول الشاطئ صعودا من الطريق العام حتى المئة متر ونزولا من الطريق العام الى تحت الموج، وهذا المرسوم يحدد ويا ليته اكتفى بان تكون المساحة ٢٥٠٠ متر للقطعة فقط ولكنه استقر على ان تكون الواجهة ايضا خمسين مترا يعني ٥٠* ٥٠ حتى تعطي ٢٥٠٠ مترا.

بالله عليكم ايها السادة، لو كانت اعمالكم صدر حلوى او صينية كبه لا تستطيون ان تحققوا تقطيعها بهذا الشكل هذا فوق المعقول لا يعقل ايها السادة والارض مقسمة وممسوحة ان تستحصل على قطعة ارض ٢٥٠٠ متر خمسون بالطول و٥٠ بالعرض! هذا المرسوم للتعجيز سيدة البيت لا تستطيع ان تقسم الحلوى على هذا الاساس فكيف بالمهندسين والاهالي والمنتفعين؟

راجعت واجابت دوائر التنظيم انه محال فجمال الشاطئ ولا يستدعي كبر المساحة او صغرها الجمال هو التناسق بصورة عامة،قد نجد الرجل القصير جميلا بينما الرجل الطويل فبيحا والعكس بالعكس الجمال هوالتناقس، والا لو كان الجمال على الكبر لكان كل كبير جميلا.

يا سيدي، بامكانكم ان تعدلوا هذا المرسوم وارجوكم ان تستمعوا لهذه الملاحظة فتدونونها باختصار لان منطقة بلاد جبيل وحدها قد خسرت ٢٠٠ مليون ليرة من جراء التجميل وهي تنتظر من الحكومة ان تفرج عن هذا التجميل.

دولة الرئيس، الحكومات مستمرة والحكومة شخص معنوي وانا لا اقول انكم مسؤولون ولكن

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الحكومات التي توالت منذ تسعة اشهر حتى اليوم هي المسؤولة، انا اشعر معكم، تريدون ان تبنوا الاوتوستراد والمطارات ربما اكون لا اريد ان اصل الى الحقيقة لان هذا الامر يجب ان تتوفر له الاعتمادات وكلنا نعلم حالة الموازنة ولكنني اطلب اليكم، كيف يسمح بالبناء على طول الشاطئ الدامور ـ خلدة وهناك المطار والفنادق من ابن البترون الساكن على البحر ان لا يبني؟

معالي الوزير وقد سبقني الاستاذ فؤاد غصن الى القول ان الحكومة ربما التي سبقتكم نشرت قانونا معجلا باعفاء البناء لمدة اربع سنوات تسهيلا لحركة البناء.

اقول مع الاسف، اننا نفذنا التعاون بيننا وبين الحكومة السابقة وهذا الاستاذ جوزف شادر رئيس اللجنة المالية شاهد على ذلك فسجلنا له واتينا بالاخصائيين امثال الاستاذ محمد رعد والاستاذ جورج رياشي، محمد رعد بوصفه نقيبا للمقاولين وجورج رياشي بوصفه رئيسا لاكبر مؤسسة في بلدة بيروت في ارضها بناء، كذلك مهندس من قبل التنظيم المدني وعدلنا هذا القانون بحيث يصبح عمليا ليسهل امر البناء، فاذا بالحكومة تصدر المشروع المعجل وهو لا ينفع واني متاسف بان الطريقة التي تشر بها لن تجدي ولن تساعد اطلاقا على حل مشكلة البناء.

اما المشروع الذي تعبن به وهيئنا وبقينا جلسات متعددة نشتغل لكي نخرجه مشروعا كاملا، اصبح في الادراج! وعلى كل ساتقدم به انا شخصيا باسمي في دورة آذار المقبلة حتى تروا الفرق بين الجهد الذي قمنا به ليعطي نتيجة عملية وبين المشروع الذي اتى من الدوائر دون ان يعطي أي نتيجة.

انني يا دولة الرئيس، ارجو منكم مخلصا اذا كنتم تريدون تجميل شواطئنا ان تفرضوا النوع الجميل من البناء: شاليه واحدة تحيط بها حديقة على مساحة ارض صغيرة تجمل الشاطئ اذا كان هذا النموذج جميلا، ومساحة ارض ٢٥٠٠ يمكن ان تشوه الشاطئ اذا كان البناء قبيحا، الجمال ليس بكبر المساحة، وارجو مخلصا ان لا نعود ونكرر لاننا نريد ان نتعاون مكم في هذا الامر.

مئات الملايين جمدت وانتم لا ترضون بذلك وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور سليم حيدر.

سليم حيدر: دولة الرئيس، ساحاول ان اكون مختصرا جدا.

لقد سمعت الشيء الكثير فيما يعود الى الطرقات والى السياحة من جهة ومن جهة ثانية سمعت الشيء الكثير عن سياسة التقشف التي هي مفروضة علينا فرضا.

اود بين هذين الحدين ان اقول كلمة قصيرة في مبدا العام: ان سياسة التقشف ليست هي حتما سياسة بخل وانما في حالة تقصير القطاع الخاص عن تادية الخدمات يتوجب علينا ان نبذل من القطاع العام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على هذا الاساس اود ان اذكر الحكومة وبصورة خاصة معالي وزير الاشغال العامة بوجوب تنفيذ، على مراحل وحسب امكانات الدولة، ما اسميته انا المربع السياحي، المربع السياحي، سمعنا مطالعة الان بتنفيذ اوتوستراد طبرجا ـ طرابلس، اسمح لنفسي بان لا اسمي هذا الاوتوستراد، هذا جزء من اوتوستراد موحد يجب ان يطلق عليه اسم طرابلس ـ صور او صور ـ طرابلس.

هذا بند اول من المربع السياحي.

البند الثاني، نفق شتورا ـ حمانا، البند الثالث، اوتوستراد شتورا ـ بعلبك، البند الرابع طريق بعلبك ـ الارز.

عندما تحققون طرابلس ـ صور، بيروت ـ شتورا، وشتورا ـ بعلبك، وبعلبك ـ الارز، عند ذلك يمكنكم يا سادتي ان تقولوا: اننا عملنا شبكة، شبكة الحد الادنى من الطرقات الدولية والرئيسية لنعطي لسياح هذا البلد الوسيلة المرفهة السريعة لان لا وقت لديهم للمكوث في لبنان اكثر من ايام معدودة ليشاهدوا اثارنا الضخمة وليطلعوا على كل ما لدينا من اثر ومن جمال، اضيف الى هذا المربع اكمال طريق القمم في الجبل لبنان وتفرعاته التي تسمح بالنزول من مكان الى مكان بالنزول من وقت الى اخر الى سهل البقاع، هذا فيما يختص بالطرقات.

لا اعيد ما قاله زملائي بهذه الحفر على طرقاتنا الدولية، فكيف بالرئيسية والمحلية والداخلية، والتي هي مجلبة للحوداث الفاجعة.

اود ان الفت نظرك بشكل خاص الى طرقات قرى البقاع ليست الداخلية وانما الطريق المؤدية الى هذه القرى، عندنا اكثر من عشر قرى بعد هذه الكوارث الطبيعية لا يمكن للسيارات ان تصلها.

ومشروع اخر الفت النظر اليه، وجوب تقويم مجرى نهر الليطاني في سهول جنوب بعلبك وهو يفيض في كل عام ويجرف التربة ويزيد في النكبات الطبيعية، واخيرا كلمة واحدة في التجميل مستوحاة مما قال الزميل الكريم احمد اسبر منطقة الساحل بليت بايكوشار، منطقة جبيل لم تبل بايكوشار ولكنها ابتليت بمرسوم، منطقة بعلبك بليت بايكوشار اكثر من ايكوشار اسمه Ugly ولعل اسمه من الكلمة الانكليزية التي معناها البشاعة.

منذ عشرين عاما خطط هذا المهندس تخطيطات في مدينة بعلبك وضعت خطر البناءعلى جميع المناطق المعدة لبناء بعلبك الجديدة، لان بعلبك اليوم معدة يوما من الايام في معظمها للهدم لاستخراج الاثار النفيسة المدفونة تحتها، منذ عشرين عاما يا دولة الرئيس، هذا التخطيط وحظر البناء ومن يعوض على اصحاب الاملاك الذين لا يستطيعون ان يبيعوا ولا يستطيعون ان يبنوا.

اتصور، لو ان اصحاب الاملاك يقيمون في مجلس شورى دعاوى على الدولة ربحوها بالملايين واشكركم يا اخواني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم المقدم الاستاذ عبد المجيد الزين.

عبد المجيد الزين: دولة الرئيس، اود ان الفت نظر معالي وزير الاشغال العامة حول قانون الاستملاك لا سيما فيما يتعلق بمدينة بيروت، هناك قانونان، قانون يتعلق بمدينة بيروت وقانون اخر بمجلس تنفيذ المشاريع، والقانونان منفصلان تماما، ان بكيفية الاستملاك ام بكيفية انشاء اللجان، ام بكيفية الدفع ام بكيفية المدة المعطاة للمواطن للاعتراض على هذا الاستملاك.

ان هذا الامر خلق ويخلق يوميا مشاكل جسيمة بين المواطنين والبلدية من جهة ومجلس تنفيذ المشاريع من جهة اخرى.

فارجو ان يوجد هذا المرسوم وان نخلص من هذه الاغنية التي اعتقد ان جميع زملائي نواب بيروت يوافقونني على الخلاص منها.

ثانيا، اود ان اذكر بالخمسة ملايين ليرة المخصصة للعاصمة من اعتمادات الطرق الدولية، لقد سبق لمعالي الاستاذ عثمان بك الدنا والاستاذ شفيق بك الوزان ان طالبا بهذا المبلغ، والان اود ان يضما صوتهما الى صوتي للمطالبة به ايضا.

وانتقل الى مسلخ بيروت الحديث، الذي كلف الدولة ١٢ مليون ليرة، لقد انتهى العمل فيه منذ سنتين واصبحت معداته قابلة للصدأ والفقدان، ولا اعلم ما هو السبب الذي من اجله لم تباشر لغاية اليوم بالعمل في مسلخ بيروت الحديث.

ثم شارع اللواء فؤاد شهاب من طريق الشام الى القناطري لقد خصص له مبلغ ستة ملايين ليرة وبوشر به وانتهى العمل.

ومن ثم بعد دفع مبلغ الستة ملايين ليرة اعيد شقه من اوله الى اخره واعيد بناء الجسور بالرغم من انني اطلعت على الخرائط في مجلس تنفيذ المشاريع سابقا لهذا العمل بفرض ان يكون هناك جسور فتكون قد خسرت الدولة في هذه العملية ستة ملايين ليرة.

وكلمة اخيرة حول اوتوستراد خلده صور، ان الاهتمام الذي اولته الحكومة الموقرة لاوتوستراد طرجا ـ طرابلس منذ عشر سنوات لغاية اليوم كان كبيرا، فنرجو من معالي وزير الاشغال ان يعطينا بعض اهتمامه حول تنفيذ مشروع خلده ـ صور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزيف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، لقد سمعنا عن هذه الوزارة الكثير الكثير من الانتقادات، سمعنا ان هناك رائحة فضائح وان هناك اموالا تهدر، وان هناك اختلاسات وصفقات مشبوهة، وسمعنا انه قام هنا في هذا المجلس لجنة الاشغال وانتدبت نفسها على ما يجري في وزارة الاشغال ونحن اذ نشكرها على هذه المبادرة في هذا الصدد كما نود ان تزود هذا المجلس بما توصلت اليه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وعلى هذا، اطلب ان يقوم حضرة المقرر الاستاذ حسن الرفاعي وهو اكثر الناس اطلاعا بالنظر لمهنته كمحام يتعاطى الاشغال اكثر من سواه وبصفته هذه تعاطى بمهمة الاشغال وتابع اعمالها ان يقف ويزود الراي العام والمجلس ويوجه الانتقادات حتى تتمكن الحكومة الماثلة من ان تتلافى مثل هذه المحاذير واعتقد ان ما سيقوله سيكون واضحا وشاملا حتى نتمكن من الاطلاع على ما يجري في هذه الدوائر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان سعاده.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، في هذا المجال الشكاوى عديدة والمطالب اكثر عددا، والوزراء الذين راجعناهم في بعض تلك الشكاوى تجاوبوا معنا ونشكرهم على ذلك التجاوب، ولكي لسوء الحظ وبالرغم من ان المراجع الفنية قد اعطتنا الحق كل الحق بما راجعنا به، غير انهم لا الوزراء ولا تلك المراجع الادارية تمكنت من ان تستجيب الى شكاوينا والسبب في ذلك ان هناك مجلس اعلى للتنظيم المدني.

دولة الرئيس، ان هنالك مجلس اعلى للتنظيم المدني انتقدناه وننتقده ولا نزال نطالب بالغائه، ولسنا غوغائيين فيما نذهب اليه كما قرانا في بعض الصحف بهذا النهار من ان المعارضة تطلب الغاء بعض المصالح او بعض المجالس وانها غوغائية ولا تنشد الاصلاح والانشاء.

ـ تصريح صادر عن دولة رئيس مجلس النواب ـ

الرئيس: اعلن انه ليس لي علما بذلك.

انطوان سعاده: متابعا ـ على كل حال عندما نطالب بالغاء مثل هذه المصالح لان هذه المصالح اما هي مخالفة للدستور او مخالفة لكل القواعد الديمقراطية، واما ان هذه المجالس ليست متجاوبة اطلاقا مع حاجات الشعب ومع مصلحة البلاد، والامثلة على ذلك كثيرة.

مشروع ايكوشار قامت الدنيا وقعدت ضد هذا المشروع وجميع اللجان التي شكلت لدرس هذا الموضوع كانت ايجابية مع مطالب الشعب ولكن هناك مجلس اعلى يرفض التنفيذ.

اكان مجلس اعلى او سلطة وراء هذا المجلس..

مثلا، شاطئ جونية، فرضوا على هذا الشاطئ ان تكون المساحة لامكان قيام مسبح ٣٥٠٠ مترا، لا يوجد أي قطعة ارض على هذا الشاطئ تبلغ هذه المساحة.

ووضعوا الحظر على بناء هذا الشاطئ راجعت معالي وزير الاشغال العامة الاستاذ عثمان الدنا يومئذ، وصودف ان كان هنالك احد المسؤولين، فناداه وقال له : تعال واسمع ماذا يقول الشعب وبعد ان اوضحت انه قد فرض ٣٥٠٠ متر وانه لا يوجد قطعة ارض واحدة بهذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المساحة وانه اذا ما بقي هذا الخطر فنكون قد جعلنا من جميع المالكين ان يبيعوا املاكهم وان لا ينشئوا مسابح وان يكونوا ارباب عمل من الصنف الثاني او الثالث وسيصبح جميع هؤلاء خداما واجراء عند الشركات الكبرى التي تجمعهم.

فبماذا اجابني؟ اجاب : بانهم عندما وضعوا المرسوم بفرض حظر ٣٥٠٠ متر لم تكن لدينا الخرائط.

هذا ما قاله لي.

كيف يمكن ان يضعوا مرسوما هكذا وتفرضوا على الشعب ان لا يبني وان لا ينشيء وان لا يتطور دون ان تاخذوا الخرائط؟

فقال : بالامكان تخفيض المساحة الى الـ ٢٠٠٠ متر او الى ١٥٠٠ متر، هذا مثال.

مثال اخر وهو مخالف للحرية، وهو مخالف للكرامة، وهو مخالف للمساواة التي يفرضها الدستور فانا عندما اراجع وعندما اتكلم ليس لدي شيء انما للقيام بواجب ولاول شيء من اجل فرض احكام الدستور ثم الاحكام الدستورية.

دولة الرئيس، هنالك ما يدعى اوتوستراد، واردد هذه الكلمة، ما يدعي اوتوستراد، بين بيروت ـ وطبرجا حتى الان.

سمي بالاوتوستراد مع العلم بان القواعد الفنية المعمول بها في العالم اجمع دون استثناء، لا يمكن ان يكون هنالك اوتوستراد اذا كان هنالك بضع بيوت يمر بها الاوتوستراد.

بعبارة اخرى، لا يمكن ان يكون هناك اوتوستراد يمر بالقرى فكم بالاحرى بالمدن؟

هذا الذي دعوه اوتوستراد وفرضوا الاوتوستراد واقعيا وليس قانونا بالبدء على القسم الذي انشئ اولا ومنع انشاء المحطات البنزين والبيوت وكل شيء.

وبعدها، اجيز لمحطة بترول ان تنشيء مركزا لتوزيع البترول مخالفة للقانون وبموجب قرار من محافظ جبل لبنان ثم اجيز البناء لسواهم شريطة ان لا يكون على وجه الاوتوستراد بل على طريق فرعية منه، ولكن هؤلاء جميعهم خالفوا ولا يزالون حتى اليوم مخالفين، ثم قامت البيوت ومخازن البذار وبائعي المرطبات الخ وكل ما يمكن ان يعرقل الاوتوستراد.

واخيرا، وفي الصيف، صدر مرسوم يعفي القسم الممتد من جونيه حتى بيروت من قوانين الاوتوستراد، واصبح ليس هناك اوتوستراد ولكن القسم الممتد من التلفريك حتى طبرجا فرض عليه قانون الاوتوستراد لماذا؟ لماذا هذه المنطقة الفتوح وليس كسروان الفتوح المحرومة، لماذا يريدون فوق حرمانه ان يحرموه من العمران؟ واظن ان اللبنانيين هم سواسيه امام القانون.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

سيما وانهم استملكوا املاك الناس دون ان يدفعوا التعويض فترى انهم يحرمونهم من التعويض ويحرمونهم بذات الوقت من ان يستفيدوا من الاوتوستراد، ويدوروا المسافات والمسافات البعيدة لكي يصلوا الى اراضيهم كما وانه يتوجب ان تكون هنالك طريق سالكة محازية للاوتوستراد عندما يفرض الاوتوستراد قوانين الاوتوستراد ودفع رسم المرور فوق الاوتوستراد، ان تكون هناك طريق محازية لهذا الطريق ليسير عليها الذي لا يريد ان ينطلق بسرعة او الذي يريد ان لا يدفع الرسم.

وهنا لا بد لي من ان اشكر جميع الوزراء الذين اتوا الى وزارة الاشغال العامة، واشكر معالي وزير الاشغال العامة الحالي الذي تجاوب معي بما يختص بالتنظيم الذي فرض على غزير والذي يجعل من هذه البلدة قاعا صفصفا فيما اذا نفذ هذا النظام عليها.

وبعد ذلك، نحن نحافظ على الاثار وندفع مئات الوف الليرات من اجل تلك الاثار ويوجد في غزير بناء قديم جدا من عهد المعنيين او الشهابيين وللان لم يخصص شيء لهذه الاماكن الاثرية.

الرئيس: الباب الثالث عشر ـ وزارة الاشغال العامة والنقل.

الجزء الاول

الفصل الاول ـ المديرية الادارية المشتركة والمديريات الاقليمية.

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ٢٢٥٤٣٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الرئيس: قبل الفصل ٢٤٢.

الفصل ٢٤٣ مشروع تامين بعض التجهيزات الاساسية للبلاد ١٩٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل الفصل ٢٤٣.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، هل في نية الحكومة في موازنة هذه السنة ان تخصص للطرقات المحلية المبلغ الذي كان يخصص في الماضي لان الاهلين يطالبون النواب ببعض الطرقات المحلية متواضعة في بلدهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يرغب النواب معرفة ماذا كان وزير الاشغال العامة هو على اطلاع فيما يعود لتخصيص هذا المبلغ ام لا؟

وارجو منه الجواب فورا.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير الاشغال العامة.

وزير الاشغال: يعلم الزميل بويز الذي طرح السؤال، وموازنة وزارة الاشغال بين ايدينا، انه لا يوجد أي اعتماد يتعلق بالطرق المحلية او الداخلية، وهذه الاعتمادات جاءت منطبقة مع حالة سياسة التقشف ولم تلحظ الا مليون ليرة للطرق الدولية و٥٠٠ الف ليرة لطرق رئيسية وثانوية أي مليون ونصف ليرة.

ولكن هنا، لا بد لي من الاشارة الى شيء اساسي: لا شك انني سمعت جميع الملاحظات القيمة التي ابداها زملائي النواب وكلنا له ملاحظات ايضا في مناطقه وزراء او نواب، وكلنا نريد ان يجعل من هذا البلد العزيز جنة، ولكن بين الرغبات والامكانات فرق شاسع تدركونه جميعا.

لا يمكن ان نتجاهل قضية تطور وزارة الاشغال العامة وماذا عملت منذ زمن الى اليوم، ولا يمكننا ان نتجاهل ايضا واقعا، وهو انه لا يمكننا بعد الآن ان نظل نريد الاعتمادات وننفذ هذه الاعتمادات بشكل غير مدروس وبدون مخطط شامل لجميع لبنان.

قلت لدي تقارير، تقارير من علماء ومن خبراء في الطرق،يقولون : من الاجرام من الان فصاعدا ان يظل لبنان ينفذ سياسة الطرق كما تنفذ بتاريخنا اليوم أي: يطلب منا ان نخطط مخططا شاملا لجميع لبنان حتى بجدول زمني وضمن هذا التخطيط يصبح لنا شبكة طرق دولية ورئيسية متطورة.

وهذه التقارير من البنك الدولي ولدي خبراء.

نهاد بويز: مقاطعا ـ ارجو معالي الوزير ان تروا انتم على الافق العالي واسمح لنا ان نرى على الافق الضيق الذي نعيش نحن فيه وسؤالنا بسيط.

وزير الاشغال: ارجو الاستاذ نهاد بويز وانا اشرح ما الذي يجب ان يعمل في وزارة الاشغال وقلت لكم انه لا يوجد اعتمادات للطرق المحلية والداخلية، فلم تنتبه لذلك.

الرئيس: الجزء الاول

الباب ١٤ ـ وزارة الزراعة

الفصل الاول ـ الدوائر الادارية والفنية

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ٣٧٤٠١٠٠ ل.ل.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

من يقبل به يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الرئيس: قبل الجدول رقم ١٠، والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فتلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب باسمائهم.

فخالف حضرة النائب الاستاذ جوزف مغبغب والنائب الاستاذ انطوان سعاده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

يتلى ملخص الجلسة:

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٩ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهير يوم الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من شباط سنة ١٩٦٩ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة ـ ابراهيم شعيتو، بيار فرعون، جان عزيز، جعفر شرف الدين، سميح عسيران، كامل الاسعد، معروف سعد، ادوار حنين، بشير الاعور، عصام الحجار، كمال جنبلاط، احمد فاضل، بشير العثمان، باخوس حكيم، سليمان فرنجية، فؤاد البرط، حسن زهمول الميس، سليم الداود، كميل دحروج، ناظم القادري، ونايف المصري.

واعتذر السادة ـ قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، صائب سلام، سليم لحود، رائف سماره، اميل سلهب، فيليب الخازن، عبد الله اليافي، اندريه طابوريان، كميل شمعون، عدنان الحكيم.

وتمثلت الحكومة بدولة الرئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: خاتشيك بابكيان، عثمان الدنا، ميشال المر، خليل الخوري، شفيق الوزان، بهيج تقي الدين، الامير مجيد ارسلان، عبد اللطيف الزين، رينه معوض، يوسف سالم، حبيب كيروز، عادل عسيران، نسيم مجدلاني.

افتتحت الجلسة بتلاوة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٠٩٣١ بتعديل نص المادة ٢٧ استثمار الفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي فصدقه المجلس بالاجماع، ثم انتقل الى متابعة درس ابواب الموازنة، فصدق منها الابواب التالية: الثامن، التاسع، العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر، الرابع عشر، الخامس عشر، السادس عشر، السابع عشر، الثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرون، ثم صدق المجلس على الموازنات الملحقة وعلى قانون الموازنة والجداول الملحقة به.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد ظهر.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

ـ سكوت ـ

الرئيس: صدق المحضر.

وكل عام وانتم بخير وان شاء الله نكون واياكم جميعا في زيارة الحرمين الشريفين والقدس الشريف.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر.

رئيس مجلس

صبري حمادة

امينا السر

هاشم الحسيني

عبدو صعب

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: عدنان نادر

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher